الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي
– دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004–2018)–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
رميسة كلاش

إشراف الدكتورة:
د. إلهام نايلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
د. إلهام نايلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	مشرفا
أ.د. منصف بن خديجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سوق أهراس	عضوا
د. محمد بوطلاعة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي ميلة	عضوا
د. خميسي قايدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	عضوا
د. سناء مرابطي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة والشكر له أولا وآخرا على كل نعمة أنعمها علي، فسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.

أما بعد، أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور زبير عياش على كل ما قدمه لي من نصائح ومساعدة من بداية مشواري في الدكتوراه واختيار موضوع الدراسة إلى غاية يوم المناقشة، فكل الشكر والتقدير لكل مجهوداته معي.

أستاذتي الفاضلة الدكتورة نايلي إلهام المشرفة على هذه الأطروحة، التي سخرت وقتها وجهدها في متابعة هذه الدراسة من أولها لآخرها، إلى جانب نصائحها القيمة، جميل صبرها وحسن تواضعها.

أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين شرفوني بحضورهم وقبولهم مناقشة دراستي رغم انشغالاتهم الكثيرة والتزاماتهم المتعددة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من وفر لي المعطيات الخاصة بالدراسة، الكتب ومختلف المراجع والمعلومات التي استعنت بها لإتمام هذه الدراسة.

إلى كل من أعانني ولو بكلمة

أسأل الله أن يجازيهم عنا خير جزاء.

الإهداء

إلى الذين قال فيهما الله عز وجل "واحفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"، إلى أحلى كلمة يرددها لساني...إلى أنقى وأقوى حب أحس به قلبي...إلى من سهرت الليالي وتعبت من أجلي...إلى من ألجأ إليها في صعابي...إلى قدوتي في الحياة أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها لنا.

إلى القلب الطيب الذي يتحمل ويتنازل إلى العدم من أجلنا...إلى من حقق لي كل رغباتي...إلى من لم يتركني بحاجة إلى أي شخص، أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من تذوقت معهما أجمل الأوقات، إلى من يشعرني وجودهما بقربي أمانا وطمأنينة إخوتي حسام ولؤي رعاهما الله.

إلى كل الأهل والأقارب كل واحد باسمه.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات السنوية لعينة مكونة من 12 بنكا تجاريا (عاما وخاصا) خلال الفترة 2004- 2018، حيث جمعت بيانات الدراسة من قواعد البيانات: Orbitbank , Bankscoope مع الاعتماد على القوائم المالية للبنوك والمتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري.

تم قياس المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المتغير المستقل المتمثل في المخاطر المالية بأربعة أنواع من المخاطر المالية: مخاطر رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panal data ألا وهو نموذج الآثار الفردية العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما تم الاعتماد على برمجية Eviews 12 في عملية تحليل البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا بين مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر مالية، أداء مالي، بنوك تجارية عاملة في الجزائر، نماذج البانل.

Abstract

This study aims to know the impact of financial risks on the financial performance of a sample of commercial banks operating in Algeria. To achieve this goal, annual data was collected from samples of 12 commercial banks (public and private) during the period 2004-2018, where the study data were collected from the databases of bankscoope and orbitbank with the reliance on banks financial statements obtained from the National Center of the Commercial Register.

The dependent variable represented in financial performance was measured using the rate of return on assets and the rate of return on equity, while the independent variable represented in financial risk was expressed by four types of financial risk: capital risk measured by the ratio of equity to total assets, and measured credit risk Ratio of loan loss provisions to total loans, liquidity risk measured as the ratio of total loans to total deposits and interest rate risk measured as the ratio of interest rate sensitive assets to total assets. For the purpose of analyzing the study data, one of the panal data models was used, which is the random individual effects model to test the relationship between the dependent variable and the independent variables, and the Eviews 12 software was also used in the process of data analysis.

The results of the study showed a positive and statistically significant relationship between capital risks, liquidity risks and the rate of return on assets. In contrast, the study showed a negative, statistically significant relationship between credit risks expressed in the ratio of loan loss provisions to total loans and the rate of return on equity.

Key words: financial risks, financial performance, commercial banks operating in Algeria, panel models.

Résumé

Au cours de la période allant de 2004 a2018, ou les données de l'étude ont été collecte dans les bases de données Bankscope, Orbitbank et Centre National du Registre du commerce pour un échantillon de 12 banques commerciales (publiques et privées).

Le variable dépendant représente dans la performance financière a été mesure a l'aide des capitaux propre, tandis que le variable indépendant représente dans le risque financier a été exprimé par quatre types de risque financiers: le risque au capital mesure par le ratio des capitaux propres par rapport au total des actifs, risque de crédit mesure par le ratio des provisions pour pertes sur prêts par rapport au total des dépôts, risque de taux intérêt mesure comme la relation des actifs sensibles aux taux d'intérêt par rapport au total des actifs.

Aux fin de l'analyse des données de l'étude, l'un des modèles de données Panal data a été utilisé qui est le modèle a effets individuels aléatoire pour tester la relation entre le variable dépendant et les variables indépendants est le logiciel Eviews 12 a également été utilisé dans l'analyse des données.

Le traitement des résultats de l'étude ont montré une relation positive et statistiquement signifacative entre les risques de crédit exprime dans le ratio des provisions pour pertes sur prêts par rapport au total des prêts et les capitaux propres.

Mots Clés : Risques Financiers, Performance Financière, Banques Commerciales Opérant En Algérie, Modèles de Panel.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	II
الإهداء	III
ملخص الدراسة	V
فهرس المحتويات	IX
فهرس الجداول والأشكال	XVII
قائمة الاختصارات والرموز	XXIII
ملخص الدراسة	XXVI
مقدمة	أ- ط
الفصل الأول: البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة	
تمهيد	02
المبحث الأول: تحديات البنوك التجارية في ظل العولمة المالية	03
المطلب الأول: مدخل للتعريف بالبنوك	03
الفرع الأول: التطور التاريخي للبنوك	03
الفرع الثاني: تعريف البنك	04
الفرع الثالث: هيكل الجهاز البنكي	04
المطلب الثاني: التأصيل النظري للبنوك التجارية	06
الفرع الأول: ماهية البنوك التجارية	06
1- تعريف البنوك التجارية	07
2- خصائص البنوك التجارية	08
3- أهداف البنوك التجارية	08
الفرع الثاني: الميزانية العامة للبنوك التجارية	09
1- جانب الخصوم	09
2- جانب الأصول	11
الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية	13
1- الوظائف التقليدية	13
2- الوظائف الحديثة	14
المطلب الثالث: العولمة المالية والبنوك التجارية	15
الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية، أسباب ظهورها وأسسها	15
1- مفهوم العولمة المالية	15
2- أسباب ظهور العولمة المالية	15
3- أسس العولمة المالية	16
الفرع الثاني: العولمة المالية (منافعها ومخاطرها)	16
1- منافع العولمة المالية	16

2- مخاطر العولمة المالية	17
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل العولمة المالية	18
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية بالبنوك التجارية	21
المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية	21
الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية	21
1- مفهوم المخاطر	21
2- مفهوم المخاطر البنكية	23
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على المخاطر البنكية	23
الفرع الثالث: تصنيفات المخاطر البنكية	25
المطلب الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية	29
الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية	29
1- مفهوم إدارة المخاطر	29
2- مفهوم إدارة المخاطر البنكية	29
الفرع الثاني: نشأة وتطور إدارة المخاطر البنكية	30
الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر البنكية	32
المطلب الثالث: أطراف وخطوات إدارة المخاطر البنكية	33
الفرع الأول: أطراف إدارة المخاطر البنكية	33
الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية	34
المبحث الثالث: مقررات بازل 1، 2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر البنكية	37
المطلب الأول: مقررات بازل 1	37
الفرع الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة البنكية	37
1- نشأة لجنة بازل	37
2- تعريف لجنة بازل	38
3- أهداف لجنة بازل	38
الفرع الثاني: إلمامة بمقررات بازل 1	39
1- التعريف بمقررات بازل 1	39
2- الجوانب الأساسية لمقررات بازل 1	39
3- التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل من 1990 إلى 1996	42
الفرع الثالث: سلبيات وإيجابيات مقررات بازل 1	42
المطلب الثاني: مقررات بازل 2	43
الفرع الأول: التعريف بمقررات بازل 2	43
الفرع الثاني: الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2	44
الفرع الثالث: أهمية مقررات بازل 2 في إدارة المخاطر البنكية	47
المطلب الثالث: مقررات بازل 3	47

الفرع الأول: التعريف بمقررات بازل 3	47
الفرع الثاني: المعايير الاحترازية لمقررات بازل 3	49
1- المعايير الاحترازية الجزئية	49
2- المعايير الاحترازية الكلية	51
الفرع الثالث: أهمية مقررات بازل 3 في إدارة المخاطر البنكية	53
الفرع الرابع: انعكاسات مقررات بازل 3 على البنوك التجارية	54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	57
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء	58
المطلب الأول: ماهية الأداء	58
الفرع الأول: تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة	58
الفرع الثاني: مفهوم الأداء	59
1- مفهوم الأداء لغة	59
2- مفهوم الأداء اصطلاحا	59
3- أهمية الأداء	60
الفرع الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالأداء	60
المطلب الثاني: مقومات الأداء الجيد والعوامل المؤثرة عليه	62
الفرع الأول: مقومات الأداء الجيد	62
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء	63
المطلب الثالث: أنواع الأداء	66
الفرع الأول: تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية	66
الفرع الثاني: تصنيف الأداء حسب معيار مصدر الأداء	66
الفرع الثالث: تصنيف الأداء حسب معيار طبيعة الأداء	67
المبحث الثاني: قياس الأداء المالي في البنوك التجارية	69
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية	69
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	69
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي في البنوك	69
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي البنكي	70
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي	72
الفرع الأول: التعريف بقياس الأداء المالي	72
1- مفهوم القياس	72
2- مفهوم قياس الأداء	72
3- مفهوم قياس الأداء المالي وأهميته في البنوك التجارية	73

الفرع الثاني: طرق قياس الأداء المالي في البنوك التجارية	73
1- تطور المعايير المتعلقة بقياس الأداء المالي	74
2- معايير قياس الأداء المالي في البنوك التجارية	74
المطلب الثالث: المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك التجارية	81
الفرع الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية	81
1- مفهوم القوائم المالية	81
2- خصائص القوائم المالية	82
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية والأطراف المستفيدة منها	82
1- أهداف القوائم المالية	82
2- الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك	83
3- أنواع القوائم المالية في البنوك التجارية	83
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	90
المطلب الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي	90
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء	90
الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي	92
الفرع الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي	93
1- أهداف تقييم الأداء المالي	93
2- أهمية تقييم الأداء المالي	93
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	94
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	94
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	95
الفرع الثالث: الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	95
المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	96
الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المالي للبنوك	96
1. التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية	97
2. العلاقة بين العائد والمخاطر في البنوك التجارية	98
الفرع الثاني: نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	99
1. التعريف بنموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	99
2. عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	100
خلاصة الفصل	109
الفصل الثالث: علاقة المخاطر المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية	
تمهيد	111
المبحث الأول: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية	112
المطلب الأول: ماهية الائتمان البنكي	112

الفرع الأول: مفهوم الائتمان البنكي	112
الفرع الثاني: أهمية الائتمان البنكي	113
الفرع الثالث: أنواع الائتمان البنكي	114
المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية	116
الفرع الأول: مفهوم وأسباب المخاطر الائتمانية	116
1- مفهوم المخاطر الائتمانية	116
2- أسباب المخاطر الائتمانية	119
الفرع الثاني: لجنة بازل والمخاطر الائتمانية	119
الفرع الثالث: نماذج وطرق قياس المخاطر الائتمانية	124
1- نماذج التنقيط كأسلوب للتنبؤ بالتعثر المالي	125
2- النسب المالية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية	129
المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية	130
المبحث الثاني: مخاطر السيولة وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية	134
المطلب الأول: السيولة البنكية ومخاطرها	134
الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية	134
الفرع الثاني: مفهوم مخاطر السيولة	137
الفرع الثالث: أهم النسب المالية المستخدمة لقياس مخاطر السيولة	138
المطلب الثاني: لجنة بازل ومخاطر السيولة البنكية	140
المطلب الثالث: علاقة السيولة بالأداء المالي في البنوك التجارية	145
المبحث الثالث: مخاطر السوق وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية	147
المطلب الأول: ماهية مخاطر السوق	147
الفرع الأول: مخاطر سعر الفائدة وعلاقتها بالأداء المالي	148
الفرع الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي وعلاقته بالأداء المالي	151
المطلب الثاني: لجنة بازل ومخاطر السوق	152
الفرع الأول: الأسلوب المعياري	152
الفرع الثاني: أسلوب النماذج الداخلية	157
المطلب الثالث: أساليب قياس مخاطر السوق	162
الفرع الأول: تحليل الحساسية	162
الفرع الثاني: القيمة المعرضة للخطر	163
خلاصة الفصل	169
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العامل بالجزائر خلال الفترة 2004- 2018	
تمهيد	171
المبحث الأول: الصناعة البنكية في الجزائر	172

المطلب الأول: الصناعة البنكية في الجزائر –النشأة والتطور–	172
الفرع الأول: مرحلة تكوين النظام البنكي والمالي الجزائري 1962– 1988	172
الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح المالي المعمق (1990–2018)	174
المطلب الثاني: وضعية نشاط الصناعة البنكية في الجزائر	177
الفرع الأول: بنية الصناعة البنكية في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2018	177
الفرع الثاني: تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة البنكية الجزائرية	179
المطلب الثالث: مدى استجابة الصناعة البنكية الجزائرية لمقترحات بازل	181
الفرع الأول: واقع تطبيق مقررات بازل في الجزائر	181
1. واقع تطبيق مقررات بازل 1 في الجزائر	182
2. واقع تطبيق مقررات بازل 2 في الجزائر	183
3. واقع تطبيق مقررات بازل 3 في الجزائر	184
الفرع الثاني: أثر تطبيق مقررات بازل في الصناعة البنكية الجزائرية	186
1. الأثر على معدل كفاية رأس المال	186
2. الأثر على جودة الأصول	187
3. الأثر على السيولة	188
4. الأثر على ربحية البنوك التجارية	189
المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة	191
المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل	191
الفرع الأول: التعريف ببيانات البانل	191
الفرع الثاني: نماذج البانل الساكنة	192
المطلب الثاني: عينة وفترة الدراسة	195
الفرع الأول: عينة الدراسة	195
الفرع الثاني: فترة الدراسة	198
المطلب الثالث: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة	198
المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها	201
المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	201
الفرع الأول: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	201
الفرع الثاني: الارتباط بين المتغيرات	202
الفرع الثالث: اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة	204
1– اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة حسب مؤشرات الأداء المالي للبنوك	204
2– اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة حسب مؤشرات المخاطر المالية	211
المطلب الثاني: اختيار نموذج الدراسة الملائم	222
الفرع الأول: نموذج الدراسة المناسب عند استخدام مؤشر ROA	222
الفرع الثاني: نموذج الدراسة المناسب عند استخدام مؤشر ROE	226

المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية	229
الفرع الأول: تحليل النتائج بالنسبة لمعدل العائد على الأصول	229
الفرع الثاني: تحليل النتائج بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية	231
خلاصة الفصل	234
الخاتمة	236
قائمة المراجع	241
قائمة الملاحق	262

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 – 1	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	35
2 – 1	أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل 1	40
3 – 1	أوزان المخاطر المرجحة للأصول خارج الميزانية حسب مقررات بازل 1	41
4 – 1	رزنامة تطبيق مقررات بازل 2	44
5 –1	أوجه التشابه والاختلاف بين مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2 من حيث المتطلبات الدنيا لرأس المال	45
6 – 1	رأس المال وفق مقررات بازل 3	52
7 – 1	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	53
1 – 2	مقارنة بين الفعالية والكفاءة	61
2 – 2	نموذج العلاقة بين الفعالية والكفاءة	61
3 – 2	مؤشرات توظيف الأموال	76
4 – 2	مؤشرات المديونية	76
5 – 2	خصائص القوائم المالية	82
6 – 2	الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي للبنوك	84
7 – 2	الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي للبنوك	85
8 – 2	نموذج قائمة الدخل للبنك التجاري	86
9 – 2	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	87
10 – 2	نموذج قائمة حقوق الملكية	89
11 – 2	تصنيفات البنك حسب مؤشر كفاية رأس المال	100
12 – 2	تصنيفات جودة الأصول	102
13 – 2	تصنيف ربحية البنوك باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول	104
14 – 2	تصنيف سيولة البنك حسب نموذج التصنيف الأمريكي CAMELS	105
15 – 2	مميزات البنك حسب تصنيف حساسية مخاطر السوق	106
16 – 2	مستويات تصنيف البنوك طبقا لنظام CAMELS	108
1 – 3	ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية	122
2 – 3	صيغة نموذج Altman الخاصة بالأسواق الناشئة	126
3 – 3	نموذج Kida (1980)	127
4 – 3	نموذج Sherrod (1987)	128
5 – 3	نموذج Bankometer	128
6 – 3	أهم النسب المالية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية	129
7 – 3	مثال عن ميزانية بنك تجاري	132

8 – 3	مثال عن ميزانية البنك التجاري بعد التخلف عن السداد	132
9 – 3	مراحل تقديم نسبة السيولة قصيرة الأجل	143
10 – 3	تأثير نوعية الفجوات على إيرادات البنك	149
11 – 3	الأوزان الترجيحية للخطر الخاص وفق الأسلوب المعياري	153
12 – 3	الأوزان الترجيحية للخطر العام وفق طريقة الاستحقاقات	154
13 – 3	النطاقات الزمنية وتغيرات معدلات الفائدة حسب طريقة المدى الزمني	155
14 – 3	متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الخيار باستخدام الطريقة المبسطة	156
15 – 3	أفق السيولة المستخدمة لحساب (ES)	162
16 – 3	مقارنة بين النماذج الثلاثة لقياس القيمة المعرضة للخطر	166
17 – 3	مقارنة بين القيمة المعرضة للخطر والعجز المحتمل	168
1 – 4	بنية الصناعة البنكية في الجزائر نهاية سنة 2018	178
2 – 4	تطور عدد الشبابيك والكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2005– 2018	178
3 – 4	تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2004– 2018	179
4 – 4	حصة القطاع الخاص والعام من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2004–2018	181
5 – 4	تطور حجم القروض إلى إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2004– 2018	181
6 – 4	معدل كفاية رأس المال المحقق في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2005–2018	186
7 – 4	معدل الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009–2018	187
8 – 4	تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009–2018	187
9 – 4	المؤونات المخصصة للمستحقات غير المحصلة في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009–2018	188
10 – 4	السيولة ونسبة التوظيف لدى البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009–2018	188
11 – 4	معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009–2018	190
12 – 4	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	199
13 – 4	تقسيم نموذج الدراسة تبعا لمؤشرات الأداء المالي	200
14 – 4	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	201
15 – 4	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	203
16 – 4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لـ Shapiro–wilk لكل من المتغيرين (ROA) و(ROE)	204

4 – 17	نتائج اختبار تحليل التباين للمتغيرين ROE وROA	205
4 – 18	نتائج اختبار Leven للمتغير ROE	206
4 – 19	نتائج اختبار Tukey للمتغير ROE	206
4 – 20	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لكل بنك خلال الفترة 2004–2018	207
4 – 21	نتائج اختبار Leven للمتغير ROA	207
4 – 22	نتائج اختبار Tamhane للمتغير ROA	208
4 – 23	متوسط معدل العائد على الأصول لكل بنك من 2004–2018	208
4 – 24	نتائج أعضاء المجاميع (العناقيد) بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي	210
4 – 25	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لـ Shapiro–wilk لكل من المتغيرين (CRR) و(CAR)	212
4 – 26	نتائج اختبار تحليل التباين وتجانس التباين للمتغير CAR	212
4 – 27	نتائج اختبار Tamhane للمتغير CAR	213
4 – 28	متوسط مؤشر مخاطر رأس المال لكل بنك خلال الفترة 2004–2018	214
4 – 29	نتائج اختبار كروسكال واليس للمتغير CRR	215
4 – 30	متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك خلال الفترة 2004–2018	215
4 – 31	اختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro–wilk لكلا المتغيرين (IRR) و(LR)	216
4 – 32	نتائج اختبار تحليل التباين لمؤشري IRR وLR	216
4 – 33	نتائج اختبار تجانس التباين لمؤشري IRR وLR	217
4 – 34	نتائج اختبار Tamhane لمؤشر IRR	218
4 – 35	متوسط مؤشر مخاطر سعر الفائدة لكل بنك خلال الفترة 2004–2018	218
4 – 36	نتائج اختبار Tukey لمؤشر LR	219
4 – 37	متوسط نسبة التوظيف لكل بنك خلال الفترة 2004–2018	220
4 – 38	نتائج أعضاء المجاميع (العناقيد) بالنسبة لمؤشرات المخاطر المالية	221
4 – 39	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على الأصول	223
4 – 40	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects	224
4 – 41	نتائج اختبار Breusch Pegan LM	224
4 – 42	نتائج اختبار HAUSMAN	225
4 – 43	نتائج اختبار استقلالية المقاطع	225
4 – 44	نتائج اختبار Robust Standard Errors لنموذج التأثيرات العشوائية (ROA)	226
4 – 45	اختبار التعددية الخطية للمتغير التابع (ROA)	226
4 – 46	نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية	227
4 – 47	نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل	228
4 – 48	الاختبارات القياسية والاحصائية لنموذج الآثار الفردية العشوائية	229
4 – 49	نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام ROA	230
4 – 50	ملخص نتائج التحليل القياسي لمؤشر العائد على الأصول	231

4 – 51	نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام ROE	232
4 – 52	ملخص نتائج التحليل القياسي لمؤشر العائد على حقوق الملكية	233

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	تصنيفات أصول البنك التجاري حسب درجة السيولة	12
2 – 1	مكونات الميزانية العامة للبنوك التجارية	13
1 – 2	مفهوم الأداء	62
2 – 2	نموذج العلاقة عائد– مخاطر لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	98
1 – 3	مستويات نسبة السيولة قصيرة الأجل	143
1 – 4	تطور عدد الشبابيك البنكية في الجزائر خلال الفترة 2010–2018	179
2 – 4	شجرة التحليل العنقودي بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي	211
3 – 4	شجرة التحليل العنقودي بالنسبة لمؤشرات المخاطر المالية	222

قائمة الاختصارات والرموز

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
STA	Standardized Approach	المنهج الموحد
ECAI	External Credit Assessment Institution	وكالات التصنيف الائتمانية
ECA	Export Credit Agences	وكالات ضمان ائتمان الصادرات
OECD	Organisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RSE	Ratio de Solvabilité Européan	معدل الملاءة الأوروبي
FIRB	Foundation Internal Rating Based	المنهج المستند إلى التصنيف الداخلي الأساسي
AIRB	Advanced Internal Rating Based	المنهج المتقدم المستند للتصنيف الداخلي
PD	Probability of Default	احتمال التخلف عن السداد
EAD	Exposure of Default	التعرض إلى التعثر
LGD	Loss Given Default	الخسارة في حالة التخلف عن السداد
EL	Expected Loss	الخسارة المتوقعة
M	Maturity	الاستحقاق الفعلي
UL	Unexpected Loss	الخسارة غير المتوقعة
VAR	Value at Risk	القيمة المعرضة للخطر
ROA	Return On Asset	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
PRM	Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	Fixed Effect Model	نموذج الآثار الثابتة
REM	Random Effect Model	نموذج الآثار العشوائية
BADR	La Banque de L'Agriculture et du Développement Local	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	La Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	La Banque Extérieure D'Algerie	بنك الجزائر الخارجي
BNA	La Banque National D'Algerie	البنك الوطني الجزائري
CPA	Credit Populaire D'Algerie	القرض الشعبي الجزائري
BARAKA	La Banque Al Baraka Algerie	بنك البركة الجزائر
NATIXIS	Natixis Algerie	نتيكسيس الجزائر
SG	Société Générale Algerie	بنك Societe Générale الجزائر
TRUST	Trust Bank Algeria	ترست بنك الجزائر
BNP	BNP Paribas El Djazair	بنك PNB Paribas الجزائر

بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algeria	GULF
المؤسسة العربية المصرفية	Arab Banking Corporation	ABC
طريقة المربعات الصغرى المعممة	Generalized Least Squares	GLS
مجموع المربعات الصغرى	Sum of Square	SS
درجة الحرية	Degree if Freedom	DF
متوسط مجموع المربعات الصغرى	Mean of Sum of Square	MSS
معامل تضخم التباين	Variance Inflation Factor	VIF
لجنة بازل للرقابة المصرفية	Basel Committee on Banking Supervision	BCBS
رأس المال المعرض للمخاطر	Capital-at-Risk	CAR
الدولار المعرض للخطر	Dollars-at-Risk	DAR
الدخل المعرض للخطر	Income-at-Risk	LAR
العوائد المعرضة للمخاطر	Earnings-at-Risk	EAR

مقدمة

مقدمة

تعتبر الصناعة البنكية المرآة العاكسة للاستقرار البنكي والمالي في أي دولة، وبما أن البنوك التجارية تتربع على قمة هرم الصناعة البنكية، فهي تلعب دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق قيامها بتعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفؤ لهذه المدخرات على مجالات الاستثمار المختلفة.

إلا أنه في ظل تزايد المنافسة العالمية والمحلية، وتأثر الصناعة البنكية بالعولمة المالية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر، حيث تعتبر المخاطر المالية إحدى أهم هذه المخاطر التي من شأنها عرقلة البنوك التجارية على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، كما أنه يمكن لكل نوع من أنواع المخاطر المالية المتمثلة في: مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان و/ أو مخاطر السوق أن يهدد سلامة البنوك التجارية وينعكس سلبا على أداءها المالي الذي يعكس الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسات المالية، وبالتالي لم يبق الشغل الشاغل للبنوك التجارية هو كيفية تعبئة الأموال وزيادة قدرتها التنافسية، بل كيفية استثمار أموالها بفعالية وكفاءة لتساهم في تحقيق الربحية في ظل مستوى معين من المخاطر.

لذا وجب التفكير والبحث عن آليات لمواجهة مختلف هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم للتقليل من حدتها، وهذا الفكر تبلور في تأسيس هيئة دولية تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها، وعرفت هذه الهيئة بـ: لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، التي وضعت أنظمة رقابية متعلقة بمدى كفاية رأس المال وعملت على صياغة إطار جديد يقود إلى تقوية النظام البنكي الدولي ويؤدي إلى تعزيز استقراره من خلال مواجهة مختلف المخاطر التي تواجه البنوك ومن بينها المخاطر المالية، وبالتالي أصبحت مقرراتها أحد المرجعيات الأساسية التي تستند إليها البنوك في نشاطها بالرغم من أنها غير إجبارية، ولمسايرة مختلف التطورات والتغيرات العالمية عرفت مقررات هذه اللجنة تطورا مستمرا منذ نشأتها من مقررات بازل 1 إلى مقررات بازل 2 وصولا إلى مقررات بازل 3 التي تحاول تعزيز صلابة الأنظمة البنكية وتوفير الاستقرار المالي من خلال معالجة النقائص والثغرات التي وجدت في المقترحات السابقة. وبما أن الجهاز البنكي الجزائري هو جزء من النظام المالي العالمي فقد توجب عليه مسايرة التطورات العالمية والعمل بهذه الاتفاقيات من خلال قيامه بإصدار أنظمة ومراسيم تساعد على إدارة المخاطر المالية.

إذا، اكتسب موضوع إدارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة أهمية كبيرة على المستويين المحلي والدولي، ذلك أن البنوك التجارية شأنها شأن أي منشأة أعمال فإن مجهوداتها ووظائفها التي تقوم بها هو بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط تزاوله، وهذا ما سعت إلى تحقيقه البنوك التجارية الناشطة في الجزائر على مستوى سنوات عملها. كون أن تحقق هذه الغاية من شأنه المحافظة على استمرارية البنك، تدعيم مركزه المالي ومقابلة معظم المخاطر التي يتعرض لها.

وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية بصفة عامة ولعينة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر بصفة خاصة خلال الفترة الواقعة بين 2004– 2018.

أولا: إشكالية الدراسة

إن الأثر بين المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية معقد، ويختلف من دولة إلى أخرى إن لم نقل من بنك إلى آخر، وعلى ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما هو أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2018؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المالية ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، ارتأينا تقسيم **الفرضية الأولى** والتي تنص على "**وجود أثر للمخاطر المالية على معدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018**"، إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ **1. 1.** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **1. 2.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **1. 3.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **1. 4.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018.

كما تم تقسيم **الفرضية الثانية** والتي تنص على "**وجود أثر للمخاطر المالية على معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018**"، إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ **2. 1.** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **2. 2.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **2. 3.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛
- ✓ **2. 4.** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018.

ثالثا: أهداف الدراسة

انطلاقا من إشكالية الدراسة التي تم التطرق إليها سابقا فإن الدراسة تهدف إلى:

- ✓ التعرف على المخاطر المالية، أسباب حدوثها، بعض طرق قياسها وكيفية إدارتها من قبل لجنة بازل؛
- ✓ التطرق إلى ماهية مصطلح الأداء المالي إلى جانب عرض مختلف نماذج ومعايير قياسه؛
- ✓ محاول التطرق إلى الأطر النظرية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية؛
- ✓ قياس مدى تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الناشطة في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تكتسبها الصناعة البنكية ودورها في التقدم الاقتصادي والتنموي في الدول، وبما أن المخاطر هي جزأ لا يتجزأ من العمل البنكي أصبح من الضروري قياسها ومعرفة أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها كون أن قلة قليلة من الدراسات المحلية – على حد علمنا– اتجهت بشدة نحو موضوع المخاطر المالية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وأيضا عدم تطرقهم إلى الربط بين المتغيرين (المخاطر المالية والأداء المالي) نظريا وإيجادهم لنتائج مختلفة تطبيقيا، لذلك وجدنا فجوة بحثية سنكرس جهودنا لإجراء دراسة عنها.

خامسا: منهج الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في عرض الجوانب النظرية للمتغيرات قيد الدراسة والتطرق إلى واقع الجهاز البنكي الجزائري وكيفية تأثير القوانين المسايرة لاتفاقيات بازل على سلامة الصناعة البنكية الجزائرية، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على أحد أساليب المنهج الوصفي وهو أسلوب دراسة حالة الذي يتمثل في التركيز على بيانات لعينة محددة من البنوك العاملة في الصناعة البنكية الجزائرية وليس على بيانات كل البنوك من أجل معرفة درجة تأثير وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك باستعمال منهجية بيانات العينات المقطعية (البانل) وأساليب الإحصاء الوصفي والتطبيقي بهدف معرفة خصائص متغيرات الدراسة والتأكد من وجود أو عدم وجود فروق بينها.

سادسا: حدود الدراسة

✓ **الحدود الموضوعية للدراسة:** سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية بصفة عامة، والبنوك التجارية الناشطة في الجزائر بصفة خاصة، وذلك من خلال المرور على التعريف بالبنوك التجارية، أهم التحديات التي تواجهها خاصة في ظل التوجهات العالمية المؤثرة عليها والتي تعرف بالعولمة المالية والتي من بينها تزايد المخاطر البنكية ونشأة لجنة بازل، ومن ثم التعرض إلى ماهية الأداء المالي وأهم الأساليب والنماذج المستخدمة لقياسه، إضافة إلى التطرق لمختلف التطورات التي طرأت عل الجهاز البنكي الجزائري منذ نشأته لغاية سنة 2018 وكيفية تأثير قوانينه المسايرة لمقررات لجنة بازل على أداء البنوك، لنصل إلى الدراسة التطبيقية المخصصة لقياس أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، ونظرا لنقص البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، سنقوم بدراسة أثر أربعة أنواع فقط من المخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، أما الأداء المالي للبنوك سيتم التركيز فيه على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

✓ **الحدود المكانية للدراسة:** ركزت الدراسة على عدد من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، والتي بلغ عددها 12 بنكا، موزعة كما يلي: خمسة بنوك عمومية (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وسبعة بنوك أجنبية خاصة (بنك البركة الجزائري، بنك سويتي جنرال، بنك ناتكسيس، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك بي أن بي الجزائر، بنك الثقة الجزائر، بنك الخليج الجزائر)، وقد تم استبعاد البنوك الأخرى لعدم توفر أو نقص المعطيات الخاصة بالبنوك.

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** قامت الدراسة بتحليل البيانات المالية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004– 2018 والتي تم الحصول عليها من Bankscoope وOrbis بالنسبة للفترة 2004– 2016، كما تم

الاعتماد على القوائم المالية المنشورة في المواقع الالكترونية وكذلك البيانات المالية المتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري في حساب المؤشرات الخاصة بسنتي 2017 و2018.

سابعا: الدراسات السابقة

اهتم العديد من الباحثين بدراسة موضوع أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، إلا أن الأدلة التجريبية ونتائج الدراسات أظهرت اتجاها مختلطا حول كيفية التأثير حتى أنه باستخدام نفس المتغيرات التابعة والمستقلة تم تقديم نتائج متضاربة، حيث قدمت بعض الدراسات تأثيرا إيجابيا مهما أو غير مهم، بينما أظهر البعض الآخر علاقة سلبية كبيرة أو غير مهمة، وفي أقصى الحدود لم تفترض الدراسات أي علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن خلال هذا العنصر سنحاول التطرق إلى بعض هذه الدراسات على سبيل المثال وليس الحصر.

✓ **دراسة (Basel J.A. Ali & Mohammad Salem Oudat, 2020) بعنوان: " Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain"**، هدفت هذه الدراسة الى استكشاف كيفية تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي لإحدى عشرة بنكا تجاريا ناشطا في البحرين خلال الفترة 2014- 2018، وبغية تحقيق هذا الهدف تم التعبير عن الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول بينما المخاطر المالية فقد استخدم ثلاثة أنواع: مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السيولة معبرا عنها بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع ومخاطر رأس المال معبرا عنها بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد تم التوصل إلى وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين كل من مخاطر أسعار الصرف ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول وعلاقة إيجابية دالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول.

✓ **دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، جوان 2019) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006- 2015"**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية عدد من البنوك التجارية العمومية الجزائرية والبالغ عددها 6 بنوك خلال الفترة 2006- 2015، حيث تم التعبير عن المتغير التابع بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر السيولة فقد تم التعبير عليه بالمؤشرات التالية: نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الودائع، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد تم التوصل إلى: وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا بين نسبة القروض على إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول، وجود تأثير سلبي غير دال إحصائيا بين نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول، وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا بين نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونفس التأثير لكنه غير معنوي بين نسبة القروض على إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

✓ **دراسة (Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmare, 2019) بعنوان: " The Effect Of RISK Management On Financial Performance Of Commercial Banks In Ethiopia"**، كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي لـ 17 بنكا تجاريا إثيوبيا خلال الفترة 2013- 2017، ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة تم استخدام مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، مخاطر التشغيل المقاسة بنسبة الدخل إلى التكاليف ومخاطر السوق بشقيها أي أسعار الفائدة وأسعار الصرف كمتغيرات مستقلة ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، حيث تم تحليل البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، وفي الأخير أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر والأداء المالي للبنوك التجارية في إثيوبيا.

✓ **دراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny Tobias, 2019) بعنوان: The Effect of Financial Risk On The Financial Performance Of Commercial Banks IN kenya Listed On The Nairobi Stock Exchange**"، كان الهدف العام من هذه الدراسة هو التحقق في كيفية تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي في كينيا، أين كانت المتغيرات المستقلة ممثلة في مخاطر السيولة معبر عنها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ومخاطر السوق المعبر عنها بالقيمة المعرضة للخطر، بينما تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول، تضمنت هذه الدراسة عينة مكونة من 11 بنكا تجاريا مدرجا ففي بورصة نيروبي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد تم استخلاص إلى أن مخاطر السوق ومخاطر الائتمان لها تأثير سلبي غير دال إحصائيا على الأداء المالي للبنوك، بينما كان لمخاطر السيولة تأثير سلبي غير دال وغير مهم.

✓ **دراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney, 2018) بعنوان: " The Effect Of Risk Management On The Financial Performance of The Commercial Banking Sector in Barbados**"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة المخاطر الكلية (مالية + تشغيلية) على الأداء المالي للقطاع البنكي التجاري في بربادوس" باستخدام البيانات ربع السنوية للفترة من 2000 إلى 2015، حيث تم التعبير على الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول في حين تم اختيار مخاطر رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة الودائع إلى القروض، مخاطر أسعار الفائدة المعبر عنها بصافي الفائدة والمخاطر التشغيلية كمتغيرات مستقلة معبرة عن المخاطر التي تواجه البنوك، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد تم التوصل إلى أن كل المتغيرات المستقلة لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية، أما عن نوع العلاقة فقذ تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض على الأداء المالي في حين أثرت باقي المتغيرات إيجابا على ربحية القطاع البنكي.

✓ **دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي، جانفي 2018) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016**، هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 6 بنوك للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الرصيد النقدي في حين عدم وجود هذه الدلالة فيما يتعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة، أما نتائج العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول فقد وجدت أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ماعدا نسبة السيولة القانونية التي تبين أنه ليس لها تأثير معنوي في هذه الدراسة على العائد على الأصول.

✓ **دراسة (فاطمة بشير قره فلاح، 2018/2017) بعنوان: "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا**"، هدفت رسالة الماجستير إلى دراسة أثر كل من المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية لعشرة من البنوك التجارية التقليدية العاملة في سوريا خلال الفترة 2009- 2015، حيث تم قياس المتغير التابع والمتمثل في الربحية البنكية بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة والتي تهم موضوع دراستنا كما يلي: المخاطر الائتمانية بواسطة نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، أما مخاطر السيولة فقد تم قياسها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، وبعد اختيار النموذج الملائم للدراسة والمتمثل في نموذج التأثيرات العشوائية تم إيجاد علاقة

عكسية بين مخاطر السيولة والربحية البنكية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

✓ **دراسة (فاطمة بن شنة، 2017/2016) بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية"**، قسم الجزء التطبيقي لهذه الأطروحة إلى جزأين: الجزء الأول يهدف إلى رصد مجموعة من العوامل المسببة لمخاطر الائتمان أما الجزء الثاني فخصص لدراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية 12 بنكا تجاريا ناشطا في الجزائر خلال الفترة 2005– 2014، والجزء الثاني هو ما يهمنا في دراستنا، حيث تم التعبير عن الربحية بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما تم استخدام نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض للتعبير عن المخاطر الائتمانية، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وكذلك نسبة كفاية رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وبعد القيام بمختلف الاختبارات تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الفردية هو النموذج الملائم باستخدام كلا المؤشرين التابعين، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا بين كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، أما مع معدل العائد على الأصول فوجدت علاقة سلبية دالة إحصائيا مع نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وعلاقة إيجابية دالة إحصائيا مع نسبة كفاية رأس المال، بينما جاءت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع غير دالة إحصائيا مع كل من ROA وROE غير أنها كانت إيجابية مع ROE وسلبية مع ROA.

✓ **دراسة (Jane Gathigia Muriithi, 2016) بعنوان: The EFFECT OF FINANCIAL RISK ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA**"، من خلال هذه الأطروحة سعى الباحث إلى استكشاف تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي لجميع البنوك التجارية في كينيا والمقدر عددها 12 بنكا وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014، وذلك باستخدام نماذج البانل الساكن والديناميكي وبالضبط الاعتماد على نموذج GMM، أما فيما يخص متغيرات الدراسة فقد تم التعبير عن المتغير التابع بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية، بينما المتغير المستقل والمتمثل في المخاطر فقد تم التعبير عليه باستخدام مجموعة من المخاطر المتمثلة في: مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة السيولة قصيرة الأجل ونسبة صافي التمويل المستقر، مخاطر سعر الفائدة المعبر عنها بصافي هامش الفائدة، مخاطر الصرف الأجنبي المعبر عنها بنسبة المكاسب إلى خسار العملات الأجنبية بينما مخاطر التشغيل فقد تم قياسها بنسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي الدخل، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن كل المخاطر محل الدراسة كان لها تأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية.

✓ **دراسة (Jane Gathigia Muriithi, Willy Mwangi Muturi & Kennedy Munyua Waweru, 2016) بعنوان: " The Effect Of Market Risk ON Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**"، سعى الهدف إلى تحديد تأثير مخاطر السوق على ربحية ثلاثة وأربعين بنكا تجاريا في كينيا خلال الفترة 2005– 2014، حيث تم قياس مخاطر السوق من خلال الرافعة المالية، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي بينما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية، وباستخدام نموذج البانل الديناميكي تم التوصل إلى أن مخاطر السوق لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا في المدى القصير والطويل.

✓ **دراسة (Kipngetich Korir Musa, 2011) بعنوان: " The Relationship Between Interest Rates And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**"، وضعت هذه الدراسة بهدف تحديد العلاقة بين أسعار الفائدة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا خلال الفترة 2006– 2010. ولتحقيق

هدف هذه الدراسة، تم تطوير نماذج الانحدار باستخدام الأداء المالي كمتغير تابع معبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدلات الفائدة كمتغيرات تابعة، حيث أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من نموذج الانحدار البسيط إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى أن هذا التأثير ليس كبيرا على المدى القصير لجميع البنوك.

من خلال ما سبق نلاحظ أن أغلب الدراسات التي بحثت في العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي تعكس تجارب دول تختلف فيها البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والتشريعية عن تلك الموجودة في الجزائر، مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على الصناعة البنكية الجزائرية، ولهذا تأتي هذه الدراسة لتغطية هذه الفجوة من خلال دراسة عدة متغيرات للمخاطر المالية وهي: مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي قد تؤثر في الواقع على الأداء الملي للبنوك الناشطة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2006- 2018.

كذلك نجد أن أغلبية الدراسات اعتمدت على نموذج الانحدار المتعدد أو البسيط مثل دراسة (Kipngetich Korir Musa)، دراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney)، دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام)، دراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny Tobias) ودراسة (Basel J.A. Ali & Mohammad Salem Oudat)، في حين أن دراستنا اعتمدت على نماذج البانل الساكن مثل دراسة (Jane Gathigia Muriithi)، دراسة (فاطمة بن شنة)، دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي)، دراسة (Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmare) ودراسة (فاطمة بشير قره فلاح) بينما دراسة (Jane Gathigia Muriithi, Willy Mwangi Muturi & Kennedy Munyua Waweru) فقد اعتمدت على نماذج البانل الديناميكي فقط.

أيضا من المراجعة السابقة للأدبيات ذات الصلة، من الواضح أن البحث في مجال مخاطر البنوك على المستوى المحلي قد تم إجراؤه جزئيا ولكن ليس في نهج شامل، حيث أن أغلب الباحثين ركزوا فقط نوع واحد من المخاطر، كمخاطر السيولة في دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي) ودراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام)، ومخاطر الائتمان في دراسة (فاطمة بن شنة) مع استبعاد مخاطر رأس المال ومخاطر السوق، وبالتالي فإن الدراسة الحالية لها نطاق أوسع من خلال تغطية المخاطر المالية الأخرى والتي تم حذفها من قبل الدراسات السابقة، بينما الدراستين الأجنبيتين المتمثلتين في دراسة (Kipngetich Korir Musa) ودراسة (Jane Gathigia Muriithi, Willy Mwangi Muturi & Kennedy Munyua Waweru) فقد تم التركيز فيهما على مخاطر السوق فقط، أما دراسة (فاطمة بشير قره فلاح) فقد اهتمت بنوعين من المخاطر المالية ألا وهما: مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان

أما فيما يخص النسبة المالية المستخدمة للتعبير عن المخاطر المالية، فنجد من استخدم نفس المؤشرات المالية في حين دراسات أخرى استخدمت طرق وتقنيات أخرى، فمثلا دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام)، دراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney)، دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي)، دراسة (فاطمة بن شنة) اعتمدت على نفس النسبة المعبرة عن مخاطر السيولة في دراستنا، كذلك نجد أن دراسة (Jane Gathigia Muriithi)، دراسة (فاطمة بن شنة) ودراسة دراسة (فاطمة بشير قره فلاح) قد استخدموا نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض للتعبير عن المخاطر الائتمانية وهي نفسها في الدراسة الحالية، ونفس الأمر بالنسبة لدراسة كل من (Anthony Wood & Shanise Mcconney) ودراسة (فاطمة بن شنة) اللتان اعتمدتا على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للتعبير عن مخاطر رأس المال، وهذه الأخيرة هي نفسها المستخدمة في دراسة (Basel J.A. Ali & Mohammad Salem Oudat).

من جهة أخرى وبالنسبة لمؤشرات قياس الأداء المالي كمتغير تابع، فمنها من اعتمد على معدل العائد على الأصول فقط مثل دراسة (Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmar)، دراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny

Tobias، دراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney) ودراسة (Basel J.A. Ali & Mohammad Salem Oudat)، ومنها من اعتمد على معدل العائد على حقوق الملكية مثل دراسة (Jane Gathigia Muriithi)، دراسة (Jane G M, Willy Mwangi Muturi & Kennedy (Munyua Waweru ودراسة (Kipngetich Korir Musa)، في حين أن باقي الدراسات استخدمت كلا المؤشرين مثل الدراسة الحالية.

إذا، بصفة عامة، ومن خلال استعراض مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، نشير إلى أن الدراسة الحالية تشترك مع الدراسات السابقة في الهدف العام والمتمثل في معرفة كيفية تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، بينما تختلف في عينة وفترة الدراسة، المتغيرات المستخدمة وكيفية قياسها وكذلك النموذج المستخدم.

ثامنا: نموذج الدراسة

يمثل نموذج الدراسة أثر المخاطر البنكية على الأداء المالي، حيث تم تقسيم كل من المتغير المستقل والمتغير التابع إلى متغيرات جزئية للتمكن من دراسة هذا الأثر، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

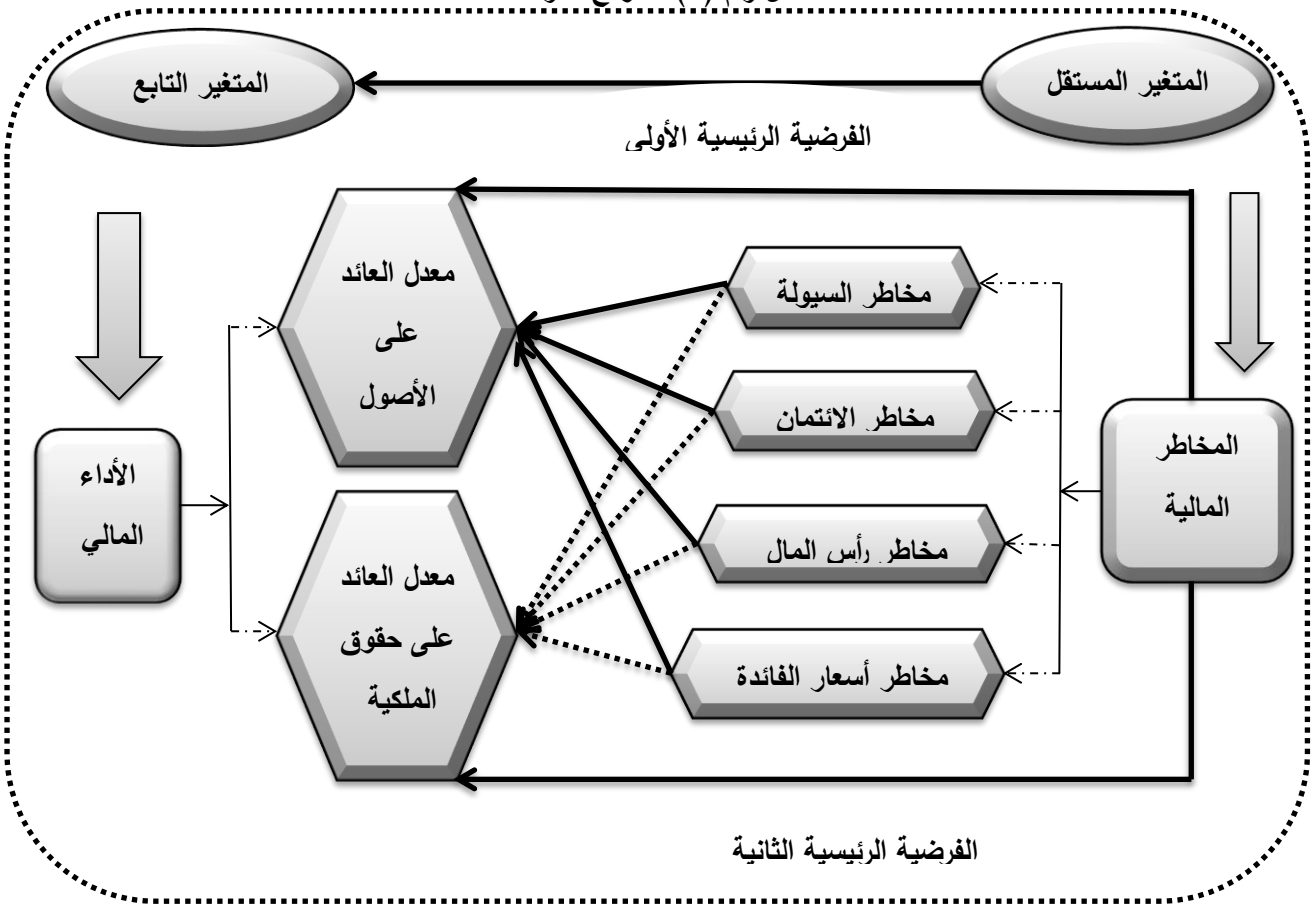

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

تاسعا: خطة الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة في ظل الفرضيات المعتمدة والتي سوف يتم إثباتها أو نفيها في الدراسة لبلوغ الأهداف المرجوة، تعين علينا تقسيم الدراسة بعد المقدمة إلى أربعة فصول، وذلك على النحو التالي:

✓ الفصل الأول والمعنون بـ "**البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة**"، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في ظل العولمة المالية، بدءا بماهية البنوك وصولا إلى منافع ومخاطر العولمة المالية، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى إدارة المخاطر البنكية بالبنوك التجارية أين قمنا بعرض مفهوم المخاطر البنكية، العوامل المؤثرة عليها وأنواعها وصولا إلى ماهية إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة وذلك كمدخل للمبحث الثالث الذي تم التطرق فيه إلى لجنة بازل وأهم مقرراتها.

✓ الفصل الثاني، والذي عنوناه بـ "**قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**"، حيث حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح كل ما يتعلق بالأداء المالي، ولهذا فقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تحدثنا في المبحث الأول عن الأداء بشكله العام حيث حاولنا توضيح مفهوم هذا المصطلح، مقوماته، العوامل المؤثرة فيه وأنواعه وصولا إلى الأداء المالي والطرق المستخدمة لقياسه الذي تم التطرق إليها في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد تم الإشارة فيه إلى الخطوة التي تلي القياس ألا وهي التقييم أين تم التركيز على ماهية هذه العملية وذكر أهم نماذجها.

✓ الفصل الثالث المعنون بـ "**علاقة المخاطر المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية**"، من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الربط النظري بين متغيرات الدراسة، حيث قسم إلى ثلاث مباحث كل مبحث منها تطرق إلى نوع من المخاطر المالية، فالمبحث الأول تطرق إلى المخاطر الائتمانية أما المبحث الثاني فركز على مخاطر السيولة وصولا إلى المبحث الثالث الذي استعرض مخاطر السوق، ومن خلال هذه المباحث الثلاث تم التركيز على ماهية كل نوع من هذه المخاطر، كيفية قياسها، التقنيات المقترحة من قبل لجنة بازل لتقديرها وكذلك علاقتها بالأداء المالي.

✓ الفصل الرابع، بعنوان "**دراسة تطبيقية لأثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018**"، سينبثق منه ثلاث مباحث سيتم من خلالها تقديم لمحة عن كيفية تطور الجهاز البنكي الجزائري إلى غاية سنة 2018 وأثر مسايرته لبعض مقررات لجنة بازل على مؤشراته المالية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة ألا وهو نماذج البانل، لنختم الفصل بالمبحث الثالث الذي قمنا فيه بالدراسة التطبيقية أين تطرقنا من خلاله إلى الإحصاء الوصفي والتطبيقي لمتغيرات الدراسة، اختيار النموذج الملائم للدراسة وصولا إلى مناقشة، تفسي النتائج واختبار الفرضيات من للتأكد من مدى صحتها.

وأخيرا الخاتمة التي تعتبر ثمرة الدراسة، حيث هي تلخيص كل ما جاء في الدراسة، زيادة إلى أهم الاستنتاجات المستخلصة لدراستنا للموضوع مدعمة ببعض الاقتراحات، مع تحديد الآفاق المستقبلية لهذه الدراسة.

الفصل الأول
البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة

تمهيد

نظرا للتغيرات المالية والبنكية الكبيرة والمتسارعة كالعولمة المالية، وجدت البيئة البنكية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة نفسها أمام مجموعة من التحديات والضغوط كان أبرزها ارتفاع المخاطر البنكية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بمسألة إدارة هذه المخاطر، حيث أصبحت السلطات الرقابية في مختلف دول العالم تسعى وتبحث عن السبل الكفيلة لمنع حدوث أي مشكلة في نظامها البنكي، وتجسدت هذه السبل من خلال عمل لجنة بازل لتطوير المعايير والممارسات الرقابية البنكية.

وانطلاقا مما تقدم، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتعرض إلى البنوك التجارية في ظل العولمة المالية وتحدياتها في المبحث الأول، ثم إلى الإطار العام لإدارة المخاطر في البنوك التجارية في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فسنعالج مقررات بازل 1، 2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: تحديات البنوك التجارية في ظل العولمة المالية

يعد الاتجاه إلى عولمة النشاط البنكي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، حيث اتخذت هذه الأخيرة أبعاد ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، إلا أن هذا الانتقال نتج عنه العديد من التحديات التي وجدت البنوك التجارية نفسها ملزمة بمسايرة إيجابياتها ومجابهة سلبياتها.

المطلب الأول: مدخل للتعريف بالبنوك

تعتبر البنوك أهم الدعامات الأساسية التي تساهم في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وزادت أهميتها في العصر الحديث لدورها الفعال في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا لا يمكن الاستغناء عن وظائفها لدورها المهم في تقدم الدول في مختلف المجالات. وسنستعرض من خلال هذا المطلب التطور التاريخي للبنوك، تعريفها ومما يتكون هيكل الجهاز البنكي.

الفرع الأول: التطور التاريخي للبنوك

يعود ظهور البنوك للحضارات القديمة، فقد ظهر في المملكة البابلية سنة 2000 ق.م بنك أنشر في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وقد تخصص بتجارة المعادن، العاج والمرمر، وظهر فيما بعد في مدينة بابل بنكا سمي نيبتهادن تخصص بتجارة المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، كما وتأسس بنك آخر سمي آجبي تخصص بتجارة الرقيق والنبيذ، وبهذا الخصوص حددت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع، القروض وسعر الفائدة، كما حدد جميع التنظيمات التجارية الداخلية والخارجية وكانت الكتابة تتم على ألواح الطين وعليها شهود، فترات التسليم، زمن السداد والفائدة ...الخ. (كنعان، 2012، صفحة 123)

أما اليونان فكانت تستعمل معابدها كبنوك نظرا للثقة بها، فكان يودع فيها موارد الأملاك المقدسة حسب رأيهم وإيرادات القرابين والهبات وذلك دون فائدة، ولكن الكهنة وظفوا هذه الأموال مقابل فائدة ما جعل الدولة تتدخل من خلال إصدار قوانين تنظم العمليات المالية وكذلك الإشراف على المعابد. كما قام اليونانيون في القرن الرابع قبل الميلاد بإنشاء بنوك عامة لحماية المقترضين من استغلال المعابد. (جلايلة، 2019/2018، صفحة 13)

أما الرومان فقد أخذوا عن اليونان تجربة البنوك كالعمليات البنكية المتعلقة بمبادلة النقود وقبول الودائع وتقديم القروض وتحويل الأموال بين المقاطعات، كما تبنوا فكرة البنوك العامة من اليونان والتي كانت تعمل على تحصيل الضرائب وإيداعها في الخزينة الملكية، حيث توسع استعمال النقود المعدنية الذي أخذ شكل مسكوكات. (جلايلة، 2019/2018، صفحة 13)

وفي القرن السادس الميلادي عرفت الحضارة الإسلامية ظهور أنظمة الصيرفة لدى الصياغ والصيارفة، فكان الصائغ يحفظ الأموال ويقدم لصاحبها وثيقة إيداع، يتم تداولها بين المدن والأقاليم حتى أن الصياغ والصيارفة كانوا يتعاملون بهذه الوثائق وسميت (النقود التمثيلية) وكانت التصفية تتم في نهاية كل عام. (كنعان، 2012، صفحة 123)

أما في العصور الوسطى فكان كهنة المعابد واليهود يقومون بتمويل التجارة والزراعة، قبول الودائع ومبادلة العملات، كما أنهم كانوا يطبقون سعر فائدة مقابل عملية الإقراض، وكان للحروب الصليبية دورا في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وإفريقيا إلى أوروبا ما أدى إلى انتعاش الصيرفة في أوروبا. (جلايلة، 2019/2018، صفحة 13)

ويشير الباحثون إلى أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157 تلاه بنك برشلونة عام 1401، بنك ريالتو عام 1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام سنة 1609 والذي يعتبر النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف

والأحوال بين دولة وأخرى، ومن بين هذه البنوك نجد بنك هامبورغ بألمانيا سنة 1619، بنك إنجلترا سنة 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون سنة 1800، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم. (خالد و الطراد، 2006، صفحة 21)

إذا، مع توالي التطورات المالية وتسارعها خلال عقود الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين أصبح العمل البنكي يشكل صناعة كاملة، وهكذا نشأت البنوك وتطورت باعتبارها مؤسسات وظيفتها الرئيسية تقترض لتقرض، ذلك ما خول لها تسهيل المعاملات الاقتصادية فتنوعت وظائفها وتعددت خدماتها مع الزمن إلى أصبحت على شكلها الحالي. (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 25)

هذا، وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية إلى تنوع وتعدد العمليات البنكية، مما استدعى وجود أنواع مختلفة من البنوك.

الفرع الثاني: تعريف البنك

قبل التطرق إلى تعريف البنك، تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يستعملون كلمة بنك والبعض الآخر كلمة مصرف بكسر الراء، وفي هذا الصدد يرى أحمد صبحي العيادي أنه لا فرق بين مضمون كلمة مصرف وبنك لأن كليهما يدل على المكان الذي يحفظ فيه الناس الأموال بأمان، إلا أن كلمة مصرف فيها نوع من تأصيل المفاهيم باللغة العربية في المصطلحات الاقتصادية. (جلايلة، 2019/2018، صفحة 15)

يعود مصطلح بنك إلى الكلمة الإيطالية Banco والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، لتصبح أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. (القزويني، 1992، صفحة 4) ويقابلها كلمة مصرف في اللغة العربية، والتي تعود إلى كلمة الصراف بمعنى 'من يبدل النقد بالنقد"، والصرافة مهنة الصارف، والمصرف بكسر الراء في اللغة على وزن مفعل يقصد بها "مكان الصرف". (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 103)

هناك عدة تعريفات للبنك منها التقليدية ومنها الحديثة، فمن وجهة النظر التقليدية "يعتبر البنك مؤسسة تقوم بعملية الوساطة المالية بين مجموعتين من العملاء، المجموعة الأولى تمتلك فائض من الأموال وتسعى إلى المحافظة عليه وتنميته، والمجموعة الأخرى بحاجة إلى أموال لغرض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما." أما من المنظور الحديث فيعرف البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين يعملون على استلام ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة مسبقا، كما أنها تقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بشكل يتناسب مع خطة التنمية للدولة ودعم اقتصادها، بالإضافة إلى هذا تعمل على تنمية الادخار والاستثمار المالي على الصعيد المحلي والدولي، المساهمة في إنجاز المشاريع وما يتطلب من عمليات بنكية وفقا للتشريعات التي يقررها البنك المركزي." (الصرفي، 2016، صفحة 33).

الفرع الثالث: هيكل الجهاز البنكي

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك يختلف هيكل الجهاز البنكي من دولة إلى أخرى، فنجد أن النظام البنكي في أي دولة من الدول يتكون من عدد من البنوك التي تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها، وبصفة عامة يمكن القول أن هيكل الجهاز البنكي المعتمد في أي دراسة ينظر إليه حسب نوع التقسيم المعتمد عليه والغرض منه، مثل تقسيم البنوك حسب الملكية، حسب حجم النشاط، حسب طبيعة النشاط...الخ. وبعد اطلاعنا على مختلف التقسيمات يمكن ذكر الأنواع التالية من البنوك:

1. البنك المركزي: هو مؤسسة تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد حيث يقف على قمة النظام البنكي، وبعكس البنك التجاري فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الدول الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح منه بل خدمة الصالح الاقتصادي العام. (سايح، 2013، صفحة 105)

ويعرف البنك المركزي بأنه: " شخصية اعتبارية مستقلة يستمر وجودها كمؤسسة عامة تقوم بأعمالها وفقا لأحكام قانون خاص." كما يعرف بأنه: "بنك البنوك الذي تتمثل وظيفته في التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود." (بن باحان، 2014، صفحة 172)

يهدف في المقام الأول إلى تدعيم النظام النقدي للدولة والإشراف على الأوجه المختلف للنشاط البنكي، وفي سبيل ذلك يقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية المتمثلة فيما يلي: (سايح، 2013، صفحة 106)

✓ **بنك إصدار:** يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة، فهو ينفرد بهذه الوظيفة من أجل توحيد نوع النقود المتداولة في الاقتصاد، توحيد جهات الإصدار لها وكذلك دعم وظيفته المتمثلة في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية؛

✓ **البنك المركزي هو بنك الحكومة:** إن من أهم وأقدم الأدوار التقليدية للبنوك المركزية قيامها بوظيفة بنك الحكومة حيث تشمل وظيفته هذه:

✓ الاحتفاظ بحسابات الهيئات، المؤسسات الحكومية المختلفة وإدارتها: بحيث أن تواجد حسابات الحكومة لدى البنك المركزي له أثر بالغ الأهمية على توجهات النشاط الاقتصادي للدولة، لأنها تمكنه من أن يكون على دراية كافية بسائر التطورات التي تحدث، ومن ثم يستطيع أن يبين للحكومة السياسة التي يتعين إتباعها لتفادي أي آثار سلبية تضر الاقتصاد؛

✓ تقديم التسهيلات ائتمانية للحكومة ومؤسساتها المختلفة: ينظم القانون هذا الاقتراض بما يكفل عدم الإساءة لهذه الإمكانيات نظرا لآثار بعيدة المدى والتي يمكن أن يحدثها هذا التمويل الجديد في دفع قوى التضخم للزيادة في الاقتصاد؛

✓ العمل كمستشار مالي للحكومة في المسائل النقدية والمالية بصفة خاصة وفي المسائل الاقتصادية بصفة عامة.

✓ **البنك المركزي بنك البنوك:** وتعني قيام البنك المركزي بعملية الإشراف والرقابة على عمل البنوك الأخرى في إطار ما يخوله له القانون، وتكون هذه الوظيفة في عدة أشكال منها منح الاعتمادات لإنشاء بنوك جديدة أو فتح فروع ومكاتب تمثيل لبنوك أجنبية، تقديم التوجيهات والتعليمات للبنوك التجارية في إطار تحقيق أهداف السياسة النقدية، الرقابة على أعمال البنوك ومدى احترامها للقانون وفرض عقوبة على البنوك المخالفة له، توفير السيولة للبنوك في حالة العجز، الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك ومراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيه ضبطه؛ (بنابي، 2017، صفحة 65)

✓ **البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية:** يتوفر البنك المركزي على مجموعة من الأدوات للقيام بتنفيذ السياسة النقدية، حيث يستخدم تقنية واحدة أو مجموعة من التقنيات والأدوات للتأثير على الإقراض البنكي وفي مجموع الإنفاق في الاقتصاد الوطني، والتي نلخصها فيما يلي: (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 14)

✓ ضبط سعر الفائدة المخصص لإقراض البنوك والمؤسسات المالية، وهذا في الحالات العادية وفي حالات الطوارئ، والتي تعرف اقتصاديا بسعر إعادة الخصم؛

✓ التدخل في السوق النقدية عن طريق القيام بعمليات شراء أو بيع الأوراق المالية حسب وضعية الاقتصاد في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة؛

✓ تقديم مجموعة من القروض والتسهيلات للبنوك التجارية؛

✓ استخدام مجموعة من التدابير الإدارية لتحديد ما يلي: المستويات المطلوبة من الاحتياطات، المعدل الأقصى والأدنى لسعر الفائدة التجارية، تحديد الأسقف الائتمانية؛

✓ إمكانية استخدام أساليب الإقناع الأدبي والمدعومة بالتهديد الضمني أو الصريح للتأثير على البنوك التجارية.

2. البنوك المتخصصة: هي بنوك تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو خدمة شريحة معينة من المجتمع، لذا تسمى أحيانا ببنوك أو مؤسسات التنمية، وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه حيث تقدم له تسهيلات فنية وقروض متوسطة وطويلة الأجل، كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية وتتصف بعلاقات قوية مع الدولة. (حسين و مناصرية، 2008، صفحة 2)

وتتعدد أنواع البنوك المتخصصة التي يتم تأسيسها وفقا للحاجة إلى تطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة، وأهم أنواعها نجد:

✓ **البنوك الصناعية:** تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المؤسسات الصناعية لفترات متوسطة أو طويلة الأجل، كما تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة أو المساهمة في إنشائها وكذلك إقراض المشروعات القائمة.

✓ **البنوك الزراعية:** تتولى هذه البنوك توفير الائتمان اللازم لتدبير احتياجات الزراعة الضرورية للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية من مستلزمات الإنتاج أو نقل أساليب التكنولوجيا الحديثة والمناسبة لتحديث الزراعة وكذلك زيادة الإنتاج الزراعي في الدولة؛

✓ **البنوك العقارية:** وتهدف إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية، حيث تقدم القروض ذات الآجال المحددة لملاك العقارات المبنية مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبيا فهي تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

3. البنوك الإسلامية: ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها: "مؤسسات مالية اسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية." (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 161)

4. البنوك التجارية: والتي تمثل محور الدراسة، فهي أحد المؤسسات الائتمانية، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، ودائع التوفير والودائع لأجل من الأفراد، المشروعات والإدارة العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان، الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير البنكية. (أبو حامد، 2002، صفحة 19)

إن تعدد، تنوع البنوك واختلاف العمليات التي تقوم بها يدل على الأهمية الكبرى التي تكتسيها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول، وذلك باعتبارها ميكانيكية هامة في جمع النقود، حشدها وتحويلها إلى استثمارات ومشاريع أكثر ربحية، إضافة إلى تقديمها لعدة خدمات أخرى تختلف على حسب نوع البنك.

المطلب الثاني: التأصيل النظري للبنوك التجارية

يتكون الجهاز البنكي لأي دولة من مجموعة من البنوك تختلف وفقا لخصائصها والدور الذي تقوم به، ومن بين هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تلي مباشرة البنك المركزي الذي يقف عند قمة هرم الجهاز البنكي، وعليه مكانها في الجهاز البنكي يدل على أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، لذا كان لا بد من التطرق لها من خلال: تعريفها، خصائصها التي تميزها عن باقي البنوك، أهدافها، وظائفها وميزانيتها العامة.

الفرع الأول: ماهية البنوك التجارية

من بين الأنواع المختلفة للبنوك نجد البنوك التجارية التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لدواليب النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، ولعلاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصاديين، وهذا ما دفعنا إلى جعلها محور الدراسة، ولذلك سنحاول الإشارة إلى تعريفها، خصائصها وأهدافها.

1. تعريف البنوك التجارية

لقد تعددت التعاريف المقدمة للبنوك التجارية غير أنها وإن اختلفت في نقاط فهي تجتمع في نقاط أخرى، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

البنوك التجارية هي: " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان." (إبراهيم، 2016، صفحة 12)

ركز هذا التعريف على وظيفتين أساسيتين للبنوك التجارية ألا وهما: قبول الودائع ومنح الائتمان إلا أنه أهمل العديد من الخدمات التي يقدمها هذا النوع من البنوك.

كذلك عرفت بأنها: "مؤسسات مالية تستقبل الودائع، تمنح القروض، تسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، تمول التجارة الداخلية والخارجية، تتعامل مع مؤسسات الوساطة المالية والمضاربين في البورصة وتقدم خدمات بنكية ومالية متنوعة للعملاء." (كنعان، 2012، صفحة 178)

على عكس التعريف السابق الذي ركز على الوظائف التقليدية للبنوك التجارية، نجد أن هذا التعريف أضاف جملة من الوظائف الحديثة التي تميزت بها البنوك التجارية والمتمثلة في: عمليات السحب والإيداع الإلكترونية، تمويل التجارة الداخلية والخارجية وتمويل كافة إجراءات التعامل في البورصة...الخ.

في حين هناك من عرفها بأنها: "عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها لنقود الودائع." (حلموس، 2016/ 2017، صفحة 221)

بين هذا التعريف أن الهدف الأساسي من عمل البنوك التجارية هو تحقيق الربح، وهذا الهدف عكس الأهداف التي تسعى لها الأنواع الأخرى من البنوك، فمثلا لو أخذنا البنك المركزي فنجد أن هدفه الرئيسي يتمثل في تنفيذ السياسة النقدية.

كما عرفت بأنها: "تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لأجل والودائع الخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون." (خالد و الطراد، 2006، صفحة 39)

هذا التعريف أعطى للبنوك التجارية ميزة تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى (البنك المركزي والبنوك المتخصصة)، ألا وهي التعامل بالودائع الجارية، أي استعداد البنك التجاري لدفع هذه الودائع لأصحابها في الوقت الذي يشاؤون.

وعرفت أيضا بأنها: "منشآت تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة." (سحنون، 2003، صفحة 76)

بين هذا التعريف أن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات وسيطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين، حيث من خلال هذه البنوك يتم تجميع المدخرات بين الأفراد والوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتحويلها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية العاجزة، وذلك وفق قواعد محددة.

كما عرفت بأنها: "تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد، وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات بنكية، تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي." (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 105)

يتضح من خلال هذا التعريف، أن البنوك التجارية تلعب دورا مهما في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وذلك بما يتماشى مع السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي.

كما تم تعريفها أيضا بأنها: "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل." (السيد، 2018/ 2019، صفحة 145)

من خلال هذا التعريف تم التفريق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في القيام بعمليات ائتمانية طويلة الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي، كما لا تعتمد على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسية، في حين أن البنوك التجارية تقدم خدماتها البنكية لكل الجمهور دون تمييز.

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع بمختلف أنوعها وإعادة إقراضها (قروض مختلفة الآجال) إضافة إلى تقديمها لجملة من الخدمات البنكية المختلفة بهدف تحقيق الربح، كما أنها تساهم في الحياة الاقتصادية من خلال تمويلها لمختلف المشاريع التنموية بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

2. خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بالعديد من الخصائص والتي يمكن استخلاص معظمها من التعاريف المذكورة سابقا، وذلك كما يلي: (نجار، 2013/ 2014، صفحة 12)

- ✓ البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل البنكي لأي بلد بعد البنك المركزي؛
- ✓ تعدد البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدي، النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز البنكي لكل بلد؛
- ✓ قيام البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف، الرقابة والتوجيه. (إبراهيم، 2016، صفحة 12)

بالإضافة إلى: (الهاشمي، 2010، صفحة 82)

- ✓ اعتبار البنك التجاري مؤسسة مالية ربحية تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال المتاجرة في النقود؛
- ✓ قيام البنوك التجاري بقبول الودائع بمختلف صورها، وتشكل الودائع الجارية المصدر الأكبر من مصادر أموالها، كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض؛
- ✓ قيام البنوك التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكن موجودة أصلا وزيادة الحجم المعروض من النقود.

3. أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات رئيسية تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه الأهداف بـ:

- ✓ **الربحية:** تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الرابحة وذات رأس المال الكافي، وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. (بني خالد و المومني، 2018، صفحة 361)

وهناك من يعرفها من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة زمنية معينة. أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تضمن زيادة الإيرادات المحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة. (مرسلي و بوعبدلي، 2019، صفحة 350)

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية. (مقيمح، 2014، صفحة 382)

✓ **السيولة:** السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك، وهي تعني قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر. (عابد و زملط، 2019، صفحة 116)

وبما أن الجانب الأكبر من موارد البنك المالية هي ودائع تستحق الدفع عند الطلب، لذلك ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، فمثلا يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت، لأن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ودفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس. (مطهري، 2011/ 2012، صفحة 5)

✓ **الأمان:** يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره. ولأجل ذلك تسعى البنوك التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تنويع عملائها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية هو أمر يقلل من احتمالات حدوث سحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك لمخاطر. (نجار، 2013/ 2014، صفحة 22)

الفرع الثاني: الميزانية العامة للبنوك التجارية

يمكن النظر إلى ميزانية البنك التجاري على أنها كشف يوضح مصادر الموارد المتاحة للبنك، وأوجه استخداماته لهذه الموارد، أي أنها مرآة تعكس المركز المالي للبنك التجاري، وبذلك تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم. (إبراهيم، 2016، صفحة 50)

1. جانب الخصوم

إن خصوم البنك أو الالتزامات التي عليه للغير إنما تبين الموارد المتاحة لديه والتي يمكن أن يستخدمها، وبالتالي فإنه كلما كانت خصوم البنك كبيرة كلما دل ذلك على أن البنك له قدرة كبيرة على التمويل، ولكن قدرة البنك على التمويل في أوجه الاستثمارات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها لا تعتمد فقط على حجم خصومه ولكن تعتمد أيضا على مكونات هذه الخصوم. (السيد، 2018/ 2019، صفحة 147) ومن خلال هذا الجزء سنتعرض لكل مكون من مكونات خصوم ميزانية البنك التجاري.

1.1. الموارد الذاتية: ويطلق عليها أيضا حقوق الملكية، ويقصد بها الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك في بدء نشاطه، وتستمر مع اتساع نشاط البنك وتنوع عملياته، فهي تبدأ برأس مال البنك، ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطات بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من المخصصات، (الهاشمي، 2010، صفحة 89) وفيما يلي شرح لكل مورد من الموارد المذكورة سابقا:

✓ **رأس المال المدفوع:** المقصود برأس المال المدفوع هو تلك الأموال التي قام المساهمون فعلا بدفعها مساهمة في إنشاء البنك، فالبنك شأنه شأن شركة أخرى لابد وأن يبدأ نشاطه برأسمال يمكنه من البدء بممارسة عمله، ويحدد القانون الأساسي للبنك رأس المال المسموح به ورأس المال المصدر، وتقسيمه على عدد معين من الأسهم ولكل سهم قيمة معينة.

وترجع أهمية رأس المال المدفوع إلى عاملين: (السيد، 2018/ 2019، صفحة 148)

✓ العامل الأول هو أن البنك التجاري في بداية عمله يكون في حاجة إلى تمويل قروضه من رأس ماله الخاص حتى يكتسب ثقة المودعين؛

✓ أما العامل الثاني، فيتمثل في أن المباني، التجهيزات والأدوات التي يستخدمها البنك لا يمكن تمويلها من أموال الودائع، ولكن تمويل مثل هذه التجهيزات يكون عادة عن طريق رأس المال المدفوع، إذ أنها تمثل أصولا ثابتة لا يمكن تحويلها إلى أصول سائلة إلا عند تصفية البنك نهائيا.

✓ **الاحتياطات:** تمثل المبالغ التي تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع، وهي إما أن تقرر بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة من الأرباح المحققة، بينما قد يصل الاحتياطي الاختياري إلى عشرين بالمائة أو أكثر من الأرباح. (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 161)

وأهمية الاحتياطات كوسيلة للتمويل تتمثل في كونها من البنود التي تتزايد دائما بمرور الوقت، للدرجة التي قد تفوق فيها رأس المال المدفوع، وفي كثير من الأحيان تقوم البنوك رغبة منها في عدم تضخيم هذا البند إلى زيادة رأسمالها دون تحصيل قيمة الزيادة الجديدة بين المساهمين، وذلك بتحويل جزء من الاحتياطي إلى رأس المال. (السيد، 2018/ 2019، صفحة 150)

✓ **المخصصات:** هي مبالغ تقتطعها البنوك من الأرباح الإجمالية في نهاية السنة المالية وذلك لمواجهة ظروف طارئة أو أهداف محددة، ويحتفظ البنك بهذه المبالغ لحين استخدامها فإذا لم يحصل الأمر الذي حجز المبلغ من أجله تبقى المبالغ محتجزة في حساباتها. (كنعان، 2012، صفحة 183)

كما يمثل هذا المورد احتياطا مستترا، ويشترط في المخصصات أن لا تكون مبالغها قد خصمت من قيمة الأصول التي خصصت لها. (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 38)

✓ **الأرباح المحتجزة:** يقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد استقطاع الاحتياطات والمخصصات، وتضم الأرباح المحتجزة إلى الأرباح المرحلة من سنوات سابقة، ويمكن توزيعها على شكل أسهم مساهمة بموجب قرار من الجمعية العامة للبنك. (الهاشمي، 2010، صفحة 91)

1. 2. الموارد الخارجية: وتشمل أساسا:

✓ **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك، إذ تصل نسبتها في بعض البنوك إلى 90% من إجمالي الموارد المتاحة للبنك، وهي تتمثل في ما يودع لدى البنك من أموال، وتأخذ صفة ديون مستحقة على ذمة البنك. (الهاشمي، 2010، صفحة 92)

ويمكن تصنيف الودائع البنكية إلى الأنواع التالية: (الشمري، 2016، الصفحات 338- 339)

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** هي الودائع التي يقوم البنك بفتحها ويحق لصاحبها السحب منها متى شاء ويلتزم البنك اتجاه المودع بدفع كامل المبلغ أو جزء منه فورا عند الطلب، مع العلم أن هذه الودائع تعد بالنسبة للبنوك مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل للقروض والاستثمارات التي يمكن للبنك أن يجني من ورائها الأرباح وكذلك في خدمة اقتصاد البلد، إذ تمثل نسبة كبيرة من الأموال المتاحة للتداول، حيث أنه كلما زادت نسبتها دل ذلك على الوعي البنكي لتلك البلدان، كما أنها تشكل نسبة كبيرة من حسابات البنوك في البلدان المتطورة، أما في البلدان المتخلفة فإنها تشكل نسبة ضئيلة من حسابات البنك؛

- **الودائع لأجل:** هي اتفاق بين البنك والمودع حيث يتم إيداع مبلغ محدد لدى البنك ولا يجوز له سحبه قبل تاريخ معين، ويعطي البنك لزبونه وثيقة بالمبلغ المودع وفي نهاية المدة يقدم الزبون الوثيقة إلى البنك ويستلم المبلغ المدون فيها

مضافا إليه الفائدة للمدة المذكورة، كما يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ أو كلما طالت فترة إيداع المبلغ، وهذا النوع من الودائع له ميزة يتمتع بها البنك وهي إمكانية البنك في التنبؤ بحركة السحب من تلك الوديعة؛

- **ودائع التوفير:** تمثل الأموال التي يحتفظ بها أصحابها لدى البنوك قصد الادخار، ويمكن لصاحبها السحب منها متى شاء وفي أي وقت دون إخطار مسبق من قبل المودع، كما تعتبر هذه الحسابات إحدى وسائل تشجيع تجميع المدخرات لدى البنك مقابل فائدة، وتمتاز بصغر حجمها (مبالغها) وزيادة عدد حساباتها، كما أن هذا النوع من الحسابات يناسب الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا دون التضحية بالسيولة؛
- **الودائع الخاضعة لإشعار:** وهي ودائع لا يسمح للمودع السحب منها جزئيا أو كليا إلا بعد إخطار البنك بفترة معينة، ويقوم البنك أيضا بدفع فائدة عن هذه الودائع كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لأن المودع في الحالتين يضحي بحرية سحب وديعته عند الحاجة إليها، ولقاء هذه التضحية هو سعر الفائدة الذي يمنحه البنك للمودع، (الهاشمي، 2010، صفحة 94)

✓ **الاقتراض من البنوك:** يستطيع أي بنك تجاري الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى وذلك بهدف تلبية طلبات القروض أو لمواجهة أزمة السيولة التي يتعرض لها. (كنعان، 2012، صفحة 188)

وتفضل البنوك التجارية الاقتراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تكون في أغلب الأحيان قصيرة الأجل وتسترد عند الطلب، إلا أن عجز أحد البنوك عن تلبية طلب الاقتراض المقدم إليها من البنوك الأخرى يؤدي إلى اللجوء للبنك المركزي بوصفه المقرض الأخير للبنوك، بالرغم من أن ذلك لا يعني استجابة البنك المركزي لطلبات الإقراض المقدمة إليه في كل الأحوال لأنه يتخذ من استجابته وعدم استجابته لطلبات الإقراض أداة من أدوات التوجيه والإشراف على النشاط البنكي والائتماني للبنوك التجارية. (الهاشمي، 2010، صفحة 96)

✓ **خصوم أخرى:** يتميز هذا النوع من الخصوم بطبيعة خاصة جدا، فالعناصر التي يشتمل عليها لا يمكن للبنك الاعتماد عليها في خلق الودائع أو الإقراض، ومن بين العناصر التي يضمها هذا البند: أرصدة البنوك الأخرى والمراسلين، شيكات وحوالات مستحقة الدفع، التزامات أخرى من قبل العملاء وأرصدة دائنة أخرى. (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 39)

2. جانب الأصول

يعكس جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري الأوجه المختلفة لاستخدامات البنوك التجارية لمواردها المتاحة في سبيل تحقيق أقصى الأرباح عن طريق استثمارها في مختلف المجالات التي تدر عليها عوائد مناسبة. (الهاشمي، 2010، صفحة 97) ويحتوي جانب الأصول على العديد من البنود المتمثلة في:

✓ **النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك:** هذا البند يحتوي على النقود الحاضرة والموجودة في خزائن البنك التجاري، وأهمها الأوراق النقدية التي أصدرها البنك المركزي والاحتياطات النقدية الحاضرة، وهو يشكل نسبة معينة من جملة الودائع خاصة بالنسبة للودائع التي يكون طلب العملاء عليها حالا، وهي الودائع الجارية، وهذه النقود أو الاحتياطات النقدية يتم التحفظ عليها إما لدى البنك في خزائنه وتسمى نقود بالصندوق أو يحتفظ بها لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى؛ (قناوي، 2005، صفحة 190)

✓ **محفظة الأوراق المالية:** تعتمد البنوك التجارية على تشغيل جزء من الموارد المتاحة لديها في تكوين محفظة للأوراق المالية، وتضم هذه المحفظة مجموعة الأوراق المالية المملوكة للبنك، ومنها ما يلي: (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 169)

✓ أذونات الخزانة؛

- ✓ سندات تصدرها حكومة البلد الذي ينشط به البنك؛
- ✓ سندات تصدرها الحكومات الأخرى؛
- ✓ سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء كانت محلية أو أجنبية.

✓ **أوراق تجارية مخصومة:** تعتبر الأوراق التجارية صكوكا تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء عادة بعد وقت قصير وتقبل التداول بطريقة التظهير والمناولة، ويقبلها العرف التجاري كأداة لتسوية الديون. ويقصد بالأوراق التجارية هنا الكمبيالة أو السند الأذني التي تقبل الأوساط التجارية التعامل بها كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنك. (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 36)

✓ **القروض:** تعد القروض النشاط الأساسي للبنوك التجارية، لأنه إذا عدنا إلى تعريف البنك نلاحظ أنه يركز على قبول الودائع ومنح الائتمان، واستنادا لذلك فإن القروض هي مبالغ نقدية تقدمها البنوك للعملاء أو تدفعها نيابة عنهم مقابل بضاعة يتحدد في متن عقدها مدة القرض، سعر الفائدة، فترات تسديد الأقساط، الضمانات وسبب منح القرض، وذلك بهدف تنمية وتطوير القطاعات؛ (كنعان، 2012، صفحة 194)

✓ **الأصول الثابتة:** بالإضافة إلى الأصول السابقة هناك أصول أخرى وإن كانت عقيمة في حد ذاتها إلا نها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه، فالمبنى أو المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، الأدوات والمعدات التي يستخدمها تعتبر من ضمن هذه الأصول الثابتة، كما أن هناك بعض الأصول التي تعتبر وثيقة الصلة بعملية الإقراض والتي تتمثل في مخازن البنك والتي يحتفظ فيها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون في حوزته. (السيد، 2018/ 2019، صفحة 164)

✓ **الأصول الأخرى:** يدخل ضمن هاته المجموعة الأصول التي لا يمكن ضمها إلى عناصر الأصول سابقة الذكر، مثل الإيرادات التي استحقت للبنك ولكنها لم تحصل فعلا بعد وكذلك النفقات التي قام البنك بدفعها قبل حلول آجال استحقاقها مثل أقساط التأمين وغيرها. (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 169)

كانت هذه هي أهم الأصول التي يستخدم فيها البنك موارده، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه البنود يتم ترتيبها في الميزانية حس درجة سيولتها، وذلك من الأصول شديدة السيولة إلى الأصول قليلة السيولة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (1-1):

الشكل رقم (1-1): تصنيفات أصول البنك التجاري حسب درجة السيولة

المجموعة الأولى
النقدية في خزينة البنوك- الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي والخاصة بالبنك التجاري إضافة إلى الاحتياطي القانوني
⇩
المجموعة الثانية
الأصول شبه النقدية والمكونة من أرصدة مستحقة على البنوك، أرصدة التشغيل الجاري على القروض الممنوحة بين البنوك والقروض القابلة للاستدعاء-أذونات الخزينة- الأوراق التجارية المخصومة- القروض والسلف (اقراض قصير الأجل)
⇩
المجموعة الثالثة
ما تبقى من موارد البنك، والتي يستخدمها بغرض تحقيق أولوية الربح على تحقيق السيولة

المصدر: (أدبدوب و قصاب، 2020، صفحة 85)

ويمكن تلخيص ميزانية البنك التجاري في الشكل رقم (1-2):

الشكل رقم (1-2): مكونات الميزانية العامة للبنوك التجارية

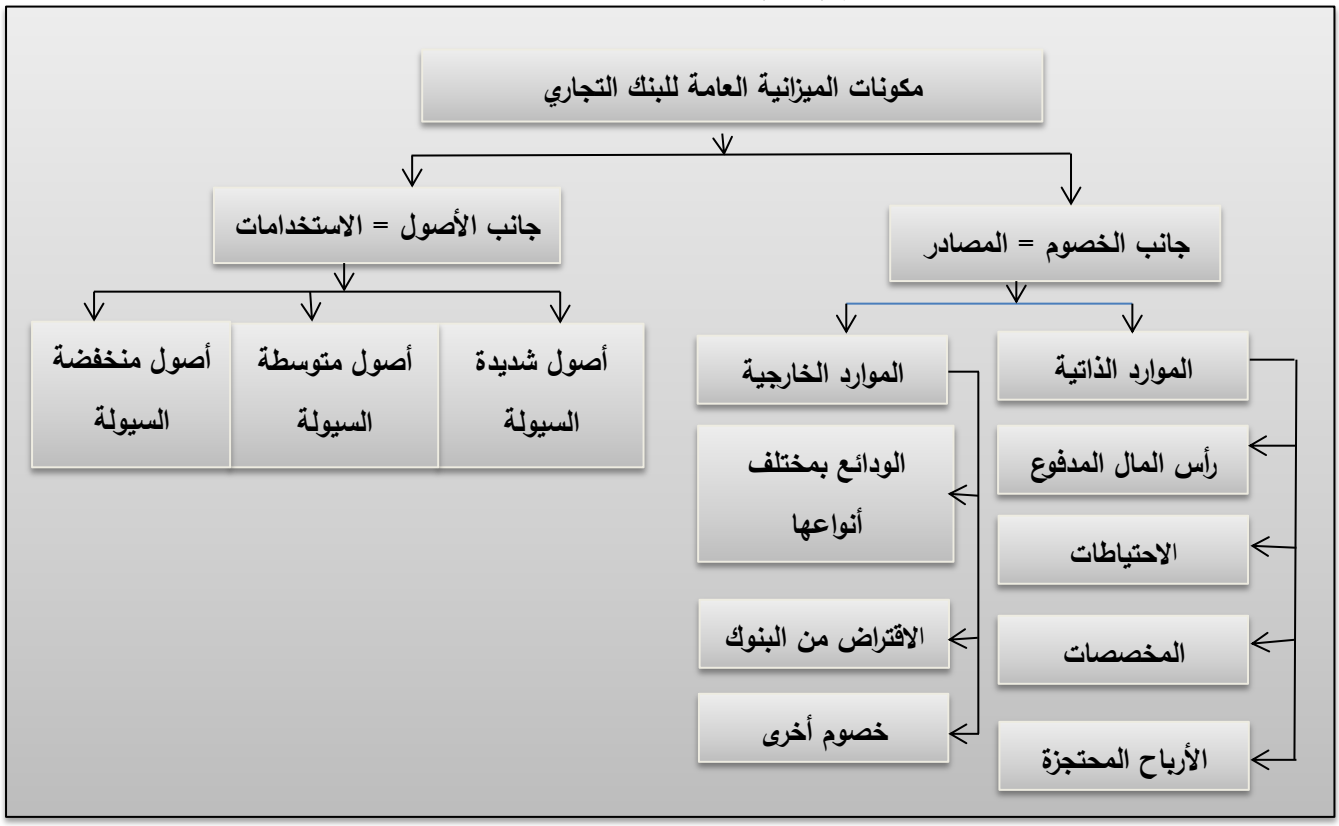

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف، يمكن تقسيمها إلى: وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

1. الوظائف التقليدية

يمكن حصر الوظائف التقليدية للبنوك التجارية في:

1.1. قبول الودائع: تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، (البديوي، 2012، صفحة 21) وتعمل البنوك على جذب الودائع من خلال ما يلي: (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 111)

- ✓ تقديم عائد منافس حتى يشعر المودع أن أمواله لدى هذا البنك تدر عائدا أفضل؛
- ✓ التميز في تقديم خدمة الإيداع والسحب من الحسابات والتميز عن غيره من البنوك في سرعة ودقة عملياته؛
- ✓ زيادة القوة المالية والإدارية للبنك من خلال:
- ✓ تدعيم رأس المال وموارده الذاتية بالشكل الذي يشعر عملائه بالأمان والثقة بالقدرة على استعادة أموالهم المودعة وفوائدها؛
- ✓ زيادة الكفاءة الإدارية في البنك من خلال توظيف الخبرات العلمية والعملية؛
- ✓ الممارسات السليمة في توظيف الودائع؛
- ✓ تطبيق سياسات تسويقية ناجحة تجذب للبنك عملاء جدد أو تزيد حصة المعاملات البنكية التي يؤديها البنك لعملائه القدامى، ومن خلال ذلك تزيد حصيلة الودائع لدى البنك؛

✓ تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ومتنوعة تتماشى مع التطورات التقنية الحديثة والتطورات في أداء الخدمة البنكية.

1. 2. منح الائتمان: قد توسع الدور الاقتصادي الذي تؤديه البنوك التجارية، حيث أدركت الحكومات أهمية النشاط البنكي ودوره عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها، ويمكن تقسيم عمليات الائتمان البنكي إلى عدة تقسيمات مثلا حسب طول مدة الائتمان، حسب الغرض منها، أو حسب الضمانات المقدمة...الخ، أما التقسيم الرئيسي للائتمان هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى تمويل، فإذا كان القصد مثلا هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية التي تعتبر معاملات قصيرة الأجل فالائتمان في هذه الحالة يكون قصير الأجل.

1. 3. خلق النقود: انطلاقا من وظيفة قبول الودائع والإقراض تتمكن البنوك من خلق نقود الودائع (اشتقاق الودائع)، فالبنوك تقدم قروضا للجمهور من ودائع تملكها ومن ودائع ليس لها وجود لديها، وذلك بإحلال البنك تعهد بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود، وتتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل وهي في شكل كتابي مثل الشيك. (مطهري، 2011/ 2012، صفحة 7)

2. الوظائف الحديثة

منذ نشأة البنوك التجارية وهي تعمل على تحسين وتطوير خدماتها حيث لم تكتف بقبول الودائع ومنح الائتمان فقط بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتقوم بـ: (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 110)

✓ تحصيل الأوراق التجارية، خصمها والتسليف بضمانها؛

✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛

✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛

✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛

✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، الشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛

✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛

✓ تأجير الخزائن لحفظ المجوهرات، المستندات والأشياء الثمينة؛

✓ تقديم مجموعة من الخدمات البنكية الالكترونية كالمنتجات المالية الحديثة المتمثلة في البطاقات الالكترونية المختلفة وخدمة الصراف الآلي.

✓ تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية للعملاء من خلال دائرة متخصصة هي Trust Département؛

✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري؛

✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا؛

✓ ادخار المناسبات: تقوم البنوك التجارية بتشجيع المتعاملين معها بأن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة مواسم الاصطياف، الزواج أو تحمل نفقات التدريس للطلبة الجامعيين...الخ، حيث تقدم لهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، وتمنحهم حق الاقتراض بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر مثلا عند حلول المناسبة المدخر لها؛ (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 32)

المطلب الثالث: العولمة المالية والبنوك التجارية

رغم تعدد أبعاد العولمة إلا أنها أكثر التصاقا بالنشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى ظهور العولمة الاقتصادية التي تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية (المتمثلة في عولمة التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة) والعولمة المالية، ومن خلال دراستنا سينصب تركيزنا على العولمة المالية وآثرها على البنوك التجارية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية، أسباب ظهورها وأسسها

إن أهم تجليات العولمة في الوقت الراهن هو ظهور العولمة المالية، والتي تعتبر ظاهرة حديثة مقارنة بالعولمة الاقتصادية، الأمر الذي دفعنا إلى التساؤل عن مفهوم هذه الظاهرة، أسباب ظهورها والأسس القائمة عليها.

1. مفهوم العولمة المالية

لقد تعددت المفاهيم المقدمة للعولمة المالية بصورة عامة، فهي تمثل عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال، تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث على أعلى العوائد وأقل المخاطر." (علة و بلخيري، 2015، صفحة 258) كما عرفت بأنها: "عبارة عن الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية." (عزاوي و الداوي، 2012، صفحة 137) وأيضا عرفت بأنها: " النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية." (علة و بلخيري، 2015، صفحة 258)

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن العولمة المالية ماهي إلا حالة إلغاء جميع الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية على حركة رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق المحلية على العالم الخارجي قصد البحث على تحقيق أعلى العوائد وأقل المخاطر.

2. أسباب ظهور العولمة المالية

لقد تضافرت عدة عوامل في توفير المناخ الملائم لتطور ونمو العولمة المالية والتي بدأت تتبلور عن ما يزيد عن ربع قرن، وكان أهمها: (علة و بلخيري، 2015، صفحة 259)

- ✓ **تنامي الرأسمالية المالية:** لقد كان للنمو الهائل الذي حققه الرأسمال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها الرأسمال في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الانتاج الحقيقي، وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره؛
- ✓ **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:** نتج عن عدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات والفوائض المالية إلى اتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات ربح أعلى؛
- ✓ **ظهور الابتكارات المالية:** ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، المستقبليات والخيارات...الخ؛
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين مختلف الأسواق الوطنية،

وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الأسواق وكذلك القدرة على متابعة الأسعار في مختلف الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء؛

✓ **التحرير المالي المحلي والدولي:** أين أقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف منذ 1979 في بريطانيا، من 1980-1985 في اليابان، وبداية التسعينات في فرنسا.

3. أسس العولمة المالية

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسة، وهي: (يحيى، 2017، صفحة 24، 25)

✓ **تغيير القوانين والتنظيمات:** وهو أن تقوم الدول بإلغاء أو تحديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الخاصة بالمشتقات المالية، إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف؛

✓ **تقلص دور الوساطة في التمويل:** وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض البنكية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والبنكية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض، غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد؛

✓ **عدم الفصل بين مختلف أقسام أسواق رأس المال:** وهو يعني رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية داخليا، من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي وأسواق الصرف، وخارجيا بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة، فالعولمة المالية لا تعني فقط انفتاح الأسواق القطرية على بعضها البعض ولكن أيضا انفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق وتوسعها.

الفرع الثاني: العولمة المالية (منافعها ومخاطرها)

أشارت الكثير من الدراسات التي أعدها الباحثون أن للعولمة المالية العديد من المنافع التي يمكن للدول الاستفادة منها مؤكدين إلى أنه لا يوجد ما يدعم فكرة "العولمة المالية مولدة للمخاطر"، إلا أن البعض الآخر لا ينفي وجود بعض المخاطر خصوصا في الدول التي لا تتوفر فيها شروط ومتطلبات تحقيق التحرر المالي.

1. منافع العولمة المالية

هناك مجموعة من المنافع التي تترتب على العولمة المالية، وتتمثل هذه المنافع في النقاط التالية:

✓ **ترشيد القرار التمويلي:** إن إضافة الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي تتيح فرصا كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، والمهم في ذلك أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة وواسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل؛

✓ **سهولة الوصول إلى مصادر التمويل:** تسمح العولمة المالية للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة لسد فجوة الموارد المحلية، ففي دول شرق آسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق المالية ولغاية حدوث الأزمة الآسيوية 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي والذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار 30%؛

✓ **تقليل تكاليف التمويل:** حيث أن المقترضين والمستثمرين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار، بما أنهم يستطيعون التسوق في أنحاء العالم بين مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين للحصول على قروض بسعر فائدة أقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية؛

✓ **الحد من المديونية:** وهذا بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بالتنويع، توزيع المخاطر، الابتعاد عن الاقتراض وعن مخاطر تقلبات الإيرادات وزيادة أسعار الفائدة والاستفادة من الموارد التي كانت ستوجه لتسديد القرض والفوائد؛

✓ **زيادة الادخارات:** توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي؛

✓ **نقل المعرفة والتكنولوجيا:** ويشمل ذلك معرفة أفضل للممارسات الإدارية، المحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية؛ (بوساحة، 2017، صفحة 236)

2. مخاطر العولمة المالية

رغم ما تحققه العولمة المالية من مزايا للدول إلا أنها تؤدي إلى بعض المخاطر المتمثلة في: (سلام، 2011/ 2012، صفحة 16، 17)

✓ **المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:** بتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية يتضح أن الاستثمارات الأجنبية في المحفظة المالية تتسم بالحركة السريعة والمفاجئة حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوفر للمتعاملين وحالاتهم النفسية، في الوقت الذي يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة في الأسواق المالية، مما يؤثر في اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي لهذه الدولة ويسبب آثار سلبية على الاقتصاد الوطني؛

✓ **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:** لقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والعالمي لتسهيل المضاربات، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها، ولكن الذي حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط لإلكتروني بحثا عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة، وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال نظرا لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقي، كما أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة يتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار؛

✓ **مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:** لعل أهم ما نجم عن عولمة الأسواق المالية في الدول النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستثمر خارج حدود الوطن لأسباب متعددة ومختلفة، هذا الأمر يحدث خاصة في الدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة أعبائها عبر الزمن، كما يحدث أيضا في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا، الإعفاءات وكذا الحوافز، ولو منحت هذه الأخيرة لرأس المال المحلي لكان أفضل وأنفع لها من جلب رؤوس الأموال الأجنبية وما ينتج عنها من مخاطر؛

✓ **مخاطر تراجع فعالية السياسة النقدية والمالية:** حيث إذا ما تمت العولمة بشكل كامل وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق الخارجية فإنه من المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، أي أن أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمارها في نفس الدولة، كما أن الأموال المستثمرة تتجه في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب على سبيل المثال، ولمواجهة ذلك تتجه الحكومات إلى منح مميزات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤثر على الإيرادات السيادية للدولة ويرفع من عجز الموازنة العامة للدولة؛

✓ **مخاطر على معدلات التضخم وسعر الصرف:** قد تؤدي تدفقات رأس المال الداخلة إلى توسع مفرط في الطلب الإجمالي، وهذا الوضع ينعكس في ضغوط تضخمية، وفي تقلبات في سعر الصرف الحقيقي وزيادة عجز الحساب الجاري، وفي النهاية إلى تدفقات كبيرة للخارج بسبب التغيرات في العائد المتوقع على الأصول وسيادة سلوك القطيع بين المستثمرين؛

✓ **مخاطر غسيل الأموال ودخول الأموال القذرة:** تعد عملية غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها العصر الحديث، فقد فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، حيث سمح إلغاء الرقابة على الصرف وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، مع تطور الصيرفة الإلكترونية ببروز قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة كنتيجة التطور التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق معاملات إلكترونية تجعل من حركية رأس المال أكثر سرعة وأكثر سرية.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل العولمة المالية

أصبحت العولمة المالية من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات، فهي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط البنكي بصفة خاصة، بحيث اتخذت مضامين وأبعاد جديدة جعلت من البنوك تتجه إلى عمليات بنكية وأنشطة واسعة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب، ومن بين التحديات التي وجدت البنوك نفسها مجبرة على مسايرتها أو مواجهتها نجد: (المغربي، 2020، صفحة 69، 70)

✓ **إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية:** إن العولمة المالية أدت إلى حدوث تغيير كبير في أعمال البنوك، حيث توسعت دائرة ونطاق أعمالها فأخذت تتجه إلى أداء خدمات مالية وبنكية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، فقد اتضح من أحدث التقارير على أن المصدر الرئيسي لأرباح أكبر البنوك لم يعد يتحقق من عملية الائتمان البنكي بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية؛

✓ **تنويع النشاط البنكي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:** حيث شمل تنويع الخدمات البنكية كل من مستوى مصادر التمويل وكذلك مستوى الاستخدامات والتوظيفات البنكية، فمثلا تم إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وللاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي. تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة البنكية والتوريق، أي تحويل المديونيات البنكية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير بنكية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والتجارة بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة البنكية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء. (علة و بلخيري، 2015، صفحة 262)

✓ **التحول إلى البنوك الشاملة:** في ظل العولمة المالية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات بنكية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة ومتجددة، والتي قد لا تستند إلى رصيد بنكي بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة؛

✓ **الاندماج البنكي:** من أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فإنه يندمج مع كيان آخر بنكي ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان بنكي جديد أكثر فعالية، أعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق البنكي، فالاندماج البنكي تفرضه ضرورة وتقتضيه الحاجة، وهو مبني على تحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكييف

مع متطلبات التواجد في عصر العولمة المالية. ويمكن تعريفه الاندماج البنكي بأنه: "اتحاد مصالح بين بنكين أو أكثر، حيث قد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين بنكين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد البنوك بضم بنك أو أكثر إليها، كما قد يتم الدمج بشكل كلي أو جزئي أو بسيطرة كاملة أو جزئية، وأيضا قد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي." (قرمية، 2017، صفحة 157). وتلجأ البنوك للاندماج فيما بينها لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها: (قرمية، 2017، صفحة 158)

- ✓ زيادة قدرتها على الاستمرارية في الصناعة البنكية؛
- ✓ زيادة قدرتها التنافسية في ظل العولمة المالية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة البنكية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها القدرة على زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم العوائد؛
- ✓ إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بكفاءة كبيرة، وبالتالي يكتسب البنك الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب الموظفين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة؛
- ✓ خلق فرص استثمار تحقق عوائد أكثر ومخاطر أقل؛
- ✓ توفير رؤوس أموال ضخمة وزيادة القدرة على تحمل المخاطر ومواجهة الأزمات المالية العالمية.

بصفة عامة، يمكن القول أنه من بين الأهداف الرئيسية التي تدفع بالبنوك إلى الاندماج هو رغبة تلك البنوك في الاستفادة من المزايا العديدة والإيجابية التي توفرها اقتصاديات الحجم الكبير من تخفيض التكاليف، وهو ما يساهم في تحسين الربحية، زيادة القدرة التنافسية للبنوك المندمجة وكذلك زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة. (عثامنية و بومزايد، 2021، صفحة 166)

إلا، أن وجود إيجابيات للاندماج البنكي لا يعني خلوه من السلبيات، فقد يترتب عن الاندماج بعض الآثار السلبية، نذكر بعضها فيما يلي: (قرمية، 2017، صفحة 159)

- ✓ عدم وجود نظرية عامة للاندماج البنكي تجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا؛
- ✓ قد يترتب عن الاندماج البنكي أوضاع احتكارية؛
- ✓ ارتفاع البطالة نتيجة التخلص من بعض العمالة خاصة عند غلق بعض الفروع بعد الاندماج؛
- ✓ زيادة واقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد ككل، بحيث أن إفلاس أو تعثر بنك كبير من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر مالية على المستوى الكلي.
- ✓ **اشتداد المنافسة:** مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات البنكية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية تتمثل في: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها، المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى، حيث أن هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق البنكية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق البنكية وخاصة في أسواق الخدمات المالية، واستمرارية المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط لبنكي؛ (علة و بلخيري، 2015، صفحة 263)

فإضافة إلى اشتداد المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها، تزايدت حدة المنافسة بينها وبين مؤسسات مالية أخرى غير بنكية مما يقدمون خدمات تنافس البنوك في استغلال الفائض المالي لدى الأفراد وتمويل احتياجات أصحاب العجز مثل شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التوفير...الخ، وعلى الرغم من أفضلية البنوك على هذه المؤسسات من حيث تمتعها بمزايا تقديم خدمات لا تستطيع هذه الأخيرة تقديمها، إلا أن درجة التهديد التنافسي من قبل الداخلين الجدد

في سوق الخدمات المالية يتزايد بصورة ملحوظة، مما يسبب المزيد من الصعوبات والارتباك للبنوك، حيث لوحظ في العديد من دول العالم أن دخول كل من مؤسسات التأمين وكذلك شركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين الآخرين أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية وذلك من خلال قيامها بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات وثيقة الصلة بأعمال البنوك. (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 63)

ونتيجة لذلك لجأت البنوك التجارية إلى تقديم خدمات وأوعية ادخارية ذات مزايا مشابهة ومنافسة لما تقدمه المؤسسات غير البنكية.

✓ **تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** قد لوحظ أن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز البنكي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز البنكي للدولة مع الأسواق المالية العالمية، وهذا ما يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه الجهاز البنكي في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات البنكية في الدول الأخرى. وقد نبه كارلوس دياز ألجاندرو سنة 1985 في مقال له بعنوان "وداع للكبح المالي أهلا بالانهيار المالي" إلى المخاطر الشديدة التي تنجم عن هذه الظاهرة، (يوسفي، 2013، صفحة 213).

ومن هنا أصبحت المخاطر البنكية من أهم التحديات التي تواجه البنوك مما دفع إلى تزايد الاهتمام بتناولها في مختلف البحوث والدراسات ومحاولة إيجاد سبيل لتجنبها أو معالجتها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية بالبنوك التجارية

إن تزايد المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك التجارية دفعها إلى البحث عن استراتيجيات وطرق لإدارة أنشطتها وإدارة المخاطر التي تواجهها وكذلك الاهتمام أكثر بالأساليب التي تمكنها من تدنية الآثار السلبية لمختلف المخاطر التي تواجهها، وهذا إذا ما أرادت أن تؤدي الدور المطلوب منها أحسن أداء.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء توضيح أفضل لمفهوم المخاطر بشكل عام والمخاطر البنكية بشكل خاص، العوامل المؤثرة عليها، أهم تصنيفاتها ومنهجية إدارتها...الخ، وهذا عن طريق تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث سنخصص المطلب الأول للتطرق إلى ماهية المخاطر البنكية، أما المطلب الثاني فسنركز فيه على الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية لنصل إلى أطراف ومنهجية إدارة المخاطر البنكية والتي سيتم تناولها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

إن الواقع العملي يبين لنا أن البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على أداءها، مما جعل موضوع المخاطر البنكية من المواضيع المهمة التي تشغل البنوك وتستحوذ على جل اهتمامها، الأمر الذي دفعنا إلى التساؤل عن ماهية هذه المخاطر من حيث مفهومها، العوامل المؤثرة عليها وأهم تصنيفاتها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

لقد وردت عدة تعاريف بخصوص المخاطر البنكية، واختلفت هذه التعاريف باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث من جهة، ومن جهة ثانية من خلال الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والزاوية التي ينظر منها، لكن قبلا ذلك لابد من الإشارة إلى مفهوم مصطلح المخاطر.

1. مفهوم المخاطر

يمكن النظر إلى تعريف الخطر[♦] من عدة زوايا، وسنبتدئ بالمعنى اللغوي قبل التطرق إلى المعاني الاصطلاحية الأخرى (الاقتصادية، المالية والرقابية).

فالمخاطر في اللغة مشتقة من كلمة "خطر"، وهذه الحروف تدل على مفهومان أحدهما: القدر والمكانة، والثاني: اضطراب الحركة، ويظهر ذلك من خلال المعاني التي استعملت فيها، ومنها: (قندوز، 2016، صفحة 22)

- ✓ ارتفاع القدر، المكانة، الشرف والمنزلة، يقال: رجل خطر أي له قدر وأمر خطير، أي: رفيع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: "ألا مشمر للجنة؟ فإن الجنة لا خطر لها"، أي لا مثل لها.
- ✓ الإشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه أي أشفى بها على الهلاك، وقد جاء في الحديث "إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله" أي يلقيها في الهلاك بالجهاد.
- ✓ الرهان، يقال: تخاطرا، أي تراهنا، وتخاطروا على الأمر أي تراهنوا، وخاطرهم: راهنهم.

أما في المعنى الاقتصادي فللمخاطر عدة معاني، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- ✓ هي ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة في تحقيق رسالتها. (مفتاح، 2009، صفحة 2)
- ✓ احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك تكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطر ستكون منخفضة. (زرارقي، 2011/ 2012، صفحة 55)

♦ إن كلمة خطر المقصودة في الدراسة هي risque وليس danger، وهي كلمة مأخوذة من المصطلح اللاتيني re-scass والتي تدل على احتمال اتحقق الشيء أو عدم تحققه.

✓ مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل، والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا، فإذا كان سلبيا يطلق عليه خطر أو تهديد وإذا كان إيجابا يطلق عليه فرص. (صقر و أحمد، 2010، صفحة 142)

أما من المنظور المالي، فالمخاطرة هي عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. (بن رحمون و بوحفص ، 2018، صفحة 100)

ومن المنظور الرقابي، تمثل المخاطر "الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظروف عدم التأكد على الربحية." (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 59) كما "تمثل للبعض الخسارة القصوى وللبعض الآخر تشتت النتائج، ويستطاع تقديره بمعامل التشتت أي الانحراف المعياري." (حاكمي، 2013/ 2014، صفحة 54) وكذلك عرفت بأنها "حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها." (مداني و براهمي، 2005، صفحة 80)

مما تقدم، نستنتج أن وضع تعريف محدد لمصطلح المخاطرة لا يزال محل جدل بين مختلف الباحثين لاختلاف وجهات نظرهم، حيث هناك من يرى أن مفهومي المخاطرة وعدم التأكد مترابطان كما يلي: "المخاطرة هي احتمال وقوع أمر غير متوقع الحدوث، أما الأمور اليقينية فلا يكتنفها خطر، ووجود الخطر يولد عدم التأكد." (زرارقي، 2011/ 2012، صفحة 56)

في حين يوجد طرف آخر يرفض فكرة الربط ويرى ضرورة التمييز والتفرقة بين البيئة الاحتمالية التي تسمى "خطر" والبيئة غير الاحتمالية التي تسمى "عدم التأكد"، (هاني، 2013/ 2014، صفحة 12) وذلك باعتبار أن المخاطرة "هي عبارة عن حالة الشك المرتبطة بتوفر معلومات تاريخية تساعد في وضع احتمالات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية"، أما عدم التأكد فهو "حالة الشك الناتجة عن عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية وتعتمد على الحدس والمهارة." (زرارقي، 2011/ 2012، صفحة 57)

وفي نفس الاتجاه (ضرورة التمييز والتفرقة بين المصطلحين)، ذهب مجموعة من الباحثين إلى التفرقة بين الخطر وعدم التأكد من خلال: (خيضر و جاسم، 2015، صفحة 202)

✓ إذا كان متخذ القرار قادرا على احتساب احتمال نتيجة ما سترتبط ببديل أو قرار معين بصورة موضوعية، كنا بصدد ما يعرف بحالة الخطر الموضوعي (Objective Risk)؛

✓ إذا لم يكن لدى متخذ القرار أساس موضوعي لاحتساب الاحتمالات المرتبطة بمختلف توليفات الأفعال ونتائجها لكن لديه الاحساس البديهي حول القيم التقريبية لهذه الاحتمالات، هنا نكون بصدد الخطر الشخصي أو الاعتيادي (Subjective Risk)؛

✓ إذا لم يكن متخذ القرار قادرا على احتساب الاحتمالات الموضوعية أو الشخصية المرتبطة بمختلف توليفات الأفعال أو القرارات والنتائج الخاصة بمشكلة أو موظف معين فإنه عندئذ نكون بصدد حالة عدم التأكد (Uncertinty).

من خلال ما سبق، سنركز في تعريفنا لمصطلح المخاطرة على مصطلح "احتمال"، وعليه نعرف المخاطرة على أنها: "احتمال تعرض مؤسسة ما إلى أحداث تعود عليها بالسلب نتيجة قيامها بعملية ما، وتأخذ هذه النتيجة السلبية شكل خسارة أو تذبذب في العائد المحقق."

ويرى الباحثون أن مفهوم المخاطرة يحتوي على خصائص يمكن إيجازها كالآتي: (خيضر و جاسم، 2015، صفحة 202)

✓ المخاطرة ترتبط بالمستقبل لأن نتائجها تظهر لاحقا؛

✓ المخاطرة حالة تعتمد على كمية المعلومات المتوفرة ومقدار مساهمة المعلومات في إزالة الشك حول الموضوع المرتبط بالمخاطرة؛

✓ المخاطرة ترتبط بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن أن يحدث لاحقا من أحداث مستقبلية غير معروفة بالرغم من إمكانية التنبؤ بهذه الأحداث إلا أنها غير مؤكدة ولذلك يمكن أن تؤثر عليها وعلى القرارات المرتبطة بها؛

✓ المخاطرة ترتبط بمتخذ القرار، بأحكامه الشخصية، بمقدار تحليله للموضوع وخبرته في مجال المخاطرة؛

✓ المخاطرة كمفهوم ترتبط بوضع تخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه.

2. مفهوم المخاطر البنكية

لا يوجد تعريف محدد لإدارة المخاطر البنكية حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يلي أهمها:

تعرف المخاطر البنكية بأنها: "الأثر السلبي على الأرباح نتيجة مخاطر مختلفة لعدم التأكد، والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك فإن مقاييس المخاطر يجب أن تأخذ في حسبانها هذه المصادر وتأثيرها على الربحية." (عياش، 2011/ 2012، صفحة 83)

كما يقصد بالمخاطر البنكية: "الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة (البنك)، وينتج هذا عن تغيرات تطرأ على البيئة التي يعمل وينشط البنك فيها." (جلايلة، 2019/2018، صفحة 22)

أما لجنة التنظيم وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عرفت المخاطر البنكية بأنها: "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى." (صقر و أحمد، 2010، صفحة 142)

كما عرفت بأنها: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين." (شيخ السوق، خلف، و معلا ، 2017، صفحة 162)

إذا، من خلال التعريفات السابقة، يمكننا تعريف المخاطر البنكية على أنها: "احتمال تعرض البنك إلى أحداث مستقبلية تؤدي إلى خسارته أو تذبذب عوائده في أي مرحلة من مراحل نشاطه بسبب تغيرات تطرأ على البيئة التي ينشط فيها، مما يؤثر على تحقيق أهدافه وتنفيذها بنجاح."

وفي ميدان المؤسسات المالية (البنوك خاصة) وبالنسبة لكل من: Kaufman, Kane, Horvit, Eisenbis Benston فإن المخاطر يمكن أن تنتج عن: نقص التنويع، نقص السيولة وأيضا عن إرادة البنك في التعرض للمخاطر، حيث تكون هذه المصادر الثلاثة مرتبطة. (حمني، 2005/ 2006، صفحة 52)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على المخاطر البنكية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث خسارة مترتبة على تحققه، ومن بين هذه العوامل نجد: (طه، 2020، صفحة 113، 114)

✓ **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل البنوك التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، وتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة، مثل: الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال والقيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر؛

✓ **عدم استقرار العوامل الخارجية:** فمثلا أدى عدم استقرار الفوائد والتذبذبات الشديدة في أسعار العملات التي حدثت إثر انهيار اتفاقية بريتون وودز إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى

إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى عدم الاستقرار والحاجات التي نتجت عنها إلى ابداع البنوك للعديد من الأدوات لتغطية المخاطر المستقبلية، وقد كان إبداع البنوك في هذا المجال وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المؤسسات البنكية وقدرتها على التعامل مع التغيرات، لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر البنوك؛

✓ **المنافسة:** من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تطبق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة؛

✓ **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** إن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثرا واضحا على عوائد ومخاطر للبنوك، وتتمثل هذه النشاطات في: (نجار، 2013/ 2014، صفحة 94)

✓ النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات مثل عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجرا على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات؛

✓ التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.

✓ **التطورات التكنولوجية:** في حين أن هناك إيجابيات واضحة من التكنولوجيا المالية إلا أن هذا لم يمنع من إمكانية تأثيرها سلبا على الأداء البنكي من خلال المخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا، حيث من بين المخاطر المحتملة نجد أن التوسع في تقديم الخدمات البنكية من قبل المؤسسات غير البنكية أو شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة سوف يؤثر سلبا على ربحية البنوك، فقد تخسر المؤسسات المالية القائمة جزءا كبيرا من حصتها السوقية أو أرباحها إذا كان الداخلون الجدد قادرين على استخدام الابتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة، وعلى تقديم خدمات بتكلفة أقل وتلبية حاجات العملاء بشكل أفضل.

كما أن هناك أيضا المخاطر التشغيلية ذات البعد النظامي على مستوى النظام البنكي، حيث قد يؤدي تطور التكنولوجيا المالية إلى زيادة الترابط بين اللاعبين في السوق (أي البنوك وشركات التكنولوجيا المالية وغيرها) وإلى تشابك البنية التحتية للسوق، ما قد يؤدي إلى تحويل أزمة تكنولوجيا معلومات إلى أزمة نظامية في القطاع البنكي، ولا سيما عندما تتركز الخدمات في عدد قليل من الشركات المسيطرة.

كذلك إن انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة قد يزيد من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للبنك، كما قد لا تكون نظم تكنولوجيا المعلومات البنكية القديمة قابلة للتكيف بشكل كاف، أو قد تكون ممارسات التنفيذ (مثل إدارة التغيير) غير كافية. وعلى هذا النحو، تستخدم البنوك أعدادا أكبر من الأطراف الثالثة، إما عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية أو عبر عقد شراكات في مجال التكنولوجيا، مما قد يزيد من التعقيد ويقلل من شفافية العمليات، وقد يؤدي هذا الاستخدام المتزايد للأطراف الثلاثة إلى زيادة مخاطر أمن البيانات والخصوصية، مخاطر غسل الأموال، الجرائم الإلكترونية، وحماية العملاء. (عدنان، 2020)

إذا، عملت العوامل المذكورة سابقا على تغيير الأدوار التي تمارسها البنوك وطبيعة الخدمات التي تقدمها، وهذا ليس من شأنه فقط العمل على زيادة درجة المخاطر البنكية، بل يعمل كذلك على توسيع سلة المخاطر التي تواجهها، حيث تزايدت المخاطر التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من الأنواع التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

الفرع الثالث: تصنيفات المخاطر البنكية

إن الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، حيث تتنوع هذه المخاطر وتختلف من بنك لآخر حسب التطورات التي يشهدها القطاع في ذلك الوقت مما يؤثر سلبا على أدائها، لذلك نجد هناك العديد من التصنيفات للمخاطر البنكية.

إذ هناك تقسيم لأنواع المخاطر أخذ به الاقتصاديان Oldfield and Santomero سنة 1997، وهو كما يلي: (مفتاح و رحال ، 2012، صفحة 2)

- ✓ مخاطر يمكن التخلص منها عن طريق تحويلها أو بيعها في أسواق خاصة بها؛
- ✓ مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى باستخدام المشتقات المالية للتغطية أو تغيير شروط الإقراض؛
- ✓ مخاطر لا يمكن التخلص منها ولا حتى تحويلها، حيث لابد من إدارتها وهي مخاطر مصاحبة للنشاط البنكي مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

أما التصنيف الذي وضعه Hempel للمخاطر البنكية، فهو يتمثل في: (جلايلة، 2019/2018، صفحة 25، 26)

1. المخاطر البيئية: وهي المخاطر التي تترتب جراء قيام البنوك بعملية الوساطة المالية، فالنظام المفتوح الذي تنشط فيه يجعلها تتأثر وتؤثر في البيئة الخارجية التي ينشط فيها؛

2. مخاطر إدارة الموارد البشرية: هي المخاطر التي تتولد عن سوء تسيير الموارد البشرية، وذلك بسبب ضعف الإدارة أو نقص الأهلية للقائمين عليها، ومن بين هذه المخاطر نجد: مخاطر الاختلاس والاحتيال، المخاطر التنظيمية...الخ؛

3. مخاطر الخدمات المالية ومخاطر التسليم: تنجم هذه المخاطر عند ولوج البنوك إلى عالم الصيرفة الالكترونية، وتبنيها لمنتجات بنكية حديثة ومتطورة، وكذلك عند إقامتها لتحالفات استراتيجية مع شركات تكنولوجية بهدف تسهيل المعاملات التجارية الإلكترونية، وهذه المخاطر بدورها عرضت البنوك إلى مخاطر أخرى نذكر منها: المخاطر التشغيلية، مخاطر المنتج الجديد والمخاطر الاستراتيجية؛

4. مخاطر الميزانية العمومية والمالية: هذه المخاطر لا تختلف كثيرا عن المخاطر المالية التي سيتم التطرق إليها لاحقا، فالميزانية تحتوي على مجموعة من البيانات المالية كما أنها تتكون من عدة بنود، وارتفاع بند من بنود هذه الميزانية مثل القروض يعتبر نوعا من المخاطر.

كذلك هناك من يصنف المخاطر البنكية على أساس المستوى الكلي إلى:

1. مخاطر نظامية: يطلق عليها عدة تسميات منها: مخاطر السوق، المخاطر غير القابلة للتوقع، المخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر العامة، (الزبيدي ، 2014، صفحة 237) وتعرف هذه المخاطر بأنها: "تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات." (بوعمامة و زايد، 2016، صفحة 246)

كذلك، فإن هذه المخاطر ناتجة عن عوامل مشتركة تؤثر بالنظام الاقتصادي ككل مثل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، (الزبيدي ، 2014، صفحة 237) إذ لا يمكن التخلص منها بالتنويع في المحفظة التي ترتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم وبالتالي لا يمكن تجنبها. (خيضر و جاسم، 2015، صفحة 202)

إذا، وبشكل خاص تعرف المخاطر النظامية في القطاع البنكي بأنها المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة البنكية ككل.

2. مخاطر لا نظامية: تعرف المخاطر اللا نظامية على أنها حالات التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بشركة معينة أو قطاع معين حيث أنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي، وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية، المخاطر اللاسوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها. (الزبيدي ، 2014، صفحة 237) كما تعرف

كذلك بأنها:" ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة"، وتحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك وجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى. (بوعمامة و زايد، 2016، صفحة 250)

وعليه، يمكن صياغة معادلة المخاطر الكلية التي أشارت الكثير من الدراسات على أنها حاصل جمع المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية، على النحو التالي: (خيضر و جاسم، 2015، صفحة 203)

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر اللانظامية

وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر النظامية تشكل النصيب الأكبر من المخاطر الكلية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل. (بوعمامة و زايد، 2016، صفحة 250)

وفي نفس السياق، قامت لجنة بازل من خلال مقررات بازل 2 بالإشارة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أن هناك المخاطر البنكية الواردة في الوثائق المساندة وهي: مخاطر السيولة ومخاطر العمليات البنكية الإلكترونية. (الحولي، 2015، صفحة 29)

كما نجد تقسيم آخر لأنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية وهو الذي أخذ به (Gleason 2000)، وهو كما يلي: (وهدان، 2017، الصفحات 13- 16)

1. المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، والتي ينجم عنها خسائر مالية، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه السوق، حركة الأسعار...الخ. (بورقبة و زرارقي، 2015، صفحة 107) وتقسم هذه المخاطر بدورها إلى:

- ✓ **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدو وجود نية لسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد.
- ✓ **مخاطر السوق:** هي الخسائر الناتجة عن تحركات السوق المعاكسة التي تضعف من قيمة المراكز التي تحتفظ بها الجهات الفاعلة في السوق، وتنقسم إلى:
- ✓ **مخاطر تقلبات أسعار الفائدة:** هي المخاطر الناجمة عن الفجوة بين تأثر موجودات البنك ومطلوباته بالتغير في سعر الفائدة، حيث إذا كان الفرق بين هذه الفوائد المقبوضة من التسهيلات أكبر من الفوائد المدفوعة على الودائع سيكون هناك فجوة موجبة، حيث أن البنك سيربح بارتفاع أسعار الفائدة وسيخسر بانخفاضها؛
- ✓ **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** هي المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من النفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك، والتي تنشأ من تغير أسعار صرف العملات؛
- ✓ **مخاطر التسعير:** هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع.
- ✓ **مخاطر السيولة:** تتمثل في المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين.
- ✓ **مخاطر عدم الملاءة المالية:** إن كلمة الملاءة تعني بشكل عام القدرة، الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقها، وطبقا لـ Oxford English Dictionary فإن الملاءة المالية تعني وجود المال الكافي (الأصول > المطلوبات) لمواجهة الالتزامات المتوقعة، أما Daykin and Al فقد أشارا إلى أن مصطلح الملاءة يستخدم أحيانا في إطار أوسع للإشارة إلى القوة المالية، الربحية على المدى الطويل والنمو المتوقع. (طار، 2018، صفحة 105)

أما في البنوك فقد وردت عدة تعريفات للملاءة المالية من بينها: "الرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته"، كما تعرف بأنها: "احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية للأصول بالبنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين." (عياش، 2011/ 2012، صفحة 83)

ويعتبر خطر الملاءة المالية نتيجة لمختلف المخاطر التي تتعرض إليها البنوك، بما في ذلك مخاطر الائتمان التي تنتج عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطر الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد استخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطاته. (طيبة و مرايمي، 2008، صفحة 9)

2. المخاطر غير المالية: هي المخاطر الحادثة نتيجة النشاط البنكي الممارس، وينتج عنها مجموعة من المخاطر:

✓ **المخاطر التشغيلية:** قبل تعريف المخاطر التشغيلية، تجدر الإشارة إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات والمخاطر التشغيلية حيث أن مخاطر العمليات تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدها في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث أنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للأقسام المختلفة، بل أيضا احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى. (معمري و آيت عكاش، 2018، صفحة 281)

وتعتبر المخاطر التشغيلية من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني "الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة". (بلعزوز، 2009، صفحة 334) كما تعرف بأنها "المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص، الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس والكوارث الطبيعية، حيث أن جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة." (براهمي، 2018، صفحة 143) وكذلك عرفت على أنها: "مخاطر لا تعتمد على كيفية تمويل الأعمال التجارية بل كيفية تشغيل أعمالها، وهي الخط الرابط بين النشاط الذي تمارسه المؤسسة (البنك) والتغير في نتيجة العمل." (بوعبدلي و سعيد، 2015، صفحة 119) أما بالنسبة للتعريف الذي قدمته لجنة بازل من خلال مقرراتها الثانية فقد جاء كما يلي: "المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الفشل البشري، الأنظمة والأحداث الخارجية." (بورقبة و زرارقي، 2015، صفحة 111) ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، وحسب مقررات بازل 2 لا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا في إطار بازل 2 بل هو جزء جوهري فيه. (معمري و آيت عكاش، 2018، صفحة 280)

ولقد جاءت تركيبة المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات بازل 2 بأهم أنواع المخاطر التشغيلية، نذكرها فيما يلي: (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 12، 13)

✓ **الاحتيال المالي:** تعتبر عمليات الاحتيال من قبل أطراف داخلية أو خارجية أكبر خطورة تهدد ديمومة نشاطات البنك واستقراره، ويصعب كشفها، ضبطها وقياسها لأنها تقع ضمن عدة أشكال؛

✓ **الاختلاس:** وهو الأكثر شيوعا بين العاملين في البنوك، والناتج عن التعاملات بالشيكات السياحية وأجهزة الصراف الآلي؛

✓ **الممارسات المتعلقة بالعملاء، المنتجات والأعمال:** وهي الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين (بما في ذلك شروط الصلاحية والثقة)، أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تقييم المنتج أو استعمال المعلومات السرية للزبائن؛

✓ **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر، أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة المستعملة، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسوب...الخ، أو الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة؛

✓ **الجرائم الالكترونية:** وذلك نتيجة استخدام التقنيات الآلية الحديثة في جميع النشاطات البنكية، مثل: الصراف الآلي، بطاقات الائتمان والاختلاس الالكتروني؛

✓ **الأضرار في الموجودات المادية:** جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى؛

✓ **تنفيذ وإدارة العمليات:** وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة لعمليات البنك والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، مثل: الأخطاء في إدخال البيانات والدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك...الخ.

وتؤدي المخاطر التشغيلية إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات ومن ثم على الأرباح، ولذلك تعتبر هذه المخاطر في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود لكونها متعلقة بالأخطاء البشرية، بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة، وعلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك تطوير سياسات عامة وخطط لإدارة هذه المخاطر بالإضافة لتأسيس معايير واضحة لتقليل مخاطر التشغيل. (بوقليمينة و بلعور، 2018، صفحة 223)

✓ **المخاطر القانونية:** هي مجموعة المخاطر التي تنشأ نتيجة وجود خلل وفراغات قانونية متعلقة بنشاط المنظمة وكذلك التي تنشأ عن تغيير القوانين. (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 93) ويمكن توقع عدد من المخاطر القانونية منها: (محبوب و سنوسي، 2020، صفحة 409)

✓ المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود، المستندات أو التوثيق؛

✓ المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده؛

✓ المخاطر الناجمة عن التأخر باتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها اللازمة؛

✓ المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملزمة، كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال أو القوانين المقيدة لتحويل العملات أو تداول العملات الأجنبية في بعض الدول...الخ.

✓ **المخاطر الاستراتيجية:** الاستراتيجية تعني قدرة صناع القرار على الموائمة بين الهدف والوسيلة، (عياش، 2011/ 2012، صفحة 90) والمخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الناتجة عن قيام البنك باتخاذ قرارات غير مناسبة، عدم اتخاذ قرارات أو عدم التجاوب المناسب مع التغيرات الحاصلة في القطاع البنكي، بحيث يؤثر ذلك على إيرادات البنك الحالية أو المستقبلية بشكل سلبي.

فكل تصرف أو موقف غير متوافق مع متطلبات البيئة يعرض البنك لخطر استراتيجي ولخسائر كبيرة، إضافة إلى ذلك فالقرارات التي تكون متباينة ومتناقضة مع الأهداف المرسومة والاستراتيجيات المتبعة، تعتبر من أهم المخاطر التي تهدد البنوك والمؤسسات المالية، إذ تتسبب في اختلال وضعيتها المالية، وقد تصل إلى حد الإفلاس مما يستدعي ضرورة الاحتياط منها. (عياش، 2011/ 2012، صفحة 90)

✓ **مخاطر السمعة (مخاطر فقدان الثقة):** يرتبط نجاح البنوك في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام البنك بتقديم خدمات غير كفؤة أو عند عدم انتظام الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية. (الشمري، 2016، صفحة 48)

على الرغم من محاولتنا لذكر مختلف أنواع المخاطر البنكية إلا أنه لا يمكننا الإلمام بها نظرا لوجود العديد من المعايير المستخدمة في تصنيف المخاطر، غير أن نوع المخاطر البنكية الذي يهمنا في دراستنا هو المخاطر المالية، والتي سيتم التطرق إليها بشكل تفصيلي في الفصل الثالث.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم تدارك البنوك لهذه المخاطر من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس البنك، ولذلك يتطلب من البنك البحث عن مختلف الأساليب الكفيلة للتحوط من هذه المخاطر والتقليل من آثارها السلبية في حال تحققها، وهذا هو الشيء الذي شغل بال المشرفين على البنوك، ألا وهو كيفية إدارة هذه المخاطر.

المطلب الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر البنكية

يعتبر مصطلح إدارة المخاطر البنكية مصطلح حديث نسبيا، فقد ظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تعترض الأنشطة التي تقوم بها البنوك خاصة في ظل التطورات والتغيرات السريعة في البيئة البنكية نتيجة لما يعرف بالعولمة المالية، والتي ساهمت بشكل كبير في توسيع سلة المخاطر البنكية، تزايدها وسرعة انتشارها.

الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر في البنوك التجارية أصبحت من المحاور الأساسية لتحقيق استقرار النظام البنكي والمالي ككل، لذلك سنحاول من خلال هذا الفرع تحديد مفهوم إدارة المخاطر عامة والمخاطر البنكية خاصة، نشأة وتطور إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحديد أهداف إدارة المخاطر البنكية.

1. مفهوم إدارة المخاطر

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها:

✓ **التعريف الأول:** هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد، قياس، السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة. (حسين، 2015، صفحة 393)

✓ **التعريف الثاني:** هي عملية صنع القرارات وتنفيذها، والتي من شأنها أن تعمل على تقليل التأثيرات الشديدة للخسائر العرضية والتجارية لمؤسسة ما، وصنع القرارات يستلزم القيام بعملية من خمس خطوات، وأما تنفيذ تلك القرارات فيلزم محترف إدارة الخطر على إجراء المهام الأربعة في عملية الإدارة، والتي نعني بها تخطيط لمصادر، تنظيمها، قيادتها ومراقبتها. (بلعورة و خميسي، 2018، صفحة 99)

✓ **التعريف الثالث:** عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى. (فوضيل و بن نافلة، 2017، صفحة 273)

✓ **التعريف الرابع:** هي الإجراءات التي تقيم التحكيم بين نتائج وتكاليف تدنية المخاطر، والتي على أساسها يتم اختيار استراتيجية مواجهة المخاطر.

وعليه، فإن إدارة المخاطر تمثل منهج علمي لمعالجة المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها المؤسسة بهدف التقليل من آثار تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن وبأقل تكلفة، ويشمل هذا المنهج تغطية دورة حياة الأعمال في مراحل: التخطيط، التنظيم، القيادة والمراقبة. فهي وسيلة لمساعدة إدارة البنك على اتخاذ القرارات التي تسمح لها بتحقيق أهدافها.

2. مفهوم إدارة المخاطر البنكية

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر البنكية وهذه أهمها:

✓ **التعريف الأول:** عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة البنك وكل الأفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر البنك وكل أنشطته، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على البنك وإدارة الخطر، لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية، التشغيلية، أهداف التقارير وأهداف الامتثال. (توام، 2014، صفحة 221)

يتضح من خلال هذا التعريف أن جوهر عمل إدارة المخاطر البنكية لا يقتصر على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر البنكية فقط، بل يتعداه ليكون نظام يشمل جميع أعمال البنك، جميع العاملين، جميع المعاملات والوسائل المستخدمة، وذلك باتباع مختلف السياسات والاستراتيجيات المرسومة مسبقا من طرف إدارة البنك.

✓ **التعريف الثاني:** هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة البنك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن من خلال استخدام الإدارة لسياسات وإجراءات للتعرف، التحليل، التقييم والمراقبة، للتقليل من آثار المخاطر على البنك. (صقر و أحمد، 2010، صفحة 144)

من خلال هذا التعريف نستنتج أن إدارة المخاطر تقوم على عدة مراحل تتمثل في:

- ✓ اكتشاف المخاطر والتعرف على المخاطر التي تواجه البنك؛
- ✓ تحليل المخاطر بغرض تحديد نوعها؛
- ✓ تقييم المخاطر، وهذا بعد قياس مختلف المخاطر التي تواجه البنك؛
- ✓ المراقبة، ويتم في هذه المرحلة تقويم المخاطر واتخاذ مختلف الإجراءات والقرارات المناسبة لتقليص هذه المخاطر.

✓ **التعريف الثالث:** هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها إدارة البنك بهدف حماية البنك من المخاطر المحيطة به، وذلك بتحديد مواقع المخاطر، قياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر. (مفتاح و رحال ، 2012، صفحة 1)

تهدف إدارة المخاطر البنكية إلى حماية البنك من مختلف المخاطر الممكن حدوثها، وذلك باتباع ثلاثة استراتيجيات تتمثل في: الاحتفاظ بالخطر والسيطرة عليه، تحويل الخطر أو تجنبه.

✓ **التعريف الرابع:** هي العملية الهادفة إلى تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان. (الشمري، 2016، صفحة 64)

ينظر هذا التعريف إلى إدارة المخاطر البنكية من خلال العلاقة التبادلية التي تربط بين العائد والمخاطرة، ويمكن إضافة هذه العلاقة إلى الاستراتيجيات التي تتبناها البنوك أثناء إدارتها للمخاطر.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تقوم بها إدارة البنك والهادفة إلى مجابهة مختلف المخاطر البنكية للحد من آثارها السلبية والتقليل من فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن، وذلك باتباع مجموعة متسلسلة من المراحل المتمثلة في: اكتشاف الخطر، تحليله، قياسه، تقييمه وتقويمه، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن تنفيذها بفعالية ما لم تكن في إطار نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة."

الفرع الثاني: نشأة وتطور إدارة المخاطر البنكية

رغم حداثة مصطلح إدارة المخاطر إلا أن الممارسة الفعلية له قديمة، فالمخاطر موجودة في جميع المجالات وفي كل الأزمنة، لذلك يسعى الإنسان دائما لتطوير مقاييس من شأنها تقليل احتمال تعرضه للمخاطر، ولقد كان لتطور الأعمال التجارية الأثر البالغ في تطور أساليب وتقنيات التعامل مع المخاطر، ويمكن تقسيم مراحل تطور إدارة المخاطر في البنوك إلى المراحل التالية: (زرارقي، 2011/ 2012، صفحة 74، 75)

✓ **المرحلة الأولى:** ظهرت في الحضارة الإسلامية بعض الأساليب التحوطية كعقد السلم، حيث استخدم أهل المدينة عقد السلم الذي انتشر في المناطق الزراعية للتحوط من مخاطر الأسعار.

ولكن مع تطور الحياة وتعقد سبل العيش وتعدد أنواع السلع، الخدمات والنشاطات ذات العوائد، تزايدت المخاطر المحيطة بالأعمال وجاء عصر التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي استدعى محاولات وأدوات جديدة أكثر دقة لقياس الخطر، وتعود جذور هذه المحاولات إلى القرن السابع عشر عندما اكتشف الرياضي الشهير باسكال نظرية الاحتمالات،

وهو يحاول حل لغز المقامرة، ثم قانون الأعداد الكبيرة الذي يمكن من استخدام المعلومات التاريخية لتوقع ما سيحدث في المستقبل، والتوزيع الطبيعي في الإحصاء ومعامل الارتباط.

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم في البنوك، وكان محور اهتمام إدارة البنوك في تلك الفترة هو التخطيط لتحقيق الأرباح لملاك البنوك، ومن هنا نشأت مدرسة أطلق عليها مدرسة تخطيط الربح، حيث ركزت هذه المدرسة جل اهتمامها على قياس حساسية سعر الفائدة، ولقد ساعدها في ذلك وجود العديد من البرامج التي وضعتها إدارات البنوك بشأن توقعاتها المختلفة لهامش الفائدة، ورغم الاستعمال المكثف لهذه البرامج فإن البنوك لم تحرر بعد من المخاطر، ويعود السبب في ذلك إلى الحاجة لبرامج لتحديث المعلومات حول إعادة التسعير والتي لم تكن كافية لاتخاذ القرار المناسب.

✓ **المرحلة الثانية:** إن إخفاق المدرسة السابقة في تحقيق الأهداف المرجوة، فتح الباب لظهور مدرسة أخرى تعرف بمدرسة إدارة المخاطر، وهنا يمكن القول أن الاتجاه العام للاستخدام الحالي لمصطلح إدارة المخاطر بدأ في أوائل الخمسينيات، وكان من أوائل المطبوعات التي أشارت إلى هذا المصطلح ما يسمى بمجلة Harvard Business Review سنة 1956 في مقالة بعنوان: "Risk Management A new Phrase of Cost Control"، (الشمري، 2016، صفحة 33) حيث تناولت هذه المجلة في إحدى مقالاتها أن المنشآت ينبغي أن يكون لديها إدارة مسؤولة عن المخاطر، ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر كأحد فروع علم الإدارة، والذي يقوم على فكرة بسيطة مفادها أن الإدارة يمكنها التعرف على المخاطر التي تتعرض لها وتقييمها لتفادي حدوث خسائر معينة أو عدم تحقيق المكاسب والتقليل من تأثيرها إلى أدنى حد ممكن.

وفي عام 1959 أشارت دراسة Markowitz إلى أن اختيار المحفظة ما هي إلا محاولة لتعظيم العائد المتوقع مقابل تخفيض المخاطر، بمعنى إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد من خلال تنويع محفظة الأصول، (حسين، 2015، صفحة 392) غير أن هذا النموذج واجه انتقادات كثيرة ومشكلات علمية في حالة اشتمال المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة.

لذا، في عام 1964 طورSharpe نموذج تقييم الأصول الرأسمالية وبين مفهوم المخاطر العامة والمخاطر المتبقية، ووفقا لهذا النموذج يمكن تشتيت المخاطر المتبقية عن طريق تنويع المحفظة بينما المخاطر العامة يمكن قياسها بواسطة معامل بيتا، (حسين، 2015، صفحة 392) حيث اقتضى هذا النموذج بأن العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه المستثمرين هو لتعويضهم عن المخاطر النظامية، أما المخاطر غير النظامية فإنها تنشأ عن خطأ المستثمر الذي لم يحاول التخلص منها بالتنويع، ومن ثم لا مجال لتعويضه عنها.

ولقد وجه لهذا النموذج عدة انتقادات، وأهم ما يؤخذ عليه هو اعتماده على مؤشر واحد (المخاطر) في تفسير العائد، في حين أنه توجد العديد من المؤشرات كالسيولة، التضخم...الخ.

أما نظرية تسعير المراجحة والتي تقدم بها Ross عام 1976 فقد ذهبت للقول بأن الأصول المالية التي تتعرض بالتساوي لذات العوامل أي لنفس المخاطر تحقق نفس العائد، وهو ما يطلق عليه بقانون السعر الواحد، وإن لم يحدث ذلك تبدأ عملية المراجحة إلى أن يتساوى العائد.

لكن، منذ السنوات القليلة الماضية ولا سيما في أعقاب توالي الأزمات المالية والبنكية زاد الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية على المستوى العالمي، وذلك بدءا بالأزمة المالية في المكسيك سنة 1994، مرورا بالأزمات المالية في دول شرق آسيا، البرازيل، تركيا والأرجنتين، وكذلك الأزمة المالية التي أصابت العالم سنة 2008، والتي كان سببها بشكل كبير البنوك، أي بسبب الإفراط في الرهون العقارية وكثرة القروض المتعثرة نظرا لغياب الرقابة والمساءلة. (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 339) مما دفع السلطات الرقابية إلى العمل للوصول إلى نظام فعال لإدارة المخاطر البنكية.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر البنكية

إن تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وذلك لتحقيق أهدافها المتمثلة في النمو، الاستمرارية والربحية، لذا فإن تحمل مستوى محدد من المخاطر يتطلب من المؤسسات أن تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر، ومن أهم المؤسسات التي تفرض طبيعة عملها إيجاد إدارة هادفة هي البنوك، (بشيري، 2018، صفحة 73) حيث تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من توفر جميع المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجمالي التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركز المخاطر وتفاديها. وتتلخص الإدارة الشاملة للمخاطر في هدفين رئيسيين هما التنبؤ بالمخاطر المتوقعة قبل حدوثها (هدف وقائي)، وتخفيض الخسائر المترتبة على المخاطر الفعلية عند حدوثها (هدف علاجي). (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 341)

أما الهدف الاستراتيجي من إدارة المخاطر البنكية هو السيطرة عليها من خلال تحديد الأنواع التي يتعرض لها البنك دون غيره أو التي تتعرض لها البنوك ككل أو التي يتعرض لها أصل من أصول البنك على حدى والقدرة على التنبؤ بإمكانية تعرض البنك لتلك المخاطر وبفترة كافية الأنواع المختلفة للمخاطر من خلال التقارير الدورية للمخاطر الأساسية أو المصادر الخارجية لتقييم الجدارة المالية مثل معيار كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة وحجم العائد بهدف تقديم معلومات عن البدائل المتاحة ليتم العمل فيها، بهدف مساعدتها باتخاذ قرارات سليمة. (حسين، 2015، صفحة 396)

وبنوع من التفصيل تهدف إدارة المخاطر البنكية في البنوك إلى: (معاريف، مختارية، و زناقي، 2019، صفحة 37)

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين؛
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- ✓ قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- ✓ إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص، وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- ✓ تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الاستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك وأسواق الصرف، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة؛
- ✓ ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطأ أو وقوع خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية عمل البنك؛
- ✓ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة؛
- ✓ أن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مترابطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- ✓ القيام بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار؛
- ✓ زيادة درجة الثقة في البنوك بسبب الاستقرار وعدم تقلب التدفقات النقدية لها وهذا ما يؤدي إلى تحسين التصنيف الخاص بها. (زايدي، 2016/ 2017، صفحة 88)

✓ وضع وتنفيذ إجراءات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية، وذلك لإجراء تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بما يتناسب مع هيكل المخاطر لدى البنك، كما تهدف إلى زيادة العائد على رأس المال والتحسين المستمر للأرباح. (حسين، 2015، صفحة 395)

إذا، تتمثل الغاية الأساسية لإدارة المخاطر البنكية في معرفة جميع مصادر الخطر، قياسها وتحليلها من أجل مراقبتها والتحكم فيها بهدف تخفيف احتمالات حدوثها أو تخفيف الآثار المالية للخسارة عند وقوعها، ولهذا تكتسي إدارة المخاطر أهمية في الصناعة البنكية إذ أن إدارة المخاطر البنكية تقلل من احتمالات تحقيق خسائر، تدنيتها وتحسن من الأرباح المتحصل عليها.

المطلب الثالث: أطراف وخطوات إدارة المخاطر البنكية

إن التحكم في المخاطر الملازمة لنشاط البنوك التجارية يتطلب مجموعة من الإجراءات، وهذه الأخيرة تكون في ظل نظام متكامل وشامل يقوم بتحديد مسؤولية كل الأطراف المعنية بإدارة المخاطر وكذلك تحديد أهم الخطوات الواجب إتباعها لإدارة المخاطر بهدف الوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر.

الفرع الأول: أطراف إدارة المخاطر البنكية

إن مسؤولية المحافظة على النظام البنكي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة، ويطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح لدى الكثير من البنوك تحديدا واضحا ودقيقا لمسؤولية كل طرف رئيسي ومحاسبته وذلك في الإطار المحدد له في مجال المخاطر، ويتمثل إطار الشراكة لإدارة المخاطر في مجموع العلاقات القائمة بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك، المساهمين وغيرهم، وكذا نطاق المسؤولية المخوّلة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر: (نجار، 2013/ 2014، صفحة 71، 72)

✓ **المراقبون والمشرفون** :لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، ولكن دورهم الرئيسي يتمثل في تسهيل عمليات إدارة المخاطر وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، والوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي؛

✓ **المساهمون:** يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفؤ يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات البنك؛

✓ **مجلس الإدارة** : تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين خصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أدائه؛

✓ **الإدارة التنفيذية** : وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

✓ **لجنة التدقيق والمدقق الداخلي** : تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد وإدراك المخاطر بصورة جيدة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالبنك؛

✓ **المدققون الخارجيون** : يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييميا في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية، الأرباح والخسائر، ولكن يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر، وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين في السلطة الرقابية؛

✓ **الجمهور العام /المتعاملون مع البنك** : كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك، فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال حرصهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من طرف هذا الأخير.

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية

بما أن إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر، فهي تتم عبر عدة خطوات يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، والتي تتمثل عموما فيما يلي: (عياش، 2011/ 2012، صفحة 94)

1. تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر، فالتحديد الواضح للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر، ولذلك يتعين أن يولي البنك لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية وذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك، ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.

وهناك عدة طرق لتحديد المخاطر، فيمكن تحديدها إما عن طريق أطراف من خارج البنك، إلا أن تحديدها داخليا أكثر فاعلية مع توفر أدوات وتقنيات ذات تنسيق واتصال بينهما، ومن أهم الطرق الشائعة في تحديد المخاطر نجد: (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 75، 76)

✓ **التحديد المعتمد على الأهداف:** إن لكل بنك مجموعة من الأهداف، وبالتالي أي حدث يعرقل تحقيق هذه الأهداف سواء كليا أو جزئيا يعتبر خطورة؛

✓ **التحديد المعتمد على سيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون بديلة لتحقيق هدف ما، لذا فإن أي سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره أو غير المرغوب فيه يعتبر خطورة؛

✓ **التحديد المعتمد على مصدر الخطر:** عبارة عن تصنيف مفصل لجميع المصادر المحتملة للخطر؛

✓ **التحديد المعتمد على المخاطر الشائعة:** وهو عبارة عن تحديد جميع المخاطر المحتملة (قائمة المخاطر المحتملة) التي يمكن أن تنشأ عن أنشطة البنك.

2. قياس المخاطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث يجب أن ينظر لكل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

ولتحقيق هذا الغرض، يتم استخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كاف مثل المخاطر المالية، أما الطرق النوعية فتستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات الكمية غير متاحة مثل مخاطر السمعة، حيث يتم البحث عن دلائل منطقية تساعد في تقدير حجم الخسائر. (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 76)

كما أن هناك مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر البنكية بمختلف أنواعها المالية وغير المالية، والجدول رقم (1-1) يقدم تلخيصا لبعض هذه المؤشرات:

الجدول رقم (1-1): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	الودائع/إجمالي الأصول الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة
مخاطر سعر الصرف	المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول/ عدد العاملين مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: (حسين ر.، 2008، صفحة 231)

وبعد قياس المخاطر يتم تصنيفها وذلك حسب درجة التأثير الذي سيخلفه حدوث الخطر إلى: عال، متوسط أو منخفض، وحسب درجة احتمال حدوث الخطر بنفس الدرجات. ويجب استخدام معايير معينة في تصنيفها بغرض تحديد الأولويات في المعالجة وتركز الجهود والإمكانات وفقا لذلك. (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 76)

3. ضبط المخاطر: من أجل ضبط المخاطر فإن البنك يعتمد على ثلاثة أساليب تتمثل في: (حسين، 2015، صفحة 394)

✓ **تجنب المخاطر:** تتبنى البنوك هذا الخيار في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية البنكية، وبمعنى آخر أن البنك اختار استراتيجية تحوطية لكونه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية البنكية، ويتجنب البنك المخاطر إذا لم يكن قادرا على تحملها أو إذا كان تجنب المخاطر أقل من تكلفة إدارتها؛

✓ **قبول المخاطر:** يعد هذا الخيار معاكسا للخيار السابق، ويكون بهدف الحصول على العائد المتوقع إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة، أو إمكانية البنك لتحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة البنك على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

ويتم قبول الخطر في حدود معينة لا يمكن تجاوزها من طرف البنك، والتي قد تكون محددة بمبلغ من الأموال الخاصة الملتزم به من قبله، وتعتبر هذه التقنية من أشهر الطرق للتعامل مع المخاطر في حالة وجود خسائر صغيرة نسبيا،

ومن جهة أخرى هناك بعض المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو تحويلها بل يجب القبول بها. (مصداع، 2017/ 2018، صفحة 77)

✓ **نقل أو تحويل المخاطر:** بمقتضى هذه الطريقة يتم مواجهة الخطر بنقله إلى طرف آخر نظير دفع أجر أو تكلفة الخطر لهذا الطرف الآخر، ويتم النقل بموجب عقد بين طرفين (صاحب الخطر الأصلي والطرف المنقول إليه الخطر) يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر والذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة عند تحقق المخاطرة المنصوص عليها في العقد. (عبدلي ، 2011/ 2012، صفحة 21)

✓ **اقتسام المخاطرة:** يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة للتحويل، وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، وبصفة عامة عندما يتم تقسيم المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين.

4. مراقبة المخاطر: يجب وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض، معدلات الفائدة، معدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود، كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر القانونية والعملياتية.

إن القيام بالخطوات السابقة يقتضي توفر نظام شامل تشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك من أجل تعزيز فعالية وظيفة إدارة المخاطر بالبنك.

المبحث الثالث: مقررات بازل 1، 2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر البنكية

بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية من قبل إدارة البنك والجهات الإشرافية المحلية لإدارة المخاطر البنكية، عرفت الرقابة البنكية اهتماما كبيرا في مختلف دول العالم، مما استدعى وضع معايير دولية خاصة بها، وقد تبنت لجنة بازل هذه المعايير حيث عملت جاهدة في البحث عن أهم الأساليب الكفيلة بتغطية المخاطر التي تعترض البنوك، لضمان حسن سير العمل البنكي الدولي وكذلك لضمان استقراره.

وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة مقرراتها الأولى سنة 1988 والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، ثم بعدها مقرراتها الثانية سنة 2004 لتصل إلى مقرراتها الثالثة والأخيرة (بالنسبة للوقت الحالي) التي أصدرت سنة 2010. وهذا ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مقررات بازل 1

تعتبر مقررات بازل 1 التي تم إصدارها سنة 1988 أول مقررات توصلت إليها لجنة بازل، وهي موضوع اهتمامنا في هذا المطلب، لكن قبل التطرق لها سنبتدئ أولا بالتعريف بهذه اللجنة، ظروف نشأتها وأهدافها ثم نستعرض الجوانب الأساسية التي جاءت بها مقررات بازل 1 وأهم التعديلات التي أدخلت عليها لنصل في الأخير إلى تقييمها من خلال الإشارة إلى إيجابياتها وسلبياتها.

الفرع الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة البنكية

نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك جراء الخدمات والوظائف الجديدة التي أصبحت تقوم بها، تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية التي عدلت وتطورت باستمرار لمسايرة مختلف الأوضاع، وذلك بهدف صياغة معايير قادرة على تعزيز سلامة النظام البنكي.

1. نشأة لجنة بازل

يعتقد البعض أن السبب الحقيقي لصدور مقترحات بازل يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى منتصف القرن 19 عن طريق صدور قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، والذي قدر بـ 10.000.000 دولار أمريكي، (جلايلة و دحمان، 2017، صفحة 173) وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول. وكانت أول المؤشرات المستخدمة لقياس كفاية رأس المال هو نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع حيث حددت هذه النسبة بـ 10% عالميا وكان ذلك سنة 1914، وقد ساد هذا المؤشر إلى غاية 1942 أين تخلت عنه العديد من البنوك خاصة الأمريكية منها، ليظهر فيما بعد وتقريبا سنة 1948 مؤشرا آخرا تمثل في مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق، الأوراق المالية الحكومية والقروض المضمونة من الحكومة باعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك، لكن هذه المؤشرات سرعان ما أثبتت عدم جدواها ما دفع بالبنكيين في ولاية نيويورك سنة 1952 لبدء البحث عن أسلوب ملائم لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. (خلدون، 2018/ 2019، صفحة 49، 50)

لكن، التفكير العملي نحو إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال كان خلال الفترة 1974- 1980 نتيجة لما حدث من انهيار لبعض البنوك مثل: The Franklin National بأمريكا، Herstatt Bank بألمانيا و First National Bank of Pennsylvania Bank، حيث أن هذا الانهيار أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق كمخاطر التسوية ومخاطر الإحلال بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق. (زايدي، 2016/ 2017، صفحة 142، 143)

واستجابة لهذه الظروف وغيرها من تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص الأموال بتلك البنوك وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم تأسست لجنة بازل في نهاية سنة 1974 تحت تسمية لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية. (إبراهيم و بشير، 2011، صفحة 60)

إضافة إلى ما سبق، يمكن ذكر مجموعة من الأسباب التي ساهمت هي الأخرى في إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية، وأهمها: (طه، 2020، صفحة 211)

- ✓ سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- ✓ التطورات الاقتصادية، التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة والأزمات المالية...الخ؛
- ✓ التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)؛
- ✓ التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات وزيادة حجم التجارة الالكترونية).

2. تعريف لجنة بازل

هي لجنة للرقابة البنكية تأسست من طرف محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية (G10): بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، (صيد و رقايقية، 2017، صفحة 5) وهذا تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل (بال) السويسرية، ولذلك سميت هذه اللجنة بلجنة بازل للإشراف المصرفي وعرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل. (العمري و خبيزة، 2017، صفحة 402)

وتعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية الهيئة الرئيسية الدولية المنظمة للقواعد الاحترازية للبنوك، (جلايلة، 2019/2018، صفحة 49) كما تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقيات دولية، وإنما انشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأية صفة قانونية أو إلزامية. (طه، 2020، صفحة 211)

3. أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل بشكل عام وعلى المستوى الدولي إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة البنكية وذلك من خلال تحديد ثلاثة محاور للتدخل هي: (نجار، 2013/ 2014، صفحة 91)

- ✓ تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة؛
- ✓ تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط البنكي العالمي؛
- ✓ تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.

كما تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في: (بودي و بحوصي، 2008، صفحة 2)

- ✓ المساهمة في تقوية وتعميق استقرار النظام البنكي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية التي تورطت في ديون معدومة في دول أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا مما اضطرها لاتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون أو توريقها؛
- ✓ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفوارق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي، حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك؛
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على عمل البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛

✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات البنكية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية.

الفرع الثاني: إلمامة بمقررات بازل 1

تبعا لجهود لجنة بازل والاجتماعات المتوالية منذ فيفري 1975 إلى غاية 1987 تم التوصل إلى معيار موحد لكفاية رأس المال كمعيار دولي، وبهذا تم إقرار أولى توصيات هذه اللجنة في جويلية 1988 والتي عرفت بمقررات بازل 1.

1. التعريف بمقررات بازل 1

عملت لجنة بازل للرقابة البنكية لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988، حيث في 7 ديسمبر 1987 عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرة اجتماعهم في مدينة بازل بسويسرا للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وهذا بالنسبة للبنوك التي تمارس الأعمال الدولية، وبعد إقرار محافظو البنوك المركزية على التقرير تم توزيعه في 10 ديسمبر 1987 على الدول الأعضاء في المجموعة العشر وغيرها لكي تدرسه البنوك والاتحادات البنكية وذلك خلال مدة 6 أشهر، لتنجز اللجنة تقريرها النهائي بعد الأخذ بعين الاعتبار للآراء والتوصيات التي وردت إليها ليظهر في صيغته النهائية في جويلية 1988 تحت اسم مقررات بازل 1، (طيبة و مرايمي، 2008، صفحة 9) وأقر المجلس تطبيق هذه المقررات بالكامل في دول مجموعة العشر في آخر عام 1992. (فخاري و سعيدي، 2019، صفحة 131)

ورغم أن المقررات كانت موجهة لدول مجموعة العشرة وفي غيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها صارت مؤشرا معياريا لتحديد كفاية رؤوس أموال البنوك وفق المخاطر الكامنة في أصولها. (طرشي، 2012، صفحة 180)

2. الجوانب الأساسية لمقررات بازل 1

قد انطوت مقررات بازل 1 على العديد من الجوانب المهمة المتمثلة في: (الشمري، 2016، صفحة 64)

✓ **التركيز على المخاطر الائتمانية:** إذ ركزت المقررات على المخاطر الائتمانية في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى.

✓ **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** إذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

✓ **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان:** قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين، دول متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، أما المجموعة الفرعية الثانية فتتمثل في الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة. (يحياوي، 2010، صفحة 150)

✓ **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:** إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0، 10%، 20%، 50% و100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر

حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. (عبود و الموسوي، 2007، صفحة 282) والجدول رقم (1-2) يوضح أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل 1:

الجدول رقم (1-2): أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل 1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	✓ النقدية؛ ✓ المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالعملة المحلية والممولة بها؛ ✓ المطلوبات الاخرى من الحكومات المركزية لدول الـ OCDE وبنوكها المركزية؛ ✓ المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول الـ OCDE أو مضمونة من قبلها.
0، 10%، 20% أو 50% بحسب تقدير السلطة	✓ المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر محليا).
%20	✓ المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم، وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك؛ ✓ المطلوبات من البنوك المسجلة في دول الـ OCDE وكذا القروض المضمونة منها؛ ✓ المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول الـOCDE والخاضعة لاتفاقيات رقابية وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات، ✓ المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول الـ OCDE و المتبقي على استحقاقها أقل من سنة وكذا القروض المتبقى عليها أقل من سنة والمضمونة من بنوك مسجلة خارج الـOCDE، ✓ المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول الـ OCDE والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات؛ ✓ النقدية تحت التحصيل.
%50	✓ قروض مضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها.
%100	✓ مطلوبات من القطاع الخاص؛ ✓ مطلوبات من بنوك خارج منظمة OCDE والتي بقي على استحقاقها أكثر من سنة؛ ✓ مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارجOCDE ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها؛ ✓ الأصول الثابتة كالمباني، الآلات والمعدات؛ ✓ العقارات والاستثمارات الأخرى؛ ✓ الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال؛ ✓ جميع الأصول الأخرى.

المصدر: (عزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 255)

أما الأصول خارج الميزانية، فيتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجح بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها، (طه، 2020، صفحة 215) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1-3):

الجدول رقم (1-3): أوزان المخاطر المرجحة للأصول خارج الميزانية حسب مقررات بازل 1

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثل القروض (الضمانات العامة للقروض)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عملية مقاولات أو التوريد)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الدائنة (الاعتماد المستندي)

المصدر: (طه، 2020، صفحة 215)

✓ **مكونات رأس المال:** يتكون رأس المال من شريحتين أساسيتين، تسمى الشريحة الأولى برأس المال الأساسي، أما الشريحة الثانية فتسمى برأس المال التكميلي أو المساند، وذلك كما توضحه المعادلة التالية:

رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي (المساند)

وبتفصيل المعادلة السابقة نجد أن رأس المال الأساسي يتكون من رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة والاحتياطات المعلنة، أما رأس المال التكميلي فيحتوي على الاحتياطات غير المعلنة، فرق إعادة تقييم الأصول، مخصصات عامة وأدوات مالية هجينة وديون تابعة لأجل، وبالتالي تصبح المعادلة كما يلي:

رأس المال= (رأس المال المدفوع+ الأرباح المحتجزة+ الاحتياطات المعلنة)+(الاحتياطات غير المعلنة+ فرق إعادة تقييم الأصول+ مخصصات عامة+ أدوات مالية هجينة+ ديون تابعة لأجل)

لكن، تجدر الإشارة إلى أنه توجد بعض العناصر التي يتم استبعادها من رأس المال الأساسي، والمتمثلة في: (زرقون و طيبي، 2011، صفحة 6)

- ✓ شهرة المحل؛
- ✓ مساهمات البنك في الشركات التابعة للمجموعة غير المدرجة في أساس التجميع؛
- ✓ الاستثمارات الأخرى تحت طائلة المشاركة في رأس مال بنوك ومؤسسات مالية حسب ما تقرره سلطات الرقابة الوطنية.

كما أنه توجد قيود تفرض على رأس المال التكميلي (المساند)، وهي كالتالي: (الشحادة، بنود، و مبيض، 2015، صفحة 348)

- ✓ أن لا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
- ✓ إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمتها.
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

بالإضافة إلى: (عبود و الموسوي، 2007، صفحة 282)

- ✓ أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة للخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
- ✓ يتم سداد الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين؛

✓ يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن رأس المال التكميلي أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص وبعض الدول لا تسمح بها.

وبهذا، فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 1 يحسب بالصيغة التالية:

معدل كفاية رأس المال= (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) / الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها≤ 8%

إذا، يعتبر معيار كفاية رأس المال (يطلق على معدل كفاية رأس المال العديد من الأسماء من بينها معيار كوك نسبة لرئيس لجنة بازل Peter Cooke آنذاك، كما يسميه الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوروبي RSE) الذي تضمنته مقررات بازل 1 أول معيار دولي موحد تتحدد على أساسه ملاءة البنوك، ويتعين على البنوك أن تحاول بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى. (خلدون، 2018/ 2019، صفحة 78)

3. التعديلات التي أجريت على مقررات بازل من 1990 إلى 1996

عرفت مقررات بازل 1 خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996 عدة تعديلات تمثلت في:

✓ **تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:** تتعلق هذه المخاطر بعدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناتجة عن تغيرات السوق المالي والمرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتغيرات أسعار الصرف، ولقد وضعت اللجنة عدة نماذج لحساب المخاطر وذلك بتحديد عدة مؤشرات كمية ونوعية، ومن أهمها: (دريس، 2017، صفحة 146، 147)

- حساب المخاطر يوميا واستخدام معامل ثقة ≤ 99%؛
- استخدام حد أدنى لسعر تعامل عشرة أيام من التداول؛
- أن يشمل النموذج على مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل، ويكون عبء رأس المال بالنسبة للبنك يساوي قيمة المخاطرة في اليوم وما يعادل ثلاثة أمثال متوسط المخاطر لأيام العمل الستين السابقة.

✓ **إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس:** أضافت هذه التعديلات عنصرا جديدا إلى رأس المال، وهو القروض المساندة الأجل بسنتين.

✓ **تعديل تعريف رأس المال:** بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح كان لابد أن نبرز وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقاييس المخاطر السوقية في 12.5% ثم إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة، وعلية تصبح معدل كفاية رأس المال تحسب كما يلي:

معدل كفاية رأس المال= (رأس المال التكميلي+ رأس المال الأساسي+ القروض المساندة لأجل سنتين/ الأصول المرجحة بأوزان مخاطرة + مقياس مخاطر السوق *12.5)≤ 8%

✓ **تعديلات منهجية ومنتظمة متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية:** حيث ترى اللجنة ضرورة استخدام معامل واحد في حساب مخاطر الائتمان، أي النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

الفرع الثالث: سلبيات وإيجابيات مقررات بازل 1

من بين الانتقادات والمشاكل الموجهة لمقررات بازل 1 نجد: (زرقون و طيبي، 2011، صفحة 7)

✓ لا تعكس نسبة الملاءة الحقيقية الاقتصادية لأدوات التمويل المبتكرة مثل: التوريق والمشتقات المالية الأخرى؛

✓ تقدير غير تام للمخاطر، كعدم الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر التشغيلية؛

✓ أوزان ترجيح جزافية وفئات أصول ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي في محفظة أنشطة البنك؛

- ✓ صعوبة تعميم تطبيق مقررات بازل 1 على دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية والممارسات التنظيمية؛
- ✓ نطاق اعتراف ضيق جدا بمخففات مخاطرة الائتمان ولا يوجد تخفيض للمستلزمات المالية من جراء حيازتها؛
- ✓ تبرز حالة عدم تكافؤ الموقف التنافسي بين البنوك والمؤسسات شبه البنكية، بسبب تكلفة الزيادة وتكلفة التمويل...الخ.

لكن، هذا لا يعني أن المقررات لم تكن ناجحة، حيث إذا كان هذا صحيح فلم نكن نجد أن العديد من الدول قامت باتباع هذه المقررات، وهذا إن دل فهو يدل على أن لهذه المقترحات مجموعة من الإيجابيات، ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر: (زرقون و طيبي، 2011، صفحة 8)

- ✓ المساهمة في تطهير السوق البنكي العالمي بتنمية العروض وتحقيق العدالة في شروط المنافسة؛
- ✓ المقاربة بسيطة منهجيا وسهلة التطبيق، حيث تمكن من الاستعلام حول سلامة الموقف المالي للبنك؛
- ✓ تعديلات الاتفاقية، وأهمها إدراج مخاطر السوق وتقسيم الأموال الخاصة إلى ثلاث شرائح، بحيث ستحدث هذه المعالجة هامش أمان يستوعب المخاطر غير النوعية؛
- ✓ لا تمنع من حيازة أصول ضعيفة الجودة، وتشجع ترشيد محفظة الأنشطة والاعتناء بنوعية الأصول وكفاية المخصصات؛
- ✓ يشمل نظام الترجيح عناصر داخل وخارج الميزانية، وتصنف أصول البنك بدلالة مخاطر الائتمان وخطر البلد؛
- ✓ تعزيز صلابة واستقرار النظام البنكي، ورفع كفاءة الجهاز البنكي وتفعيل دور السلطات الرقابية لاسيما حماية حقوق المودعين...الخ.

المطلب الثاني: مقررات بازل 2

رغم نجاح مقررات بازل 1 في زيادة استقرار النظام البنكي والمالي الدولي والوصول إلى بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد الدولي، إلا أنها بقيت تعاني من نقائص وجب على اللجنة تداركها، لذلك قامت اللجنة بإصدار العديد من التوصيات حتى توصلت في جويلية 2004 إلى مقررات بازل 2.

الفرع الأول: التعريف بمقررات بازل 2

في ظل التطورات الاقتصادية والمستجدات الحاصلة في الأسواق البنكية العالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في مقررات بازل 1 لتكون بمثابة تنقيح وتكيف مع هذه التحولات، وقد كانت ثمرة هذه المراجعة تشكيل مقترحات جديدة حول معايير الأموال الخاصة في مجال البنوك تضم مقررات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط مستويات الأموال الخاصة وتحليل أصناف المخاطر البنكية. (زرقون و طيبي، 2011، صفحة 7)

فكان أول اقتراح لمراجعة مقررات بازل 1 سنة 1999 من طرف بنك التسويات الدولية وذلك استجابة إلى طلب السلطات المحلية للعديد من الدول الأعضاء، وفي 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا مرفوقة بسلسلة تضمنت ثلاث دراسات قامت بها مؤسسات بنكية حول وضعيتها، وحملت هذه الدراسات تسميات: QIS1, QIS2 et QIS3 وذلك اختصار للتسمية باللغة الإنجليزيةQuantitative Impact Study، (خلدون، 2018/ 2019، صفحة 82) وطلبت إرسال التعليقات عليها من طرف السلطات المعنية، المختصين والهيئات (منها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001، لكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تم اعتماد هذه النسخة بشكلها النهائي في جوان 2004، وهو الذي عرف بمقررات بازل 2. (سليمان، 2014، صفحة 44)

إلا أن هذه المقررات دخلت نطاق التطبيق بدلا من مقررات بازل 1 ابتداء من 1 جانفي 2007 ومنه بداية تطبيق المعيار الجديد لكفاية رأس المال المسمى بنسبة ماك دونغ Ratio Mac Donough نسبة إلى رئيس لجنة بازل آنذاك William Mac Donough. (بوراس و عياش، 2007، صفحة 165)

حيث وضعت لجنة بازل ترتيبات انتقالية لتطبيق هذه المقررات الجديدة كما يوضحه الجدول رقم (1-4):

الجدول رقم (1-4): رزنامة تطبيق مقررات بازل 2

التاريخ	نطاق التطبيق
جوان 2004	الإعلان عن الاتفاقية الجديدة
ابتداء من 31 ديسمبر 2005	البدء في تطبيق اتفاقية بازل 1 وبازل 2 بشكل متوازي
31/ 12/ 2006	البدء في تطبيق اتفاقية بازل 2 باستثناء المناهج المتقدمة في قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل
31/ 12/ 2007	تطبيق كل المناهج

المصدر: (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 82)

الفرع الثاني: الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2

ركزت مقررات بازل 2 على ضرورة التفاعل بين ثلاثة دعائم أساسية لتحقيق رقابة بنكية فعالة، حيث تتعلق الدعامة الأولى بكفاية رأس المال، والذي يتطلب مزيدا من الضبط والتطوير عن ما كان عليه في مقررات بازل1، أما الدعامة الثانية فركزت على عمليات المراجعة الرقابية على البنوك، بحيث ترتبط إدارة البنوك العاملة بالمبادئ التي استقرت في مفهوم الرقابة على البنوك عن طريق السلطات الرقابية، لنصل إلى الدعامة الثالثة والمتمثلة في انضباط السوق، وما يرتبط به من شفافية في نشر المعلومات بما يساعد على زيادة كفاية إدارة المخاطر.

✓ **الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال**

تركز مقررات بازل 2 في دعامتها الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك، وعلى مدى قدرة البنك على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقدرة البنك على التنبؤ بتلك العلاقة، ومدى كفاية رأس المال لردع المخاطر. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 27) وقد أفضت هذه الدعامة إلى تقديم نظرة متكاملة للتعامل مع المخاطر انطلاقا من مضمون أوسع للمخاطر يتجاوز نطاق المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، حيث تم إدراج مخاطر التشغيل مع الإبقاء على الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8%. (بن منصور و بن معتوق، 2018، صفحة 18)

كما طرحت مقررات بازل 2 في هذا الإطار ثلاث طرق لقياس المخاطر الائتمانية وهي: المدخل المعياري (النمطي) والمدخل المستند إلى التصنيف والذي يقسم بدوره إلى المنهج الأساسي والمنهج المتقدم، أما بالنسبة لمخاطر التشغيل فقد اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب للقياس يمكن للبنوك اختبار أحدها، وهذه الأساليب هي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب النمطي وأسلوب القياس المتقدم، بينما نجد أن مخاطر السوق قد بقي حسابها كما ورد في التعديلات التي ادخلت على مقررات بازل 1. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 28، 29)

وبهذا تصبح المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال كما يلي:

معدل كفاية رأس المال = (الأموال الخاصة الصافية/ مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل) ≥ 8%

نلاحظ أنه على عكس الصيغة الأولى والمعدلة لمقررات بازل 1، و التي كانت تعتمد على ترجيح المخاطر الائتمانية والسوقية فقط، فإن الاتفاقية الجديدة أدخلت بعين الاعتبار ترجيح مخاطر التشغيل، وهو ما يؤكد شمولية واتساع المقررات الجديدة. وإضافة لهذا يمكن من خلال الجدول رقم (1-5) إدراج مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الاتفاقيتين:

الجدول رقم (1-5): أوجه التشابه والاختلاف بين مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2 من حيث المتطلبات الدنيا لرأس المال

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
✓ نسبة كفاية رأس المال 8%؛ ✓ مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير؛ ✓ أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب مقررات بازل1؛ ✓ معاملات تحويل الالتزامات العرضية لم تجر عليها التعديلات.	✓ إضافة نوع جديد من المخاطر يتمثل في المخاطر التشغيلية؛ ✓ تعديل طرق قياس المخاطر الائتمانية لتصبح ثلاثة طرق: الأسلوب النمطي، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

المصدر: (علي إ.، 2015، صفحة 21)

✓ **الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال**

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي تقوم عليها مقررات بازل 2، نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها البنوك، ومع الاستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر، هذا فضلا على أن الرقابة تتيح للجهات الرقابية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك. (طيبة و مرايمي، 2008، صفحة 17)

وتتضمن عملية المراجعة الرقابية مجموعة المبادئ الأساسية، ويمكن إيجاز تلك المبادئ في: (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 31، 32)

✓ أن يكون لدى البنوك أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال تبعا لشكل المخاطرة، واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس الأموال فيها، ويجب أن يكون لدى البنوك كذلك إطار شامل لتحديد المخاطر المالية، قياسها وتقريرها، تقييم وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر بشكل منظم وهادف؛

✓ أن يقوم المراقبون بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال الرقابية، ومن ثم على المراقبين اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة إذا لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العمليات، بشرط أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة، حجم ودرجة تطور كل بنك عند القيام بعملية المراجعة، وإجمالا يجب على المراقبين القيام بما يأتي:

- التأكد من أن التحليل الخاص بالبنك يشمل المالية كافة، وأن هناك مراحل محددة لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية، توعية مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال والدرجة اتي يتم بها استخدام تقييمات كفاية رأس المال بشكل دوري داخل البنك في عملية اتخاذ القرار؛
- التحقق من أن المستويات المستهدفة لرأس المال التي اختارها البنك شاملة ومناسبة للمناخ الحالي للعمليات، وكذلك التحقق من أن المراقبة ومراجعة مستويات رأس المال تتم بشكل جيد من قبل الإدارة العليا، وما إذا كان المستوى والتكوين الفعلي لرأس المال مناسبا لطبيعة ومجال أنشطة البنك؛

- المقارنة بين رأس المال الفعلي الذي يقوم البنك باحتجازه وبين رأس المال الواجب، على أن يكون فحص عملية تقييم كفاية رأس المال من واجب المراقبين دوريا؛
- ضرورة تحديد المراقبين للمناهج التي يعتمدونها في حالة عدم قبول نتائج تقييم كفاية رأس المال الخاص بالبنك.

✓ ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل بمستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال الرقابي، وينبغي أن تكون لهم السلطة على إلزام البنوك على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى؛

✓ ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة تبعات الخسائر لبنك معين، وينبغي أن يطلبوا اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذا لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

كما أن هذه الدعامة تعمل على معالجة بعض المخاطر والجوانب التي لم تمس من طرف الدعامة الأولى، على سبيل المثال: خطر التركيز في القرض، خطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية والخطر الاستراتيجي، كما تعمل على تكييف العمل البنكي فيما يخص تطبيق المناهج المتقدمة والمعقدة للدعامة الأولى، ومنها منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية ومنهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية، ومنه يتوجب على السلطات الرقابية ضمان توفر هذه العناصر عند منحها اعتماد للبنوك. (طيبة و مرايمي، 2008، صفحة 18)

وفي هذا الإطار (إدارة المخاطر)، نصت مقررات بازل 2 على وجوب إلزام البنوك بإجراء اختبارات ضغط، والتي تعرف على أنها :"أداة من أدوات إدارة المخاطر يتم استخدامها من أجل الوصول إلى مدى مرونة وقوة القطاع البنكي في تحمل الصدمات والهزات الاقتصادية بجانب مدى قدرة تحمل مواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة وخلال فترة ما." (حدوش، قادري، و شهيدي، 2019، صفحة 141) كما عرفت على أنها: "مصطلح شامل يصف التقنيات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس احتمالية التعرض للأحداث الاستثنائية." (بن ربيعة و بن زابة، 2014، صفحة 64)

إذا من خلال ما سبق، يمكن القول أن تفعيل هذا الدور للسلطات الرقابية في بلد ما يجعلها على دراية كافية بوضع القطاع البنكي فيها ويسمح لها بالتدخل لمعالجة أي مشكلة فور حدوثها، وهو ما يدعم استمرارية البنوك ويحافظ على الاستقرار المالي، الأمر الذي يثبت سعي مقررات بازل 2 لتعزيز استمرارية البنوك والتخفيف من حدة المخاطر التي تحيط بها. (الشحادة، بنود، و مبيض، 2015، صفحة 351)

✓ **الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط في السوق**

يعتبر انضباط السوق من أهم متطلبات بازل، ويكمن الغرض منه في تكملة الدعامتين الأولى والثانية حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة بالدعامتين الأولى الثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين، لذلك فإن الدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال. (الأخضر و بعلة، 2014، صفحة 309)

وتهدف اللجنة من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوفر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح. (طيبة و مرايمي، 2008، صفحة 18)

وفي هذا الإطار تقترح اللجنة نظاما أكثر شمولا وهذا باعتبار أن الهدف النهائي للإفصاح هو التشجيع على اتباع البنوك للممارسات البنكية السليمة وتمكين المشاركين في السوق من تقييم المعلومات الأساسية الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك، كيفية إدارتها وعلاقتها برأس المال، وهذا يعني زيادة درجة الإفصاح، الأمر الذي يحفز البنوك

على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية عنصرا أساسيا لتقوية الثقة في القطاع البنكي وبالتالي سلامة القطاع المصرفي. (طرشي، 2012، صفحة 186)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق، فإن الأمر يتطلب ضرورة توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك ومدى ملائمة رأس المال لمواجهتها. (آيت عكاش و الطيب، 2012، صفحة 118)

الفرع الثالث: أهمية مقررات بازل 2 في إدارة المخاطر البنكية

سعت مقررات بازل 2 من خلال دعائمها الثلاث (المتطلبات الدنيا لرأس المال، المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال وتحقيق الانضباط في السوق) على إدارة المخاطر البنكية التي قد تتعرض لها البنوك من أجل الحفاظ على الاستقرار البنكي ومن ثم الاستقرار المالي، وذلك من خلال: (بريش و غراية ، 2015، صفحة 107)

- ✓ ضرورة قيام نظام مراقبة المخاطر والتحوط على تحديد جميع المخاطر وإدارتها، وبالتالي فإن التحديد الكامل لمجموع المخاطر التي تواجه البنوك يعتبر مسؤولية البنوك والمراقبين؛
- ✓ ربط متطلبات رأس المال التنظيمي لدى البنوك بالمخاطر الناتجة عن عملاتها وأنشطتها المختلفة بغض النظر فيما إذا كانت تلك العمليات تصنف ضمن ميزانية البنك أو خارج هذه الميزانية؛
- ✓ إعطاء خيارات موحدة للبنوك عند تقدير مخاطرها منها أساليب تعتمد على التصنيفات الداخلية للبنوك إذا توفرت لديها النظم الداخلية القادرة على ذلك أو أساليب تعتمد تصنيفات وكالات التقييم الخارجية؛
- ✓ توضيح مفهوم رأس المال الرقابي، إذ تحتفظ الغالبية العظمى من البنوك برأس مال يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بهدف زيادة مستوى الحماية؛
- ✓ محاولة جعل عملية تصنيف المخاطر أكثر دقة من خلال تعديل فئات الأصول وفق مخاطر كل نوع منها، بما يجعل عملية تصنيف الأصول أكثر حساسية على الرغم من الصعوبة في تحديد المعايير التي سيتم قياس فئات مخاطر الأصول على أساسها؛
- ✓ تصنيف الالتزامات على الحكومات، البنوك والشركات ضمن فئات لتصنيف المخاطر (0، 20%، 50% و100%) حسب تقويم مؤسسات التصنيف العالمية التي تشترط معايير محددة كحد أدنى؛
- ✓ ضرورة أن يتوفر لدى كل بنك أنظمة داخلية جيدة تراقب كفاية رأسماله ولا شك أن هذه الأنظمة ستكون مختلفة من بنك لآخر وفقا لحجم البنك وحجم أعماله؛
- ✓ توفر نظام للإفصاح والشفافية يدفع البنوك إلى الاهتمام بتحسين إدارة الأصول والخصوم، واكتساب ثقة العملاء، الأمر الذي يدعم معيار كفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية؛

المطلب الثالث: مقررات بازل 3

نظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية قامت لجنة بازل بإدخال بعض التعديلات على مقررات بازل 2 والخروج بمعايير جديدة سميت بمقررات بازل 3.

الفرع الأول: التعريف بمقررات بازل 3

تعرف مقررات بازل 3 على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع البنكي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسعها (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين،

هونغ كونغ، الهند، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، المكسيك، إيرلندا، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سويسرا وتركيا)، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 12 نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام مع نهاية عام 2012، وذلك من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015. (مجدوب ، بوزرب ، و عريس، 2018، صفحة 34)

إلا أنه نظرا لاجتياح فيروس كورونا (كوفيد 19) العالم، ومن أجل تخفيف تداعيات هذه الجائحة على البنوك، تم تأجيل تنفيذ مقررات بازل 3 وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال حتى 1 يناير 2023، كما منحت اللجنة البنوك تمديدا مماثلا لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق ومتطلبات الإفصاح ضمن الدعامة الثالثة، أما بالنسبة لتطبيق إطار متطلبات البنوك الدولية المهمة نظاميا فقد تم تأجيل تطبيقه حتى سنة 2022.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الخروج بمقررات بازل 3 بالإضافة إلى الاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نجد: (معمري و آيت عكاش، 2018، صفحة 119، 120)

- ✓ استحقاق اللجنة لأثر بعض المخاطر كمخاطر المشتقات المالية، مخاطر عدم التنويع والمبالغة في القدرة على إدارة كافة المخاطر البنكية؛
- ✓ توهم البنوك بإمكانية تخفيف المخاطر عن طريق التوريق؛
- ✓ تقديم اللجنة لنماذج تستند على البيانات التاريخية الأخيرة (عادة 3 سنوات الأخيرة) وفي ظروف سوق جيدة، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على الاستجابة والتصدي للصدمات العنيفة في حالة حدوث أزمة؛
- ✓ الاعتماد على نماذج ومستحقات مالية جديدة معقدة وغير مفهومة في بعض الأحيان من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك؛
- ✓ الاتجاه نحو تكييف تحمل المخاطر في فترات ارتفاع الطلب على القروض؛
- ✓ عدم كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الأصول خارج الميزانية؛
- ✓ إسفار التوريق عن البعد الجديد لمشكلة السيولة التي لم تعالج بشكل كاف في إطار مقررات بازل 2.

بالإضافة إلى: (عباسي و أولاد زاوي، 2019، صفحة 467)

- ✓ عدم حظو الركيزتين الأولى والثانية في بازل 2 باهتمام كبير للغاية، بحكم أنهما يتطلبان شفافية كاملة حول مكونات رأس المال وكذا تبيان مخاطر البنوك ومحاولة فهمها؛
- ✓ عدم تفويض تقييم مخاطر الائتمان إلى مؤسسات بنكية (في مقررات بازل 2) وهو ما أدى إلى تضارب في المصالح، كما تم تسجيل ضعف في النماذج الداخلية المستخدمة لقياس المخاطر والتنبؤ، والتي أكدت الأزمة على قصورها وفشلها.

وتهدف هذه المقررات إلى: (خروبي و علاش، 2015، صفحة 73)

- ✓ تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوطات مالية واقتصادية أيا كان مصدرها؛
- ✓ تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك،
- ✓ تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم.

كما تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار تطبيق برنامج العمل لسنتي 2017- 2018 إلى تحقيق الأهداف التالية: (معمري و آيت عكاش، 2018، صفحة 120، 121)

- ✓ وضع اللمسات الأخيرة على مبادرات السياسات القائمة والشروع في وضع السياسات المستهدفة؛
- ✓ رصد المخاطر الجديدة وتقييم أثر الإصلاحات التي قامت بها اللجنة بعد الأزمة المالية العالمية؛

- ✓ تعزيز الإشراف البنكي؛
- ✓ ضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والمنسق لمعايير اللجنة؛
- ✓ مراجعة اللجنة للمعاملة الرقابية للتعرضات السيادية؛
- ✓ المعالجة التنظيمية لمخصصات الخسائر المتوقعة؛
- ✓ التسويات المحددة والتبسيط في الأطر المنقحة لمخاطر السوق والتوريق؛
- ✓ تحديد وقياس المخاطر التي تنتج عن استثمار البنوك في الكيانات غير البنكية.

إضافة إلى ما سبق، تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب مقررات بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة. (العمري و خبيزة، 2017، صفحة 405)

الفرع الثاني: المعايير الاحترازية لمقررات بازل3

تنطوي المقترحات التي جاءت بها مقررات بازل 3 على جانبين من الإصلاح البنكي: (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 105)

- ✓ الإصلاح على مستوى البنك الواحد أو الإصلاح الجزئي مما يساعد على زيادة صمود المؤسسات البنكية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد؛
- ✓ الإصلاح على مستوى البنك الكلي الذي يمكن أن يبنى عبر القطاع البنكي، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام البنكي ككل.

وعليه سيتم تقسيم المعايير الاحترازية لمقررات بازل 3 الهادفة إلى احتواء المخاطر وتحسين نوعية رأس المال لضمان استقرار النظام البنكي إلى:

1. المعايير الاحترازية الجزئية

1.1. تعزيز مستوى رأس المال وتحسين نوعيته: نص هذا المعيار على تعزيز نوعية، بنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، حيث جعلت مفهوم رأس المال الأساسي مقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر قبل حدوثها، أما رأس المال المساند فقد اقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لـ 5 سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك. (شرفي و عامر، 2019، صفحة 461) كما تضمن هذا المعيار أيضا: (بوشرمة، 2018، صفحة 110)

- ✓ رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي للأسهم العادية، وهو الشكل الأعلى من رأس المال القادر على استيعاب الخسائر حال حدوثها مقارنة مع المكونات الأخرى إلى ما نسبته 4.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها؛
- ✓ رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي أو الشريحة الأولى إلى 6% من الأصول المرجحة بمخاطرها؛
- ✓ التأكيد على أن الأسهم النوعية هي أفضل شكل لرأس المال، وبالتالي يتطلب الأمر إجراء خصومات على رأس المال، خاصة رأس المال الأساسي للأسهم العادية، حيث تبدأ هذه الخصومات بنسبة 20% ابتداء من جانفي 2014، لترتفع في كل سنة موالية بنسبة 20% إلى أن تصل إلى 100% سنة 2018؛
- ✓ تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المساند إلى 2% من الأصول المرجحة بمخاطرها؛
- ✓ إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال؛

✓ تقييد الأدوات المالية المؤهلة في رأس المال الأساسي مع استبعاد تدريجي من المنتجات الهجينة المبتكرة؛ (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 82)

ومنه يصبح معدل الملاءة وفق إطار بازل 3 كما يلي:

معدل الملاءة = الشريحة الأولى + الشريحة الثانية / الأصول المرجحة بالمخاطر (القرض+ السوق+ التشغيل) ≥ 8%

1. 2. تغطية المخاطر (مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات شراء سندات الخزينة والأوراق المالية): تشدد لجنة بازل من خلال هذه النقطة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل2. (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 108)

1. 3. إدخال مؤشر الرافعة المالية: كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل 3 على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية، (نجار، 2013/ 2014، صفحة 117، 118) ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

الشريحة الأولى لرأس المال / إجمالي الموجودات بدون مخاطر≥ 3%

1. 4. تعزيز سيولة البنك: أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة البنوك لسيولتها، وهو ما دفع لجنة بازل إلى إدراج مجموعة من المعايير الخاصة بقياس مدى كفاية السيولة في البنوك في مقرراتها الثالثة، حيث تم الاعتماد على نسبتين هما: نسبة تغطية السيولة والنسبة الصافية للتمويل المستقر. (بونيهي، 2016، صفحة 223، 224)

1. 5. إدارة ومراقبة المخاطر: فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد تضمنت مقررات بازل 3 ضرورة تحسينها من خلال إدراج تعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازل 2، وذلك بهدف معالجة الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، (نجار، 2013/ 2014، صفحة 119) بالخصوص في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، إدارة تركزات المخاطر والممارسات السليمة للمكافآت، كما قامت بـ: (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 84)

✓ إصدار توصيات بعنوان "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة وفقا لأفضل الممارسات" في سبتمبر 2008 التي تضمنت 17 مبدأ لإدارة مخاطر السيولة في البنوك؛

✓ إصدار توصيات تحت عنوان "الإرشادات الإشرافية لممارسات المؤسسات المالية بالقيمة العادلة" لتحسين التقييم الاحترازي لممارسات تقييم المؤسسات في أفريل 2009؛

✓ نشر مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة في البنوك ضمن الوثيقة المعنونة بـ "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات" في أكتوبر 2010.

1. 6. انضباط السوق: كان من المهم معالجة النقص والثغرات في المعلومات التي كشفت عنها الأزمة، لذا أصدرت لجنة بازل في جويلية 2009 ورقة ارشادية لإعادة النظر في متطلبات الدعامة الثالثة لمقررات بازل 2 والمتعلقة بعمليات

التوريق والعمليات خارج الميزانية، مع الإفصاح عن هذه المعلومات في مواقعها الالكترونية على أن يتم الالتزام بهذه التعديلات نهاية 2011. (حميدي، 2019، صفحة 12)

كما تم وضع اقتراح بشأن متطلبات الإفصاح عن المكافآت في إطار الدعامة الثالثة، والذي تم نشره في وثيقة بعنوان "متطلبات الإفصاح عن المكافآت في إطار الدعامة الثالثة" والذي يهدف إلى ضمان قيام البنوك بنشر معلومات واضحة وشاملة وفي الوقت المناسب عن ممارسات المكافآت الخاصة بهم لتعزيز فعالية انضباط السوق. وفي سبيل تحقيق هذا الأخير تم كذلك إصدار وثيقة "متطلبات الإفصاح المتعلقة بمكونات رأس المال" في جوان 2012، وفي جانفي 2014 وثيقتان بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" و"متطلبات الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية في إطار بازل 3" إلى جانب وثيقة "مراجعة معايير متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة الثالثة" في جوان 2014. (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 84)

2. المعايير الاحترازية الكلية

بغية تعزيز مستوى رأس المال وتجنب الوصول إلى الحدود الدنيا المطلوبة والمستحدثة في إطار تبني مقاربة الاحتراز الكلي، تم استخدام مكونات النواة الصلبة في بناء بعض الهوامش لرأس المال، وذلك كما يلي:

2. 1. هامش حماية للمحافظة على رأس المال: ويمثل نسبة 2.5% من الأموال المرجحة، ويتألف من عناصر مكونات النواة الصلبة، ويبدأ العمل به ابتداء من جانفي 2016 بنسبة 0.625% وفي السنة الموالية 1.25% لتصبح النسبة 1.875% سنة 2018، وبعدها 2.5% سنة 2019، (حميدي، 2019، صفحة 9) الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية من 4.5% إلى 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وفي رفع إجمالي رأس المال من 8% إلى 10.5%. (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 85) وذلك كما توضحه المعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال = صافي الأموال الخاصة + رأس المال التحوطي / الأصول المرجحة بالمخاطر≥ 10.5%

2.2. هامش الحماية من التقلبات الدورية: يقصد به احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5% من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محدودة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. (معمري و آيت عكاش، 2018، صفحة 112) وتطبيق هذا الهامش يتم وفقا للظروف المحلية لكل بلد، وهذا لمواجهة خطر التغيرات المعاكسة في المحيط الاقتصادي الكلي كالخطر النظامي مثلا، وسريانه يبدأ عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام ككل. (حميدي، 2019، صفحة 10)

2. 3. هامش مواجهة مخاطر النظام: في إطار مواجهة المخاطر النظامية ترى لجنة بازل أنه يجب على المؤسسات ذات الأهمية النظامية بناء هامش خاص لمواجهة مخاطر النظام في حدود 1%- 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من أجل امتصاص المخاطر المرتبطة بحجم هذه المؤسسات وكذا درجة ارتباطها. (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 85)

مما سبق يمكن القول أن المعايير الاحترازية على المستوى الجزئي والمعايير الاحترازية على المستوى الكلي هما مقاربتان للرقابة البنكية، مكملتان لبعضهما البعض في سبيل تعزيز وتقوية صلابة البنوك.

إذا، بعد التطرق إلى مختلف الجوانب التي تطرقت إليها مقررات بازل 3 يمكن تحديد مختلف أوجه الاختلاف بينها وبين مقررات بازل 2، وذلك عن طريق تلخيص مختلف التغييرات التي مست المقررات الجديدة وذلك كما يلي: (حسين ز.، 2019، صفحة 331)

- ✓ إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال وتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال من خلال الآتي:

●رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر للأسهم العادية والإضافية من 4.5% إلى 6%؛

●إضافة رأس المال لغرض التحوط إلى نسبة كفاية ورأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغرض التحوط 10.5% ويستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح؛

●رفع رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

والجدول رقم (1-6)، يلخص أهم الإصلاحات المتعلقة بتحسين جودة ونوعية رأس المال:

الجدول رقم (1-6): رأس المال وفق مقررات بازل 3

	حقوق المساهمين	رأس المال (الشريحة1)	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%4.5	%6	%8
رأس المال التحوطي	%2.5		
الحد الأدنى + رأس المال التحوطي	%7	%8.5	%10.5
هامش لمواجهة التقلبات الدورية	0- 2.5%		

Source: (Basel Committee On Banking Supervision, 2010, p. 64)

من خلال الجدول رقم (1-6)، نلاحظ أن الحد الأدنى لنسبة رأس المال ورأس المال التحوطي أصبح يقد بـ 10.5%، وبإضافة الهامش المخصص لمواجهة التقلبات الدورية المفاجئة فسيصل الحد الأدنى لرأس المال إلى 13%، وهذا بدوره سيعمل على تعزيز صلابة وسلامة الأنظمة البنكية ومن ثم توفير الاستقرار المالي.

✓ إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك كما يلي:

●نسبة تغطية السيولة وتمثل نسبة الأصول مرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم ويجب ألا تقل عن 100%؛

●نسبة صافي التمويل المستقر وتمثل نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه الأصول، ويجب أن لا تقل عن 100%.

✓ إضافة معيار جديد ألا وهو الرافعة المالية ويتمثل في الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

وهذه التغييرات تم تطبيقها على مراحل كما يوضحها الجدول رقم (1-7):

الجدول رقم (1-7): مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	–	–	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
نسبة رأس المال الاحتياطي (الإضافي)	–	–	–	–	–	%0.625	%1.25	%1.875	%2.50
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس المال التحوطي	–	–	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى من الشريحة الأولى	–	–	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	–	–	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس المال التحوطي	–	–	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
أدوات رأس المال التي لم تعد مؤهلة للشريحة الأولى أو الثانية	–	التخلص التدريجي على مدى 10 سنوات ابتداء من 2013							
نسبة تغطية السيولة	بداية فترة الملاحظة	–	–	–	%60	%70	%80	%90	%100
نسبة صافي التمويل المستقر	بداية فترة الملاحظة	–	–	–	–	–	–	إدخال الحد الأدنى	–
نسبة الرافعة المالية	–	–	تشغيل موازي 1جانفي 2013- 1جانفي 2017 بدأ الافصاح في 1جانفي 2015					انتقال إلى الدعامة الأولى	–

Source : (Basel Committee On Banking Supervision, 2010, p. 8)

الفرع الثالث: أهمية مقررات بازل 3 في إدارة المخاطر البنكية

يعتبر العديد من الباحثين بأن التعديلات الواردة في مقررات بازل 3 تمثل بالفعل دعائم صد قوية ضد المخاطر وتستهدف بشكل واضح تحقيق السلامة المالية للبنوك وذلك كما يلي: (حميدي، 2019، صفحة 13، 14)

✓ المفهوم الجديد للشريحة الأولى لرأس المال وتحديد حد أدنى لها بواقع 6% من إجمالي الأصول الخطرة يجعل البنوك في حالة دعم مستمر لرأس المال عند كافة الظروف وبنحو تحوطي؛

✓ المعيار الجديد للسيولة وتحديد حد أدنى له بالسيولة الكافية لسداد الالتزامات المستحقة خلال 30 يوما يعطي البنوك مهلة كافية لمواجهة الخطر ووضع استراتيجيات التصرف لمواجهة المخاطر بدلا من الانهيار المفاجئ؛

✓ القياس الجديد لمؤشر الرافعة المالية وربطه بآليات احتساب خطر العميل يمثل وقاء إضافيا جديدا للقاعدة الرأسمالية للبنك ودرعا جديدا لمواجهة الخطر؛

✓ تدعيم متطلبات رأس المال لعمليات المشتقات المالية والاقتراض بضمان أوراق مالية وعمليات إعادة شراء أذونات الخزينة يضع قيدا على المضاربين في الأسواق ويوفر دعامة إضافية للبنوك ضد مخاطر تلك المضاربات؛

✓ الأخذ بعين الاعتبار التأثير الحلقي أو الدائري للمتغيرات الاقتصادية ما بين فترات الرواج والانكماش يؤكد صحة رؤية مقررات بازل 3 للعلاقة بين تلك المتغيرات وأداء الاقتصاد الكلي؛

✓ القواعد الجديدة في مجملها تتضمن بنودا ترمي الإقرار بشفافية أكبر في العالم، وتجعل النظام برمته أكثر أمنا لتوفر حماية أكبر ضد مخاطر الإفلاس.

الفرع الرابع: انعكاس مقررات بازل 3 على البنوك التجارية

تتمثل أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على البنوك التجارية في الآتي: (زايدي، 2016/ 2017، صفحة 196، 197)

✓ قدرة البنوك على تحدي احتياجاتها الرأسمالية دون أي دعم حكومي وإلا أصبح هذا التنظيم الجديد عديم الفائدة،

✓ رفع كلفة الخدمات البنكية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأس مال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور؛

✓ انخفاض القدرة على الاقراض، حيث أن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض وهذا ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات البنكية المقدمة نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للبنوك؛

✓ إعادة هيكلة بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛

✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، توريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق؛

✓ انخفاض خطر حدوث أزمات بنكية وتعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنوك وإفلاسها، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم البنكية، نظرا لأن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير؛

✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع رأس مالها والتحسين من نوعيته وفرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها؛

✓ تحد من قدرة البنوك من تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

خلاصة الفصل

سمحت لنا دراسة هذا الفصل والتي تعد بمثابة مدخل لموضوع بحثنا، إلى الوقوف على ماهية البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات المالية في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي للبلد، مساعدة المستثمرين على تمويل مشاريعهم بالإضافة إلى تقديم عدة خدمات أخرى، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية كان لزاما عليها مواكبة كل المتغيرات والتطورات المالية المعاصرة في ظل العولمة المالية، مع العلم أن هذه الظاهرة لها آثار قد تكون إيجابية أو سلبية وبذلك تكون مهمة القائمين على إدارة البنك هي تعظيم الإيجابيات وتدنية الآثار السلبية قصد التأقلم مع الوضع المالي العالمي.

وكما هو معلوم فبعد الاتجاه إلى عولمة النشاط البنكي توسعت سلة المخاطر البنكية، فإضافة إلى المخاطر التقليدية ظهرت مخاطر حديثة مثل مخاطر الصيرفة الالكترونية.

وفي ظل تصاعد المخاطر البنكية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك على المستوى الدولي، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل التي عدلت وتطورت باستمرار لمسايرة مختلف الأوضاع، وكان من أول أعمالها مقررات بازل 1 سنة 1988 التي ركزت على كفاية رأس المال إلا أن التطورات الحاصلة جعلت المقررات أقل مرونة مما عجل بإجراء تعديلات عليها وصولا إلى مقررات بازل 2 سنة 2004، غير أن هذه الأخيرة سرعان ما عدلت هي الأخرى لتصل إلى مقررات بازل 3 التي تم استنباطها من دروس الأزمة المالية العالمية، وذلك بهدف صياغة معايير قادرة على تعزيز سلامة النظام البنكي.

وباعتبار المخاطر المالية من أبرز التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في المرحلة الراهنة نظرا لما تواجهه من عدم الاستقرار المالي والسياسي، فسنتعرض لها بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

الفصل الثاني
قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد

تسعى البنوك التجارية كغيرها من مختلف المؤسسات إلى تحسين أدائها بمختلف أبعاده بغية بقائها واستمراريتها في الصناعة البنكية، إذ يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للبنك حيث يوفر نظام متكامل لمعرفة الوضعية المالية له ويقوم بتحديد مدى نجاحه في تحقيق أهدافه وإدارة موارده، وللتمكن من معرفة هذا الشيء فهو بحاجة إلى قياس وتقييم أدائه المالي.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتحديد ماهية الأداء، الأداء المالي للبنوك التجارية، طرق قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء.

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء

يعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب عليه اهتمامات مختلف المؤسسات، فهو يشكل أهم أهدافها لما له من دور في بقائها واستمراريتها أي أنه يمثل الدافع الأساسي لوجودها أو عدمه، وهذا ما جعله يحظى باهتمام الكثير من الباحثين في مجال التسيير. وبالنسبة لدراستنا فإن التطرق إلى هذا المحور يعد ضروريا بحيث لا يمكن التطرق إلى الأداء المالي الذي يعتبر جزء من الأداء دون الإحاطة بالإطار النظري لهذا المفهوم.

المطلب الأول: ماهية الأداء

من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة مختصرة عن تطور مفهوم الأداء لننتقل فيما بعد إلى تعريف الأداء لغة واصطلاحا، ثم نقدم مختلف المفاهيم ذات الصلة بالأداء.

الفرع الأول: تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية في محتواها المعرفي، حيث أنه مر بمجموعة من المراحل ليصل إلى مفهومه المعاصر، ويرجع المؤرخون أصل ومنشأ الأداء إلى الحضارات القديمة للبابليين، الفراعنة وقدامى الصينيين، فقد اهتم هؤلاء بتقدير غلة الدونم الواحد من الحاصلات الزراعية وفق العديد من المؤشرات كوفرة المياه، خصوبة التربة والوقت المستغرق في الإنجاز من طرف الفلاحين. (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 73)

كما أن التطورات الاقتصادية وغيرها التي ميزت حركية المجتمعات البشرية كانت بدورها دافعا قويا لبروز إسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة، ومن بين هذه الإسهامات نجد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال ومن بينهم المهندس تايلور رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها قصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، (بوسالم و شهيد، 2017، صفحة 628) أي في إطار ما يعرف بدراسة الحركة والزمن، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى وجود مجموعة من تفاصيل الحركات التي تشترك فيها العمليات، بحيث إذا أمكن مشاهدة كل هذه الحركات ودراسة الزمن المستغرق، فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدة فنية يستفاد منها في العمليات المشابهة التي لم تجر دراسة زمن خاصة بها، كما تم التركيز في هذه الدراسة على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات كمؤشر وحيد لتحديد معدلات الأداء بما يتوافق مع طبيعة المجتمع آنذاك. (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 73، 74)

مع بداية القرن العشرين تحول اهتمام المؤسسات من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية. (بوسالم و شهيد، 2017، صفحة 628)

غير أنه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الاعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه، تم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء.

تتمثل أهم هذه التطورات في التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهها المؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن، وظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة، والاتجاه المتزايد لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير (خصوصا استراتيجية التمايز)، كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير، وكذا في شروط النجاح في السوق، ومن ثم فأداء المؤسسة لم يعد يعبر عن تخفيض التكاليف فقط بل عن القيمة التي يجنيها الزبون من تعامله مع المؤسسة. (الداوي، 2010، صفحة 222)

الفرع الثاني: مفهوم الأداء

من خلال تطرقنا لتطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة، نلاحظ أن المؤسسة خلال كل مرحلة قامت بإضافة عناصر جديدة وعوامل متداخلة فيما بينها إلى مفهوم الأداء، مما يشكل صعوبة في تحديد تعريف دقيق لهذا المصطلح الجامع للعديد من المعاني، مما دفعنا إلى استعراض العديد من التعاريف حول الأداء لمحاولة إيجاد التعريف الذي يخدم دراستنا، ولكن قبل التطرق إلى هذه التعاريف الاصطلاحية لابد أولا من الإشارة إلى أصل كلمة الأداء ومعناها اللغوي.

1. مفهوم الأداء لغة

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية وبالضبط من مصطلح Performare والتي تعني إعطاء الشكل لشيء ما بأسلوب كلي، ومن اللغة الإنجليزية يتمثل في مصطلح Performance والتي تعني القيام بعمل ما، أو طريقة تأدية العمل. (لقليطي، 2019، صفحة 92) وحسب قاموس (The Exford English Dictionary) فإن مصطلح الأداء تم استخدامه على أنه عملية القيام بأداء دور درامي، أغنية أو قطعة موسيقية، بالإضافة إلى استخدامه على أنه فعل القيام بمهمة أو وظيفة ما، أو مدى النجاح في أداء مهمة أو عملية معينة، كما يشير مصطلح الأداء حسب نفس القاموس إلى قدرات آلة، منتج أو مركبة معينة.

2. مفهوم الأداء اصطلاحا

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا نجد مصطلح الأداء، حيث ورد عن العديد من المؤلفين: "الأداء ليس مفهوما عالميا وإنما بناء يتأثر بعوامل مختلفة كنوع المنظمة، قطاع نشاطها واستراتيجيتها...الخ، وتنوع هذه العوامل بشكل عام يجعل تعريف الأداء خاصا بكل منظمة." (Saulpic, et al., 2011, p. 8) وانطلاقا من أن مصطلح الأداء يشمل العديد من المفاهيم، فإننا سنستخلص تعريفه بعد التطرق لأهم وجهات النظر المتعلقة بمفهوم الأداء كما يلي:

التعريف الأول: الأداء حسب Miller et Bromily هو:" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها." (سعيدي و غفصي، 2013، صفحة 147)

من خلال هذا التعريف، نلاحظ أن مصطلح الأداء جمع بين الفعالية والكفاءة، أي الربط بين الموارد المستخدمة والنتائج الفعلية من جهة، وبين الأهداف المنتظرة والنتائج الفعلية من جهة أخرى.

التعريف الثاني: حسب تعريف Philippe Lorino الأداء هو:" كل ما يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا." (Lorino, 1998, p. 3)

هذا التعريف لا يختلف عن سابقه، حيث عرف الأداء على أنه محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها لتحقيق أهدافها المنشودة، أي لا يمكن التفرقة بين المصطلحين (الفعالية والكفاءة)، إذ لا فائدة من تخفيض التكاليف دون بلوغ الأهداف المرسومة من طرف المؤسسة.

التعريف الثالث: عرف P.Druker الأداء بأنه: "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال." (Drucker, 2007, p. 23)

ركز هذا التعريف على البعد الاجتماعي للأداء، أي مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء المؤسسة والاستمرارية في نشاطها.

التعريف الرابع: يعرف الأداء على أنه: "العلاقة بين العناصر: النتائج، الموارد، الأهداف والأبعاد المتمثلة في: الكفاءة، الفعالية والموازنة." (معمر، 2020، صفحة 150)

حسب هذا التعريف، فإن دراسة الأداء تكون عن طريق العلاقة الثلاثية بين: الأهداف– المواراد– النتائج، حيث أن هذه العناصر ليس لها أثر بمعزل عن بعضها البعض، وأن أخذ كل عنصر بمعزل يؤدي للوقوع في مخاطر لا يتم التحكم فيها أو تتبعها.

التعريف الخامس: حسب تعريف A.Khere Khem يعبر الأداء على أنه: "تأدية عمل، إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة." (هاملي، بن ياني، و قارة، 2018، صفحة 175)

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأداء يتجسد في القيام بمجموعة من الأعمال، الأنشطة والمهمات بما يحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف الأداء على أنه: "النتائج المحققة والتي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة من طرف المؤسسة في نهاية الفترة وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف مواردها (الموارد المادية، المعنوية والبشرية) وهذا من أجل بقائها واستمراريتها في النشاط، وعليه فإن الأداء يقيس درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية.

3. أهمية الأداء

بعد التطرق إلى تحديد تعريف للأداء، يمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية: (بلاسكة، 2011/ 2012، صفحة 3، 4)

- ✓ أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها؛
- ✓ أداة لمعرفة حالة المنظمة، يستعمل كأداة لمعرفة الاختلال الواقع عند تحقيق الأهداف؛
- ✓ تحديد سبل لتطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم؛
- ✓ القاسم المشترك لجميع الجهود التي تبذلها الإدارة والعاملين؛
- ✓ المساعدة على ترجمة النتائج أو تكميمها.

الفرع الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالأداء

إن الكثير من الباحثين في موضوع الأداء، يقعون في لبس وتداخل في المفاهيم حول هذا المصطلح، حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له خاصة من ناحية التشابه في المدلول، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

1. الأداء والفعالية: حاول العديد من الباحثين تعريف الفعالية، حيث عرفها Katz و Kahnعلى أنها:" تعظيم معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق المشروعة، كما أنها تعني تعظيم عوائد الأفراد والإسهام في رفع كفاءة المنظمة ككل، كما تعتبر مؤشر للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئة." (برحومة، 2008، صفحة 56) أما Rosenzweig، Kast وآخرون فعرفوها بأنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات، تحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة وتنمية الموارد البشرية ونمو الربحية." (معمر، 2020، صفحة 150) وأيضا عرفت بأنها: "القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحسين أداء الأنشطة المناسبة بمعنى آخر هل يحسن العاملون أداء ما يجب أن يؤدى لتحقيق الأهداف." (بوسالم و شهيد، 2017، صفحة 629)

أما كميا فعرفت بأنها: "النسبة بين النتائج المحققة أو الفعلية والأهداف المسطرة أو المحددة مسبقا." (مداح، 2020، صفحة 383) وذلك كما موضح في الصيغة التالية:

الفعالية = النتائج / الأهداف

من خلال ما سبق نستنتج أن الفعالية تركز على مسألة تحقيق النتائج دون النظر إلى الإمكانيات المستخدمة لتحقيق هذه النتائج، وعليه يمكن تعريف الفعالية على أنها مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، حيث تكون المؤسسة أكثر فعالية كلما اقتربت النتائج المحققة فعلا من النتائج الموضوعة سابقا (النتائج المراد تحقيقها).

2. الأداء والكفاءة: حاول العديد من الباحثين تعريف الكفاءة، ومن بين هؤلاء الباحثين نجد Agbodan وAmoussouga والذي عرفها على أنها الكيفية المثلى في استعمال الموارد المتاحة في عملية الإنتاج، كما يمكن القول أن الكفاءة هي الانتفاع من الموارد المادية والبشرية المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

كما أن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المتحققة في المخرجات، أي أنه يرتبط باقتصادية العمل، فكلما كانت المدخلات أقل وكانت المخرجات أكثر كان ذلك معبر عن عنصر الكفاءة في الأداء. (ختيري و سلام، 2018، صفحة 128) وتقاس بالنسبة التالية:

الكفاءة = قيمة المخرجات / قيمة المدخلات

نستنتج مما سبق بأن مصطلح الكفاءة يقصد به تعظيم النتائج وتدنية التكاليف إلى أقل قدر ممكن، وبالتالي هو يدل على الوسيلة التي تستخدمها المؤسسة بغية تحقيقها لأهدافها المسطرة.

بعد التطرق إلى مفهوم المصطلحين (الفعالية والكفاءة) يمكن إعطاء مقارنة أكثر تفصيلا بين المصطلحين وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2-1):

جدول رقم (2-1): مقارنة بين الفعالية والكفاءة

المصطلح	تهتم	تعالج	تحلل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات مثل: العمل، المعلومات، المواد الأولية، المعدات...الخ
الفعالية	بالهدف	النتائج	نقطة الوصول	المخرجات مثل: المنتج، الربح، رقم الأعمال، القيمة المضافة...الخ

المصدر: (مداح، 2020، صفحة 383)

من خلال الجدول رقم (2-1)، نلاحظ أن الكفاءة لا تعادل الفعالية ولكنها أحد عناصرها، كما أن الكفاءة ليست شرطا كافيا للفعالية ولكنها متطلبا ضروريا لها، حيث لا يمكن بلوغ الأهداف المسطرة إلا بالاهتمام بالوسائل المستعملة لتحقيقها، كما أن دراسة نقطة الوصول يتطلب بالضرورة تحليل طريق الوصول إليه (كيفية استخدام الموارد)، وإذا كان تحديد مستوى الكفاءة يعتمد على المدخلات كمعايير لقياسها، فإن تحديد مستوى الفعالية يعتمد على النتائج أو المخرجات كمعايير لقياسها مع العلم أن المدخلات هي مكون هام في المخرجات. (مداح و زيطوط، 2005، صفحة 384)

كما يمكن صياغة التلازم بين الفعالية والكفاءة من خلال الجدول رقم (2-2)

الجدول رقم (2-2): نموذج العلاقة بين الفعالية والكفاءة

	غير فعال	فعال
كفؤ	1	3
غير كفؤ	2	4

المصدر: (ختيري و سلام، 2018، صفحة 129)

من خلال الجدول رقم (2-2)، يمكن تفسير الحالات الأربعة الموجودة فيه كما يلي: (برحومة، 2008، صفحة 58)

✓ **الحالة 1:** يوجد رشد في استخدام الموارد المتاحة إلا أن المؤسسة لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة بنجاح، وبالتالي توجد كفاءة وعدم وجود فعالية؛

✓ **الحالة 2:** تعتبر المؤسسة في هذه الحالة غير راشدة وغير فعالة اقتصاديا، لأنها لم تحسن استخدام مواردها ولم تحقق الأهداف المسطرة بنجاح؛

✓ **الحالة 3:** تتمتع المؤسسة في هذه الحالة بالكفاءة والفعالية معا، لأنها تمكنت من استخدام مواردها المتاحة بشكل جيد، وانعكس ذلك على تحقيق الأهداف في الوقت المناسب وبأقل التكاليف؛

✓ **الحالة 4:** تمكنت المؤسسة في هذه الحالة من تحقيق أهدافها ولكن بتكاليف باهضة، وتعتبر المنظمة في هذه الحالة فعالة، إلا أنه عليها تحسين وترشيد استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لها.

أما العلاقة بين الفعالية، الكفاءة والأداء فقد أوضحنا في التعاريف السابقة لمصطلح الأداء بأن الأداء هو محصلة للفعالية والكفاءة معا، والشكل رقم (2-1) يبين العلاقة بين المصطلحات الثلاثة السابقة:

الشكل رقم (2-1): مفهوم الأداء

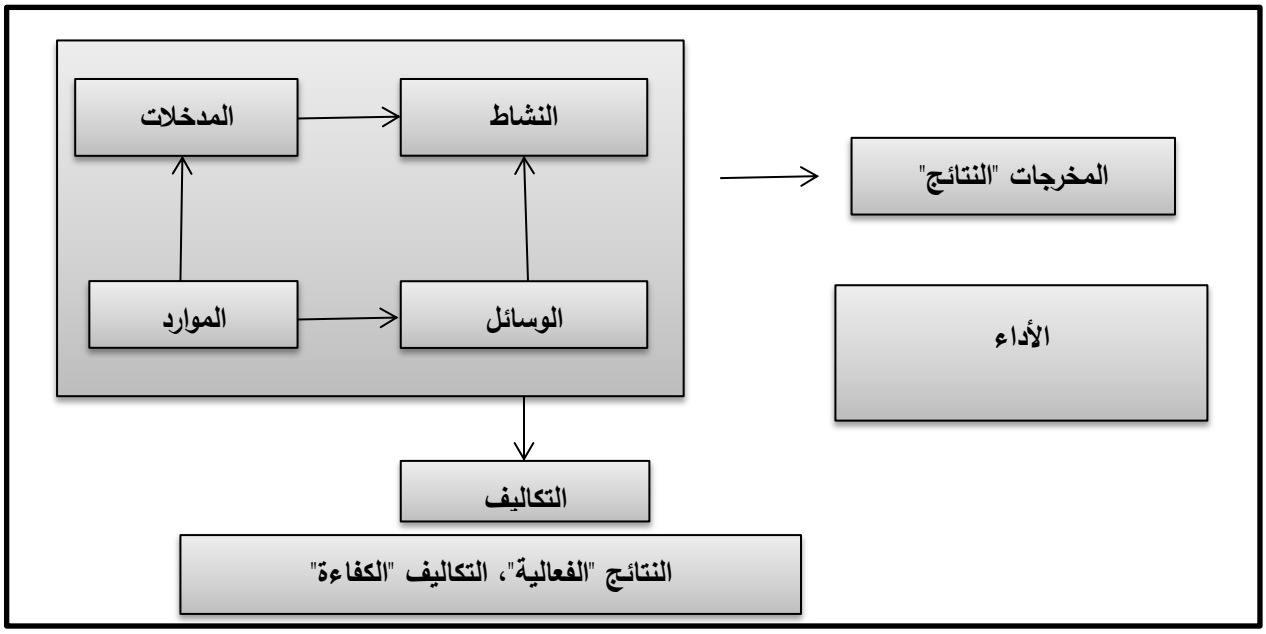

المصدر: (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 79)

المطلب الثاني: مقومات الأداء الجيد والعوامل المؤثرة عليه

مثلما قلنا سابقا، الأداء من المفاهيم التي أصبحت المؤسسات تعتمد عليها لمعرفة وضعيتها، كما أن تحسين الأداء بالنسبة لها أصبح ضروريا، ولغرض تحقيق هذا لا بد على المؤسسة تبني مجموعة من المقومات التي تساعدها على التميز في أدائها المتأثر بعدة عوامل سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

الفرع الأول: مقومات الأداء الجيد

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة من المتطلبات المستخدمة للحكم على فعالية وكفاءة المؤسسة، وهذه المقومات هي: (سعودي، 2017/ 2018، صفحة 42)

1. الإدارة الاستراتيجية: هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المؤسسة، تحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعة؛

2. الشفافية: هي الحق في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، والمساعدة في اكتشاف الأخطاء؛

3. إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وممارسته فعليا من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء، فالموظف الذي يعطي مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولا عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقا لما هو محدد سلفا، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقييم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم اتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة؛

4. تطوير النظم المحاسبية: إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى التقيد بالقواعد المطبقة ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بالمؤسسات لتزويد متخذي القرارات بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء

يتأثر أداء المؤسسة بعدة عوامل سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ونظرا لتعدد هذه العوامل أصبحت مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، حيث سعى أغلب الباحثين كل حسب موضوع بحثه إلى تحديد هذه العوامل أو على الأقل حصر أهمها. ومن بين هؤلاء الباحثين نجد Donaldson الذي صنف العوامل المؤثرة على الأداء في القائمة التالية: الهيكلة، العملية الإنتاجية في حد ذاتها، الاستراتيجية، المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، القيادة، الثقافة، الخيارات التقنية وأسلوب الإدارة. (مزهوده، 2001، صفحة 10)

وغير بعيد عن هذه العوامل أورد Krtiger ما أسماه بالأجزاء الستة للأداء، والتي تتمثل في الأشخاص أو مجموعة الأشخاص التي لها تأثير على تحديد سياسة المؤسسة، الفلسفة والثقافة، الاستراتيجية، الأنظمة (التخطيط، المكافآت، الإدارة، الرفاهية، الإعلام والمحاسبة)، طاقات الإنجاز الكامنة والعملية الإنتاجية. (مزهوده، 2001، صفحة 10)

كما صنف البروفيسور Kukoleca العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين: مجموعة العوامل الموضوعية التي تشمل العوامل الاجتماعية والفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية. (بن واضح، 2013/ 2014، صفحة 106)

بينما البروفيسور Thietart فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي: التحفيز، المهارات، مستوى العمل والممارسات. (بن واضح، 2013/ 2014، صفحة 107)

على خلاف التصنيفات السابقة للعوامل المؤثرة على الأداء، اتجه أغلب الباحثين نحو تصنيفها إلى مجموعات متجانسة، حيث اعتمد الكثير منهم على معيار مصدر العوامل فقسموها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، ثم قسموا العوامل الخارجية حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، تكنولوجية...الخ، أما العوامل الداخلية فقد قسموها إلى عوامل بشرية، تقنية وتنظيمية.

على الرغم من أن هذا التقسيم يحظى بقبول الكثير من الباحثين إلا أنه يطرح إشكالية الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي أو بالأحرى بين المحيط والمؤسسة لكون هذه الأخيرة لا تتوقف عند حدودها الظاهرة سواء تعلق الأمر بإطارها القانوني أو بموجوداتها المادية، بل إنما بوجودها، وسلطتها القرارية تنسج شبكة من العلاقات، التدفقات والقوى التي تتكامل أو تتعارض مع العلاقات، التدفقات والقوى الصادرة من مراكز قرار أخرى، ومع كون مدخلات المؤسسة امتداد لمحيطها فيها وكون مخرجاتها امتداد لها في محيطها فإن مصطلح الحدود يبقى مفهوما نظريا تجريديا أكثر منه عمليا. (مزهوده، 2001، صفحة 91)

إذا، من خلال دراستنا سنحاول الاعتماد على التصنيف الذي أجمع عليه معظم الباحثين والمتمثل في تقسيم العوامل المؤثرة في الأداء حسب إمكانية التحكم فيها، وعليه تقسم العوامل إلى عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة وأخرى غير خاضعة

لتحكمها، حيث تقابل الأولى لحد ما العوامل الداخلية في حين تقابل الثانية العوامل الخارجية. ومن خلال هذا العنصر يمكن تلخيص أهم هذه العوامل على سبيل المثال وليس الحصر كما يلي: (محصول و موصو، 2019، صفحة 122، 123)

1. العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة

تنتج هذه العوامل عن تفاعل العناصر الداخلية للمؤسسة وبالتالي فهي تخضع لحد ما لتحكم المؤسسة، وهي بصفة عامة تشمل مختلف المتغيرات أو القوى المؤهلة للتأثير على الأداء سلبا أو إيجابا. ومن بين هذه العوامل نجد: (الخطيب، 2010، صفحة 50، 51)

✓ **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات، الصلاحيات، المسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية التي تتمثل في الوظائف الإدارية في المؤسسات، والتمايز الرأسي المتمثل في عدد المستويات الإدارية في المؤسسات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

✓ **المناخ التنظيمي:** يقصد به وضوح التنظيم، كيفية اتخاذ القرار، أسلوب الإدارة، توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة، أهدافها، عملياتها ونشاطاتها، وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية، تقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأما أسلوب الإدارة فيتمثل في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء فيكمن في ما مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عالية من الأداء.

كما يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أداء المؤسسات.

✓ **عوامل تقنية:** هي عبارة عن الآلات، المعدات ووسائل الاتصال المعتمدة من طرف المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت العوامل التقنية عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

لذا على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، لذا يجب على المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا، استيعابها، تعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية، خفض التكاليف، المخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

2. العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة

بناء على معيار التحكم فإن هذا النوع من العوامل يشمل مجموعة التغيرات، القيود والمواقف التي هي بمنأى عن رقابة المؤسسة، وبالتالي فهي تمثل محيط المؤسسة بمختلف أبعاده والذي يعبر عنه H.Minterzberg بأنه كل ما هو خارج المؤسسة، وباعتبارها كذلك فإن آثارها قد تكون على شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء

المؤسسة أو قد تكون خطرا تؤثر سلبيا على المؤسسة وبالتالي على أدائها وتفترض عليها التكيف إذا أرادت التخفيف من آثارها. (بن نامة و كربالي، 2016، صفحة 114)

ومع كون هذه العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة ومتعلقة عموما بالمحيط الخارجي يمكن أن تشمل ما يلي: (بن واضح، 2013/ 2014، الصفحات 121- 123)

✓ **العوامل السياسية والقانونية:** تمثل العوامل السياسية والقانونية عنصرا هام بالنسبة إلى المؤسسة بفرصها، مخاطرها وانعكاسات تغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها، وتتمثل هذه العوامل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الداخلية والخارجية، المنظومة القانونية، القوانين والقرارات...الخ، حيث أن هذه العوامل من شأنها أن تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي، أو مخاطر تفرض على المؤسسة التكيف معها للتخفيف من حدتها.

✓ **العوامل الاقتصادية:** بما أن الأمر يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، فإن العوامل الاقتصادية تعتبر الأكثر انعكاسا على الأداء الكلي للمؤسسة، وذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة، ولكون البيئة الاقتصادية عموما تمثل مصدرا لمختلف مواردها، ومستقبلة لمنتوجاتها من جهة أخرى، وهي بدورها تنقسم حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة...الخ، وأخرى قطاعية كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق ومستوى الأجور في القطاع...الخ، وتتميز العوامل القطاعية عن العامة بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة، إذ أن حدة المنافسة تجعل المؤسسة مثلا في وضعية حرجة نوعا ما، وهو ما ينعكس مباشرة على أدائها.

✓ **العوامل الاجتماعية:** حسب Pierre Berregeron تمثل العوامل الاجتماعية مجموعة العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات. ومن العوامل الاجتماعية نذكر النمو الديمغرافي وفئات العمر...الخ، ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق.

✓ **العوامل التكنولوجية:** تمثل العوامل التكنولوجية عنصرا بالغ الأهمية لأن نوعية التكنولوجيا المستخدمة من طرف المؤسسة تساهم إلى حد كبير في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات وكيفية معالجة المعلومات، مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها، تقييمها وتحديد آثارها، سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها.

✓ **العوامل البيئية:** أي الخصائص البيئية للمنطقة الجغرافية التي تنشط بها المؤسسة خاصة ما تعلق بالتغيرات المناخية والتي كثيرا ما تؤثر على أداء العديد من الصناعات مثل صناعة السياحة وصناعة التأمينات. (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 57)

بعد التطرق لأهم العوامل المؤثرة على الأداء، يمكن القول أن الأداء عبارة عن دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية التي لا يمكن حصرها في متغيرات محددة، بينما يمكن القول أن هناك عوامل يمكن للمؤسسة التحكم فيها نسبيا بينما توجد عوامل أخرى تجد المؤسسة صعوبة في التحكم فيها.

المطلب الثالث: أنواع الأداء

بعد التعرض إلى ماهية الأداء، مقوماته والعوامل المؤثرة فيه ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، ولتحديد أنواع الأداء يجب اختيار معايير التقسيم، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد كبير بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف أهداف المؤسسة واستعمالها كمرجع في تصنيف الأداء، وعليه سيتم تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية، معيار الطبيعة ومعيار المصدر.

الفرع الأول: تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الاداء إلى: (بومجان، 2014/ 2015، صفحة 51)

1. الأداء الكلي: عرف على أنه نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعة، فالأداء هو دالة لكافة أنشطة المؤسسة، وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، وتتحدد درجة مستواها بالعديد من العوامل المؤثرة فيه ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. كما عرف على أنه تجميع الأداءات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. (آيت زيان و فرعون، 2016، صفحة 96)

ومن منظور نظرية النظم فإن مساهمة جميع الأنشطة، الوظائف، الموارد والعمليات في الوصول إلى مستويات الأداء لا يمكن نسب إنجازها إلى أي عامل أو عنصر لوحده دون مساهمة وتفاعل جميع العناصر والعوامل.

وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح والنمو...الخ. (مزهوده، 2001، صفحة 89)

2. الأداء الجزئي: وفقا للمقاربة النظمية التي جاءت كرد فعل للمقاربة التحليلية، هذه الأخيرة التي تعتمد على فصل المكونات عن بعضها البعض في التأثير والتحليل اعتبرت أن كل ظاهرة بمثابة نظام، حيث أن النظام هو مجموعة العناصر المتداخلة والمتبادلة التأثير والموجهة نحو تحقيق الهدف، ومن خلال هذا التصنيف يتم النظر إلى مختلف أداءات الأنظمة التحتية باعتماد التصنيف الوظيفي في تقييم وظائف المؤسسة إلى أداء إنتاجي، تجاري، أداء المورد البشري وأداء وظيفة التموين...الخ.

الفرع الثاني: تصنيف الأداء حسب معيار مصدر الأداء

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين أساسين هما الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

1. الأداء الداخلي: ويطلق عليه أيضا أداء الوحدة، ويقوم على دراسة الموارد والإمكانات الداخلية للمؤسسة، تحليلها للكشف عن نقاط القوة والضعف وتقييمها بطريقة واقعية ودقيقة حتى تستطيع المؤسسة وضع استراتيجيات في حدود إمكانياتها الحقيقية، وينتج الأداء الداخلي من خلال التوليفة التالية: (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 80)

- ✓ **الأداء البشري:** يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة، ويعد هذا النوع من أهم الأداءات في أي مؤسسة، وذلك لما للعنصر البشري من أهمية وتأثير كبير على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن المؤسسات المتطورة تعمل دائما على تحسين وتطوير الأداء البشري من خلال التركيز على مجموعة من العناصر(المعارف، المهارات، الفرص، الجهد والتحفيز) أي بصفة عامة، كيف يمكن للعمال تأدية أعمالهم بناء على هذه العناصر؟ فيصبح بذلك أفراد المؤسسة (العاملين) موردا استراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير تلك العناصر.
- ✓ **الأداء التقني:** يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستعمال الكفؤ للموارد المادية المتاحة لديها، ولدرجة الابتكار في نظام التسيير، عملية الإنتاج، المنتجات والخدمات التي تنتجها المؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة كل من تنافسية ومردودية المؤسسة.

✓ **الأداء المالي:** يعبر عن استخدام الأموال المتاحة للمؤسسة بفعالية وبأعلى كفاءة وفق أساس منهجي سليم يمكن من خلاله تقويم الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية المنشودة.

كما أن هناك من يرى بأن الأداء الداخلي يتمثل في تحقيق النوعية، التكلفة والآجال، وفيما يلي استعراض لهذه العناصر: (بن واضح، 2013/ 2014، صفحة 128، 129)

✓ **الأداء الداخلي والنوعية:** تعتبر النوعية عامل أساسي للأداء الداخلي، حيث يمكن أن نعرفها على أنها الخصائص والصفات الإجمالية للخدمة أو المنتج التي تكون قادرة على إرضاء حاجات الزبائن، كما أن نوعية الزبائن وشروطهم ستؤدي بالضرورة إلى التنويع على مستوى الطرق والإجراءات الخاصة بإنتاج المنتجات.

✓ **الأداء الداخلي والتكلفة:** يمكن أن نعرف التكلفة على أنها مجموع الأعباء المتعلقة بمرحلة معينة أو لمنتج مادي معين، أو مجموعة منتجات أو مجموعة خدمات مقدمة في مرحلة معينة قبل المرحلة النهائية أي قبل وصولها للبيع.

إذا، التكلفة تمثل الجانب المالي للأداء الداخلي، إذ أن كل مؤسسة تحلل في الداخل العلاقة بين الوظيفة والتكلفة، حيث نعتبر بأن كل نشاط يخلق قيمة بتكلفة كلية أقل من تلك التي لدى المنافسين هو نشاط ذو تكلفة إيجابية، ولهذا فإن الأداء الداخلي بالنسبة لهذا المفهوم قد تطور من حيث قياسه وتحول إلى تدنية التكاليف، وعملية التحكم في التكاليف تعتبر من بين أهم الأهداف الرئيسية للمؤسسة، وبذلك فإن تحقيق تكاليف إضافية أو زائدة تعتبر بمثابة تكاليف غير نافعة للنتائج المرغوبة، للقيمة الفعلية وللتوقعات الخارجية، وعليه يمكن ربط كل التكاليف الداخلية بالرضا الخارجي.

✓ **الأداء الداخلي والآجال:** يمثل الأجل مجال الوقت بين استقبال الطلبية وتسليم المنتج، وبذلك فالأجل هو أحد جوانب الأداء الداخلي، بحيث أصبح معيارا مهما للحصول على حصص من السوق، فبعد ما كان الأداء يتحقق عن طريق تقليص الآجال، تقليص التكاليف وتحسين النوعية أصبح الآن يتحقق عن طريق التبادل والعلاقة بين تقليص الآجال والإيرادات وبين تقليص التكاليف وتحسين النوعية.

2. الأداء الخارجي: في ظل البيئة الخارجية المتقلبة، فإن الأداء الخارجي هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، لذلك فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، وهذا النوع يظهر بصفة عامة في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع، خروج أحد المنافسين أو ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد، اللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

وبالتالي، فإنه من الضروري اتباع طرق وأساليب لقياس الأداء وتحليله لمعرفة مستوى الأداء الداخلي للمنظمة وتطويره في حالة وجود خلل أو ضعف، وكذا معرفة مدى تأثر المؤسسة بالعوامل الخارجية مما يمكنها من تفادي المخاطر والتهديدات الخارجية التي تؤثر سلبا على المؤسسة، أو التكيف معها للتخفيض من آثارها، وكذا محاولة استغلال الفرص التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة وتحسين أدائها. (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 80، 81)

الفرع الثالث: تصنيف الأداء حسب معيار طبيعة الأداء

حسب معيار الطبيعة يتم تقسيم الأداء تبعا لأهداف المؤسسة، وبما أن أهداف المؤسسة تقسم إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية...الخ، فإنه يمكن وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، سياسي وتقني...الخ، وفي إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين: لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي مثلا فحسب بل أن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج. (مزهوده، 2001، صفحة 89)

1. الأداء الاقتصادي: من خلال المقابلة السابقة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية، ويتمثل هذا الأداء

في الفوائض الاقتصادية التي تحققها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق والمردودية...الخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية والتكنولوجيا...الخ). (بن واضح، 2013/ 2014، صفحة 127)

2. الأداء الاجتماعي: إن الأهداف الاجتماعية وإن كانت في الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزم بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) والخارجي، (مزهوده، 2001، صفحة 89) ويقصد بالأداء الاجتماعي نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعة والمحددة سلفا، ويقسم الأداء الاجتماعي إلى قسمين داخلي وخارجي، ففي حين يرتبط الأداء الداخلي بالمالكين والعاملين، فإن الأداء الخارجي نعني به الأداء اتجاه الزبائن، المجتمع المحلي...الخ. (مقدم، 2013/ 2014، صفحة 161) وبالتالي فإن مجال الأداء الاجتماعي بصفة عامة هو مجموعة من النشاطات الاجتماعية التي تنفذها المؤسسة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بشكل عام. (الغرايبه، 2010، صفحة 190)

وتجدر الإشارة، إلى أن تحقيق الأهداف الاجتماعية يكون بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية لأن الجانب الاجتماعي مشروط بالاقتصادي، وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا. (مزهوده، 2001، صفحة 90)

3. الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية مثل الرغبة في السيطرة على مجال تكنولوجي معين.

4. الأداء الثقافي: يمكن الحديث عن الأداء الثقافي عندما تسطر المؤسسة لنفسها أهدافا ثقافية كأن تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة.

5. الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة كأن تحاول مؤسسة ما التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها أو تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى مراكز القرار، كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث.

6. الأداء الاستراتيجي: تعددت المفاهيم التي عبرت عن الأداء الاستراتيجي، ومن بينها أنه: "الأداء الذي يحقق الموازنة بين متطلبات البقاء في الأمد القريب والبعيد وفق مؤشري دورة حياة المنظمة ومستوى ربحيتها. (رملي ، 2017، صفحة 300)

7. الأداء المالي: هو حسن التسيير للتدفقات والمعاملات المالية، بحيث تقدم المؤسسات المالية أعلى مستوى من الخدمات المالية اعتمادا على مستوى محدد من الموارد، وتتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار وحدة المنافسة. (بن منصور و عجالي، 2019، صفحة 32)

بعد التطرق إلى مختلف معايير تصنيف الأداء، نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد أن الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد ضم الأداء المالي، ونفس الأمر بالنسبة للأداء الكلي والجزئي اللذان شملا على أنواع أخرى من الأداء، كما قد نجد أنواع أخرى للأداء تختلف باختلاف أهداف المؤسسة مثل الأداء الإداري، وبالتالي لا يمكن حصر تصنيفات للأداء.

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي في البنوك التجارية

يعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها أي مؤسسة، نظرا لإتاحته للموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية في مختلف ميادين الأداء التي تساعد أصحاب المصالح على تلبية احتياجاتهم وتحقيق أهدافهم، وبالتالي تكتسي عملية قياسه أهمية بالغة ومتزايدة خاصة في المؤسسات التي تلعب دورا كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مثل البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية

باعتبار أن الأداء المالي هو جزءا من الأداء أو نتيجة له، فقد حاولنا من خلال هذ المبحث التعريف به من حيث تحديد مفهومه، أهميته والعوامل المؤثرة عليه في المؤسسات البنكية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

توجد العديد من التعاريف التي تبين مفهوم الأداء المالي، وفيما يلي عرض لبعض تلك التعاريف التي تعد أكثر تعبيرا ودقة لهذا المصطلح.

حيث يشير مفهوم الأداء المالي إلى قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة. (عقبي و بن عيشي، 2017، صفحة 109)

كما يعرف على أنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية لها. (بن بوزيد، 2016/ 2017، صفحة 19)

كذلك عرف بأنه استخدام الموارد المالية بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا بالاعتماد على المعلومات الملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء مؤشرات ذات دلالة. (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 125) وبمعنى آخر، هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف. (لقليطي، 2019، صفحة 94)

كذلك عرف بأنه تعبير عن أداء المؤسسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية وتحقيق نمو مرتفع وتحسين القيمة الاقتصادية المتمثلة في العوائد المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المؤسسة. (شكة و بن ساسي، 2017، صفحة 477)

أما في البنوك التجارية، فيمكن تعريف الأداء المالي بأنه استخدام الموارد المالية للبنك بفعالية وكفاءة، أي استخدام الموارد المالية المتاحة أمام البنك من أجل تحقيق النتائج التي تتطابق مع الأهداف المسطرة مسبقا وذلك بأقل التكاليف الممكنة.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي في البنوك

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء البنك من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالبنك، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك هو يمكن من متابعة أعمال البنك، مراقبة أوضاعه، مستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، اكتشاف المعوقات

واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للبنك للحفاظ على الاستمرارية، البقاء والمنافسة. (محصول و موصو، 2019، صفحة 123)

كما تتبع أهمية الأداء المالي في البنك من خلال:

✓ تبيان مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى تبيان قدرته على تحقيق هامش أمان يبعده عن العسر المالي؛ (قرمية، 2019، صفحة 123)

✓ تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في المردودية المالية، أثر السياسات المالية للبنك على مردودية أموالها الخاصة، مدى مساهمة معدل نمو البنك في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح بالإضافة إلى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛ (قطاع و حبيش، 2020، صفحة 499)

✓ المساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم؛ (الأغوات ، 2014/ 2015، صفحة 38)

✓ إمكانية استخدامه في عملية التحليل الداخلي للبنك، فالأداء المالي يعتبر استراتيجية مهمة يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في البنك، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية، إذ أن البنك ذو الأداء المالي العالي يكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعامله مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة مقارنة بغيره من البنوك التي تعاني من الأداء المالي الضعيف. (عباس، 2010، صفحة 97)

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي البنكي

تواجه المؤسسة البنكية خلال قيامها بنشاطها وفي سبيل تحقيق أهدافها المالية العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على أدائها المالي، وفيما يلي سيتم استعراض أهم هذه العوامل.

1. العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي البنكي

تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للبنوك في: (بضياف، شماخي، و بخالد، 2018، صفحة 552)

✓ **الظروف الاقتصادية والسياسية:** يتأثر الأداء المالي للبنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، فمثلا هناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت به الدول، والتي استهدفت أعمال البنوك وعطلت عمليات نقل الشيكات للبنوك، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن تلاعب العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات البنوك التجارية وإدارتها، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك البنوك وبالتالي التأثير على ربحيتها؛

✓ **التشريعات القانونية والضوابط البنكية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط البنكية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية تسعى إلى ضبط الأداء البنكي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين، ومن بين هذه الضوابط نجد وضع قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أمثل من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها؛

✓ **العامل الديني والاجتماعي:** يمتنع بعض العملاء عن التعامل مع البنوك التجارية كونها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها البنكية، وبالتالي في حالة وجود البنوك الإسلامية يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من البنوك، ومن هنا فإن تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العامة للبنك التجاري، وإلى جانب العامل الديني هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضا في أداء البنوك والذي يعكس مدى انتشار العادات البنكية أو درجة الوعي البنكي الذي يؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول؛

✓ **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية. (مرهج و حمودة، 2014، صفحة 335)

2. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي البنكي

تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي للبنوك في: (مرهج و حمودة، 2014، صفحة 335، 336)

✓ **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك التجارية وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات، الصلاحيات، المسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتمثل الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في الوظائف الإدارية في المؤسسات، ويتضمن التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة البنكية والتمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات البنكية من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة؛ (بضياف، شماخي، و بخالد، 2018، صفحة 552)

✓ **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب، المهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة البنكية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات البنكية وتلزمها على التكيف معها، استيعابها، تعديل أدائها وتطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح؛

✓ **هيكل الودائع:** ترتكز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى البنوك التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها؛

✓ **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة كبيرة على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض؛

✓ **السيولة:** فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان؛

✓ **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات البنكية إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة المضافة، وقد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفاتها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء

المالي لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية؛

✓ **عدد موظفي البنك:** إن زيادة عدد موظفي البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالبنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات البنك الفنية والتقنية وعملياته التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء؛

✓ **عدد فروع البنك:** إن الانتشار الجغرافي للبنك وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، فإيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من البنوك ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب، الإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات البنك مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك؛

✓ **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، حيث أن الدخل الناتج عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك وخاصة الدخل الناتج من القروض.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي

يعبر عن الأداء المالي للبنك من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين هما الربحية والمخاطر. (سعيدي و غفصي، 2013، صفحة 148)

الفرع الأول: مفهوم قياس الأداء المالي

بما أن عملية قياس الأداء المالي تهدف بدرجة كبيرة إلى تقويمه، حيث أن هذه الأخيرة تشكل المرحلة الأخيرة من عملية الرقابة المالية، وللوصول إلى هذه النقطة يجب المرور بعدة مراحل متتالية ومتتابعة أهمها مرحلة القياس.

1. مفهوم القياس

يعرف القياس بأنه "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين." (بن خليفة، 2012/ 2013، صفحة 35) كما يعرف بأنه: "عملية جمع معلومات وملاحظات كمية عن الموضوع المراد قياسه، وهو تقدير للأشياء والمستويات تقديرا كميا وفق إطار معين من المقاييس المدرجة، وذلك اعتمادا على الفكرة السائدة بأن كل شيء يوجد بمقدار، وكل مقدار يمكن قياسه." (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 89)

كما أن غياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة. (بن خليفة، 2012/ 2013، صفحة 35)

2. مفهوم قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء من الخطوات والمراحل الأساسية في عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل: القياس، التقييم والتقويم، ويعرف بأنه: "عملية تقوم بها كل المؤسسات لتحكم على الجوانب المهمة في برامجها وأنظمتها، وترتكز عملية القياس على المعلومات المجمعة والتي تعكس الكيفية التي تتم بها العمليات، وهل تستخدم تلك المعلومات لقيادة قرارات المؤسسة بمرور الوقت." (حدادي، 2019، صفحة 298)

كذلك ينظر إلى قياس الأداء بأنه: "العمليات التي تقارن الأهداف والغايات، وتوفر عملية قياس الأداء بيانات ومعلومات عن وضعية المؤسسة الحالية، وتجيب عن سؤال كيف يتم تخصيص موارد المؤسسة لتحسين كفاءة وفعالية برامجها واستراتيجيتها؟" (حدادي، 2019، صفحة 298)

كما يمكن لقياس الأداء أن يكون: (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 89)

- ✓ قياس غير مالي معبر عنه بوحدات غير مالية مثل عدد الشكاوي، نسبة إرضاء العميل، نسبة التغيب، عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة، مدة معالجة العمليات، جودة الخدمة...الخ؛
- ✓ قياس مالي معبر عنه بالوحدات النقدية، أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح، قيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق...الخ.

3. مفهوم قياس الأداء المالي وأهميته في البنوك التجارية

يعرف قياس الأداء المالي بصفة عامة بأنه:" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول الحسابات، الجداول الملحقة، ولكنه دون جدوى إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح." (حطاب و زعبيط، 2018، صفحة 199)

أما في البنوك التجارية فيعرف على أنه: "العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للبنوك." (الموسوي، 2012، صفحة 58)

كما يعرف بأنه: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك وتحديد الكيفية التي أديرت بها خلال فترة زمنية." (هواري و بن بوزيد، 2018، صفحة 414)

ويحتل الأداء المالي مكانة متميزة في الوقت الحاضر، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه، ومن خلاله يكشف عن إيجابيات وسلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحليل أسبابها من أجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات، بما يساهم في رفع مستوى الأداء في المستقبل، وقد تناولته الدراسات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة أداء البنوك بقصد التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة وللتأكد من إمكانية البنك لتحقيق الأهداف المرجوة منه وقدرته على تحقيق الأرباح مستقبلا ومدى إمكانيته في تحقيق ما خطط له من أهداف أخرى. ويمكن إيجاز أهمية قياس الأداء المالي البنكي من أنه يوفر مقياس لمدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، حيث يوفر قياس الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنك لأغراض التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية، كما يظهر قياس الأداء المالي التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الأداء الفعلي سواء كانت مقارنته تاريخيا في البنك من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعيا مع البنوك المماثلة له. (الدعمي و المرسومي، 2016، صفحة 85)

الفرع الثاني: طرق قياس الأداء المالي في البنوك التجاري

إن قياس الأداء المالي للبنوك يلعب دورا كبيرا في الحفاظ على السلامة المالية للبنك ومكانته، لذلك نجد أن هناك جهود متواصلة في البحث عن طرق وأساليب للقياس تعبر عن الأداء المالي للبنك، وذلك من أجل الكشف عن نقاط القوة والضعف وتنبيه البنوك لأي عارض يعترض نشاطها.

1. تطور المعايير المتعلقة بقياس الأداء المالي

لقد تطورت المعايير المتعلقة بقياس الأداء المالي من حيث الشكل والنوع، كما اتسمت بالحركية والتجدد لذلك فإن كل فترة لها معاييرها الخاصة بقياس الأداء المالي، فإلى غاية السبعينات اهتمت هذه المعايير بحجم المؤسسة معبرة عنه بقيمة الأصول ورقم الأعمال، ثم بعدها اعتمدت معايير الأداء أساسا على العوائد المحاسبية وذلك خلال الفترة 1970– 1980، وهو الأمر الذي منح هذه المعايير الطابع المحاسبي حيث اعتمد حينذاك على الأرباح الصافية، الأرباح الصافية للسهم وربحية السهم لسعره، أما بالفترة الممتدة من 1980 إلى 1990 كان الأساس المعتمد عليه في القياس يرتكز على قيمة السيولة المتولدة والتي تقاس بالمعايير ذات الارتكاز الرئيسي على التدفقات النقدية كالتدفقات النقدية المخصومة وصافي القيمة الحالية، ولقد استمرت هذه النظرة إلى غاية 1995 أين بدأ التحول نحو الاهتمام بمعايير المردودية نظرا لكون المعايير المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المعايير ذات الصبغة المحاسبية في فترات التضخم، أي بعد أن تفطنت النظرية المالية للمعايير المحاسبية ذات الصلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار وهذا يفسر بأن هذه الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء المالي، وفي نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المعايير الاقتصادية جنبا وموازاة مع المعايير السوقية نظرا لما تتسم به هذه المعايير من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يوضح أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات التأثير الفعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة المباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية والمتراكمة. (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 403، 404)

2. معايير قياس الأداء المالي في البنوك التجارية

هناك مجموعة من المعايير المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك، ومن بين هذه المعايير نجد:

2. 1. معايير ذات بعد محاسبي: تعتبر المعايير ذات البعد المحاسبي من أهم المعايير المستخدمة لقياس الأداء المالي في البنوك التجارية وذلك لما لها من خصائص تجعلها قادرة على قياس الأداء المالي، وتحتوي هذه المعايير على عدة مؤشرات أهمها:

2. 1.1. مؤشرات الربحية: تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات، ومن دون الربحية لا تستطيع المؤسسات جذب أي مستثمر ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى مؤسسات أخرى، وتبين هذه المؤشرات قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين، الملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها البنوك تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في قياس الأداء المالي للبنوك وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال. (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 7) ومن بين هذه المؤشرات نجد:

✓ **معدل العائد على الأصول:** يعتبر العائد على الأصول من المؤشرات الأساسية المستعملة لقياس الأداء المالي للمؤسسات خاصة مع بداية القرن العشرين، ويقدم هذا المؤشر في شكل نسب مالية باعتبار أنه يتم الحصول على مكونين من القوائم المالية، ليتم تشكيل علاقة بين الأصول المستثمرة والنتيجة المصاحبة لها، بحيث يمكن من خلالها معرفة معدل العائد الناتج عن تلك الأصول المستثمرة، (قتال و صالحي، 2020، صفحة 713) ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

من مزايا هذا المؤشر أنه يسمح بحساب الأداء الكلي للمؤسسة، ومن ثم نجده يعطي صورة عامة لها لكي يتيح للمسيرين القيام بالمقارنة في الأداء بين المؤسسات المتواجدة في نفس القطاع أو بين فرص استثمارية أخرى، كما يسمح بقياس أداء المسيرين أنفسهم عبر السنوات الماضية. (قتال و صالحي، 2020، صفحة 713)

أما فيما يخص نقائص هذا المؤشر بالدرجة الأولى هو عدم أخذه لتكلفة رأس المال وبالتالي لا يخدم مصلحة حاملي الأسهم لأنهم يعتبرونها الحد الأدنى من العائد الذي يتوقعونه فما الغرض من تعظيم هذا المؤشر دون تغطية هذه التكلفة ويهمل الاستثمارات التي تحقق عوائد معتبرة في المدى البعيد لأنه يعتمد على قاعدة قبول المشاريع التي تحقق مردودية في الأجل القصير، إضافة لذلك يستفيد من المعلومات التي يعكسها المدراء ورؤساء الأقسام أي يخدم مصلحة الأطراف الداخلية للمؤسسة فقط فيما بينهم أي مؤشر داخلي، كما يطرح هذا المعدل إشكالية تقييم الأصول خاصة الأصول التي لها قيمة دفترية كبيرة. (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 32)

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه لأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة، مما ينعكس على مصداقية معدل العائد على الأموال الخاصة الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه. ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية: (عماري س.، 2014/ 2015، صفحة 32)

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

كما يسمى هذا المؤشر أحيانا العائد على القيمة الصافية، وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة أن المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد أساسا على مدى تحقيقه لهذا العائد. (بن بوزيد، 2016/ 2017، صفحة 36)

إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات من طرف المهتمين والدارسين لمؤشرات الأداء المالي، فنجد من بينها أنه لا يأخذ في الحسبان تكلفة رأس المال ويطرح بعض الصعوبات في حسابه خاصة عند قيام المؤسسة بتوزيعات الأرباح وللعديد من المرات، ووفق هذا المؤشر تهدف المؤسسة إلى تعظيمه وبالتالي تبحث عن المشاريع التي تحقق أكبر عائد وهذا يؤدي إلى زيادة مخاطر لا يأخذها المؤشر بعين الاعتبار فنجد في الأموال الخاصة عنصر الاحتياطات مجمد ولا يستغل وبالتالي كيف يحقق عائد، كما يعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية في حسابه بالإضافة لعدم قياسه لخلق أو عدم خلق القيمة من طرف المؤسسة لحاملي الأسهم، وكذلك يعتبر مؤشر معلوماتي للدلالة على الربح ولا يعكس أداء النشاط الرئيسي للمؤسسة. (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 33)

إذا، تعد معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية من أبرز المؤشرات المستخدمة من طرف مختلف الباحثين في مجال قياس الأداء المالي بصفة عامة وفي البنوك بصفة خاصة إلا أن هذا لا يعني اقتصار مؤشرات الربحية على هاتين النسبتين بل هناك نسب أخرى تستخدم لقياس ربحية البنوك ومنها: نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، معدل العائد على رأس المال المدفوع، معدل العائد على الموارد، معدل العائد على الودائع، معدل العائد للسهم، معدل التوزيعات النقدية للسهم ونسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات...الخ.

2. 1. 2. مؤشرات النشاط (مؤشرات توظيف الأموال): تشير هذه المؤشرات إلى مدى كفاية إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه لتحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب نجد:

الجدول رقم (2-3): مؤشرات توظيف الأموال

النسبة	كيفية حسابه
معدل توظيف الموارد المتاحة	(إجمالي الاستثمارات/ (إجمالي الودائع+ حقوق الملكية))*100
نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات	(إجمالي التكاليف/ إجمالي الاستثمارات)*100
نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الاستثمارات) *100
معدل تكلفة الدخل	(إجمالي التكاليف التشغيلية/ إجمالي الإيرادات)*100

المصدر: (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 7)

2. 1. 3. مؤشرات المديونية: تقيس نسب المديونية مدى اعتماد البنك على أموال الغير في أصوله مقارنة بأمواله الخاصة، كما تسمى أيضا بالرافعة المالية لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنك، وتتمثل أهم نسب المديونية فيما يلي:

الجدول رقم (2-4): مؤشرات المديونية

النسبة	كيفية حسابها	مدلولها
نسبة الاقتراض	(مجموع الديون/ مجموع الأصول)*100	ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض مساهمة الأموال الخاصة في أموال البنك.
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	(الدين قصير الأجل/ حقوق الملكية)*100	ارتفاع هذه النسبة يعتبر أمر سلبي بالنسبة للبنك، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى عدم الثقة من قبل الدائنين في منح ديون طويلة الأجل.
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	(إجمالي الديون / صافي حقوق المساهمين)*100	يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى احتمالات عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو ما يعرض المستثمرين والمقترضين لمخاطر، كما قد يؤدي إلى الإفلاس.
نسبة هيكل رأس المال	(الديون طويلة الأجل/ مصادر التمويل طويلة الأجل)*100	تبرز هذه النسبة أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال.

المصدر: (نمر و جعدي، 2019، صفحة 99)

إضافة إلى المؤشرات السابقة، وبما أن البنوك التجارية تهدف لتحسين أداءها المالي فهي تهتم بتحسين إدارتها للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي يمكن اعتبار المؤشرات التي تقيس المخاطر والتي تم التطرق إليها سابقا كمؤشرات يمكن استخدامها لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية.

وبغية الاستفادة القصوى من المؤشرات المالية سابقة الذكر في قياس الأداء المالي للبنوك التجارية لا بد من مراعاة الجوانب الآتية: (بشناق، 2011، صفحة 33)

- ✓ إعطاء المؤشرات المالية مدلولا منطقيا في تفسيرها وتطبيقها؛
- ✓ عدم الاعتماد على مؤشر واحد في قياس الأداء المالي مهما تكن أطراف ذلك المؤشر، بل لابد من تعزيزها بمؤشرات مالية أخرى، بحيث تؤكد النتيجة وتساهم في العملية اللاحقة لعملية القياس؛
- ✓ أهمية وجود ارتباط بين الهدف من القياس والمؤشرات المالية المستخدمة، فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة ليس لها معنى ولكن مهارة المحلل تظهر في اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيرا لأغراض التقييم؛
- ✓ المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقرونة بمعايير أو نسب معيارية.

2.2. معايير ذات بعد اقتصادي: نتيجة للانتقادات التي وجهت للمقاييس المحاسبية والمتمثلة في عدم أخذها بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد المحقق وظهور أهمية تعظيم ثروة المالكين، فإن الحاجة تزايدت إلى وجود مقاييس جديدة يمكن أن تقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام الأنشطة المختلفة في المؤسسة بالمساهمة في إيجاد وخلق القيمة للمالكين، ومن هنا برزت أهمية المقاييس الاقتصادية للأداء كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. (نديم، 2012/ 2013، صفحة 42)

2.2. 1. القيمة الاقتصادية المضافة: ترجع القاعدة النظرية للقيمة الاقتصادية المضافة لمفهوم الربح المتبقي، إلا أنه تم تطوير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من طرف شركة الاستشارات الاستراتيجية الأمريكية في منتصف سنة 1990 من قبل Joel Stern et G.Benntt Stewart بالاعتماد أيضا على أعمال كل من F.Modigliani et M.H. Miller سنة 1961 والمتمثلة في قيمة المؤسسة كنموذج اقتصادي، والذي يمثل أساس نظام الإدارة المالية، بالإضافة إلى أعمال Mecling et M.C.Jensen في تكلفة الوكالة والسلوك التنظيمي، وانطلاقا من الأعمال السابقة وعمل استمر نصف قرن خرج Stern et Stewart بمؤشر يمكن المسيرين من قياس الأداء الداخلي والخارجي وتوجيه الموارد بشكل أفضل. (جعدي ، 2013/ 2014، صفحة 125)

ويكمن الفرق بين المفهومين (مفهوم الربح المتبقي ومفهوم القيمة الاقتصادية المضافة) في الغرض من الاستعمال، حيث استعمل مؤشر الربح المتبقي لخدمة مسيري المؤسسات كأداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ومختلف وحداتها (مؤشر داخلي)، بينما استعمل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لخدمة المساهمين منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي كأداة اتصال يستعملها المسيرون لتمرير المعلومات للمساهمين حول أداء المؤسسة، خاصة المدرجة منها في البورصة. (قتال و صالحي، 2020، صفحة 715)

يعتبر معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء المالي، ويعرف بأنه: "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت." (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 9) كما عرفه باحثون آخرون بأنه: "القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال." (شنين و زرقون، 2015، صفحة 245)

ومن الجانب التقني، يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقياسا مركبا من مؤشرات الأداء المالي، (بوجلال، 2015/ 2016، صفحة 107) وهناك طريقتين لحسابه: (قتال و صالحي، 2020، صفحة 715)

✓ **الطريقة الأولى:** وهي الفرق بين معدل العائد على رأس المال المستثمر ومعدل تكلفة رأس المال مضروبا في رأس المال المستثمر.

القيمة الاقتصادية المضافة= (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس المال) * رأس المال

✓ **الطريقة الثانية:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال * رأس المال المستثمر)

إلا أن هذا المقياس تعرض لبعض التغييرات من قبل شركة Stewart، ويمكن ذكر أهم الفقرات التي شملتها هذه التغييرات كما يلي: (التميمي و التميمي، 2016، صفحة 107)

✓ **نفقات البحث والتطوير:** وفقا للمعايير المحاسبية فإن هذه الفقرات تعتبر مصروفا يخفض من ربح العمليات في السنة التي أنفقت بها، ونظرا لكون هذه النفقات ليست لها قيمة مستقبلية يمكن الاستفادة منها، لذا يعاد إضافتها إلى كل من صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة وإلى رأس المال؛

✓ **تقييم بضاعة آخر مدة:** نظرا لاختلاف الشركات في تقييم المخزون حسب طريقة LIFO والـ FIFO، فإنه يضاف الزيادة في احتياطي LIFO إذا كانت المؤسسة تستخدم هذه الطريقة في تقييم المخزون قياسا بمؤسسات تستخدم FIFO في تقييم المخزون.

✓ **الشهرة:** عندما تدفع المؤسسة مبالغ محددة مقابل مؤسسة أخرى أو لامتلاك أصل معين، فإذا كان المدفوع أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول المؤسسة فإنه ينتج عن ذلك حساب يصنف ضمن الأصول في الميزانية العمومية يسمى حساب الشهرة، وبالتالي يضاف اهتلاك الشهرة إلى صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وإلى رأس المال؛

✓ **الأرباح والخسائر المؤقتة (غير العادية):** تعد هذه من أكثر الفقرات إرباكا عند معالجتها محاسبيا، إذ قد تخفي هذه الفقرة الأداء غير الجيد للمؤسسة إذا كان ربحا، والأداء الجيد إذا كان هناك خسائر رأسمالية في الأصول، وعليه تخصم الأرباح من صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتضاف الخسائر الرأسمالية غير العادية إلى هذا الصافي.

طبقا لهذه التعديلات فإن القيمة الاقتصادية المضافة وفقا لهذه المؤسسة تكون كما يلي:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب+ الزيادة في مخصص الديون المعدومة+ الزيادة في تكلفة البحث والتطوير+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون + شهرة المحل+ الخسائر غير العادية – الأرباح غير العادية – كلفة الاستثمار

إذا، وفق هذه التعديلات فإن القيمة الاقتصادية المضافة تحسب وفق الصيغة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة المعدل – كلفة رأس المال* رأس المال المستثمر

بعد تطبيق إحدى الصيغ السابقة والتوصل إلى النتيجة، إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من كلفة الاستثمار (قيمة موجبة) سوف يزيد من تأثيره الإيجابي في ثروة المساهمين من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية، أما إذا كان الفرق سالبا نتيجة زيادة كلفة الاستثمار على الربح التشغيلي فإن الأثر السلبي لهذا المقدار واضح على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي التأثير السلبي في ثروة المساهمين وعليه فإن نتيجة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة توضح للمستثمرين صافي العائد على رأس المال المستثمر، (التميمي و التميمي، 2016، صفحة 106) غير أنه في بعض الحالات الاستثنائية جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماما، وهنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط. (سعودي، 2017/ 2018، صفحة 42)

كما تكمن أهمية هذا المعيار في: (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 39)

✓ إدخاله لمتغير تكلفة رأس المال في معادلته كونها تكلفة يجب أن تطرح كباقي تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى، وبالتالي يقدم صورة عن الربح الاقتصادي وليس المحاسبي؛

✓ ليس فقط مؤشر لقياس الأداء وإنما نظام تسييري بحد ذاته له بعد استراتيجي قائم على التحفيز، أي تشجيع المدراء على التحسين من أدائهم المستمر لتحقيق مستويات موجبة وعالية من القيمة الاقتصادية المضافة من خلال مكافأتهم على خلق القيمة، وبالتالي يزيد من ثقتهم في المؤسسة بحيث يشعرون كأنهم ملاك ليبذلوا أفضل ما بوسعهم لتحقيق أفضل النتائج؛

✓ مؤشر يعكس الأداء التشغيلي الذي هو يمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة؛

✓ مؤشر يدفع الفاعلين في المؤسسة على الابتكار والإبداع في كل الميادين، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ليس فقط مؤشر لقياس الأداء المالي وإنما يعتبر مؤشر لقياس أداء خالق الفكرة وهو العامل البشري لأن المنتج في بداية حياته عرضه يخلق طلبه.

✓ أداة للمفاضة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة، (التميمي و التميمي، 2016، صفحة 109) معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة. (سعودي، 2017/ 2018، صفحة 42)

✓ تقديم القيمة الاقتصادية المضافة تحسينات تفوق المقاييس التقليدية وتجعل المدراء يأخذون بها من أجل تعظيم قيمة حقوق المساهمين. (نديم، 2012/ 2013، صفحة 43)

بالرغم من أهمية ومنافع مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة إلا أن تجريب هذا المؤشر واستخدامه في مجال قياس الأداء المالي من قبل المهتمين أظهر بعض النقائص والعيوب منها: (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 40)

✓ اعتماد المؤشر في حسابه على بيانات محاسبية، وبالتالي تشوه صورة الربح الاقتصادي ويظهر هذا النقص من خلال عدم أخذ عامل التضخم في الحسبان لأنه أهم معيار في التفرقة بينهما؛

✓ صعوبة حساب المؤشر لأن وضع أكثر من 120 تعديل لبعض العناصر والبيانات المحاسبية، غير أنه يمكن تطبيق 15 إلى 25 منها، إضافة إلى إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها والتي بدورها تختلف من بلد إلى آخر؛

✓ اعتماده على عامل المبيعات أو العوائد التي يجب أن تغطي كافة تكاليف إنتاجها، فكلما ارتفعت أكثر ترتفع القيمة الاقتصادية المضافة وهذا إن دل فهو يدل على ضرورة التركيز على الاستثمارات والمشاريع التي تحقق عوائد في الأجل القصير وإهمال الأنشطة التي لها عوائد كبيرة في المدى الطويل؛

✓ اعتماده على نتيجة الدورة الحالية فقط، وعدم أخذه لمفهوم التدفقات النقدية المستقبلية في الاعتبار؛ (نمر و جعدي، 2019، صفحة 128)

✓ نظريا، وفقا لهذا المؤشر يتم اختيار المشاريع أو الاستثمارات التي تحقق قيمة اقتصادية موجبة، لكن في الواقع يصعب صناعة القرار وفقه لأنه يعتمد على حجم المبيعات أو العوائد وهي من الصعب التنبؤ بها في المستقبل والتنبؤ بها يبقى احتمال قد لا يحدث حتى في الحالات التي يمكن قياسه وما يزيد الأمر تعقيدا الحالات التي تتميز بعدم التأكد.

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية، فإن مدخل القيمة المضافة يوفر مؤشرات هامة وأساسية لقياس الأداء فيها، بحيث تركز هذه المؤشرات بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، وتظهر أهمية القيمة المضافة في قدرتها على تبيان مساهمة وإضافة البنك التجاري في كلفة السلع والخدمات الوسيطة المشتراة من الغير والمستخدمة في عمليات تقديم الخدمات، كما تبين المجهود الإنتاجي الذي يساهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، وذلك بتداخل وتعاون كافة عوامل الإنتاج في مجال النشاط البنكي. (سعودي، 2017/ 2018، صفحة 42)

2.2. 2. القيمة السوقية المضافة: يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة أحد أهم المؤشرات الذي طورته شركة Stern Stewart كمؤشر لقياس الأداء المالي، وعرفت القيمة السوقية المضافة بأنها: "المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به، ويعبر مؤشر القيمة السوقية المضافة عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، ويستخدم هذا المقياس لمقارنة أداء الشركات في قطاعات اقتصادية مختلفة." (عماري س.، 2014/ 2015، صفحة 35) وهناك عدة طرق لاحتسابه منها: (التميمي و التميمي، 2016، صفحة 113)

✓ **الطريقة الأولى:** طريقة صافي حقوق المالكين، حيث أن احتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه تكون الصيغة كما يلي:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركة – القيمة الدفترية لحقوق المالكين

طبقا للمعادلة السابقة، تكون النتيجة موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياتها، وتكون سالبة إذا انخفضت القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد انخفضت خلال فترة حياتها، وتكون النتيجة صفر في حالة تساوي القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية مع قيمتها الدفترية، وهذا يعني ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون زيادة أو نقصان. (نديم، 2012/ 2013، صفحة 46)

لكن، على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولتها إلا أنه يعاب عليها أنها تفترض ثبات القيمة السوقية لديون المؤسسة طويلة الأجل ومثل هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كان للمؤسسة أو البنك سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، كما أن قيمتها تتعرض للتقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية لأن هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسندات، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى، أي أنها لا تنظر للعوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطر مماثلة. (بن بوزيد، 2016/ 2017، صفحة 117)

- ✓ **الطريقة الثانية:** طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة، ويعبر عنها كما يلي:

$$MVA = \sum_{t=0}^{n} EVA^n/(1+WACC)^t$$

حيث: MVA: هي القيمة السوقية المضافة.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

WACC: كلفة رأس المال

طبقا لهذه الصيغة، فإن الشركة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس صحيح، لذلك ووفقا لهذه العلاقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا، بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المحقق من القيمة الاقتصادية المضافة بمعدل خصم مساويا إلى المتوسط الموزون لكلفة رأس المال. (التميمي و التميمي، 2016، صفحة 115)

2. 3. معايير ذات بعد مالي (سوقي): قدم العالم Tobin فكرة نموذج Tobin s Q كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي سواء كان باتجاه الزيادة أو النقصان، وهي تمثل نسبة مقارنة بين القيمة السوقية لأصول المؤسسة على القيمة الاستبدالية لها، وقد سميت نسبة توبن نسبة إلى صاحب النظرية، وتبين أن هذه النسبة من الممكن استخدامها في العديد من المجالات منها تحديد قيمة المؤسسة والتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي، ومقياس لفرص النمو المستقبلي للمؤسسة، وقد جاءت نسبة توبن لربط القيمة السوقية لرأس المال بالتكلفة الاستبدالية للأصول الملموسة المرتبطة بها، وتم تعريف رأس المال بأنه مجموع عناصر حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر التمويل الأخرى للمؤسسة من غير حقوق الملكية. (بن شنة ، 2018، صفحة 30) وعليه فهذه النسبة تتضمن مفهوما منطقيا حيث أنه كلما ارتفع العائد الحقيقي على الاستثمار ينعكس ذلك بقيمة أكبر على نسبة توبين، وضمنيا تستجيب النسبة للتغير في الأسعار، وقد تغلبت هذه النسبة على الكثير من المشاكل المرتبطة بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وذلك باستخدام القيمة الاستبدالية للأصول لقياس القيمة المتولدة للمؤسسة كون نسبة توبين تعكس التغير في الأسعار، بحيث لو استطاعت المؤسسة تحقيق معدل عائد على استثمارها مساويا لمعدل تكلفة رأس المال فإن نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار نظريا يجب أن تساوي واحد صحيح. (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 407) وتحسب نسبة توبن بالعلاقة التالية:

Tobin s Q= إجمالي القيمة السوقية للبنك / مجموع القيمة الدفترية لأصول البنك

من مزايا استخدام هذا النموذج هو الحد من التشوهات والاختلافات بفعل القوانين الضريبية والمحاسبية لأنه يعتمد على القيمة السوقية لرأس مال المؤسسة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية لها في المستقبل، كما أنه يعتبر من أفضل معايير قياس الأداء مقارنة بالمعايير ذات البعد المحاسبي، ناهيك عن أنه يمكن حسابه بسهولة بناء على المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة في القوائم المالية، كما أنه معيار يستخدم لشرح نتائج مختلفة فهو مقياس بديل لأداء المؤسسة والقيمة العادلة للعلامة التجارية والعائد من توظيف الأموال ومقياسا للموارد غير الملموسة. (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 407)

وبالرغم من حداثة هذه المؤشرات وقضائها على العيوب الموجهة للمؤشرات المحاسبية إلا أنها لم تخل هي نفسها من الانتقادات التي وجهت لها من قبل الباحثين الذين اعتبروا أن مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة والمرتبطة بالسوق المالي لم تعد تكفي للتعبير عن الأداء المالي للمؤسسة بسبب الممارسات غير السليمة في السوق، والتي من شأنها إعطاء صورة غير حقيقية للمركز المالي للمؤسسة. (عماري س.، 2014/ 2015، صفحة 35)

المطلب الثالث: المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك التجارية

كما رأينا سابقا، إن عملية قياس الأداء المالي تعتمد على مختلف البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية، ولذلك كان لابد لنا من عرض مفهوم القوائم المالية، أهدافها، مختلف الأطراف التي تلجأ لها، لنصل في الأخير إلى عرض أهم القوائم المالية البنكية.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية لأي مؤسسة، لذا سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهومها وخصائصها.

1. مفهوم القوائم المالية

توجد العديد من التعاريف المقدمة للقوائم المالية، ومن بين هذه التعاريف نجد:

التعريف الأول: تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، كما أن عملية إعداد القواعد المالية تخضع لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه المبادئ تحدد المعلومات والبيانات التي يجب أن تشملها القوائم المالية، وتحكم عمليات تنظيمها، قياسها، تجميعها، تعديلها وعرضها بحيث تكون ملائمة لمختلف مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المؤسسة، وتشكل القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها. (بن عياد، 2017، صفحة 253)

التعريف الثاني: هي الوسائل التي يتم بموجبها تزويد الإدارة والأطراف المعنية بصورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمنشأة الاقتصادية. (بوكثير و عوادي ، 2014، صفحة 61)

التعريف الثالث: هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي تربط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن يستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة. (دباش و خميلي، 2018، صفحة 23)

مما سبق، يمكن تعريف القوائم المالية بأنها:" المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة المالية للنظام المحاسبي، وهذا ما يسمح لمستخدميها باتخاذ القرارات المناسبة حول وضعية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة."

2. خصائص القوائم المالية

تتميز القوائم المالية بمجموعة من الخصائص تجعلها تؤدي الأهداف التي وجدت من أجلها، وتتمثل هذه الخصائص الأساسية في:

الجدول رقم (2-5): خصائص القوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة
لا تكون معقدة؛ يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار؛ تساعد على تقييم الماضي، الحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، وجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث؛ أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 49)

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالي والأطراف المستفيدة منها

تعد القوائم المالية بمختلف أنواعها ضرورة قصوى لمعرفة المركز المالي للمؤسسة المراد الاستطلاع عنها حيث يعد هذا الأخير الهدف الرئيسي من اللجوء إليها، إلا أنه ليس بالهدف الوحيد بل لها عدة أهداف أخرى تختلف باختلاف الجهة المستخدمة للقوائم المالية والغرض من تحليلها لها.

1. أهداف القوائم المالية

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية في: (بن عياد، 2017، صفحة 253)

✓ تحقيق حاجات عامة لغالبية المستخدمين وليس بالضرورة توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين، ذلك أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة؛

✓ تمكين مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛

✓ مساعدة المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار، توقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية؛

✓ توفير معلومات تلائم المستثمرين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين؛

✓ تقييم قدرة المؤسسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛ (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 58)

✓ التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة، حيث تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات. (دباش و خميلي، 2018، صفحة 24)

2. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك

تكتسي القوائم المالية أهمية كبيرة للعديد من الأطراف المختلفة المستخدمة لها، وعلى قدر دقة البيانات والمعلومات التي تحويها هذه القوائم تكون دقة القرارات التي تصدرها الجهات المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، وتتمثل هذه الجهات في: (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 55، 56)

✓ **المودعون والمقرضون:** أصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه البنك خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر، وبالتالي فإن القوائم المالية تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك، ربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور؛

✓ **المساهمون:** يعتبر المساهمون أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، وفي نفس الوقت أكثر الأطراف التي تجني مكاسب في حالة نجاح البنك، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة؛

✓ **الإدارة:** يمكن للإدارة من خلال تحليل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك بشكل دائم، حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك؛

✓ **الجهات الحكومية:** من المعلوم أن البنك يقدم بصفة دورية ومستمرة معلومات للجهات الحكومية، وعلى رأسها البنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه؛

✓ **مراقب الحسابات:** يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، والإدلاء بأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك.

إضافة إلى ما سبق، هناك طرف آخر مستفيد من هذه القوائم ألا وهو الباحثون الذين يستغلون مختلف المعلومات الواردة في القوائم لإنجاز مختلف دراساتهم المتعلقة بالبنوك، ذلك باعتبارها مصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للبنك، مقدرته على تحقيق الأرباح في الفترة الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى معرفة درجة نمو البنك وكيفية تحسن نتائج أعماله من سنة إلى أخرى.

الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية في البنوك التجارية

تتضمن القوائم المالية المكونات التالية: الميزانية أو قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والمتضمنة ملخصا لأهم السياسات وأية مذكرات أو إيضاحات أخرى، حيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمؤسسة الواحدة إلا أنه يجب ألا ينظر

إلى تلك القوائم المالية على أنها بدائل لبعضها البعض، بل هناك ارتباط فيما بينها، ويطلق على كيفية الارتباط بينها ترابط عناصر المعلومات المالية. (بن عياد، 2017، صفحة 255)

1. قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف قائمة الميزانية بأنها: "كشف لقائمة الأموال وأوجه استخداماتها يعد في نهاية السنة." كما عرفتها لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: "بيان بشكل جدول يلخص الأرصدة المدينة والدائنة بعد إقفال السجلات المحاسبية وفق مبادئ المحاسبة". وأيضا عرفت بأنها: "كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة بالقيم الحقيقية بتاريخ معين." (دادة، 2012/ 2013، صفحة 76)

أما فيما يخص ميزانية البنوك التجارية والمؤسسات المالية المشابهة تعرض الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتجعلها في ترتيب موافق لدرجة سيولتها واستحقاقاتها النسبية. (بن عياد، 2017، صفحة 258) كما تتضمن بالإضافة إلى أرقام السنة المالية الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة. (زيود، الرضا، و لايقة، 2006، صفحة 208) والجدول رقم (2-6) يمثل نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية):

جدول رقم (2-6): الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي للبنوك

الرقم	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.			
3	أصول مالية جاهزة للبيع.			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية.			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن.			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق.			
7	الضرائب الجارية –أصول–			
8	الضرائب المؤجلة –أصول–			
9	أصول أخرى.			
10	حسابات التسوية.			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة أو الكيانات المشاركة.			
12	العقارات الموظفة.			
13	الأصول الثابتة المادية.			
14	الأصول الثابتة غير المادية.			
15	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول			

المصدر: (النظام رقم 09- 05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، 2009)

الجدول رقم (2-7): الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي للبنوك

الرقم	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي.			
2	ديون تجاه الهيئات المالية.			
3	ديون اتجاه الزبائن.			
4	ديون ممثلة بورقة مالية.			
5	الضرائب الجارية -خصوم-			
6	الضرائب المؤجلة -خصوم-			
7	خصوم أخرى.			
8	حسابات التسوية.			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء.			
10	إعانات التجهيز -إعانات أخرى للاستثمارات-			
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة.			
12	ديون تابعة.			
13	رأس المال.			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات.			
16	فارق التقييم.			
17	فارق إعادة التقييم.			
18	مرحل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: (النظام رقم 09- 05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، 2009)

وتتسم قائمة الميزانية بالعديد من المزايا من أهمها: (بوكثير و عوادي ، 2014، صفحة 63)

- ✓ بيان المركز المالي للبنك في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن حقوق والتزامات البنك؛
- ✓ تقييم القدرة الائتمانية للبنك؛
- ✓ التعرف على مدى مقدرة البنك على سداد التزاماته مستحقة الدفع؛
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها عن طريق التعرف على اتجاه نمو البنك من ناحية إجمالي أصوله وحقوق ملكيته؛
- ✓ القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي وغيرها؛
- ✓ بيان مدى التزام البنك بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ الوقوف على مدى استمرارية البنك؛
- ✓ معرفة سياسة البنك اتجاه استثماراته.

2. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تمثل قائمة الدخل كشف أو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، كما يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)، (بن عياد، 2017، صفحة 58) وتأخذ هذه القائمة في حالة البنوك الشكل التالي:

الجدول رقم (2-8): نموذج قائمة الدخل للبنك التجاري

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة.			
2	- فوائد وأعباء مماثلة.			
3	+عمولات (نواتج).			
4	- عمولات (أعباء).			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع.			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى.			
8	- أعباء النشاطات الأخرى.			
9	الناتج البنكي الصافي.			
10	- أعباء الاستغلال العامة.			
11	- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
12	الناتج الإجمالي			
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد.			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة.			
15	ناتج الاستغلال			
16	+/- أرباح و خسائر صافية على أصول مالية أخرى.			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج).			
18	- العناصر غير العادية (أعباء).			
19	ناتج قبل الضريبة.			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها.			
21	الناتج الصافي للسنة المالية.			

المصدر: (النظام رقم 09- 05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، 2009)

إذا، يبقى الهدف الرئيسي من إعداد قائمة الدخل هو الوصول إلى نتيجة أعمال الدورة (ربح أو خسارة)، وتقييم مدى كفاءة البنك في استغلال الموارد المتاحة، حيث يتماشى الربح بمقارنة إيرادات الدورة بمصروفاتها. (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 78)

3. قائمة التدفقات النقدية

وجدت قائمة التدفقات النقدية لتجيب عن الأسئلة التي لم تستطع القوائم المذكورة سابقا الإجابة عنها، حيث ركزت قائمة التدفقات النقدية على أمرين، الأول يتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، والأمر الثاني يركز على تبويب التدفقات النقدية حيث يتم تبويب المتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالبنك. (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 84) والجدول رقم (2-9) يوضح لنا نموذج لقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم (2-9): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	ناتج قبل الضريبة			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى.			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى.			
5	+/- خسائر صافية/ربح صافي من أنشطة الاستثمار.			
6	+/- نواتج/أعباء من أنشطة التمويل.			
7	+/- حركات أخرى.			
8	= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر من 2إلى 7)			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية			
13	الضرائب المدفوعة.			
14	= انخفاض/ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر من 9إلى 13)			
15	إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناتجة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 1. 8 .14) (أ)			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المادية وغير المادية.			
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر من 16 إلى 18) (ب)			

20 21	+/− التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين. +/− إجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.			
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و21)			
23	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
24	ارتفاع/انخفاض صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ ب+ ج+ د). التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج). تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د).			
	أموال الخزينة ومعادلاتها.			
25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و27).			
26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم). حسابات (أصل وخصم) وقروض/اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و30)			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم). حسابات (أصل وخصم) وقروض/اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
31	صافي تغير أموال الخزينة.			

المصدر: (النظام رقم 09− 05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، 2009)

كما تهدف قائمة التدفقات النقدية لتحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها: (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 93، 94)

✓ تقديم المعلومات المهمة عن النقدية المتحصلة والمتصرفة خلال فترة مالية محددة؛

✓ مساعدة المستثمرين، المقرضين وغيرهم في الحكم على قدرة البنك على توليد التدفقات النقدية مستقبلا، وفي تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتوزيع أرباحه وفي توفير احتياجاته النقدية في التمويل الخارجي، وأيضا الحكم على أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى، والحكم على أثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال فترة معينة على المركز المالي للبنك؛

✓ تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، كما توفر معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة؛

✓ الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية؛

✓ تقييم أداء البنك فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث الزيادة والعجز، والناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

4. قائمة حقوق الملكية والتغيرات في حقوق المساهمين

نصت المعايير المحاسبية الدولية على وجوب إعداد المؤسسات لقائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم المالية الأخرى، وهي تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية الفترة ونهايتها، إضافة إلى الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل. (بوكثير و عوادي ، 2014، صفحة 65) وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:

الجدول رقم (2-10): نموذج قائمة حقوق الملكية

	ملاحظة	رأس مال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن-1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: (النظام رقم 09- 05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، 2009)

كما تبين قائمة حقوق الملكية نوعين من العلاقات بين القوائم المالية: (بن فرح، 2013/ 2014، صفحة 81)

- ✓ **العلاقة الأولى:** المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية وهي صافي الدخل؛
- ✓ **العلاقة الثانية:** المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية وهي رصيد رأس المال لآخر المدة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

لكي تقف أي مؤسسة على غرار البنوك التجارية على نقاط القوة والضعف، على الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أدائها وخاصة أداءها المالي لأنه يزودها بمعلومات تسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة ويعمل على سد الثغرات التي قد تظهر مستقبلا، لذا ارتأينا أنه من الضروري تخصيص هذا المبحث للتطرق إلى ماهية هذه العملية المتمثلة في تقييم الأداء المالي بصفة عامة وفي البنوك التجارية بصفة خاصة.

المطلب الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه أغلب الدراسات ذلك أنه جزء من الأداء الذي تنصب له كافة المؤسسات.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

ينظر العديد من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية الرقابة، باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المنظمة وتمارس من أجل الإجابة على: ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المنظمة، أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها، وفي هذا الشأن هناك من يرى بأن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل المنظمة لكي تصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية. (سعودي، 2017/ 2018، صفحة 20) وفيما يلي مجموعة من التعاريف المقدمة لتقييم الأداء:

✓ **التعريف الأول:** يعبر تقييم الأداء عن: ""قياس ومراجعة النتائج التي حققتها المؤسسة مقارنة بالأهداف وتحليل العوامل المؤثرة على النتائج وتشخيص المشاكل وتحديد المسؤوليات الإدارية، وهذا التقييم يعد حكما على إدارة وتسيير الموارد المتاحة للمؤسسة، فهو قياس للنتائج المنتظرة بمعايير محددة مسبقا." (بحري، 2018، صفحة 354)

من خلال هذا التعريف، نلاحظ أن القياس هو خطوة أساسية سابقة لعملية التقييم ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء المدروس أي على شكل نتيجة صماء دون تعليق، حيث أن هذه الخطوة تتم بالاعتماد على مجموعة من المعايير المحددة مسبقا، ليأتي فيما بعد اصدار الحكم على ما تم قياسه.

✓ **التعريف الثاني:** "هو وسيلة للتحقق والتأكد من أن العمليات الانتاجية التي تم إنجازها في نهاية مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة هي مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط، البرامج المحددة، التعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات أو اختلافات." (سلام ، 2011/ 2012، صفحة 134)

يبين هذا التعريف أن تقييم الأداء يكشف عن فجوة الأداء، أي الكشف عن الاختلال الواقع بين الأداء المنجز والأداء المخطط.

✓ **التعريف الثالث:** "هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا." (شعبوبي و التجاني، 2015، صفحة 32)

إضافة إلى التعريفين السابقين، فإن هذا التعريف يؤكد على أن هذه العملية يجب أن تتم بصفة دورية ولا تقتصر على مدة زمنية معينة، وذلك نظرا لوجود مراكز في الوحدة الاقتصادية تخضع لتغيرات سريعة ومتتابعة مما يستلزم ضرورة تتبع هذه التغيرات وتقييمها في الوقت المناسب.

✓ **التعريف الرابع:** "عملية منهجية منظمة لجمع البيانات، تحليلها وتقديم التقارير ليتم استخدامها من قبل المؤسسة لمتابعة الموارد التي تم استخدامها والنتائج التي تم الحصول عليها مما يساعدها في تحديد نقاط القوة والضعف والتهديدات التي تواجهها." (al nuaimi, 2017, p. 7)

من خلال التعريف، يتضح أن عملية تقييم الأداء هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يتخذها الجهاز الإداري في دراسة مختلف البيانات المتعلقة بها للحكم على عنصري الفعالية والكفاءة، حيث أن هذه العملية تسمح بتحديد مستوى تحقيق الأهداف وكذلك تحديد الكمية السبية بين النتائج والموارد المستخدمة بغية الوصول إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بالمنظمة.

✓ **التعريف الخامس:** "تقييم الأداء هو فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها." (بلاسكة، 2011/ 2012، صفحة 6)

نلاحظ أن هذا التعريف أعطى عملية تقييم الأداء مفهوم واسع وشامل، حيث وضح أن هذه العملية يجب أن تشمل جميع جوانب الأنشطة في الوحدة الاقتصادية لتبيان قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف من خلال المقارنة بين النتائج المحققة والنتائج المستهدفة من أجل الكشف عن الانحرافات والمساعدة في عملية التحسين.

✓ **التعريف السادس:** "عملية تقييم الأداء تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة." (حسين و البشير، 2015، صفحة 113)

يبين لنا هذا التعريف أن عملية تقييم الأداء بالمؤسسة هي عملية بالغة الأهمية حيث أنها تخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال إصدارها لحكم شامل عن كيفية إدارة المؤسسة لمواردها المختلفة، فبالإضافة إلى تركيز هذا التعريف على أهمية عملية تقييم الأداء فقد ركز كذلك على عنصر الكفاءة في الأداء، أو ما يطلق عليها بكفاءة الأداء.

✓ **التعريف السابع:** هو وسيلة لتزويد إدارة المنظمة بالتغذية الراجعة التي تسترشد بها في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى أداء المنظمة. (نديم، 2012/ 2013، صفحة 31)

أعطى هذا التعريف مصطلح جديد لعملية تقييم الأداء ألا وهو "التغذية الراجعة"، والتي يقصد بها بأنها المعلومات المتعلقة بالنتائج التي يعاد توجيهها إلى المصدر الرئيسي لتقييمها، وذلك بهدف إجراء التعديلات اللازمة على سلوك سالب وضبطه لتحيق النتائج والأهداف المرجوة.

✓ **التعريف الثامن:** هو تلك المرحلة من مراحل الإدارة الاستراتيجية التي يحاول فيها المدراء أن يعرفوا أن الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة. (الجبوري، 2017، صفحة 252)

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على الأداء الاستراتيجي الذي يتضمن في مفهومه الجمع بين مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تمكن المؤسسة من معرفة أنها في الطريق الصحيح.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف عملية تقييم الأداء على أنها جزء من عملية الرقابة، والتي تقتضي قياس ما حققته الوحدة الاقتصادية فعلا باستخدام عدة مؤشرات (مؤشرات الفعالية، مؤشرات الكفاءة، المؤشرات المالية وغير المالية...الخ)، ومن ثم مقارنتها بمجموعة من المعايير المحددة مسبقا لتحديد مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى عنصر الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد للمستخدمة لمعرفة درجة عنصر الكفاءة، أي إصدار حكم على هذان العنصران، وذلك بهدف الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وتقديم مختلف البيانات للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة، وعليه يمكن اعتبارها كذلك على أنها عملية لاحقة لاتخاذ القرار.

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

تكتسي عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية وذلك لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث يمكن تعريف عملية تقييم الأداء المالي بأنها: "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة." (دادن، 2006، صفحة 34) كما تعرف بأنها: "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة." (عماري س.، 2014/ 2015، صفحة 29) وأيضا تعرف بأنها: "تحليل نتائج أعمال المؤسسة بهدف الكشف عن مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذها الإجراءات اللازمة لتحقيقها." (العفيري، 2006، صفحة 41) وكذلك تعني: "العملية التي بموجبها تحدد المعايير والمقاييس لأجل تحديد ما إذا كان الأداء المالي يفي بالحاجات والتوقعات، لغرض التقدم في التنفيذ الاستراتيجي، وتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمة، وذلك لتعزيز الأولى وتقليص الثانية." (زروقي، 2019، صفحة 94)

من خلال ما سبق، يمكن أن نعرف تقييم الأداء المالي بأنه: عملية من العمليات متسلسلة النتائج المالية المتوصل إليها، أو المنتظر تحقيقها استنادا على معلومات خلال فترة زمنية محددة من أجل تشخيص أسباب الانحرافات لاتخاذ القرارات المناسبة والتي تخدم جميع الأطراف في المؤسسة.

كما أن عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على الأركان الأساسية التالية: (شالور و ملياني، 2019، صفحة 103)

- ✓ **وجود أهداف محددة مسبقا:** من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة، سياسة، معيار، نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها القيام بعملية تقييم الأداء المالي؛
- ✓ **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية...الخ؛
- ✓ **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الأداء المالي المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت إيجابية أو سلبية لتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة؛
- ✓ **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

نلاحظ من خلال هذا العنصر أن الأركان المذكورة سابقا لم تتوقف عند عملية تقييم الأداء المالي فقط بل تعدته، حيث تم في الركن الأخير التركيز على نقطة اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات وهذا الركن في نظرنا يدخل ضمن عملية تقويم الأداء المالي (الخطوة الموالية لعملية التقييم) وليس تقييمه، إلا أن العديد من الباحثين لم يفرقوا بين العمليتين (التقييم والتقويم)، وبالتالي فإنه يمكننا التوقف عند التطرق إلى هذه الركائز في مقارنة الأداء الفعلي بالمقارن والحكم عليه.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي

سنتناول في هذا الفرع أهداف عملية تقييم الأداء المالي في العنصر الأول وذلك من خلال عرض بعض أهداف هذه العملية، ثم سنتناول أهمية تقييم الأداء المالي في العنصر الثاني.

1. أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي: (عماري س.، 2014/ 2015، صفحة 30، 31)

- ✓ معرفة مستوى إنجاز المؤسسة للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها؛
- ✓ الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابهتها مستقبلا؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام اتجاه رفع مستوى أداء الشركة؛
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود؛
- ✓ تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقييم الشامل؛
- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية؛
- ✓ تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل؛
- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية، الاقتصادية والمالية لمختلف المؤسسات.

2. أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي من خلال العناصر التالية: (شنين و زرقون، 2015، صفحة 243)

- ✓ متابعة أعمال المؤسسات، فحص سلوكها، مراقبة أوضاعها، تقييم مستويات أدائها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، إضافة إلى المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية، البقاء والمنافسة؛
- ✓ الكشف عن العناصر الحقيقية ووضعها في مواقع أكثر إنتاجية بالنسبة للعناصر الإنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطويرها، ومن ثم الوصول إلى الأداء الجيد عن طريق الاستغناء عن العناصر غير الكفؤة؛
- ✓ تظهر عملية تقييم الأداء المالي، التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا ومكانيا؛
- ✓ تبيان مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية؛ (دادن، 2006، صفحة 41)

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باهتمام العديد من الباحثين في هذ المجال وذلك لما لها من أهمية كبيرة وبارزة في القطاع البنكي والقطاع المالي ككل، وهذا ما دفعنا إلى التساؤل عن مفهوم هذه العملية في البنوك التجارية، أهميتها والجهات المستفيدة منها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يعرف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية على أنه: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الوضعية المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة." (شعبوبي و التجاني، 2015، صفحة 43) كما يعرف بأنه: "الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم أخذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع...الخ) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المالي المستقبلي في البنك." (شعبوبي و التجاني، 2015، صفحة 33) ويعرف كذلك بأنه: "عبارة عن العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن الموارد المالية الموجودة لدى البنك قد تم استخدامها بكل كفاءة وفعالية." (بن معتوق، 2020، صفحة 204) وأيضا يعرف بأنه: "عملية يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة، كما هو جميع العمليات والدراسات التي تقوم بها البنوك لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المالية، وكفاءة استخدامها من طرف البنوك، مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو خلال فترة زمنية محددة عن طريق إجرائها المقارنات بين ما هو مستهدف وما هو محقق من أهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة." (عابد و زملط، 2018، صفحة 26)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية على أنه: النتيجة المالية النهائية لبنك معين خلال مدة زمنية معينة والهادفة إلى: مقارنة النتائج المالية المحققة مع النتائج المتوقعة أو مع النتائج المحققة في السنوات السابقة أو مع النتائج المحققة من طرف البنوك الأخرى، وذلك من أجل الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة من طرف البنك بغية اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات الموجودة والبحث عن طرق أخرى لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

وهناك العديد من المعايير المستخدمة للحكم عن الأداء المالي في البنوك، وأهمها: (حمه و ناز، 2016، صفحة 139)

- ✓ **المعايير المطلقة:** هي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفا عليها في جميع المجالات رغم اختلاف نوع المؤسسة، عملها ووقت التحليل، ومن أمثلتها: نسبة التداول (2:1) ونسبة السيولة السريعة (1:1) وغيرها؛
- ✓ **معيار الصناعة:** وهو متوسط نسبة مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالبنك موضوع الدراسة في معرفة المركز النسبي له، ومدى التطابق أو التباين مع معدل الصناعة للقطاع البنكي؛
- ✓ **المعيار التاريخي:** يعتبر هذا المعيار أداة هامة لتقييم أداء البنك بمقارنة المؤشرات المالية للبنك مع نفس المؤشرات للبنك ذاته ولكن لفترات زمنية سابقة، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية والكشف على مدى التغير الحادث في الأداء؛

✓ **المعيار المخطط:** وهو عبارة عن تصور يبحث في الجوانب المختلفة للعمليات المستقبلية وتكون لفترة محددة، ومن أمثلة المعيار المخطط قيام إدارة البنك بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين قبل بداية السنة المالية، ثم تقوم الإدارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المخطط والمتحقق فعلا؛

✓ **المعيار الوضعي:** هو نسبة أو رقم تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به مثل النسب التي يطلب البنك المركزي من البنوك الالتزام بها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

إن أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية نابعة من أهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنوك كلا حسب احتياجاته ورغباته، كما تزايدت أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في السنوات الأخيرة وذلك لخصوصية لنشاط وضخامة الأموال التي يتعامل بها هذا القطاع وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة مما يتطلب من متخذي القرار التحقق من كفاءة الأداء المالي لهذه المؤسسات البنكية. (عابد و زملط، 2018، صفحة 25)

إضافة إلى ما سبق، تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية كبيرة يمكن ذكرها كما يلي: (لمسلف، 2019، صفحة 219، 220)

✓ تبيان قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات؛

✓ المساعدة في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛

✓ إظهار المركز الإستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات االتغيير المطلوبة لتحسين مركزه لاستراتيجي؛

✓ الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

✓ توضيح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛

✓ التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار، التمويل وما يصاحبهما من مخاطر، فضلا عن السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس، التصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار. (بن بوزيد، 2016/ 2017، صفحة 22)

الفرع الثالث: الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

هناك العديد من الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وهي: (بشناق، 2011، صفحة 22، 23)

✓ **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بتقييم أدائها المالي لأسباب عديدة منها: ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية باعتبار أن التحليل المالي مثلا يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضا ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة البنك وربحيته لأن أكثر من 10/9 من تمويل البنك متأتي من الودائع؛

✓ **البنك المركزي:** إن البنك المركزي بصفته مسؤول عن الرقابة على البنوك وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع أداء مهامه السابقة فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة؛

✓ **المودعون:** يعتبر الإيداع هو الركن الأول في عمل البنك غير أن استمرار حصول البنك على الأموال مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثا عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة، وبالتالي يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد؛

✓ **المستثمرين الحاليين والمرتقبين:** يهتم المستثمر الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي إليها الاستثمارات، لذلك إن عملية تقييم الأداء المالي تساهم في وجود مؤشرات تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب نحو اتخاذ القرارات الملائمة؛

✓ **السوق المالي:** تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء المالي في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي الضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة للسوق بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها عدة جهات؛

✓ **إدارة الضرائب:** تقوم إدارة الضرائب بفرض ضرائب مستحقة دوريا على البنوك، ولذلك هي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيرادات وأوجه التكاليف، وتساعد القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة إدارة الضرائب على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرضها على البنك؛

✓ **الجمهور:** يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، ويهتم دائما بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبي التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، سرعة تقديم تلك الخدمات وانخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة والناتجة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات، وهو الذي يساهم بالدرجة الأولى في اهتمام إدارة البنك بعملية التقييم المستمر لأدائها المالي.

المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تلجأ البنوك التجارية إلى استخدام جملة من الطرق والنماذج لتقييم مدى سلامة أدائها المالي حتى لا تتعرض إلى مشاكل مالية تؤدي إلى إفلاسها وانهيارها، ومن بين هذه النماذج نجد نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المالي للبنوك

إن اعتماد البنوك على تقييم أدائها المالي يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات، أسبابها والبحث عن كيفية معالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لتحسين مستوى أدائها المالي، ومن بين النماذج المستخدمة من قبل البنوك التجارية لتقييم أدائها المالي نجد نموذج العائد على حقوق الملكية.

1. التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية

من بين النماذج التي تعتمد عليها البنوك في تقييم أدائها المالي نجد نموذج العائد على حقوق الملكية الذي استنتجه دافيد كول سنة 1972، (قريشي، 2004، صفحة 90) والذي يعتبر مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العوائد والمخاطر، وهو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر حجم أرباح البنك بمخاطر تم اختيارها، وبالتالي تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر من أجل تعظيم الربح. (بختي و بن موسى، 2018، صفحة 87)

يتم بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعتين، حيث أن المجموعة الأولى تتعلق بتقييم الأجزاء المكونة لعائد البنك على حقوق المساهمين وتحديد الأنشطة المالية التي تساهم أكثر في إحداث تغييرات في مستوى العائد على حقوق المساهمين،(Marshall, 2019) وذلك من خلال نموذج DuPont (أو نموذج الربح الاستراتيجي كما يتم تسميته في بعض المراجع).

نموذج DuPont ذو قيمة كبيرة لأنه لا يريد فقط معرفة ماهية العائد، بدلا من ذلك يتيح معرفة المتغيرات المحددة التي تسبب العائد في المقام الأول، وبقياس تلك المتغيرات الأساسية وتسليط الضوء عليها يصبح من السهل استهدافها، تطوير سياسات البنك لتحسين أو تعديل ما يمكن تحسينه.(Jushua, 2019)

حيث في عام 1920 تم تطوير نموذج DuPont من طرف شركة ديبون الأمريكية، (Zahidur & rubel, 2018, p. 166) حيث في بادئ الأمر اقتصر على قياس معدل العائد على الأصول من خلال اشتقاقه لنسبتين (نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات ونسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات)، ليتحول من نموذج معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة تتعلق بمضاعف الرفع المالي، وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية.

إذا، نموذج DuPont هو عائد موسع على معادلة حقوق الملكية، ويتم التعبير عليه كما هو موضح في المعادلة التالية: (Marshall, 2019)

معادلة نموذج Dupont = هامش الربح * معدل دوران الأصول * الرفع المالي

حيث: هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي المبيعات.

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات/ إجمالي الأصول.

الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

أما المجموعة الثانية، فتتضمن المخاطر التي تواجه البنوك عند أدائها لأنشطتها والتي يعبر عنها بنسبة واحدة أو عدة نسب، ومن بين هذه المخاطر نجد: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

مما سبق، يمكن توضيح نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل رقم (2-2):

االشكل رقم (2-2) : نموذج العلاقة عائد- مخاطر لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

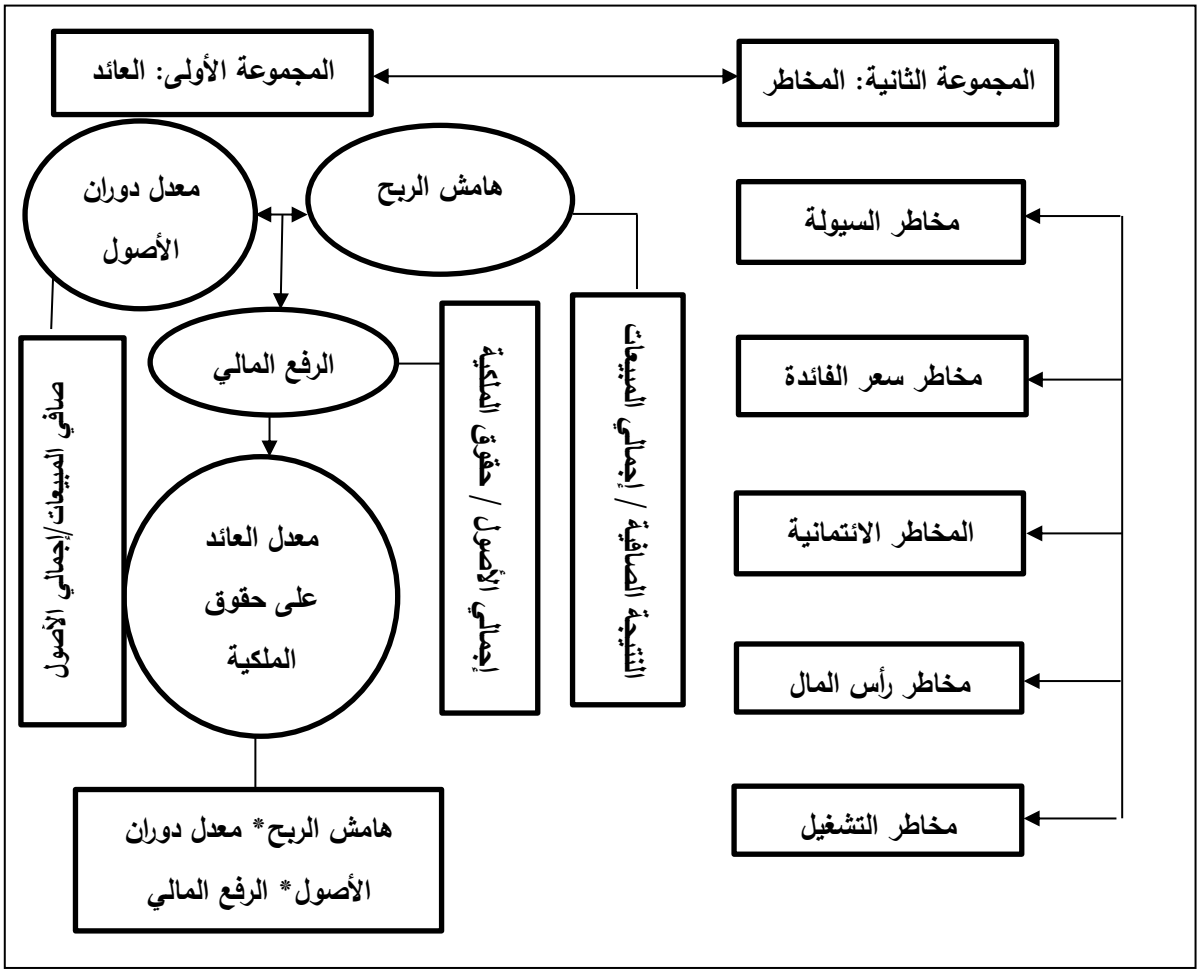

المصدر: من إعداد الطالبة

2. العلاقة بين العائد والمخاطر في البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق مستويات عالية من العائد على كل من الأصول وحقوق الملكية، لكن مثل هذه المستويات من العائد لابد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها البنك مقابل ذلك، فمثلا قد يستطيع البنك تحقيق مستويات أعلى من العائد من خلال تخفيض المصروفات العاملة دون التأثير في نوعية الإيرادات، غير أنه قد يحقق ذلك في حالات أخرى مع تحمل البنك لمخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وفي مثل هذه الحالات تكون الأرباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب، كما قد يتعرض البنك للخسائر. وتنظر البنوك إلى العائد المتوقع باعتباره مكونا من جزأين: (خيضر و نبراس، 2015، صفحة 210)

- ✓ الجزء الأول هو الجزء الذي يكفي البنك عن حرمانه من تلك الأموال التي وجهت لشراء الأوراق المالية، وهو ما يطلق عليه "العائد مقابل الزمن"؛
- ✓ أما الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض البنك عن المخاطر التي تتعرض لها أمواله.

مما تقدم، يعني أن البنك المستثمر عليه الموازنة بين المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة الاستثمار وبين العائد الذي يرغب فيه، كما أن هناك قاعدتان تحكمان أساس المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة من حيث المخاطر والعائد، وتتمثل هاتان القاعدتان في: (خيضر و نبراس، 2015، صفحة 210)

✓ اذا تساوت المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس العائد المتوقع، أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه العائد الأكبر؛

✓ اذا تساوت العوائد المتوقعة من الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس المخاطرة، بمعنى اختيار الاستثمار الأقل عرضة للمخاطر.

من جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها إدارة الاستثمار ازدادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح. (أبو رحمة، 2009، صفحة 57)

الفرع الثاني: نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

يعد نموذج التقييم المصرفي الأمريكي من النماذج المستخدمة بكثرة في تقييم الأداء المالي للبنوك، ذلك أنه نموذج يأخذ بعين الاعتبار جميع المكونات الرئيسية لسلامة البنك.

1. التعريف بنموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تتمثل المهمة الأساسية لمشرفي البنوك في تقييم الوضع المالي للبنوك التي هم مسؤولون عنها، وعند تقييم البنك من المهم أن يتم استخدام نظام قياسي يمكن جميع المشرفين على البنك من النظر إليه بنفس الطريقة ويراعي جميع الجوانب المالية المهمة لسلامة البنك، ويتمثل هذا النظام في نظام التصنيف الأمريكي CAMELS الذي تم اعتماده أولا من قبل وكالات الإشراف البنكي الثلاثة في الولايات المتحدة (البنك الاحتياطي الفيديرالي، شركة التأمين على الودائع الفيديرالية ومكتب مراقبة العملة) سنة 1978. (Waymond , 2007, p. 13)

إلا أن نظام CAMELS لم يصل إلى صيغته الحالية إلا بعد مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة، فقد بدأ النظام بمعيار مصغر يطلق عليه معيار CAEL الذي يرمز كل حرف منه إلى مؤشر تقييمي، وبذلك فهو يتناول 4 مؤشرات أساسية تتمثل في: كفاية رأس المال(Capital Adequecy)، جودة الأصول(Assets quality)، الربحية (Earning) والسيولة(Liquidity)، ومن أجل مواكبة التطورات الميدانية التي أفرزها الواقع التطبيقي للنظام تم إضافة معيار آخر لتلك المعايير والمؤشرات وهو معيار الإدارة (Management) ليصبح تحت مسمى CAMEL. (أسعد، 2018، صفحة 289)

ونظرا لتطور البنوك إلى مؤسسات مالية أكثر تعقيدا وتركيز المشرفون البنكيون بشكل متزايد على جودة ممارسة إدارة المخاطر البنكية تم إضافة المكون السادس والأخير لنموذج CAMELS والمتمثل في حساسية مخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk)، باعتبار أن الحساسية باتجاه مخاطر السلع...الخ بإمكانها أن تؤثر بشكل سلبي على أرباح المؤسسات المالية أو رأس المال الاقتصادي. (Waymond , 2007, p. 14)

ويعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكي بأنه عبارة عن: "مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه." (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 72) كما يعرف بأنه: " نظام للتقييم يمكن المنظمين البنكيين من قياس الأداء المالي والإداري وتحديد السلامة المالية للبنوك من خلال استخدام النسب، المؤشرات، السياسات والإجراءات المؤسسية." (الطائي و علي ، 2019، صفحة 20) وكذلك يعرف بأنه: " نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع المالية وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي." (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 408)

مما تقدم يمكننا تعريف نظام CAMELS بأنه نظام رقابي وإشرافي لتقييم الأداء المالي للبنوك وتصنيفها، وذلك باستخدام مجموعة من ستة مؤشرات يتم من خلالها تبيان الوضعية المالية للبنك لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وضمان السلامة المالية للبنك.

2. عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تشير كلمة CAMELS إلى الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النموذج، والتي تشمل ستة عناصر هي: كفاية رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، ويمكن شرح هذه العناصر كما يلي: (بن شنة ، 2018، صفحة 539)

✓ **نسبة كفاية رأس المال:** تشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للبنك، وتعتبر أحد الشروط الضرورية للحفاظ على النظام البنكي سليما، ويجب على كل بنك العمل دائما على إنشاء نسبة مناسبة بين رأس المال والمخاطر الحالية في أصوله لضمان استمراريته ومتانة أعماله، فنسبة كفاية رأس المال هي واحدة من نسب تقييم صحة الأداء والاستقرار المالي للبنوك، حيث يجب أن يكون للبنك رأس المال الكافي لتغطية مخاطر أنشطته. ويعتبر Nimalathasan كفاية رأس المال بمثابة وضع رأس المال للبنوك، والذي يحمي المودعين في نفس الوقت من الخسائر المحتملة التي تتكبدها البنوك. لذلك تم استخدام هذا المؤشر كمتغيرات من متغيرات نموذج camels. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال من بينها: حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، تطور شبكة العمل والفروع، مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة، أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال، كفاية المخصصات المكونة لمواجهة القروض، مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية...الخ. (محمود، 2014، صفحة 72) ويتم تصنيف البنك حسب مؤشر كفاية رأس المال كما هو موضح في الجدول رقم (2-11):

الجدول رقم (2-11): تصنيفات البنك حسب مؤشر كفاية رأس المال

تحليل التقييم	رأس المال الأساسي/ متوسط الأصول	رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال/الأصول المرجحة بالمخاطر	مميزات البنك حسب تصنيفه
قوي	5 فأكثر	6 فأكثر	10 فأكثر	أداء جيد؛ النمو الجيد للأصول؛ خبرة الإدارة في متابعة مسار الأعمال البنكية، تحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم؛ توزيع الأرباح على المساهمين بما لا يضر نمو رأس المال المطلوب؛ انخفاض حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
مرضي	4 فأكثر	4 فأكثر	8 فأكثر	لديه نفس الخصائص السابقة حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال النسب المقررة من البنك المركزي، ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا.

معقول	أقل من4	أقل من 4	أقل من 8	في هذه الحالة يتطلب إشرافا تنظيميا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.
هامشي	أقل من 3	أقل من 3	أقل من 6	يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لعملياته، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله.
غير مرضي	أقل من 2	أقل من 2	أقل أو تساوي 2	يعتبر متعثرا، ويتطلب إشراف رقابي قوي، حيث أن خسائر الاستثمارات، العمليات البنكية وعمليات الإقراض تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال الانهيار الكلي للبنك.

المصدر: (يحيى، 2017، صفحة 599، 600) و (محمود، 2014، صفحة 72)

✓ **جودة الأصول:** تأخذ جودة الأصول في الاعتبار أداء الأصول، وخاصة القروض التي يقدمها البنك، كما توضح مستوى مخاطر الأصول ومعدل القوة المالية داخل البنك، وبالتالي تلعب جودة الأصول دورا في التأثير على الأداء المالي للبنك، وتعتبر نسب جودة الأصول واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك، وبما أن القروض لديها أعلى مخاطر التخلف عن السداد فإن العدد المتزايد من القروض المتعثرة يظهر تدهورا في جودة الأصول، وجودة الأصول هي جانب مهم لتقييم درجة القوة المالية للبنك، ويتمثل الغرض الرئيسي لجودة الأصول في تحديد تركيبة الأصول المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، كما أن جودة محفظة الائتمان تعبر عن ربحية البنوك، كما تسعى جميع البنوك التجارية في الحفاظ على مستوى القروض المتعثرة إلى أدنى مستوى، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع القروض المتعثرة يؤثر على ربحية البنك. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على جودة الأصول ومن بينها: درجة تنويع الأصول، حجم ومدة القرض، نمو محافظ القروض وجودة الضمانات المقدمة لكل قرض.

الجدول رقم (2-12): تصنيفات جودة الأصول

تحليل التقييم	نسبة التصنيف المرجحة	مميزات البنك حسب تصنيفه
قوي	أقل من 5	حجم الأصول المتعثرة لا يتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛ وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها؛ الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص؛ احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛ الأصول البنكية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر بنكية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.
مرضي	5 - 15	خصائص مشابهة لجودة الأصول السابقة، ولكن تشهد نقاط ضعف في واحد أو أكثر من العوامل، حيث بإمكان الإدارة معالجتها بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة عادة لا يتجاوز 10% من إجمالي رأس المال
معقول	15- 35	يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك، مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان إتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي)
هامشي	35- 60	يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة سابقا، مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك يتوفر احتمال نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.
غير مرضي	60 فأكثر	يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة، حيث تتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تتسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل لنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

المصدر: (محمود، 2014، صفحة 79، 81)

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة مجموعة من المتغيرات، ومن بينها: (محمود، 2014، صفحة 79)

- ✓ سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها؛
- ✓ مستوى القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض؛

- ✓ كفاية المخصصات المرتبطة بالقروض؛
- ✓ المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية؛
- ✓ التركزات في القروض والاستثمارات؛
- ✓ المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة؛
- ✓ كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات؛
- ✓ النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان.

✓ **الإدارة:** في هذا المكون من مكونات نظام التقييم الأمريكي يتم التأكيد على مدى كفاءة المستويات الإدارية المختلفة، وكذلك مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، ومدى سلامة نظم الرقابة الداخلية والتزام العاملين بها، فضلا عن التأكد من قدرة البنك على التخطيط والتأقلم مع التغيرات الطارئة في الظروف المحيطة بما يحافظ على سلامة البنك وزيادة قدرته على النمو.

ولتقييم جودة الإدارة يتم تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل في: (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 39)

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس لإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة؛
- **الموارد البشرية:** يشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء؛
- **عملية المراقبة والتدقيق:** يتم من خلال هذا المؤشر التأكد من درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية؛
- **نظام المعلومات:** يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب؛
- **التخطيط الاستراتيجي:** يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

✓ **الربحية (Earning):** من خلال هذا المؤشر يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، المقارنة مع البنوك المماثلة، جودة وتركيبة صافي الدخل، مدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة. ولتقييم الربحية يتم الأخذ ببعض العناصر أهمها: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية ومقارنتهما مع معدلات البنوك، مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها وعدم الاعتماد على الإيرادات غير المتكررة، مدى كفاية المخصصات وقدرة إيراداته على تغطية أي نقص فيها، نسبة الأصول المدرة للدخل ومعدل الهامش ما بين الفوائد الدائنة والمدينة...الخ. (ودان و شوشه، 2020، صفحة 97)

الجدول رقم (2-13): تصنيف ربحية البنوك باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول

تحليل التقييم	نسبة ROE	نسبة ROA	مميزات البنك حسب تصنيفه
قوي	أكثر من 0.4	أكثر من 1	يولد الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع الأرباح المعقولة للمساهمين؛ سلامة أوضاع الميزانية، التخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛ الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية؛ الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
مرضي	أقل من 0.2	1 -0.75	يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نموا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.
معقول	أقل من 0.1	0.75 -0.5	يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا، وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح البنكية.
هامشي	أقل من 0.05	0.5 -0.25	يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هذا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة البنكية، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة البنكية.
غير مرضي	أقل من 0.01	أقل من 0.25	يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك.

المصدر: (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 40) و (محمود، 2014، صفحة 86، 87).

✓ **السيولة (Liquidity):** تشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين، استحقاق الخصوم وطلبات القروض دون تأخير، والسيولة مهمة لأن البنوك تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل وتلبية الطلب على قروض العملاء، في حين قد تكون البنوك يائسة لاقتراض أموال قصيرة الأجل والقروض في حالات الطوارئ بمعدل فائدة مفرط لتغطية الحاجة إلى النقد الفوري مما يؤدي إلى انخفاض في الأرباح.

الجدول رقم (2-14): تصنيف سيولة البنك حسب نموذج التصنيف الأمريكي CAMELS

تحليل التقييم	نسبة التوظيف	نسبة الاقتراض	التغطية النقدية	مميزات البنك حسب تصنيفه
قوي	55 فأكثر	أقل من 50	50 فأكثر	يتصف البنك بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية؛ توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة؛ محدودية الاعتماد على عمليات الإقراض بين البنوك لاحتياجات السيولة؛ توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛ امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.
مرضي	66 فأكثر	أقل من 60	45- 49.99	له نفس خصائص التصنيف المذكورة في التصنيف السابق، ولكن البنك يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل، ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية.
معقول	65 فأكثر	أقل من 65	38- 44.99	تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا إلى تدارك الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارك الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.
هامشي	70 فأكثر	أقل من 70	33- 37.99	يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك

				لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.
غير مرضي	71 فأكثر	أكثر من 70	32 فأقل	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر: (أسعد، 2018، صفحة 299)، (محمود، 2014، صفحة 90، 91) و(بن عمر و نصير، 2017، صفحة 41)

✓ **حساسية مخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk)**: تغطي الحساسية كيف يمكن أن تؤثر مخاطر معينة على المؤسسات، ويتم تقييم حساسية البنك لمخاطر السوق من خلال مراقبة إدارة تركزات الائتمان، وبهذه الطريقة يمكن معرفة كيف يؤثر الإقراض للصناعات المحددة على البنك، كما يتضمن التعرض إلى العملات الأجنبية، السلع، الأسهم والمشتقات في تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق.

الجدول رقم (2-15): مميزات البنك حسب تصنيف حساسية مخاطر السوق

التصنيف	مميزات البنك حسب تصنيفه
قوي	يعني مخاطر السوق مسيطر عليها وأن احتمالية تأثيرها على رأس المال والإيرادات ضعيفة جدا، وأن إدارة المخاطر لدى البنك قوية مقارنة مع حجم ودرجة تعقيدات البنك.
مرضي	يعني أن الحساسية لمخاطر السوق مسيطر عليها، وهناك احتمال ضعيف أن تؤثر هذه المخاطر على مستوى الإيرادات وعلى رأس المال، وأن إدارة المخاطر مرضية في ضوء حجم البنك ودرجة تعقيداته ومستوى المخاطر المقبولة من قبل البنك، كما أن مستوى الإيرادات ورأس المال كاف لتغطية مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.
معقول	يعني أن ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى التحسين، أو أن هناك احتمالية أن تؤثر مخاطر السوق على مستوى الإيرادات ورأس المال، كما أن إدارة المخاطر بحاجة إلى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك، ويمكن أن يكون مستوى الإيرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.
هامشي	يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول، وهناك احتمالية كبيرة أن تتأثر إيرادات البنك ورأس المال بالتغيرات المعاكسة لمخاطر السوق، وأن مستوى إدارة المخاطر غير كاف في ضوء حجم البنك ومستوى حجم المخاطر لدى البنك، كما أن مستوى الإيرادات ورأس المال يكون غير كافي لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.
غير مرضي	يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول أو أن مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك تشكل تهديدا لمستقبل البنك، كما أن إدارة المخاطر تكون ضعيفة بشكل كبير في ضوء حجم البنك وكذلك مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.

المصدر: (محمود، 2014، صفحة 100)

بمجرد أن يقوم مشرف البنك بتقييم المكونات الستة لنموذج CAMELS، فمن الممكن تحديد التصنيف العام للبنك، والذي يعرف بالتقييم المركب، حيث يتم تعيين رقم لكل مكون من واحد " قوي" إلى خمسة وهو "غير مرضي" كما يلي:

✓ **المستوى الأول: أداء قوي (strong)**، يمثل أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه البنك وتتميز البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بأنها سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، وأن نقاط الضعف طفيفة جدا ويمكن معالجتها، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

✓ **المستوى الثاني: أداء مرضي (satisfactory)**، في هذا المستوى توصف البنوك على أنها بنوك سليمة نسبيا من النواحي المالية ومستقرة، كما أنها تكون ممتثلة ومتوافقة بشكل جوهري مع القوانين، التشريعات واللوائح التنظيمية التي تحكم الصيرفة التجارية، وفي حالة وجود بعض القصور في نشاطها البنكي فإنها قادرة على معالجة السلبيات بسرعة فائقة.

✓ **المستوى الثالث: أداء معقول أو مقبول (fair)**، البنوك التي يكون تقييمها ضمن هذا المستوى تواجه نقاط ضعف عديدة بشكل عام من شأنها أن تعرض البنك إلى مزيد من المخاطر وتقلل من قدرته على تحمل تقلبات السوق، مما يستوجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني مقبول، فقد يؤدي استمرارها إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة البنكية، كما يتطلب من البنك المركزي إتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد نقاط الضعف تلك، بمعنى هذا التصنيف يحتاج إلى رقابة ومتابعة من قبل البنك المركزي باستمرار.

✓ **المستوى الرابع أداء هامشي أو حدي (marginal)**، أما البنوك التي يتم تصنيفها ضمن هذا المستوى فإنها تعاني من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وتكون غير قادرة على تحمل تقلبات السوق، وتحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعها، وفي الوقت نفسه يضم هذ المستوى مجموعة من البنوك التي لا تلتزم بالقوانين، الأنظمة والتشريعات وبالتالي إمكانية تعرضها إلى تهديدات كبيرة في جانب الملاءة البنكية تؤدي إلى التصفية الإجبارية وإعادة تنظيم البنك، مما يضطر البنك المركزي الطلب من هذه البنوك باتخاذ إجراءات وخطوات من شأنها تعديل أوضاعه بسرعة، والبنوك بهذا التصنيف تحتاج إلى رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.

✓ **المستوى الخامس: أداء غير مرضي (unsatisfactory)**، البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة، وتعاني أيضا من ضعف كبير في الأداء وضعف في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك، درجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلقا كبيرا للسلطات الرقابية، كما أن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار قدرة الإدارة لضبطها وتصحيحها، وتحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار في نشاطها، كما تحتاج أيضا إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه البنوك تكون كبيرة. ويمكن توضيح مستويات التصنيف السابقة في الجدول رقم (2-16):

الجدول رقم (2-16): مستويات تصنيف البنوك طبقا لنظام CAMELS

سلم التقييم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقييم
01	1.4 -1	قوي	الموقف سليم من كل النواحي، وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
02	2.4 -1.6	مرضي	الموقف سليم نسبيا، لكن وجود بعض القصور وعليه يجب معالجة السلبيات.
03	3.4 -2.6	معقول	يظهر نقاط القوة والضعف، لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
04	4.4 -3.6	هامشي	هناك خطر قد يؤدي إلى التعثر، ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية.
05	5 -4.6	غير مرضي	الموقف خطير جدا، وعليه وجوب رقابة دائمة.

المصدر: (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 408)

إضافة إلى النماذج المذكورة سابقا، توجد العديد من النماذج الأخرى التي تعمل على تقييم الأداء المالي للبنوك، غير أن هذه النماذج تختلف من بلد إلى آخر، فمثلا نجد فرنسا تستخدم نظام ORAP منذ سنة 1997، إيطاليا تستخدم نظام PATROL منذ 1993، أما هولندا فتستخدم نظام التقييم الهولندي منذ 1999...إلخ، وبما أن دراستنا تركز على البنوك التجارية في الجزائر فلابد من ذكر النموذج المستخدم في الجزائر لتقييم الأداء المالي ألا وهو نموذج SYNOBA (SNB)، والذي تم إعداده من قبل بنك الجزائر بمعية كل من البنك الدولي والخزينة العمومية الأمريكية، حيث جرى العمل عليه منذ 2013، وهذا النموذج يحاكي نموذج CAMELS إلا أنه لا يعتمد على تحليل حساسية السوق.

خلاصة الفصل

يعد الأداء المفهوم الجوهري والأهم بالنسبة للمؤسسات، ولقد تباينت التحليلات لأبعاد الأداء فهناك من ركزت على بعده الاجتماعي ومنها من أخذت الجانب التنظيمي...الخ، أما في دراستنا فركزنا على الأداء من جانبه المالي أي "الأداء المالي" وبالضبط في البنوك التجارية، حيث توصلنا إلى أن هذا الأخير هو الذي يعكس مدى قدرة البنك في الاستغلال الأمثل لموارده المالية من أجل تحقيق الأهداف المالية المسطرة من قبل الإدارة.

إذا، يكتسي الأداء المالي أهمية بالغة ومتزايدة نابعة من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الدول، وكما رأينا في الفصل الأول فإن البنوك تتعرض للعديد من التحديات خاصة في ظل العولمة المالية ومن بين هذه التحديات نجد: التطورات التكنولوجية، توسع سلة المخاطر واشتداد المنافسة، لذا كان من الضروري إخضاعها إلى عملية الرقابة بصفة دورية من أجل الحفاظ على سلامة مركزها المالي وكذا معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها المالية أو لا؟ وهل حققتها بموارد معقولة؟ وتتبع عملية الرقابة عدة مراحل متتالية، حيث تبدأ بالقياس الذي يعد ضرورة ملحة والذي هو عبارة عن تعبير عددي عن أدائها المالي وهناك عدة مقاييس تزود مستخدميها بنظرة تراكمية شاملة عن أدائها ومن أهم هذه المقاييس نجد: مؤشرات الربحية، مؤشرات المخاطر، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة...الخ، حيث أن لكل منها إيجابيات وسلبيات لذلك على الجهة المهتمة بعملية القياس اختيار المعيار الذي يساعدها، ولإجراء القياس يتم الاعتماد على مجموعة من التقارير المالية أي القوائم المالية التي تعرف على أنها المرآة العاكسة للوضعية المالية للبنك أو الصورة الحقيقية له، وتشمل هذه القوائم: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية وأي معلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية.

بعد القياس يأتي التقييم التي يتمثل في تحليل النتائج والتأكد من أنها تسير وفق الأهداف المسطرة مسبقا ومن ثم إصدار الحكم وذلك بعد مقارنة النتائج المتحصل عليها مع المعيار المناسب كمعيار الصناعة مثلا، وللقيام بهذه العملية يوجد العديد من النماذج التقييمية التي يمكن الاعتماد عليها للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى البنوك والتي تم الإشارة إليها سابقا. لنصل في الأخير إلى عملية التقويم أين يقوم البنك بالبحث عن السبل والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات.

الفصل الثالث
علاقة المخاطر المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد

تواجه البنوك التجارية أنواع متعددة من المخاطر أثناء تأديتها لنشاطها والتي لا يمكن تجنبها ولكن يتعين عليها تعلم كيفية التعايش معها وإدارتها، ومن بين هذه المخاطر نجد المخاطر المالية التي تتضمن: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق، حيث أنه في ظل هذه المخاطر تسعى هذه المؤسسات المالية إلى تحقيق أفضل أداء مالي لها، الأمر الذي دفعنا إلى التساؤل عن العلاقة بين المخاطر المالية سالفة الذكر والأداء المالي للبنوك التجارية، ولبلوغ هذه النقطة لابد أولا من التعرف على ماهية كل نوع من المخاطر المالية وكيفية قياسها كخطوة أولى من أجل إدارتها...الخ.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتحديد ماهية المخاطر المالية الثلاث، طرق قياسها، كيفية إدارتها من قبل لجنة بازل وأيضا علاقتها بالأداء المالي المعبر عنه بالربحية، وعليه ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الثالث: مخاطر السوق وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الأول: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في تحويل الأرصدة من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، أو بعبارة أخرى همزة وصل بين المقرضين والمقترضين، وأثناء أدائها لهذا الدور قد يتعذر عليها استرداد الائتمان الممنوح، فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو لآخر، كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله للأسباب نفسها، وهذا الاحتمال يسمى مخاطر الائتمان، حيث أن هذا الأخير من شأنه التأثير على أدائها المالي، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية هذا النوع من المخاطر وكيفية تأثيره على الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية الائتمان البنكي

نشأ الائتمان كجزء من النظام الاقتصادي منذ القدم وتطور بتطور المجتمعات، حيث كان آنذاك أناس مجموع دخلهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى، لذلك تكون الوفر أو الفائض، في المقابل كان هناك أشخاص دخلهم أقل من احتياجاتهم، ولتلبية أو تغطية تلك الاحتياجات تم البحث عن أصحاب الوفورات أو الفوائض من خلال وسطاء ماليين آنذاك، ومن هنا تم التوفيق بين رغبات ذوي الفوائض واحتياجات ذوي العجز ضمن شروط معينة.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان البنكي

استمد الائتمان تعريفه من الكلمة الإنجليزية Credit، والتي نجدها ناشئة من كلمة Credo المركبة من "Cred" وتعني "ثقة" و"Do" وتعني وضع، وبدمج الكلمتين يصبح المصطلح "وضع الثقة". (واضح، 2016/ 2017، صفحة 27) ونقول ائتمن فلان فلانا: عده أي اعتبره أمينا، وائتمن فلان فلانا على كذا: أي اتخذه أمينا عليه، والائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا وجديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة. أما اصطلاحا فيقصد به:

- ✓ مبادلة مال حاضر بمال مؤجل؛
- ✓ القدرة على الاقتراض وشراء السلع مقابل وعد بالدفع في المستقبل؛
- ✓ تقديم المال في صور متنوعة ممن يملكه إلى من يحسن استخدامه أو يحتاج إلى قدر منه؛
- ✓ وعد بدفع ثمن سلعة، خدمة أو نقود، أي هو وعد بدفع مبلغ مستحق في تاريخ محدد أو عند الطلب.

أما في الاقتصاد، فيعرف الائتمان على أنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري الحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين. (واضح، 2016/ 2017، صفحة 27)

لقد تطور الائتمان وتطورت معه صور الوسطاء الماليين إلى أن أصبحت تأخذ صور البنوك بشتى أنواعها، وبهذا ظهر مصطلح الائتمان البنكي الذي يعرف بأنه: "عملية يقوم بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة بمنح عميلا ما بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير." (جاب الله و رابحي، 2020) كما عرف بأنه: "عقد بين البنك وأحد عملائه بمقتضاه يسلم الأول إلى الثاني نقود على أن يلتزم العميل بردها في الوقت المحدد مع الفائدة المتفق عليها." (واضح، 2016/ 2017، صفحة 27)

ومن خلال تعريفنا لمصطلح الائتمان تبين أن هذا الأخير مرتبط بالتأجيل الدال على الثقة وليس القرض، فالقرض هو نتيجة تابعة للائتمان (الثقة)، وعلى هذا الأساس هناك من عرف الائتمان البنكي بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد." (واضح، 2016/ 2017، صفحة 27) كما عرف بأنه: "الثقة التي يوليها البنك في شخص ما، حيث يضع

تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، أين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد." (خضراوي، 2008/ 2009، صفحة 10) وكذلك عرف بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد، العمولات والمصاريف...الخ. (حسن، 2011، صفحة 33)

وهكذا يكون التسهيل الائتماني عبارة إما عن مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للبنك وفي الحدود، الشروط وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه، وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتسم بالنجاح مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد، العمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد، وإما تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) ولغرض معين، محدد ولأجل معلوم، كما هو الحال في خطاب الضمان حيث يصبح البنك بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهدا بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب منه دون أية معارضة من أي جانب شريطة أن تصل المطالبة للبنك في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان." (حسن، 2011، صفحة 33)

إذا، نستنتج من خلال التعاريف السابقة، أن هناك مجموعة من العناصر المشكلة للائتمان البنكي، والمتمثلة في: مانح الائتمان (البنك)، المؤتمن (العميل طالب القرض)، قيمة الائتمان، فترة الائتمان، مقابل الائتمان وكذلك الضمان. ومن خلال الربط بين هذه العناصر يمكن تعريف الائتمان البنكي كما يلي: "الائتمان البنكي هو عقد بين البنك وأحد عملائه الراغب في حصول على مبلغ معين منه بغرض استخدامه في مجال معين خلال فترة محددة، وذلك مقابل عائد يتحصل عليه البنك وضمان لتمكينه من استرداد أمواله في حالة توقف هذا العميل عن السداد."

الفرع الثاني: أهمية الائتمان البنكي

تنبع أهمية الائتمان البنكي من كونه يسد حاجة الأفراد، المؤسسات، أصحاب المهن والقطاعات الاقتصادية كافة، حيث قل ما نجد في الحياة العملية نشاطا يعتمد كليا على موارده الذاتية فقط، بل يسعى إلى مساندة رأس المال عن طريق القروض المقدمة إليه بشكل ائتمان من قبل البنوك، ونتيجة لأهمية الائتمان استمدت البنوك أهميتها، حيث تعتبر الآن محور الجهاز المالي والعمل الاقتصادي، ولأنها تقبل الودائع من أطراف عديدة ومختلفة وتقوم بجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المستثمرين من خلال تقديم الائتمان فهي بذلك أداة تسهل عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد، الأمر الذي يبلور دور البنوك في الاقتصاد. (الزيدانين، 1999، صفحة 43)

كذلك، يساعد الائتمان في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، كما أنه يزيد من كفاءة عملية تخصيص الموارد الائتمانية سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج، وهو كذلك يحدد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين الائتماني ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا، وعليه فالائتمان يقوم اليوم بوظائف عديدة وهامة لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه. (جاب الله و رابحي، 2020، صفحة 51)

كما يعتبر الائتمان البنكي ذو أهمية للبنوك، فهو المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذلك نجد أن الكثير من الباحثين عرفوا هذه العملية على أنها: "مساعدات مالية يقدمها البنك لحساب عملاءه بالطريقة التي يستطيع من خلالها تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح." (لعروسي و بوقرة، 2012، صفحة 297) وعليه فلا توجد أي غرابة في أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء، القوانين والتشريعات البنكية. (دحام، عطية، و علي، 2020، صفحة 162)

هذا، وللائتمان البنكي نتائج اقتصادية واجتماعية هامة نذكر منها ما يلي: (حسن، 2011، صفحة 28)

✓ التأثير على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضخمية ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذا يجب أن يكون الائتمان موازي وملبي للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك نجد أن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال سياسات البنك المركزي؛

✓ تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، رفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد، بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية؛

✓ تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية؛

✓ المساهمة في مشروعات أخرى مثل: المساهمة في بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة، شركات إنتاج الدواء، الغذاء، الملابس، المساكن، الملاحة والسياحة...الخ.

من خلال تطرقنا لمفهوم الائتمان البنكي وأهميته نلاحظ أنه وجد لغرض ولقطاعات معينة وكذلك لعينة من الأشخاص ولمدة محددة...الخ، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وجود أنواع مختلفة من الائتمان البنكي، الأمر الذي دفعنا إلى التساؤل عن هذه الأنواع.

الفرع الثالث: أنواع الائتمان البنكي

يمكن تقسيم أنواع الائتمان البنكي إلى عدة أنواع مختلفة وذلك تبعا للزاوية التي ينظر إليها للقرض، وعلى العموم فإن أغلب الدراسات تطرقت إلى أنواع القروض حسب المعايير التالية: (الوادي، سمحان، و سمحان ، 2010، الصفحات 132- 140)

1. الائتمان البنكي حسب غرضه: يمكن تقسيم الائتمان البنكي حسب غرضه إلى:

1.1. ائتمان إنتاجي: وهو ما يوجه إلى وحدات الجهاز الإنتاجي لزيادة طاقتها الإنتاجية ودعم رأس المال المستثمر في المشروعات الإنتاجية من قروض تمنح من أجل تمويل تكوين أصول ثابتة للمنشأة، ويعتبر أحد أهم أنواع الائتمان وأكبرها حجما لتعلقه بالحافز المادي لزيادة النشاط، الطاقة الإنتاجية وكذلك تمويل تكوين مشاريع التنمية الاقتصادية، ويعتبر تمويل متوسط إلى طويل الأجل تتراوح مدته من خمس إلى سبع إلى عشرين عاما؛

1. 2. ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الذي يمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور الفرد سدادها من دخله الحالي، وهي قروض ذات مخاطر عالية ولكنها ذات مردود عال بالنسبة للبنك؛

1. 3. ائتمان تجاري: يتمثل في الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية بغرض تمويل نشاط التجار قصد مساعدتهم في شراء السلع من أجل الإتجار بها؛ (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 35)

1. 4. ائتمان استثماري: هو ائتمان يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار، لتمويل اكتتابها في السندات والأسهم الجديدة، يأخذ شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، كما يمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، ويمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة، فعندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية الفرق نقدا أو عن طريق تقديم أوراق مالية أخرى. (بشيري، 2018، صفحة 43)

2. الائتمان البنكي حسب القطاعات الاقتصادية: يقسم الائتمان البنكي وفقا لهذا المعيار إلى عدة أنواع يمكن حصرها في: (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 36)

2. 1. الائتمان العقاري: يمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أراضي، بنائها أو شراء مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة طويلة الأجل، فقد تصل إلى أكثر من 15 سنة؛

2.2. الائتمان الصناعي: وهو الائتمان المطلوب من طرف الحرفيين والمصانع، ويتم منحه لأجال متوسطة أو طويلة، وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة؛

2. 3. الائتمان الزراعي: وهو ائتمان يمنح للمزارعين لتمويل أعمالهم المختلفة وذلك بغرض تنمية القطاع الزراعي؛

2. 4. الائتمان التجاري: هو ائتمان مخصص لقطاع التجارة ويكون في الغالب قصير الأجل، ومعظم البنوك تفضل هذا النوع من القروض؛

2. 5. الائتمان الخدماتي: وهو الائتمان الممنوح لتمويل أعمال قطاع الخدمات.

3. الائتمان البنكي الممنوح بحسب الفترة الزمنية: ويقسم إلى:

3. 1. الائتمان البنكي قصير الأجل: وهو الائتمان الذي مدته سنة أو أقل؛

3. 2. الائتمان البنكي متوسط الأجل: ويقصد به الائتمان الذي تتراوح مدته ما بين سنة إلى خمسة سنوات؛

3.3. الائتمان البنكي طويل الأجل: وهو الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمسة سنوات.

والجدير بالذكر، أن الحدود التي تفصل بين أنواع القروض من حيث المدة لا يوجد اتفاق حولها بين البنوك في نفس البلد، او بين البنوك في البلدان المختلفة.

4. الائتمان البنكي من حيث الضمان: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم الائتمان البنكي إلى:

4. 1. ائتمان بنكي بضمان: هو ائتمان يمنح مقابل ضمان، وهو بدوره يقسم إلى قسمين: **تسهيلات بنكية بضمانات عينية،** وهي التسهيلات المضمونة برهن عقاري، رهن أصل من الأصول لأسهم شركة مساهمة، حسابات دائنة، أوراق تجارية، ضمانات بنوك أخرى، مقابل تأمين نقدي أو مقابل التنازل عن مستحقات لدى الغير. و**تسهيلات بنكية بضمانات شخصية،** وتتمثل في التسهيلات المكفولة بكفالة أشخاص آخرين تجار، موظفين أو بكفالة الشركاء الشخصية؛

4. 2. ائتمان بنكي بدون ضمان: ويتمثل في الائتمان غير المغطى بالضمانات الملموسة أو غير الملموسة ويكتفي بكفالة العميل الشخصية، وهذا النوع نادر إلى حد ما في البنوك العربية.

إذا، يمكن تصنيف القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة وقد تكون الضمانات مادية أو شخصية، والضمانات المادية على عدد من الأشكال فمنها ضمانات منقولة كالسلع والأوراق التجارية ومنها غير منقول كالعقارات، ولا يفضل البنك الضمانات غير المنقولة بسبب الصعوبات في تقييم السلع وشكليات بيعها وتغير قيمتها بسبب تذبذب أسعارها. (آل شبيب، 2012، صفحة 196)

5. الائتمان البنكي حسب العملة المستعملة: يقسم الائتمان البنكي وفقا لهذا المعيار إلى:

5. 1. ائتمان بالعملة المحلية: وهي التسهيلات التي تمنح بعملة البلد الذي يعمل فيه البنك التجاري؛

5. 2. ائتمان بالعملة الأجنبية: وهي القروض التي تمنح بالعملات الأجنبية، وهذه القروض معرضة لمخاطر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان العادية، ويمكن تغطية هذه المخاطر عن طريق عقود المستقبليات أو عقود الخيارات في البنوك التجارية.

6. الائتمان البنكي حسب الجهة المستفيدة: تقسم القروض حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين هما:

6. 1. قروض ممنوحة للقطاع الخاص، سواء كانوا أفراد أو شركات؛

6. 2. قروض ممنوحة لمؤسسات القطاع العام.

7. الائتمان البنكي حسب المشتركين في تقديم القرض: حسب هذا المعيار نميز بين نوعين من مقدمي القروض، ويتمثل هذين النوعين في:

7. 1. قروض بنكية يكون فيها الممول بنكا واحدا فقط؛

7. 2. قروض بنكية يكون فيها الممول أكثر من بنك: كالقروض المجمعة (المشتركة)، وهذه الأخيرة تشبه القروض العادية إلا أنها تختلف عنها في أن مبالغها كبيرة، ويساهم فيها أكثر من بنك لتوزيع المخاطر الائتمانية، ولذلك سميت بالقروض المجمعة أو المشتركة، كما تتميز هذه القروض بأنها تخصص لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية فتكون آجالها طويلة.

إذا، هناك أنواع عديدة للائتمان البنكي، إلا أن التصنيف الشائع يضم كل من: **الائتمان البنكي المباشر** وهو منح القروض من خلال دفع مبالغ نقدية مباشرة للمقترض مثل الحساب الجاري المدين، القروض والسلف، خصم الكمبيالات...الخ، **وكذلك الائتمان البنكي غير المباشر** وهو النوع الذي لا يقدم من خلاله البنك أي مبالغ نقدية للمقترض، وإنما يلتزم ويتعهد تجاه طرف ثالث بالدفع في حالة عدم التزام العميل المستفيد من هذا النوع من الائتمان بالوفاء بالتزاماته اتجاه الطرف الثالث مثل تقديم الكفالات البنكية، الاعتمادات المستندية والقبولات البنكية. (آل شبيب، 2012، صفحة 197)

إذا، عملية منح الائتمان البنكي بمختلف أنواعه تعتبر أساسا تصرف في أموال المودعين، لذا تعد هذه العملية محفوفة بمجموعة من المخاطر تتلخص أساسا في عدم الوفاء.

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من وجود مخاطر أخرى مهمة، مع العلم أن كثيرا من الدراسات البنكية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان نتيجة العديد من العوامل، وهذا ما جعلها من أساسيات اهتمام المسؤولين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى البنكي الدولي، وخصوصا لجنة بازل التي أصدرت العديد من المبادئ والتوجيهات للتخفيف من حدة هذا الخطر.

الفرع الأول: مفهوم وأسباب المخاطر الائتمانية

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في عملية منح القروض، وهذه الأخيرة تعتبر من أخطر المهام التي تقوم بها البنوك كون أن هذه القروض ليست ملكا لها بل تشكل نسبة كبيرة من أموال المودعين، وبالتالي فإن احتمال عدم استرجاع جزء منها أو كلها لأي سبب كان وفقا للشروط المتفق عليها في العقد يؤدي إلى نشوء المخاطر الائتمانية.

1. مفهوم المخاطر الائتمانية

إن الائتمان والمخاطر مصطلحان متلازمان مرتبطان بالمستقبل، فالائتمان البنكي يرتبط بتحقيق إيرادات مستقبلية، الأمر الذي يتضمن تعرض البنك لمخاطر عدم القدرة على استرداد مستحقاته، وعلى هذا الأساس فقد تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف المخاطر الائتمانية، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

المخاطر الائتمانية هي: "مجموعة الخسائر المالية التي قد يتعرض لها البنك الممول نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد أصل القرض وفوائده، وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية منها ما قد يتعلق بضعف إدارة الائتمان في البنك ومنها ما قد يتعلق بمختلف الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. (أوصغير ، 2018، صفحة 25)

بين هذا التعريف أن المخاطر الائتمانية هي نوع من المخاطر البنكية المالية تنشأ نتيجة عدم قدرة العميل على سداد المبلغ المقترض إضافة إلى الفوائد المتعلقة به، وأرجع سبب نشوء هذا النوع من المخاطر إلى أحد الأسباب التالية: ضعف السياسة الائتمانية المتبعة في البنك أو نتيجة ظروف خارجة عن إدارة البنك كالأزمات مثلا.

كذلك عرفت بأنها: "احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الآخر من القيام بالوفاء بالتزاماته المالية ممثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة، أصل القرض أو كليهما في الأوقات المحددة للتسديد وفق الاتفاقيات والعقود المبرمة مع البنك، الأمر الذي ينعكس في تقلب قيمة محفظة القروض ومن ثم إلحاق الخسائر الاقتصادية بالبنك التجاري." (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 170)

إضافة إلى ما جاء به التعريف السابق، نلاحظ أن هذا التعريف أضاف سبب آخر لحدوث المخاطر الائتمانية ألا وهو عدم رغبة الطرف المقابل في تسديد ما عليه للبنك حسب العقد المبرم بينهما أي عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة، وهذا الأمر من شأنه أن يكون له تأثير على إيرادات البنك، وهذا التعريف هو نفسه الذي ركزت عليه دراسة (Valsamakis,Vivian & Du Toit, 2005) والتي عرفت المخاطر الائتمانية على أنها: "مخاطر عدم إبرام عقد مالي وفقا للاتفاقية مما يؤدي إلى كل من خسارة الدخل الناتج عن عدم قدرة البنك على تحصيل أرباح الفوائد المتوقعة وكذلك خسارة رأس المال الناتج عن التخلف عن سداد القروض."(Negash, 2015, p. 12)

كما عرفت أيضا بأنها: "مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وعلى هذا الأساس تقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت المقرضة من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت أو تراجع قيم أسهمها في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم، والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها." (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 171)

من خلال هذا التعريف، نلاحظ أن تراجع المركز الائتماني للمقترض قد يؤدي إلى إعساره عن تسديد القرض وبالتالي زيادة تحقق الخطر الائتماني، ولهذا نجد البنوك التجارية تدرس حالة العميل قبل إعطاءه القرض، وذلك من خلال اعتمادها على تصنيفاتها الداخلية أو الخارجية.

أيضا عرفت بأنها: مخاطر الخسارة بسبب عدم سداد المدين لالتزام فيما يتعلق بقرض أو خطوط ائتمان أخرى. (BCBS, 2006)

من خلال هذا التعريف وكذلك التعاريف السابقة، نلاحظ أن معظمها ربط مخاطر الائتمان بالقروض وهذا راجع لأن القروض تشكل بالنسبة للبنوك المصدر الأكبر والأكثر وضوحا لمخاطر الائتمان، ومع ذلك يمكن أن تنشأ هذه المخاطر على سبيل المثال من الأنشطة المتعلقة بالمعاملات داخل وخارج الميزانية.

فالبنوك تتعرض لمخاطر الائتمان بصورة متزايدة ناجمة عن العديد من الأدوات المالية الأخرى غير القروض مثل كمبيالات القبول، الأنتر بنك (التمويل بين البنوك)، تمويل التجارة، صفقات تبادل العملات، المستقبليات، المبادلات، السندات، الأسهم، خيارات البيع والشراء، تمديد الالتزامات وتسوية المعاملات.

وعرفت كذلك بأنها: "درجة تقلبات القيمة في أدوات الدين والمشتقات بسبب التغيرات في جودة الائتمان الأساسية للمقترض والأطراف المقابلة." (Chen & Pan, 2012, p. 2)

من خلال ما سبق، نلاحظ ما يلي:

- ✓ المخاطر الائتمانية تنتج خسائر مالية تؤثر على ممارسة البنك لأنشطته التمويلية والاستثمارية؛
- ✓ مخاطر الائتمان هي مخاطر يتسبب بها عملاء البنك بالدرجة الأولى، إضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بالبنك وخارجة عن نطاق البنك؛

✓ المخاطر الائتمانية تكون نتيجة لعدة أسباب من بينها: أن قدرة الدائن على أداء الالتزام قد انخفضت قيمتها مما يؤدي به للتعثر وهذا ما يعرف بمخاطر العجز عن السداد أو عدم رغبته في سداد التزاماته اتجاه البنك وهذا ما يطلق عليه بمخاطر المماطلة؛

✓ ظهور المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية يعود إلى عدم وفاء الطرف الآخر بشروط القرض كاملة وفي موعدها؛

✓ اعتماد قيمة مخاطر الائتمان على: مبلغ الائتمان ونسبة وقوع الخسارة (نسبة الاسترداد) والتي يمكن أن تكون خسارة كلية أو خسارة جزئية للبنك.

✓ عدم اقتصار المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن التعاريف المعطاة للمخاطر الائتمانية أجمعت على أنها الحالة التي لا يكون فيها سداد بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه لكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها ولهذا تتعرض البنوك لمثل هذا النوع من المخاطر، وعليه يمكننا إعطاء التعريف التالي للمخاطر الائتمانية: "المخاطر الائتمانية هي نوع من المخاطر البنكية المالية الناتجة عن احتمال عدم قدرة العميل (المقترض) أو عدم رغبته على سداد التزاماته المتفق عليها مع البنك في العقد الناشئ بينهما لأي سبب من الأسباب، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأداء المالي لهذا البنك."

كذلك، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم مخاطر الائتمان إلى ثلاثة أنواع: مخاطر التخلف عن السداد، مخاطر التعرض ومخاطر الاسترداد. (Kaaya & Pastory, 2013, p. 56) ويمكن إيجاز هذه الأنواع فيما يلي: (بشيري، 2018، صفحة 94، 95)

✓ **مخاطر التخلف عن السداد:** تتجسد في احتمالية حدوث عجز عن السداد، أي تفويت الالتزام بالدفع والدخول في إجراء قانوني، ويتم إعلان العجز عن الدفع عندما لا يتم تسديد المبالغ المجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 أشهر بعد حلول موعد السداد، وهو ما يؤدي عادة إلى حدوث تفاوض، وبالرغم من أن بعض الاتفاقيات يمكن أن تؤدي إلى الدفع الفوري لكافة الديون المعلقة وبدون تنازلات من جانب المقرض، إلا أن العجز عن السداد يمكن أن يكون اقتصاديا عندما تنخفض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة، وتقاس مخاطر العجز عن السداد من خلال احتمالية حدوث التوقف عن السداد أثناء فترة زمنية معينة، كما يتوقف هذا النوع من المخاطر على المركز الائتماني للمقترض والذي بدوره يستند على حجم الشركة، عواملها التنافسية، نوعية الإدارة وحملة الأسهم، ويمكن استخدام الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد ويمكن الحصول على هذه البيانات داخليا أو الحصول عليها من خلال وكالات التقدير أو من السلطات المركزية، كما يمكن اشتقاق نسبة حالات العجز عن السداد في فترة زمنية إلى العينة الكلية للمقترضين؛

✓ **مخاطر الاسترداد:** إن الاستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وتتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل: الضمانات المستلمة من المقترض ونوعية الضمانات، لذا يتحقق عامل الأمان للبنك عند منحه للقروض قصيرة الأجل فتنخفض مخاطر عدم السداد إلى مستويات دنيا؛

✓ **مخاطر التعرض:** تتمثل في المبلغ الإجمالي الممنوح للمقترض من قبل المقرض وحجم المخاطر، والتعرض للخطر أو الانكشاف يشير إلى المدى الذي يتعرض له البنك لمخاطر الخسارة في حالة تخلف المقترض عن السداد، ويمكن تقليل هذا النوع من المخاطر عن طريق المشتقات المالية أو ما يعرف بعقود مبادلة العجز أو عن طريق الأدوات المالية الأخرى.

2. أسباب المخاطر الائتمانية

من خلال التعاريف السابقة، تبين لنا أن المخاطر الائتمانية تنشأ نتيجة مجموعة من الأسباب تعود إما إلى المقترض أو إلى إدارة البنك أو كليهما، كما بإمكانها أن تكون نتيجة لأسباب خارجة عن البيئة الداخلية لكليهما. ومن بين هذه الأسباب نجد: (العلي، 2013، صفحة 348، 349)

✓ السبب الأول: ويتمثل في مخاطر خاصة بالمقترض، حيث تنشأ هذه المخاطر من عوامل خاصة بالمقترض من شأنها الإضعاف من قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك، فقد يقوم البنك بإقراض أحد زبائنه قرضا طويل الأجل لغرض إنشاء مصنع لإنتاج المواد البلاستيكية ليتفاجأ بعد فترة أن المنتجات الصينية أصبحت تنافس المنتج الوطني وكانت تلك المنافسة شديدة بحيث أفقدته 60% من مبيعاته وهذا بدوره أثر سلبا على قدرة المقترض على سداد قرضه والتزامه اتجاه البنك، ويطلق على هذا النوع من المخاطر بالمخاطر اللانظامية أو الخاصة بالشركة المقترضة، كما يطلق عليها أيضا مخاطر الطرف الآخر، أي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة الطرف الآخر للعقد من الوفاء بالتزاماته القانونية.

ومن أهم خصائص هذا النوع من المخاطرة أن البنك التجاري بإمكانه تخفيض هذه المخاطرة أو إلغاؤها كليا من خلال تنويع محفظة الإقراض وعدم تركيزها على فئة واحدة من المقترضين، توفير قروض قصيرة وطويلة الأجل (تنويع زمني)، إقراض القطاع العام والحكومي وكذلك إقراض القطاع الخاص (تنويع حسب الملكية)، توفير قروض زراعية، قروض صناعية وأخرى تجارية (تنويع قطاعي) وكذلك التنويع الجغرافي من خلال توزيع محفظة القروض على مساحات جغرافية متنوعة وغيره من التنويع لمنع التركزات الائتمانية.

✓ أما السبب الثاني للمخاطر الائتمانية فيتعلق بعوامل تزيد من مخاطر النكول وعدم القدرة على الوفاء لجميع الشركات العاملة في البلد، مثل الكساد الاقتصادي، ذلك أن الكساد الاقتصادي يبطئ من معاملات وصفقات البيع والشراء، ويؤدي إلى انخفاض الحركة التجارية وإلى انخفاض الأرباح لمعظم الشركات العاملة في اقتصاد معين مما يضعف من قدرة معظم الشركات على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه البنوك التجارية، ويطلق على هذا النوع من المخاطرة بالمخاطر الائتمانية النظامية.

كذلك يمكن أن نرجع تعرض البنوك للمخاطر الائتمانية إلى العديد من الأسباب الداخلية في إدارة البنك، والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية: (بولحبال ، 2020، صفحة 1336)

- ✓ التوسع الائتماني والإفراط في منح القروض والتسهيلات الائتمانية دون الاهتمام لجودة العملاء ومقدرتهم؛
- ✓ ضعف السياسة الائتمانية والخطة التي ينتهجها البنك لأجل الحصول على الموارد المالية وتنميتها؛
- ✓ أخطاء العاملين بالبنك، والتي لا تقع فقط أثناء فترة الدراسة وإنما أيضا أثناء التنفيذ؛
- ✓ عدم متابعة البنك لأوجه استخدام القرض من طرف العميل، إذ يمكن لهذا الأخير أن يستخدمه في غير الغرض الذي منح من أجله. (زميت، 2018، صفحة 51)

بالإضافة إلى: (شقفة، نقار، و خلف ، 2020، صفحة 314)

- ✓ التقييم الخاطئ لقدرات المقترضين على السداد، وعدم تقدير درجة المخاطرة وتسعيرها بالشكل الصحيح؛
- ✓ التركز الائتماني لمحفظة القروض، كالتركيز على قطاع اقتصادي، منطقة جغرافية أو فئة محددة من المقترضين؛
- ✓ وجود نسبة عالية من القروض غير المنتجة وذات العائد المنخفض ضمن محفظة البنك الائتمانية؛

الفرع الثاني: لجنة بازل والمخاطر الائتمانية

يتمثل الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر الائتمان في تعظيم معدل العائد للبنك، وذلك من خلال الحفاظ على مستويات مقبولة لمخاطر الائتمان، حيث يعد هذا النوع من الإدارة مكونا مهما لنهج شامل لإدارة المخاطر وضروري لتحقيق نجاح طويل الأجل لأي بنك خاصة في ظل التدفق المتزايد للقروض المتعثرة، وبهذا الخصوص أكدت لجنة بازل التي عرفت

المخاطر الائتمانية بأنها: "إمكانية خسارة القرض المستحق جزئيا أو كليا بسبب أحداث ائتمانية (مخاطر التخلف عن السداد)." (Abbas, Zaidi, Ahmad, & Ashref, 2021, p. 240) على ضرورة ممارسة إدارة مخاطر الائتمان للتخفيف من مخاطر الائتمان وبالتالي تحقيق ربحية للبنوك التجارية. (Kaaya & Pastory, 2013, p. 56)

وفي هذا الإطار حددت لجنة بازل مجموعة من المجالات التي من شأنها التقليل من هذا النوع من المخاطر، وتتمثل هذه المجالات في:

- ✓ إنشاء بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان؛
- ✓ العمل في إطار عملية ائتمانية سليمة؛
- ✓ الحفاظ على إدارة الائتمان، عملية القياس والمراقبة المناسبة؛
- ✓ ضمان ضوابط كافية على مخاطر الائتمان.

ويمكن حصر أهم النقاط التي تناولتها هذه المجالات في جملة من المبادئ المتمثلة في: (BCBS, 2000))

- ✓ وجوب تقديم وصف نوعي كافي حول مخاطر الائتمان في البنك لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تعريفه لمخاطر الائتمان وأنشطة الأعمال التي تولد مخاطر الائتمان؛
- ✓ وجوب إفصاح البنك عن المعلومات التي تصف هيكل وظيفته في إدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإدارة الوظيفة، فصل المهام واللجان أو البنية التحتية الإدارية الأخرى، كما يجب وضع مثل هذه الإفصاحات في سياق الهيكل العام لإدارة المخاطر في البنك مع ضرورة مناقشة التغيرات في الهيكل مع إفصاحات الفترة السابقة، ويجب أن تتضمن الإفصاحات إن أمكن معلومات عن:
  - ➢ الأساليب المستخدمة للحد من التعرض للائتمان الشامل أو التحكم فيه، بما في ذلك حدود المخاطر؛
  - ➢ حدود تركيزات الائتمان للأطراف المقابلة أو فئات من المقترضين؛
  - ➢ العملية والطرق المستخدمة لتقييم التعرض للائتمان على أساس كل من الطرف المقابل الفردي والمحفظة، بما في ذلك وصف نظام التصنيف الائتماني الداخلي؛
  - ➢ الآليات المستخدمة للتقليل والتخفيف من التعرض لمخاطر الائتمان مثل الضمانات، ترتيبات المقاصة الثنائية ومتعددة الأطراف واتفاقيات الإنهاء المبكر، وكيفية تأثير هذه الآليات على مخاطر الائتمان؛
  - ➢ استخدام الأدوات الجديدة أو المبتكرة التي تحول مخاطر الائتمان مثل المشتقات المالية.
- ✓ ضرورة إفصاح البنك على عمليته الخاصة باختبار الضغط وكيفية دمج الاختبار في نظام إدارة مخاطر الائتمان الخاص بها؛
- ✓ وجوب إفصاح البنك عن معلومات حول تقنياته وطرقه لإدارة الأصول المضمحلة ومتأخرة الاستحقاق، بالإضافة إلى إجراءاته لتصنيفات جودة الائتمان، بالإضافة إلى ممارساته لتقييم مخصصات خسائر الائتمان ومدى كفايتها؛
- ✓ وجوب إفصاح البنك عن أرصدة التعرض لمخاطر الائتمان بما في ذلك التعرضات الحالية، وعند الاقتضاء التعرض المحتمل في المستقبل حسب الفئات الرئيسية.
- ✓ وجوب إفصاح البنك عن المعلومات الكمية والنوعية حول استخدامه لمشتقات الائتمان والأدوات الأخرى التي تعيد توزيع مخاطر الائتمان؛
- ✓ ضرورة تقديم البنوك معلومات كمية وكيفية حول الممارسات والأدوات الجديدة لإدارة مخاطر الائتمان المستخدمة، كما يجب أن تتضمن الإفصاحات المعلومات التالية:
  - ➢ مناقشة كيفية استخدام الأدوات، بما في ذلك الاستراتيجية والأهداف؛
  - ➢ المبالغ الاسمية والقيمة العادلة للأدوات؛

- مبلغ مخاطر الائتمان المشتراة و/أو المباعة؛
- التقييم حول نوع الأداة؛

✓ ضرورة تقديم معلومات موجزة عن عمليات التصنيف الداخلية الخاصة به، شرح مفهوم الخسارة المستخدم وكيفية استخدام التصنيفات الداخلية في عملية تخصيص رأس المال الداخلي للبنك؛

✓ ضرورة الإفصاح عن مخاطر الائتمان التي توقف عنها استحقاق الفوائد أو التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى وفقا لشروط الاتفاقية الأصلية بسبب تدهور جودة الائتمان، حيث أن مثل هذه الإفصاحات من شأنها تفصيل نوع التعرض للائتمان، مقدار التعرض وكذلك بيان تأثيره على بيان الدخل؛

✓ وجوب إفصاح البنك عن معلومات مجمعة عن ترتيبات الائتمان التي تمت إعادة هيكلتها خلال الفترة، بحيث يجب أن تتضمن هذه المعلومات رصيد القروض المعاد هيكلتها، حجم نشاط إعادة الهيكلة وتأثير ترتيبات الائتمان المعاد هيكلتها على المخصصات والأرباح الحالية والمستقبلية.

✓ ضرورة تقديم البنك لبيان شامل للأرباح وكذلك تفصيل الإيرادات والمصروفات من أجل إجراء تقييم مناسب للأداء المالي للبنك، وعلى وجه التحديد ما يكسبه بالنسبة لتعرضه لمخاطر الائتمان، وعليه يجب أن يتضمن البيان ما يلي:

- معلومات الدخل والمصروفات المجمعة حسب الطبيعة والوظيفة داخل البنك؛
- إيرادات ومصروفات الفوائد حسب الاقتضاء، نوع النشاط، التوزيع الجغرافي وجودة الائتمان...الخ؛
- معلومات عن تأثير الأصول غير المستحقة على الأداء المالي بما في ذلك معلومات عن المخصصات؛
- معلومات موجزة عن تأثير أنشطة التحوط على الإيرادات والمصروفات.

إذا، يمكن القول أن المجالات التي ركزت عليها لجنة بازل تضمنت تقديم إفصاحات شاملة ودقيقة حول كل من السياسات والممارسات المحاسبية، مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر الائتمان، جودة الائتمان وكذلك الأرباح، لأنه من الضروري أن يكون المشرفون قادرون على الحصول على المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب لمخاطر الائتمان والتي تسمح لهم باكتشاف المشاكل المحتملة في مرحلة مبكرة وتحديد الاتجاهات ليس فقط لمؤسسة بنكية معينة ولكن للمنظومة البنكية ككل.

كما رأينا في الفصل الأول، ووفقا لاتفاقية بازل 1 فقد تم تخصيص أصول البنك من خلال قاعدة بسيطة لفئات مخاطر متعددة وضع لكل منها وزن مخاطر يتراوح من 0% إلى 100% ثم تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال بما يتناسب مع المبلغ المرجح لهذه الأصول، بينما كان لاتفاقية بازل 2 نهج أكثر تفصيلا في ترجيح المخاطر، ووفقا لهذه الأخيرة تم تصنيف تقنيات إدارة مخاطر الائتمان إلى: (lulaj, mazreku, & dragusha, 2020, p. 163)

✓ **المنهج الموحد (STA: Standardized Approach)**: ويتضمن تصنيف بسيط للمدينين بغض النظر عن مخاطر الائتمان الفعلية، كما يتضمن الثقة في التصنيفات الائتمانية الخارجية المعطاة من قبل مختلف وكالات التصنيف الائتمانية (**ECAI: External Credit Assessment Institution**) مثل: Standard & Poor's, Fitch و Moody's أو في وكالات ضمان ائتمان الصادرات (**ECA: Export Credit Agencies**).

✓ **(المنهج القائم على التصنيف الداخلي(IRB; Internal Rating Based)**: يسمح للبنوك باستخدام نماذجها الداخلية الخاصة لحساب متطلبات رأس المال كمنظم لمخاطر الائتمان، وهذا المنهج بدوره ينقسم إلى جزأين: **المنهج المستند إلى التصنيف الداخلي الأساسي (FIRB: Foundation Internal Rating Based)** و**المنهج المتقدم المستند للتصنيف الداخلي(AIRB: Advanced Internal Rating Based)**.

يعتمد المنهج الموحد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك وشركات)، على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي

في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر. والجدول رقم (3-1)، يوضح كيفية ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية:

الجدول رقم (3-1): ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية

		AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB إلى BBB-	BB+ إلى BB-	B+ إلى B-	أدنى من B-	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية		%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المؤسسات العمومية		تقدر أوزان مخاطر على القطاع العام طبقا للخيار 1 أو الخيار 2، وعندما يستخدم الخيار 2 لا يجوز تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل.						
بنوك التنمية الدولية		تعالج وفق الخيار 2 ودون تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل، إذ يطبق عليها ترجيح 0% لبنوك التنمية التي تتمتع بتصنيف مرتفع.						
البنوك	الخيار 1	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%100
	الخيار 2 (لأكثر من 3 أشهر)	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
	الخيار 3 (أقل من 3 أشهر)	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية		تعالج مثلما تعالج المطلوبات على البنوك بشرط أن تكون خاضعة لرقابة متطلبات كفاية رأس المال، وخلاف ذلك فإنها تعالج بنفس طريقة الشركات.						
الشركات		%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100
قروض التجزئة		حددت اللجنة وزن ترجيحي يقدر بـ 75% بشروط معينة.						
قروض مضمونة بعقارات سكنية		حددت اللجنة وزن الترجيح 35% لكل العقارات المضمونة بالكامل برهن عقاري، سواء كان مسكن المقترض يشغله أو مؤجرا، وقد يطلب من البنوك رفع الترجيح إلى مستوى مناسب لدرء أو استيعاب الديون المتعثرة في هذه الفئة.						
قروض مضمونة		100%، باستثناء الأسواق المتقدمة بالنظر إلى كفاءة تسيير مثل هذه الأصول، ويسمح بتخفيض الترجيح إلى 50% إذا كان العقار المرهون مرتفع، وفي حالة تجاوز بعض الشروط يفرض عليه تطبيق الوزن 100%.						
قروض مضى موعد استحقاقها		150% إذا كان حجم المخصص أقل من 20% من رصيد الدين القائم، و100% إذا كانت المخصصات ما بين 20% إلى 50% من رصيد الدين القائم ووزن 50% للديون ذات مخصصات فوق 50% من قيمة القرض القائم.						
أصول أخرى		ترجيح الأصول الأخرى بوزن 100%.						

Source: (BCBS, 2006, pp. 20- 26)

إذا، يمكن حصر جملة من المزايا التي يحققها هذا المنهج، والمتمثلة في: (قارون ، 2012/ 2013، صفحة 70)

- ✓ تسهيل تطبيق بنود مقررات بازل الثانية الخاصة بتحديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض؛
- ✓ تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة أكبر؛
- ✓ تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القروض للتقييم من طرف آخر مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل 2.

كذلك تكمن قوة التصنيفات الائتمانية الخارجية في أنها تمت صياغتها من خلال تحليل شامل لأعمال الكيانات، المخاطر المالية، الاقتصادية والبيئية، إضافة إلى أنها متاحة بسهولة للبنوك والباحثين، وبالتالي لا تتطلب أي نمذجة لإنتاجها، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وكلاء التصنيف مثل Moody's و Standard & Poor's يؤكدون أن التصنيفات ليست مقاييس مطلقة للتخلف عن السداد، بل هي تصنيف نسبي من كيان إلى آخر، والتي لا تتزايد صعودا وهبوطا مع الظروف الاقتصادية، إضافة إلى ذلك، تستخدم البنوك تصنيفات الائتمان الخارجية بموجب مقررات بازل معدل لكفاية رأس المال، فإذا كانت التصنيفات نفسها لا تتقلب مع ظروف السوق فلن يكون رأس المال المخصص لذلك كذلك. (Allen & Powell, 2012, p. 1467)

أما عن التحدي الكبير الذي يواجهه المسؤولين في البنك عند استخدام هذا المنهج هو التقييم الصحيح لوكالات التصنيف، حيث أنه قد يكون تقييم التصنيف المقدم من كل وكالة مختلف عن الوكالة الأخرى، ولكن يجب أن تحتوي قيمة النتيجة على نفس المعلومات، ومع ذلك من المهم للغاية أن تقدم الوكالات نفس التصنيف تقريبا. خلاف ذلك، تكون البنوك قادرة على استغلال هذا النوع من المواقف واختيار الوكالة ذات التقييم الأكثر اعتدالا والأكثر ملاءمة لتقليل متطلبات رأس المال. (Eva & Jaroslav, 2012, p. 73)

في حين يعتبر أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، يمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. (سالم، 2019، صفحة 164)

كما يجب على البنوك بموجب هذا المنهج أن تبوب تعرضاتها للمخاطر بالدفتر البنكي في فئات عريضة من الموجودات، يتصف كل منها بخصائص مختلفة من المخاطر الضمنية، أما أصناف الموجودات هي: شركات، كيانات سيادية، بنوك تجزئة وحقوق الملكية.

ويعتمد منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية على عدد من المدخلات الكمية المتمثلة في: (سالم، 2019، صفحة 166)

✓ **احتمال التخلف عن السداد (PD: Probability of Default)**: هو احتمال تعثر المقترض عن السداد خلال فترة زمنية معينة ويتم تحديدها وتقديرها داخليا من قبل البنك بناء على البيانات التاريخية المتوفرة، ولقد نصت لجنة بازل على أن التعثر في السداد يتحقق في حالة توفر شرط أو أكثر من الشروط التالية:

- في حالة أن المدين غير ملتزم بسداد ما عليه من التزامات سواء تتعلق بأصل الدين أو الفائدة؛
- تحمل البنك لخسائر نتيجة منحه هذا الائتمان، ويشمل ذلك قيام البنك بإعادة هيكلة الدين مما يؤدي إلى إعفاء المدين من جزء من أصل الدين، الفائدة، الأتعاب أو تأجيل الاستحقاق؛
- عدم الالتزام بسداد الدين لمدة تزيد عن 90 يوما؛
- صدور حكم بإفلاس العميل دون اتخاذ أية إجراءات وقائية ضد مدينيه.

✓ **التعرض عند التعثر(EAD: Exposure of Default)**: ويحدد مبلغ خسارة البنك الذي يحدث عندما يتخلف الزبون عن السداد. حيث يتعين على البنوك عمل تقديراتها الخاصة للتعرض عند التعثر بالنسبة للبنود داخل الميزانية بعد استبعاد الودائع الضامنة للائتمان الممنوح، أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية فتحسب بضربها في معامل التحويل

الائتماني لتحويلها للبنود المقابلة لها داخل الميزانية، ويلزم أن يتم التقدير على أساس فترة زمنية تغطي دورة اقتصادية كاملة على الأقل لمدة سبع سنوات وأن يحسب باستخدام متوسط الوزن النسبي للتعثر وليس متوسط الوزن النسبي للوقت.

✓ **الخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD: Loss Given Default):** وتحدد التغيرات في سداد القرض في حالة فشل السداد من قبل المقترض.

وفي ظل أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يتم تحديدها من قبل السلطة الرقابية ويراعى أخذ قيمة الضمانات المقدمة للبنك والتي يمكن تسييلها في حالة التعثر ولقد حددتها اللجنة بنسبة 45%، أما في ظل الأسلوب المتقدم فيقوم البنك بتحديد هذه النسبة لكل قرض بشرط أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقا لما تراه السلطة الرقابية، ففي حالة وجود ضمانة مالية قد تنخفض الخسارة لتصل 0% وفي بعض الضمانات تصل إلى 35%. (سالم، 2019، صفحة 166)

✓ **الاستحقاق الفعلي(M: Maturity):** وهو يقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض، ويستخدم في بعض الحالات لدى توفر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوظيفات، بحيث لا يتم الاعتماد على الأجل التعاقدي عند تقدير الحجم المطلوب لرأس المال. ويعتبر أجل الاستحقاق عامل مهم لتقليص الخطر، حيث أن خطر القرض قصير الأجل يكون أقل أهمية من خطر القرض طويل الأجل بالنسبة للمقترضين من نفس النوعية، لكن القرض طويل الأجل لمقترض ذي نوعية رفيعة يكون أقل خطرا من قرض قصير الأجل لعميل ذي نوعية رديئة. (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 159)

بعدها يتم حساب **مؤشر الخسارة المتوقعة (EL: Expected Loss)** المعبر عن المبالغ التي يتوقع البنك خسارتها خلال فترة زمنية كمضاعفات لنتائج جميع المؤشرات السابقة، وذلك كما توضحه المعادلة التالية:

$$EL = EAD * LGD * PD * M$$

أما بالنسبة **للخسارة غير المتوقعة (UL: Unexpected Loss)** والمعبرة عن مقدار التذبذب بالخسائر فهي تقاس بالانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي للخسائر. وتعطى بالعلاقة التالية: (زرارقي، 2011/ 2012، صفحة 138)

$$EL = \sqrt{PD * (1 - PD)} * EAD * LGD * M$$

وفي ظل هذا الأسلوب، أوجدت لجنة بازل أسلوبين هما: (سالم، 2019، صفحة 164)

✓ **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:** وفيه تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التخلف عن السداد، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل التعرض عند التعثر، الخسارة عند التخلف عن السداد والاستحقاق الفعلي.

✓ **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** ومن خلال هذا الأسلوب تقوم البنوك باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر وذلك وفقا لمعايير محددة.

الفرع الثالث: نماذج وطرق قياس المخاطر الائتمانية

يمثل قياس المخاطر الائتمانية للبنوك تحديا كبيرا بسبب الروابط المالية في النظام البنكي، وعليه فإن الشاغل الرئيسي لهذا العنصر هو التطرق لمختلف تقنيات وأدوات تحديد هذا النوع من المخاطر، والتي يتم تكييفها من قبل البنوك التجارية في ممارسات إدارة الائتمان الخاصة بهم.

1. نماذج التنقيط كأسلوب للتنبؤ بالتعثر المالي

يمكن أن تؤثر الضائقة المالية على الوضع المالي للشركات، رأس المال، القدرة على الدفع ونمو المبيعات، وهذه المعضلة يمكن تعريفها وفقا للمعايير المالية بأنها عدم كفاية التدفق النقدي للوفاء بالالتزامات المستمرة التي تشمل الالتزامات اتجاه الموردين والموظفين، تكاليف الإجراءات القانونية بالإضافة إلى عدم سداد أي أصل وفائدة على القروض...الخ، وأبعد من هذا هي فعل الدخول في إفلاس، وهذا ما دفع بالباحثين في هذا المجال إلى البحث عن نماذج للتنبؤ بمستويات الضائقة للشركات والتي من شأن البنوك استخدامها من أجل تفادي الوقوع في الآثار السلبية المتأتية من عملية منح القروض، ولدعم ذلك تم اقتراح مجموعة متنوعة من النماذج على سبيل المثال: Beaver (1966)، Altman (1968)، Deakin (1972)، Kida (1980)، Ohlson (1980)، Taffler (1983) و Sherrod (1987)...الخ. وسنحاول من خلال هذا العنصر دراسة عينة من النماذج الكمية الأكثر استخداما للتنبؤ بالضائقة المالية (التعثر المالي).

1.1. نموذج Donald W Beaver (1966)

كانت فكرة Beaver هي تطوير نموذج لقياس فشل الشركات، حيث أجرى الدراسة على عينة من 79 شركة خلال الفترة 1954– 1964، مستخدما في التحليل 30 نسبة مالية، كما قام بتحليل كل معدل لمدة خمسة سنوات متتالية، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام النسب التالية أكثر من غيرها للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات: (Arkan, 2015, p. 240)

- ✓ نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- ✓ نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول؛
- ✓ نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛
- ✓ نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ نسبة الأصول السريعة إلى إجمالي الأصول.

لم تتوقف دراسة Beaver في إيجاد هذه النسب، بل واصل دراسته حتى سنة 1968، أين قام بتحليل 14 نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بتعثر الشركات خلال الخمس سنوات السابقة للتعثر، وتوصل إلى أن أفضل النسب للتنبؤ بالتعثر وهي على الترتيب: (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 142)

- ✓ نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- ✓ نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول؛
- ✓ نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

كما أجرى Beaver تحليلا آخر يستند إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للتعثر في الشركات المتعثرة مع هذه المتوسطات في الشركات الناجحة، وكان أهم ما توصل إليه أن الشركات المتعثرة تميزت بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة، وذلك خلافا لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية. وأيضا توصل إلى أن نسبة النقدية أفضل من نسبة الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من حيث مقدرتها عن التنبؤ بفشل الشركات. (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 142)

1. 2. نموذج Altman

في 1968 قدم Edward Altman نموذجه الذي اطلق عليه Altman Z، الذي هو عبارة عن معادلة متعددة المتغيرات لقياس الصحة المالية للشركة وأداة قوية تتنبؤ باحتمالية دخول المقترض للإفلاس في غضون عامين بدقة مثبتة من 75% إلى 80%(Getahun, Anwen, & Bari, 2015, p. 55) ولصياغة هذا النموذج شملت الدراسة الأولية

33 شركة مفلسة و33 شركة غير مفلسة خلال الفترة 1946- 1965 مستخدما في ذلك 22 نسبة مالية مستخرجة من البيانات المالية لهذه لشركات، وذلك بالاعتماد على التحليل التمييزي المتعدد. (Medjoub, & Hoouas, 2020, p. 95)

خصص النموذج في بداية الأمر للشركات العامة التي يتم تداول أسهمها بالسوق المالي، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

$$Z = 1.2(X1)+1.4(X2)+3.3(X3)+0.6(X4)+1(X5)$$

حيث: **X1:** صافي رأس المال/إجمالي الأصول؛

X2: الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول؛

X3: الإيرادات قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول؛

X4: القيمة السوقية لحق الملكية/القيمة الدفترية للمطلوبات الإجمالية؛

X5: صافي المبيعات/إجمالي الأصول.

بعد حساب Z، إذا كان مجموع النقاط أقل من 1.81 فإن احتمالية تعثر الشركة كبير كونها تحتوي على مخاطر عالية، أما إذا كان المجموع ما بين 1.81 و2.99 فإن مخاطر التخلف غير محددة وبالتالي لا يمكن الحكم بدرجة عالية من الثقة بمستقبل الشركة، أما إذا حققت الشركة نقاط أكبر من 2.99 فإن مخاطر التخلف منخفضة ومن غير المحتمل أن تتعرض السنة القادمة للإفلاس. (Getahun, Anwen, & Bari, 2015, p. 55)

وفي سنة 1983 اقترح Altman نسخة معدلة في نموذج متعدد العوامل للشركات الأخرى، حيث عدل المتغير الرابع (X4) باستبدال القيمة الدفترية بدلا من القيمة السوقية لحق الملكية. ليأخذ النموذج في الأخير الشكل التالي:

$$Z = 0.717(X1)+0.847(X2)+3.107(X3)+0.42(X4)+0.995(X5)$$

كما قام بصياغة النموذج رقم (1) من أجل الشركات غير الإنتاجية كما يلي: (Aitolkyn , 2017, p. 2)

$$Z = 6.56(X1)+3.26(X2)+6.72(X3).....(1)$$

بالإضافة إلى ذلك، قام سنة 1995 بتطوير نسخة خاصة بالأسواق الناشئة، والموضحة في الجدول رقم (3-2):

الجدول رقم (3-2): صيغة نموذج Altman الخاصة بالأسواق الناشئة

$Z = 3.25+ 6.56(X1)+3.26(X2)+6.72(X3)+1.05(X4)$				
الرمز	**النسبة**	**الوزن**	**النتيجة**	**تفسير النتيجة**
X1	صافي رأس المال/إجمالي الأصول	6.56	Z>2.60	احتمالية الإفلاس منخفضة
X2	الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول؛	3.26		
X3	الإيرادات قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول؛	6.72	1.1<Z<2.60	احتمال الافلاس ليس مرتفعا ومع ذلك لا يكون مستبعد
X4	القيمة الدفترية لحقوق الملكية/إجمالي المطلوبات	1.05	Z<1.1	احتمالية إفلاس البنك مرتفعة
3.25	تشكل الثابت في النموذج من الوسيط للكيانات الأمريكية المفلسة			

Source: (Altman, 2005, p. 313)

وفي البيئة العربية من الضروري استخدام نموذج Altman، ولكن بدرجة عالية من الحذر، وذلك لعدة أسباب من بينها:

✓ أن الإجراءات والمبادئ المحاسبية في البيئة العربية تختلف عن تلك التي يتم تطبيقها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية: (العلي، 2013، صفحة 174)

✓ أن هناك الكثير من الفقرات سواء في جانب الموجودات أو في جانب المطلوبات، والتي يطلق عليها فقرات خارج الميزانية لازالت الأنظمة المالية عاجزة عن وضع آلية مناسبة لتقييمها؛

✓ بالرغم من أن النموذج يوفر مؤشرات حول احتمالية تعثر الشركات، لكن في كثير من الاقتصاديات لا يمكن اعتبار الشركة المتعثرة في سنة من السنوات وتكون في ذات الوقت عرضة للتصفية والإفلاس، ذلك أن البيئة التشريعية والقوانين الحكومية ربما تتدخل بأشكال متعددة لمنع الشركة من الإفلاس رغم تعثرها.

ولهذه الأسباب ذكرت العديد من المصادر أن هناك أكثر من 40 نسخة معدلة من نموذج Altman تم تطويرها بما يتلاءم مع طبيعة بيئات الأعمال والقطاعات المختلفة.

1. 3. نموذج Kida (1980)

هدفت دراسة Kida إلى تحديد إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال بناء نموذج تنبؤ يعتمد على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد يحتوي على 20 نسبة مالية وعينة من 40 مؤسسة نصفها متعثرة والنصف الآخر غير متعثر وذلك خلال فترة زمنية قصيرة امتدت من 1974 إلى 1975. وفي النهاية توصلت الدراسة إلى صياغة نموذج مكون من خمسة نسب مالية بإمكانية تنبؤ كبيرة تصل إلى 90%، (Medjoub, & Hoouas, 2020, p. 96) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-3):

الجدول رقم (3-3): نموذج Kida (1980)

$Z = -1.042(X1) - 0.4276(X2) - 0.461(X3) - 0.463(X4) + 0.271(X5)$			
الرمز	**النسبة**	**الوزن**	**النتيجة**
X1	صافي الربح/إجمالي الأصول	-1.042	كلما ارتفع المؤشر أشار ذلك إلى سلامة المركز المالي للشركة، وكلما انخفض أشار إلى إمكانية الوقوع في الفشل المالي.
X2	حقوق الملكية/إجمالي الديون	-0.427	
X3	الأصول السائلة/إجمالي الأصول	-0.461	
X4	المبيعات/إجمالي الأصول	-0.463	
X5	النقدية/إجمالي الأصول	0.271	

Source: (Medjoub, & Hoouas, 2020, p. 97)

1. 4. نموذج Sherrod (1987)

يعتبر نموذج Sherrod من النماذج المتقدمة لكشف ظاهرة التعثر المالي، وهو من النماذج ذات الاستخدام الواسع من قبل الباحثين كونه يحقق ثلاثة أهداف رئيسية:

✓ تقييم مخاطر الائتمان: يقوم النموذج بتقييم مخاطر القروض الممنوحة من البنوك للمشاريع الاقتصادية من خلال تقسيم القرض إلى خمسة فئات؛

✓ توقع الفشل المالي: يمكن النموذج من التنبؤ بالضائقة المالية قبل حدوثها باستخدام أنواع مختلفة من النسب وإعطاء وزنا مختلفا لكل نسبة بناء على أهميتها، كما أنه يحدد قدرة الشركة على مواصلة عملياتها؛

✓ يحدد معدل الفائدة الممنوحة للعملاء.

استخدم Sherrod ستة نسب رئيسية في صيغته وأعطى أوزان مختلفة لكل نسبة حسب أهميتها من أجل التحقق من مؤشر الإفلاس، والجدول رقم (3-4) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): نموذج Sherrod (1987)

Z = 17(X1)+9(X2)+3.5(X3)+20(X4)+1.2(X5)+ 0.1(X6)					
الرمز	**النسبة**	**الوزن**	**نوع النسبة**	**النتيجة**	**تفسير النتيجة**
X1	رأس المال العامل/إجمالي الأصول	17	مؤشر سيولة	Z>25	لا تتعرض الشركة لأي مخاطر إفلاس
X2	الأصول السائلة/إجمالي الأصول	9	مؤشر سيولة	25≥Z>20	احتمال ضئيل جدا لخطر الإفلاس
X3	إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول	3.5	مؤشر ملاءة	20≥Z>5	صعوبة التنبؤ بالإفلاس
X4	صافي الربح قبل الضريبة/إجمالي الأصول	20	مؤشر ربحية	5≥Z>-5	الشركة معرضة لخطر الإفلاس
X5	إجمالي الأصول/إجمالي المطلوبات	1.2	مؤشر ملاءة	Z≤-5	تتعرض الشركة بشكل كبير لخطر الإفلاس
X6	إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول الثابتة	0.1	مؤشر ملاءة		

Source: (Dhahir , 2021, pp. 381, 382)

1. 5. نموذج Bankometer

هو نموذج مطور من طرف صندوق النقد الدولي سنة 2000، مشكل من 6 معلمات جاءت انطلاقا من إجراء بعض التعديلات والتغييرات الطفيفة في حدود ونسب كل من متغيرات اختبار الضغط لنموذج CAMELS وCSLA (Purwanto, 2018, p. 1313) ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$S= 1.5(CA)+1.25(EAR)\ EAR+3.5(CAR)+0.6(NPL)+0.3(CL)+0.4(LA)$$

والجدول رقم (3-5)، يوضح يقدم شرح تفصيلي لهذه المعادلة:

الجدول رقم (3-5): نموذج Bankometer

الرمز	النسبة	الوزن	النتيجة	تفسير النتيجة
CA	رأس مال العامل/ إجمالي الأصول	1.5	S<50	الشركة تواجه صعوبات مالية والمخاطر عالية.
EAR	حقوق الملكية/إجمالي الأصول	1.2		
CAR	نسبة كفاية رأس المال	3.5	50<S<70	الشركة في المنطقة الرمادية وهي عرضة لمواجهة صعوبات مالية.
NPL	القروض المتعثرة/إجمالي القروض	0.6		
CI	التكاليف/الدخل	0.3	S>70	الوضع المالي بالشركة جيد جدا
LA	القروض/إجمالي الأصول	0.4		

Source: (Purwanto, 2018, p. 1315)

2. النسب المالية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية

إن الأنواع المختلفة للأصول لها احتماليات فشل مختلفة، والقروض بالتحديد تظهر مخاطر ائتمانية كبيرة، وتقيم البنوك مخاطرها الائتمانية عموما بالإجابة عن ثلاث أسئلة جوهرية تركز بشكل رئيسي على تلك المجالات نفسها، وهذه الأسئلة هي: (الشمري، 2013، صفحة 89)

- ✓ ما هو معدل الخسارة التاريخية على القروض؟
- ✓ ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل؟
- ✓ كيف يستعد البنك لمواجهة هذه الخسائر؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة، يستخدم البنك مجموعة من النسب المالية التي تساعده لمواجهة مثل هذه المخاطر، وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهم النسب المالية المعتمد عليها لقياس المخاطر الائتمانية في الجدول رقم (3-6):

الجدول رقم (3-6): أهم النسب المالية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية

النسبة	الدلالة
نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطر أكبر.
نسبة مخصص خسارة القروض إلى إجمالي القروض	تدل هذه النسبة على القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناتجة عن عدم السداد، وكلما زادت هذه النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها.
نسبة صافي الديون المعدومة إلى إجمالي القروض	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بالمقام كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض.
نسبة صافي الديون المعدومة إلى متوسط القروض	هي طريقة لقياس المخاطر الماضية (السابقة) التي كانت مصاحبة لقروض البنك، وهي تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.
نسبة القروض غير المستحقة/إجمالي القروض	تدل على القروض التي دفعاتها انخفضت بشكل واضح، لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، وهذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.
نسبة مخصص خسائر القروض/حقوق الملكية	تمثل هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن رأسمال البنك يعد خط الدفاع له أمام خسائره المحتملة عند عدم السداد.
نسبة احتياطي خسارة القروض/إجمالي محفظة القروض	تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 3% دل ذلك على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القروض (غير المنتجة).
نسبة احتياطي خسارة القروض/القروض التي تمت هيكلتها	تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل، فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض.
نسبة مخصص خسارة القروض/متوسط القروض	مخصص الخسارة هو نفقة ويعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة.
نسبة الأصول غير	الأصول غير العاملة هي الأصول التي لا تولد عوائد أو تولد عوائد أقل، وتضم

العاملة/إجمالي القروض	القروض غير المستحقة والمجدولة، إذ أن أي زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشاكل ويمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
نسبة احتياطي خسائر القروض/متوسط القروض	تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك في تحصيلها، فإذا كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من 4% من محفظة القروض فإن المحلل الكفؤ يدرك احتمالية: أن إدارة البنك متحفظة جدا أو أن المحفظة تتكون من قروض غير منتجة.
نسبة احتياطي خسائر القروض/القروض غير العاملة	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض القروض غير العاملة بهامش كبير.
نسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات	يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض قصيرة الأجل التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 173)

المصدر: (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 148، 149)

بينما كانت معظم الدراسات في السابق تهدف إلى تقييم الجدارة الائتمانية للملتزم، أصبح التركيز في الآونة الأخيرة على نمذجة المخاطر الكامنة في المحفظة الائتمانية، ومن أهم النماذج المستخدمة للنمذجة نجد: **نموذج JP Morgan's Credit metrics** و**نموذج Credit portifolio**، والتي يطلق عليها "النماذج الهيكلية"، كما يمكن قياس مخاطر محفظة القروض عن طريق أحد النسب المالية التالية: **نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة** و**نسبة القروض غير المنظمة (القروض المستحقة ولو تسدد بعد) إلى إجمالي المحفظة**...الخ.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من عملية قياس المخاطر الائتمانية هو تحديد مستوى المخاطر لاتخاذ الإجراءات الاحترازية المؤدية إلى الحفاظ على جودة الائتمان، ومن خلال تطرقنا إلى مختلف طرق قياس المخاطر الائتمانية بما فيها التصنيفات الخارجية المعتمدة في المنهج المعياري حسب بازل 2، يمكن القول أن هناك طريقتان لتعريف خسائر الائتمان وبالتالي ترجيح مخاطر الائتمان، أولهما يتمثل في الأساليب القائمة على المركز المطلق في مخاطر الائتمان أو كما يطلق عليه "Default Mode" والأساليب القائمة على معدل التخلف عن السداد المتوقع من طلبات الائتمان والذي تعرف باسم "Market to Market" حيث أن هذا الأخير عكس الأساليب السابقة التي تعمل على خيارين فقط لحالة العميل (الفشل أو النجاح) فهو يستند إلى قيم متعددة يمكن للمدين الحصول عليها، أي يعتمد على ترجيح انتقال المقترض من فئة إلى أخرى، أي الانتقال إلى فئة أعلى أو أقل حيث كل فئة تصنيف تقيس مدى قدرة العميل على سداد ديونه للبنك.

المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

مثل أي مؤسسة تجارية تسعى البنوك التجارية إلى تعظيم أرباحها، وبما أن القروض تعد أكثر الأصول ربحية من أي أصول أخرى فإن البنك مستعد لإقراض أكبر قدر ممكن من أمواله، مراع في ذلك جودة الائتمان، حيث أن هذه الأخيرة تمثل الشغل الشاغل للبنوك، بمعنى آخر مدى قدرة البنوك على الحفاظ على كمية من القروض المتعثرة عند مستوى منخفض لأن انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يظهر صحة محفظة القروض، ولذلك نجدها في معظم الأوقات تحاول الموازنة بين مسألة تعظيم ربحيتها عن طريق الإقراض وفي نفس الوقت إدارة مخاطر التخلف عن السداد التي ستضعف من ربحيتها. (Negash, 2015, p. 13)

لذا يحتاج البنك إلى توخي الحذر في تقديم القروض نظرا لوجود مخاطر أكبر تتبعها في حالة تعثر القرض، أو كما يطلق عليها "القروض المتعثرة"، والتي عرفت على أنها: "قروض وسلف لا يمكن استردادها في غضون الوقت المحدد الذي تحكمه قوانين الدولة." (Negash, 2015, p. 13) وبهذا الخصوص اعتبر صندوق النقد الدولي القروض المتعثرة بأنها: "القروض التي يتأخر فيها عن سداد مدفوعات الفائدة وأصل القرض لأكثر من 90 يوما، أو أكثر من 90 يوما من الفائدة التي تمت إعادة تمويلها."(International Monetary Fund, 2009) في حين ذهب آخرون في تعريفها على أنها: "قروض يكون تدفقها النقدي غير مؤكد لدرجة أن البنك لا يعترف بالدخل حتي يتم استلام النقد."

وتعد نسبة القروض المتعثرة أفضل محدد لجودة الأصول، حيث تمثل مقياسا للنجاح الاستراتيجي والتكتيكي الذي يمكن أن يساعد في تتبع الأداء المالي للبنك، وهذا ما أوضحه العديد من الباحثين في دراساتهم، حيث بينوا أن أحد مؤشرات السلامة المالية الأساسية هو جودة الأصول المقاسة بنسبة أصول القروض المتعثرة إلى إجمالي أصول القروض.

كما أن ارتفاع مستوى القروض المتعثرة يشير إلى احتمالية عالية لعدد كبير من حالات التخلف عن السداد الائتماني التي تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك، إضافة إلى أنها تؤدي إلى تآكل قيمة الأصول التي تنعكس بدورها على الاقتصاد ككل.

ومثلما أشرنا من قبل، هناك من يعرف القروض المتعثرة على أنها تدفق نقدي غير مؤكد لدرجة أن البنك لا يعترف بالدخل حتى يتم استلام النقد، إلا أنه في نفس الوقت يتعين على البنوك توفير مخصصات لهذه القروض من أرباحها من عملية الإقراض، حيث أن ارتفاع مستوى مخصصات القروض بالنسبة لحجم إجمالي القروض هو مؤشر على أن تحصيل أصول البنك أصبح أكثر صعوبة، وهذا من شأنه أن يؤثر على ربحيته.

كذلك، إن وجود أصول غير عاملة في البنك يؤثر سلبا على إنتاجية البنك، حيث أن هذه الأخيرة لا تتناقص بمقدار الأصول غير العاملة فقط، بل تؤدي إلى تكلفة الفرصة البديلة، حيث يتم فقدان إعادة استثمار الأرباح في بعض المشاريع (القروض التي تحقق عائدا). كما تتسبب الأصول غير العاملة أيضا في حدوث خسائر من خلال تقليل الموارد الرأسمالية للبنوك والحد من قدرتها على النمو، وبالتالي فإن القروض المتعثرة لا تؤثر على الربح الحالي فحسب بل تؤثر أيضا على تدفق الأرباح المستقبلية مما قد يؤدي إلى خسارة بعض الفرص المفيدة طويلة الأجل، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض العائد على الاستثمار ومن ثم الربحية المعبرة عن الأداء المالي للبنك التجاري. (Negash, 2015, p. 20)

وفي هذا الصدد، أشارت أغلب الدراسات التجريبية إلى أن كفاءة البنك لا ينعكس فقط في حجم الميزانية العمومية ولكن أيضا من خلال مستوى العائد المحقق، حيث أظهرت تحليلات الانحدار للدراسات التجريبية المختلفة أن القروض المتعثرة للمؤسسات المالية مرتبطة بشكل سلبي مع الأداء المالي. فمثلا دراسة كلا من: (Oke, Ayeni and Kolapo, 2012) التي هدفت إلى معرفة كيفية التأثير الكمي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة 2000– 2010، أين قاموا بالتعبير عن الربحية بمعدل العائد على الأصول، أما مخاطر الائتمان فقد تم الاعتماد على كلا من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ونسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للتعبير عنها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض تقلل من الربحية وأن الزيادة في إجمالي القروض تزيد في الربحية. وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Epure and Lafuente, 2012) في كوستاريكا من 1998 إلى 2007 والتي بينت أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على معدل العائد على الأصول. (Kayode, Obamuyi, Owoputi, & Adeyefa, 2015, p. 24)

وفي دراسة قام بها (Kosmidou, 2008) على بيانات 23 بنكا تجاريا في اليونان من 1990 إلى 2002، وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي، أين تم استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير للربحية ونسبة احتياطي خسائر القروض

إلى إجمالي القروض كمقياس لجودة الأصول، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير كبير وسلبي لجودة الأصول على ربحية البنوك، وهذا يتماشى مع النظرية القائلة بأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان مرتبطة بانخفاض الربحية، وهذا يشير إلى أن تحسين الربحية من خلال تحسين فحص ومراقبة مخاطر الائتمان. (بن شنة، 2016/ 2017، صفحة 35)

كذلك تؤدي الخسارة المتأتية من القروض المتعثرة والأصول غير العاملة على قدرة البنك على النمو ومواصلة نشاطه، إضافة إلى أن الإفصاح عن حجم هذه الخسائر في بياناته المالية من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الثقة في إدارة البنك والتخفيضات في تصنيفاته الائتمانية مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة اقتراض البنك، وأكثر من ذلك صعوبة زيادة رأس المال. وفي الحالات القصوى يمكن أن يؤدي أيضا إلى فقدان الودائع، سحب تفويض البنك والإفلاس في النهاية. (Negash, 2015, p. 13)

أيضا، إن تعرض البنك إلى المخاطر الائتمانية بمستويات عالية يعرض البنك إلى مشاكل مالية بحيث تنعكس على ثروة حملة الأسهم في البنك، وهو ما لا ترغبه إدارة البنك على الإطلاق، وعلى سبيل المثال لنفترض أن ميزانية البنك التجاري تتكون في جانب الموجودات من 20 مليون دينار نقدا و80 مليون دينار إجمالي القروض، أما في جانب المطلوبات فهناك 90 مليون عبارة عن ودائع مختلفة و10 مليون حق ملكية، كما يبينه الجدول رقم (3-7):

الجدول رقم (3-7): مثال عن ميزانية بنك تجاري

الموجودات (بالمليون دينار)		**المطلوبات (بالمليون دينار)**	
نقد	20	ودائع	90
قروض (بالإجمالي)	80	حق الملكية	10
المجموع	100	المجموع	100

المصدر: (العلي، 2013، صفحة 347)

وبافتراض أن عددا من المقترضين قد واجهوا صعوبات في سداد التزاماتهم اتجاه البنك (تتمثل هذه الصعوبات إما في قدرتهم على سداد جزء أو كل الأصل) ولذلك يقوم مدير البنك بتخفيض قيمة تلك القروض (في جانب الموجودات) بمقدار 5 مليون دينار فتصبح قيمة إجمالي القروض 75 مليون وهذا الانخفاض في قيمة موجودات البنك سوف ينعكس بانخفاض في حقوق الملكية من 10 مليون إلى 5 مليون، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-8):

الجدول رقم (3-8): مثال عن ميزانية البنك التجاري بعد التخلف عن السداد

الموجودات (بالمليون دينار)		**المطلوبات (بالمليون دينار)**	
نقد	20	ودائع	90
القروض (بالإجمالي)	80	حق الملكية	5
بطرح خسارة القروض	-5		
القروض (بالصافي)	75		
المجموع	95	المجموع	95

المصدر: (العلي، 2013، صفحة 347)

كذلك، يعتبر تدني جودة الأصول وانخفاض مستويات السيولة من الأسباب الرئيسية في فشل البنوك، حيث أدى سوء نوعية الأصول في تعثر العديد من البنوك في أعقاب الأزمات البنكية، حيث انهار 37 بنكا خلال الفترات 1986-1989، 1993- 1994 و1998، ووفقا لـ (Waweru and Kalani , 2009) فإن العديد من المؤسسات المالية انهارت في 1986 وفشلت بسبب القروض المتعثرة. (بن شنة، 2016/ 2017، صفحة 35)

كما بينت الدراسات أن الأزمة المالية الحادثة خلال الفترة 2007– 2009 نتجت عن الفشل في إدارة مخاطر الائتمان بشكل صحيح، حيث أن بعض المؤسسات المالية لم تنفذ إدارة مخاطر الائتمان التي تتماشى مع الممارسات الجيدة المقبولة. (Sabeza, Shukla, & Bajpai, 2015, p. 324)

المبحث الثاني: مخاطر السيولة وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية

تتعرض البنوك التجارية من حين إلى آخر إلى حركة سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لا يمكن مقابلتها، ولهذا يضطر البنك للقيام ببيع بعض أصوله خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة.

وبما أن البنوك التجارية شأنها شأن أي منشأة أعمال فإن مجهوداتها ووظائفها التي تقوم بها تكون بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك، إذ أن تحقيق هذه الغاية من شأنها المحافظة على استمرارية البنك، تدعيم مركزه المالي ومقابلة معظم المخاطر التي يتعرض لها.

ومن خلال هذا المبحث، سنحاول معرفة العلاقة التي تربط بين مخاطر السيولة وربحية البنوك المعبرة عن الأداء المالي، وللتوصل إلى هذا الهدف، لابد أولا من المرور على عدة نقاط من بينها، ماهية السيولة البنكية، العوامل المؤثرة عليها...الخ.

المطلب الأول: السيولة البنكية ومخاطرها

بما أن السيولة البنكية من المواضيع المتأصلة في الصناعة المالية، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها، أهميتها، الأسباب المؤدية لحدوث مخاطر السيولة وكيفية قياس هذه الأخيرة.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

تعرف السيولة بمعناها المطلق بأنها "النقدية"، (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 177) أما في معناها الفني فتعني "قابلية الأصل على التحول إلى نقدية وبدون خسائر، حيث أن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، لذلك فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها." (بوعبدلي و عمي، 2014، صفحة 102) ومن خلال هذا التعريف الفني تبين أن السيولة تركز على وجود مشاكل تؤدي إلى عدم إمكانية تحويل الأصل إلى نقد سائل أم لا، كما أضاف إلى تعريفها عنصرين مهمين ألا وهما: السرعة والخسارة.

كذلك عرفت بأنها: "مدى توفر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير." (احلاسه، 2013، صفحة 39) نلاحظ أن هذا التعريف ربط السيولة بمتغيرين: المتغير الأول يتمثل في الأصول السائلة، أما المتغير الثاني فتمثل في تواريخ استحقاق الديون، وبما أن الأصول السائلة تختلف من حيث درجة سيولتها فإن سرعة تحويلها إلى نقد تختلف من أصل إلى آخر، وبالتالي اختلاف درجة المخاطرة الناجمة عن هذا التصرف، وهذا كله من أجل مواجهة الالتزامات المطلوب الوفاء بها في تواريخها المحددة.

وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية من خلال ثلاثة أبعاد: (بورقبة، 2011، صفحة 159)

- ✓ **البعد الأول:** ويتمثل في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية، إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛
- ✓ **البعد الثاني:** يتمثل في درجة التأكد التي تربط بعملية التحويل، أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية؛
- ✓ **البعد الثالث:** ألا وهو المخاطرة، التي تعبر عن احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسييلها. (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 177)

وعليه، فإن السيولة في أي نشاط تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد سائل بسرعة وبأقل التكاليف في ظل وجود نوع من المخاطرة، وذلك من أجل مقابلة المؤسسة لالتزاماتها المستحقة بشكل فوري.

وتعتبر السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك، حيث تعني مدى قدرة البنك في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون، أي هي السرعة والملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد، حيث أن عملية تكوين الأصول الأكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة دون خسارة تحسب." (الدعمي و المرسومي، 2016، صفحة 77) كما تعرف بأنها: "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة." (العقاد، 2014، صفحة 66)

من خلال التعريفين السابقين، نلاحظ أن السيولة البنكية ركزت في مفهومها على نقطتين هما: مدى توفر البنك على نقدية جاهزة ومدى قدرة أصوله إلى التحول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، وعليه يمكن تعريف السيولة البنكية بأنها: وجود سيولة نقدية تحت تصرف البنك أو موجودات مالية أخرى قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة (إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة الأصل) وبدون خسائر.

وفي إطار تعريفنا للسيولة ينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل والسيولة على مستوى البنك الفردي، فعند حاجة البنك منفردا إلى سيولة نقدية حاضرة لمقابلة طلبات مودعيها فإنها ستلجأ إما للبنوك المركزية أو المؤسسات المالية الأخرى لتعيد خصم بعض الأوراق المالية والمحافظ الاستثمارية أو الاقتراض بضمانها أو أي صيغ أخرى مناسبة، وكذلك استعمال الاحتياط الثانوي الذي يتمثل في استدعاء القروض قصيرة الأجل أو بيع جزء من الأصول عالية السيولة وعندها يتمكن البنك من الحصول على النقد بسرعة وبتكلفة أقل من الخسارة. أما بالنسبة للجهاز البنكي فالحالة تختلف حيث تظهر هذه الحالة في أوقات الأزمات، فمثلا لو احتاجت جميع المؤسسات المالية إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية ما فإن ذلك سيؤدي إلى: (بن سليم و بن رجم، 2016، صفحة 64)

- ✓ عدم استطاعة المؤسسات البنكية السحب والاقتراض من مؤسسة بنكية أخرى لأنهم جميعا يحتاجون إلى السيولة النقدية الحاضرة؛
- ✓ قيام المؤسسات بعرض موجوداتها للبيع بكميات كبيرة بوقت واحد فعندها ستنخفض القيمة السوقية للأصول نتيجة زيادة العرض وبالتالي تواجه المؤسسات المالية مجتمعة عدم سيولة موجوداتها مما يؤدي إلى مشكلة سيولة تامة.

وتهتم البنوك التجارية أكثر من غيرها بالسيولة لسببين رئيسيين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا، والثاني أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل، لذلك يجب على البنوك أن تكون مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها مجموعة من الإيجابيات، أهمها: (لانا ، 2014، صفحة 400، 401)

- ✓ تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
- ✓ مؤشر إيجابي للسوق المالية، المحللين، المودعين، الإدارة والمستثمرين؛
- ✓ تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
- ✓ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- ✓ تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال؛
- ✓ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وما قد ينجر عنه من سلبيات؛
- ✓ إعطاء البنك قدرة على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الأصناف الملائمة؛
- ✓ دفع المصاريف والاستمرار في عملياته البنكية، الاستفادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في الوقت المبكر، بالإضافة إلى الاستفادة من التقلبات في الأسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض

غير عادي في أسعار الأصول المالية التي يتعامل بها البنك التجاري في تحقيق العوائد الإضافية؛ (الدعمي و المرسومي، 2016، صفحة 78)

وقد ازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها، أضف إلى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، التغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة وغيرها من الأمور التي تتطلب وعلى الدوام أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن، فضلا عن الدور الكبير في مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، وتزداد أهمية السيولة في شتى الجوانب الاقتصادية من خلال ما تتيحه من أدوات دفع لازمة لإتمام المعاملات، ولإجراء المبادلات، ولتمويل عمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها، وعليه يمكن اعتبار السيولة النقدية للبنوك هي جزء من السيولة العامة في الاقتصاد بحكم أن النظام النقدي للبنوك هو جزء من النظام الاقتصادي. (الدعمي و المرسومي، 2016، صفحة 78)

وتجدر الإشارة إلى أن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل، أهمها: (الدعمي و المرسومي، 2016، صفحة 79)

✓ **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** ففي الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري في خزائنه أو لدى البنك المركزي وبالتالي تؤدي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع النقدي تعمل على رفع سيولة البنك، حيث كلما زاد حجم ودائع الزبائن لدى البنك وكانت حركة ودائعه أكثر استقرارا وأقل تذبذبا كانت سيولة البنك عالية والعكس صحيح، من ناحية أخرى فإن نسبة كبيرة من ودائع البنك هي ودائع تحت الطلب والتي تتمتع بسيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة لأنها تكون قريبة الاستحقاق؛

✓ **الوعي البنكي لدى الجمهور على سيولة البنك:** إذ نلاحظ أنه في البلدان النامية درجة الوعي البنكي لدى مواطنيها منخفضة إذ أنهم يفضلون أن تكون أموالهم تحت أيديهم باستمرار وعدم قيامهم باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة كبطاقات الائتمان، على عكس المجتمعات المتقدمة التي تفضل استخدام الصكوك وأدوات الوفاء المختلفة على حساب النقد وهذا يزيد من خلق الائتمان أي أنه كلما زاد الوعي البنكي لدى الجمهور انخفضت بالمقابل أهمية السيولة لدى البنوك وبالعكس؛

✓ **رصيد عمليات المقاصة بين البنك:** يؤثر رصيد عمليات المقاصة لدى البنك على سيولة البنك حيث تزداد إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في البلد، وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية، وتجدر الملاحظة إلى أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز البنكي تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة البنكية، أما على مستوى البنك التجاري المنفرد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيدا دائنا سيشهد تحسنا في سيولته، والعكس؛

✓ **رصيد رأس المال:** يؤثر رصيد رأس المال على سيولة البنك حيث كلما زاد رصيد رأس المال زادت السيولة، وبالعكس، كلما قل رصيد رأس المال قلت سيولة البنك ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية؛ (العقاد، 2014، صفحة 77)

مما سبق، نلاحظ أن أغلب العوامل المؤثرة على السيولة البنكية هي عوامل داخلية بالدرجة الأولى، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض العوامل الخارجية المؤدية إلى حدوث تذبذبات في السيولة على مستوى البنك مثل: حالة الركود الاقتصادي

أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها والأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية...الخ.

ختاما لهذا المطلب، يمكن القول بأن السيولة البنكية المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك، حيث يقصد بالأمان "أمان الودائع" أما الحماية فالمقصود منها هو "حماية الأموال غير السائلة"، إلا أن تعرضها لبعض العوامل الداخلية والخارجية من شأنه أن يؤدي إلى حدوث بعض المخاطر.

الفرع الثاني: مفهوم مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنها: "نوع من المخاطر المالية التي تظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة." (العلي، 2013، صفحة 352)

كما ينظر لمخاطر السيولة على أنها: "الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، الحصول على قروض أو ودائع جديدة، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع وكذلك عند عدم قدرته للتوصل إلى مصادر جديدة للنقدية." (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 179)

كذلك تم تعريفها بأنها: "نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، حيث ينتج عن هذا التباين فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال لزيادة الأصول حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منع القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى." (شرون و شعوبي، 2018، صفحة 14)

وأيضا تعرف بأنها: "عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، الحصول على قروض أو ودائع. كما أنها تنشأ عن عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا على ربحية ورأس مال البنك." (فروحات، الفاروق، و بن ساحة، 2018، صفحة 523)

من خلال ما سبق، يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها نوع من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية، والناشئة من عدم توفر النقد الكافي في البنك لمواجهة التزاماته، أو عدم قدرته على تسييل أصوله بسهولة، سرعة وبتكلفة معقولة.

وتواجه البنوك التجارية مخاطر السيولة لأسباب عديدة نذكر منها: (قناوي، 2005، صفحة 198)

- ✓ إقراض البنوك التجارية أموال كثيرة من الودائع قصيرة الأجل، والاحتياطات، وكذلك الائتمان طويل الأجل الممنوح لعملائها، ولهذا تواجه معظم البنوك حالة عدم توازن بين استحقاق أصولها وديونها، لأنه نادرا ما يأتي تدفقات نقدية داخلة مطابقة تماما للتدفقات النقدية الخارجة من أجل تحقيق التوازن؛
- ✓ خضوع البنك لضرورة الاحتفاظ بنسبة عالية من مصادره لمقابلة الدفع الفوري مثل طلب الودائع، وهكذا يظل البنك مستعدا دائما لمواجهة طلبات النقدية الفورية؛
- ✓ حساسية البنك لتغيرات أسعار الفائدة مما يترتب عليه زيادة في سحب الودائع أو في اقتراض النقود؛
- ✓ عدم متابعة كشف السويفت (Swift) الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة فيما يتعلق بالعملة الأجنبية، والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة، زيادة كلفة الأموال، فقدان الفرصة البديلة وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيفه لهذه الأموال؛ (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 168)

- ✓ حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد، وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها. (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 179)

بالإضافة إلى: (مخلخل و يحياوي، 2019، صفحة 122)

- ✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- ✓ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل إلى أرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى فعلية؛
- ✓ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

وينتج عن حال اللاسيولة الشديدة الإفلاس، ومنه فمخاطر السيولة هي مخاطر قاتلة، كما أن هذا النوع من المخاطر هو نتيجة لعدة أنواع أخرى من المخاطر، وعلى سبيل المثال: الخسائر بسبب عجز عميل كبير عن الدفع، عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته، أو التأخر عن الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه وحلول آجال استرداد الوديعة كفيلة وحدها أن تحدث حالة مخاطر سيولة دون الحاجة إلى العجز الكامل عن الدفع، وهو ما يعرف بالفشل في المطالبة أو الموافقة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض، كما قد ينشأ أيضا هذا النوع من المخاطر عندما لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع. (براني، 2013، صفحة 156) وبالتالي فإن قياس مخاطر السيولة يعتبر أهم مرحلة من مراحل إدارة هذا النوع من المخاطر من أجل التقليل من آثارها السلبية.

الفرع الثالث: أهم النسب المالية المستخدمة لقياس مخاطر السيولة

إضافة إلى تحليل هيكل الميزانية العامة للبنوك التجارية الذي يوفر رؤية مهمة حول مخاطر السيولة، يمكن قياس هذه الأخيرة بطريقتين أساسيتين تتمثلان في: فجوة السيولة ونسب السيولة، حيث أن فجوة السيولة تمثل الفرق بين الأصول والخصوم في التواريخ الحالية والمستقبلية، إلا أن العيب الموجود في هذه الطريقة هو أن عدد قليل فقط من البنوك يقوم بنشر فجوات السيولة في التقارير السنوية وبالتالي من الصعب على الباحثين في هذا المجال التحصل على القيمة المراد استخدامها للتعبير عن وضع السيولة البنكية، إلا أن الطريقة المعتمدة على النسب المالية فالإمكان الاعتماد عليها لمعرفة مخاطر السيولة من قبل الباحثين بمجرد الحصول على الميزانية العامة للبنك. وبهذا الخصوص، تستخدم البنوك التجارية عدد من النسب المالية لقياس مخاطر السيولة، ومن أهم هذه النسب نجد:

- ✓ **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة لدى الصندوق، البنك المركزي، البنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجب تسديدها في مواعيدها. (العقاد، 2014، صفحة 80) وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة الرصيد البنكي = (النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة سائلة أخرى /إجمالي الودائع +الالتزامات الأخرى) *100

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة، ولكن في المقابل قد يؤثر ذلك على توظيف الأموال في الاستثمارات التي قد تدر عائد للبنك.

- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد، وبنسبة معينة مما لديها من الودائع، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقدية لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى) *100

كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة، إلا أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال مما ينعكس سلبا على ربحية البنك التجاري. (عمر، 2010، صفحة 120)

✓ **نسبة السيولة القانونية:** تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في مختلف الظروف، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة البنك، وتتراوح هذه النسبة ما بين 30– 35 كحد اقصى وفقا للأنظمة الاقتصادية العالمية. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية= (الاحتياطات الأولية+ الثانوية/ إجمالي الودائع) * 100

ويعتبر ارتفاع هذه النسبة لدى البنوك من المؤشرات الجيدة من حيث مواجهة المخاطر كونها تعكس قدرة البنك على مواجهة أية سحوبات غير متوقعة للمطلوبات قصيرة الأجل إلا أنها في نفس الوقت ذات أثر سلبي على مؤشرات الربحية، كونها تعني وجود أصول غير مستغلة من قبل البنك في تحقيق أي عائد، بل على العكس من ذلك فإنها تكبد البنك تكاليف إضافية في إدارتها والاحتفاظ بها. (احلاسه، 2013، صفحة 39)

✓ **نسبة توظيف الأموال:** تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة البنك الائتمانية ومعرفة اتجاهاته الائتمانية، وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط لا يمكن تجاوزها من قبل البنك، مع أهمية وضع المخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض وقدرته على إعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة باستخدام خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة، كما توضح مدى استخدام البنك للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن مقدرة البنك في منح القروض جيدة، (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة توظيف الأموال= الاستثمارات (القروض والسلف) / إجمالي الودائع *100

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي تعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة. (فروحات، الفاروق، و بن ساحة، 2018، صفحة 523)

✓ **نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الاحتياطات الأولية):** تشير هذه النسبة إلى حجم الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة البنك والتي بإمكانه استخدامها متى شاء دون عناء أو جهد، كما أنها لا تحقق أي عوائد. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة الحاضرة = (النقدية في الصندوق/ الودائع تحت الطلب) * 100

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية في الصندوق التي يواجه بها البنك التزاماته.

✓ **نسبة الاحتياطات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات:** يعبر عنها بنسبة إدارة السيولة، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية وشبه النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة. (العقاد، 2014، صفحة 82) ويتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

نسبة إدارة السيولة = (الاحتياطات الأولية+ الاحتياطات الثانوية/ إجمالي الموجودات)*100

✓ **نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمال الموجودات:** وتشير هذه النسبة إلى احتياجات البنك من الأصول غير السائلة، لكنها أكثر قبلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحوبات غير عادية أو فرص استثمارية، وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق درجة مخاطر أقل وفي نفس الوقت تحقق للبنك عوائد وإن كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بها على شكل نقدي، (بوجميعة و العرابي، 2020، صفحة 370) وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات= الأوراق المالية المتاحة للبيع/ إجمالي موجودات

بعد الانتهاء من عرض أهم النسب المالية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن قياس مخاطر السيولة بالاعتماد على متغير أو نسبة واحدة نظرا لتعقيدها وتعدد مصادر المخاطر المحتملة، (Bonfim & Moshe, 2012, p. 17) وكذلك أن السيولة المناسبة تختلف من بنك لآخر حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها، كما تختلف أيضا حسب أنواع الموارد المتاحة أو حسب مكونات الخصوم لذلك فإن نسبة السيولة اللازمة لبنك معين قد تختلف بالنسبة لبنك لآخر. (السيد ، 2018، صفحة 155)

المطلب الثاني: لجنة بازل ومخاطر السيولة البنكية

سعت لجنة بازل للحد من مخاطر السيولة بإصدارها لوثيقة خاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك بعنوان: " **Sound Practies For Managing Liquidity in Banking Organizations**" وذلك في فيفري 2000، (طبي ، 2016/ 2017، صفحة 43) تعرضت من خلالها إلى أهم مبادئ إدارة مخاطر السيولة ضمن ثمانية نقاط أساسية تمثلت في: (رجراج، 2014، صفحة 274)

✓ تطوير هيكل لإدارة السيولة من خلال وجود استراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة وإطلاع الأطراف ذات العلاقة بهذه الاستراتيجية؛

✓ قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية من خلال تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة (اختبارات الأوضاع الضاغطة)؛

✓ إدارة طرق الوصول إلى السوق من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات، وذلك من أجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول؛

✓ التخطيط للطوارئ من خلال وضع خطة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف غير العادية الطارئة؛

✓ إدارة سيولة العملات الأجنبية من خلال وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسية وتحديد أسقفها عند مختلف الفترات؛

✓ وضع ضوابط رقابية على إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام رقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة؛

✓ تفعيل دور نشر المعلومات والإفصاح لتحسين مستوى السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملائمتها المالية؛

✓ تفعيل دور الإشراف، حيث يجب على السلطات الرقابية الاضطلاع بالمراقبة المستمرة للتأكد من احترام هذه المبادئ. (طبي ، 2016/ 2017، صفحة 45)

وبعد الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية قامت لجنة بازل ولإيجاد عازل أكثر سماكة في الاستعداد لأزمات السيولة بإصدار نشرة في جويلية 2008 بعنوان:" **Principels For Sound Liquidity Risk Management and Supervision**" حيث تضمنت هذه النشرة سبعة عشرة مبدأ، كما يلي: (طبي ، 2016/ 2017، الصفحات 45-47)

✓ ضرورة اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل البنكي، بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك، كما يشترط القيام بالتدابير الملائمة بالبنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك حماية للمودعين وحماية للنظام البنكي في الدولة من أي تأثيرات سلبية يكون لها أثر مستقبلي عليها؛

✓ ضرورة تحديد مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة؛

✓ ضرورة تطوير استراتيجيات، سياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة، على أن تراجع هذه السياسات من طرف مجلس الإدارة الذي يقرها مرة سنويا على الأقل؛

✓ القيام بحساب تكاليف، منافع السيولة ومخاطرها، مع أخذها بعين الاعتبار عند التسعير الداخلي، قياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛

✓ توفير إجراءات متينة لتحديد، قياس ومراقبة مخاطر السيولة، بحيث يجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات، مطلوبات البنك ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛

✓ مراقبة ومتابعة تعرضات البنك لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات، آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية، التنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛

✓ القيام بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال طوال فترات التمويل؛

✓ إدارة وضع السيولة ومخاطرها بفعالية خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛

✓ إدارة الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف، قانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها؛

✓ تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة لضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به، وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات، سياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛

✓ اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل الأزمات، ويجب أن تتضمن هذه الخطط سياسات لإدارة مدى البيئة الضاغطة واعتماد خطوط مسؤولية وإجراءات واضحة يتم اختبارها دوريا لضمان أنها عملية متينة؛

✓ الاحتفاظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير المقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة؛

✓ الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق لتمكينهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛

✓ ضرورة قيام هيئات الرقابة البنكية وبشكل منتظم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها، لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛

✓ ضرورة قيام هيئات الرقابة بتحديد إطار مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية، تقارير التحوط ومعلومات السوق؛

✓ وجوب تدخل هيئات الرقابة والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛

✓ قيام هيئات الرقابة البنكية بالتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

كما ركز التعديل الجديد لمقررات بازل 3 على دعم السيولة من خلال نسبتين هما: (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 51، 52)

1. نسبة السيولة قصيرة الأجل (نسبة تغطية السيولة): تهدف هذه النسبة إلى ضمان أن البنك يحتفظ بمستوى كاف من الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن تحويلها إلى نقد لتغطية حاجات السيولة لديه حتى 30 يوما، (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 51) وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا، أي ينبغي ألا تتجاوز نسبة الزيادة في التدفقات الخارجة للبنك عن التدفقات الواردة خلال 30 يوما عن الأصول السائلة عالية الجودة المتاحة لديه. (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 185) وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة قصيرة الأجل= رصيد الأصول السائلة عالية الجودة/ مجموع التدفقات الصافية على مدى 30 يوما التالية≥ 100%

من العلاقة السابقة، نوضح أن المتغير الأول الموجود في البسط يقسم إلى مجموعتين:، المجموعة الأولى وتشمل الأصول التي يمكن أن تدرج ضمن الرصيد بدون حد أقصى (المستوى الأول)، أما المجموعة الثانية فتشمل الأصول التي تتألف حتى 40% من قيمة الرصيد (المستوى الثاني)، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (3-1):

الشكل رقم (3-1): مستويات نسبة السيولة قصيرة الأجل

نسبة السيولة قصير الأجل	
مكونات البسط	**مكونات المقام**
الأصول السائلة عالية الجودة	التدفقات الصافية على مدى 30 يوما التالية

المستوى الأول	النقود والأوراق النقدية واحتياطات البنك المركزي بالقدر الذي تسمح به سياسات البنك بسحبه أوقات الضغط.
	الأوراق المالية التي تمثل مطلوبات أو المطلوبات من قبل جهة سيادية♦
المستوى الثاني	الأوراق المالية التي تمثل مطلوبات أو المطلوبات من قبل جهة سيادية.[٢]
	سندات الشركات والسندات المغطاة♣

تعرف التدفقات النقدية على أنها الفرق بين مجموع التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة ومجموعة التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة

المصدر: من اعداد الطالبة

وقد تم تقديم نسبة السيولة قصيرة الأجل كما كان مقررا ابتداء من 1 جانفي 2015 وعلى مراحل كما هو موضح في الجدول رقم (3-9):

الجدول رقم (3-9): مراحل تقديم نسبة السيولة قصيرة الأجل

	2015/01/01	2016/01/01	2017/01/01	2018/01/01	2019/01/01
الحد الأدنى	%60	%70	%80	%90	%100

المصدر: (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 51)

2. نسبة السيولة طويلة الأجل (نسبة صافي التمويل المستقر): تم تصميمها من أجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك (سنة واحدة)، من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتهم من خلال مصادر أكثر استقرارا، كذلك تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال طويلة الأجل المتاحة للبنك مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية. كما تسمح للمؤسسات بتمويل مخزونها من الأصول السائلة عن طريق الأموال قصيرة الأجل والتي تستحق خلال مدة تفوق 30 يوما. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

♦ يجب أن تستوفي هذه الأوراق مجموعة من الشروط والمتمثلة في: تعيين 0% كوزن للمخاطر في إطار الطريقة المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان في بازل 2، التداول في عمليات إدارة شراء كبيرة ونشطة وفي الأسواق النقدية التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز، أن لا يكون لديها سجل يثبتها كمصدر أكيد للسيولة في الأسواق حتى في ظروف السوق الشديدة وأن لا تكون التزاما لمؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها.

[٢] نفس الشروط المذكورة سابقا ماعدا تعيين وزن تعيين وزن 20% للمخاطر في إطار الطريقة المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان في بازل 2.

♣ بشرط أن تستوفي ما يلي: أن لا تكون صادرة عن مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها (بالنسبة لسندات الشركات)، عدم إصدارها من البنك نفسه أو من الكيانات التابعة له (في حالة السندات المغطاة)، لديها تقييم ائتماني معترف بها لا يقل عن AA- أو ليس لها تصنيف ائتماني من قبل مؤسسة تقييم معترف بها ولكن يتم تقييمها داخليا لاحتمال وجود تخلف في السداد مقابل تصنيف ائتماني على الأقل AA-، التداول في عمليات إدارة شراء كبيرة ونشطة وفي الأسواق النقدية التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز، أن يكون لديها سجل يثبتها كمصدر أكيد للسيولة في الأسواق حتى في ظروف السوق الشديدة.

نسبة السيولة طويلة الأجل= المبالغ المتاحة للتمويل المستقر/ المبلغ المطلوب للتمويل المستقر>100%

تعمل هذه النسبة على قياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، ونسبة التمويل المستقرة الصافية تركز على المصادر المتوسطة وطويلة الأجل للتمويل. (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 186)

يتكون التمويل المستقر المتاح من: رأس المال، الأسهم الممتازة التي تستحق في مدة سنة واحدة أو أكثر، المطلوبات التي تستحق في سنة واحدة أو أكثر، ذلك الجزء من الودائع غير المستحقة و/أو الودائع لأجل التي تستحق في أقل من سنة والتي من المتوقع أن تبقى في المؤسسة لفترة طويلة في حالات الضغط الخاصة، والجزء من مصادر التمويل بالجملة الذي يستحق في أقل من سنة واحدة والتي من المتوقع أن يبقى في المؤسسة لفترة طويلة في حالة الضغط. (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 52)

يتم حساب مبلغ التمويل المستقر المتوفر بضرب كل صنف (حقوق الملكية والخصوم في البنك يتم تصنيفها إلى واحدة من 5 فئات) بعامل التمويل المستقر المتوفر (عامل ASF) الخاص به، هذا الأخير يختلف من فئة إلى أخرى، وبالتالي يصبح مبلغ التمويل المستقر المتوفر الإجمالي هو مجموع المبالغ المرجحة. كما تجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية وخصوم التمويل المرشحة التي تبقى في البنك لفترة زمنية طويلة في ظل ظروف ضاغطة يعطى لها عوامل للتمويل المستقر المتوفر أعلى من تلك التي يرجح أن تبقى في البنك لفترة زمنية قصيرة. (سليمان و بوشرمة، 2016، صفحة 86)

أما المبلغ المطلوب للتمويل المستقر فيتمثل في إجمالي قيمة الأصول التي يتم الاحتفاظ بها أو تمويلها بواسطة البنك التجاري مضروبة في معامل التمويل الثابت المطلوبة لكل نوع من أنواع الأصول مضافا إليها البنود خارج الميزانية مضروبة في معامل التمويل الثابت المطلوب لها. (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 52)

إضافة إلى المعايير السابقة، ولتقديم المزيد من الملاءة في إدارة مخاطر السيولة، طورت لجنة بازل (بازل3) مجموعة من المقاييس، التي ينبغي اعتبارها كحد أدنى من المعلومات التي يجب على المشرفين استخدامها في مراقبة ملفات مخاطر السيولة للهيئات الخاضعة للإشراف، وفي هذا الإطار يتعين على المشرفين اتخاذ إجراءات عندما تظهر صعوبات سيولة محتملة، من خلال منحى سلبي في المقاييس أو عندما يتم تحديد تدهور في مركز السيولة، أو عندما تظهر مشكلة سيولة حالية أو محتملة، وهذه المقاييس هي: (سليمان و بوشرمة، 2016، صفحة 87، 88)

✓ **عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي:** تحدد وضعية عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي الفجوات بين التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة والخارجة لفترات زمنية محددة (يوم واحد، 7 أيام، 14 يوما، من شهر حتى 6 أشهر، سنة، 3 سنوات، 5 سنوات وأكثر)، حيث تبين هذه الفجوات في الاستحقاقات مقدار السيولة التي قد يحتاجها البنك في كل من هذه الفترات الزمنية، إذا وقعت جميع التدفقات في أقرب تاريخ ممكن، يعطي هذا المقياس نظرة إلى أي مدى يعتمد البنك على تحويل الآجال بموجب عقوده الحالية؛

ومن هذا الأسلوب يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية التراكمية يوميا وعلى البنك أن يقيم وضع السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية، وكذلك من خلال تحليل السيناريوهات المختلفة. (طبي ، 2016/ 2017، صفحة 35)

✓ **تركيز التمويل:** يشتمل هذا المقياس على تحليل تركيزات تمويل الشركات من قبل الأطراف المقابلة المحددة، الأدوات والعملات، يهدف هذا المقياس إلى تحديد مصادر تمويل الشركات التي هي من الأهمية بحيث أن الانسحاب من هذا التمويل قد يؤدي إلى مشكلات في السيولة، وبالتالي فإن هذا المقياس يشجع على تنويع مصادر التمويل الموصى بها في المبادئ السليمة للجنة، كما يساعد هذا المقياس المشرفين على تقييم المدى الذي يمكن أن تظهر فيه مخاطر سيولة التمويل، التي يتم فيها إلغاء مصدر واحد أو أكثر من مصادر التمويل.

✓ **الأصول غير المرهونة المتاحة:** يقوم هذا المقياس بقياس المبلغ الذي يملكه البنك من الأصول غير المرهونة، والممكن استخدامها كضمانات للتمويل المضمون سواء في السوق أو عند تسهيلات البنك المركزي المستمرة، الأمر الذي يجب أن يجعل البنوك والمشرفين أكثر إدراكا للقدرة المحتملة على زيادة الموارد المالية الإضافية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في حالات الضغط ممكن أن تتحقق هذه القدرة، كما يزود هذا المقياس المشرفين ببيانات حول الكمية والخصائص الرئيسية بما في ذلك العملة الغالبة ومكان الأصول المتاحة غير المرهونة.

وبهدف الحصول على مصدر للبيانات الفورية المتعلقة بصعوبات السيولة المحتملة، تقترح اللجنة استخدام بيانات تستند إلى السوق، وذلك عن طريق توفير ما يلي: (سليمان و بوشرمة، 2016، صفحة 88)

✓ **المعلومات عن السوق:** تشمل معلومات السوق القيمة التي يجب مراقبتها، كأسعار الأسهم، أسواق الديون (السوق النقدي، السندات متوسطة الأجل، القروض طويلة الأجل، المشتقات، أسواق السندات الحكومية، مؤشرات الإفلاس الائتماني...الخ)، أسواق الصرف الأجنبي، أسواق السلع والمؤشرات المتعلقة بمنتجات محددة.

✓ **معلومات عن القطاع المالي:** لمتابعة ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق الأوسع أو يعاني من صعوبات، وتشمل المعلومات التي يجب مراقبتها معلومات سوق الأسهم والقروض للقطاع المالي ككل، وبالنسبة لمجموعات فرعية محددة من القطاع المالي بما في ذلك المؤشرات؛

✓ **معلومات خاصة بكل بنك:** لمراقبة ما إذا كان السوق يفقد الثقة في مؤسسة معينة، فإنه من المفيد جمع المعلومات حول أسعار الأسهم، أسعار التداول في السوق النقدي، سعر عائد السندات البنكية والدين الثانوي في السوق الثانوية.

المطلب الثالث: علاقة السيولة بالأداء المالي في البنوك التجارية

تعد السيولة والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك تجاري، ولذلك فإن الاخفاق في أحدهما سيؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك، وهذا ما يعرضه إلى مخاطر لا يمكن مواجهتها وبالتالي عدم قدرته على الاستمرار والنمو بتحقيق المزايا التنافسية، فالتلازم بين السيولة والربحية يأتي من ضرورة كل منهما لاستمرار البنوك، غير أنه بالمقابل قد يتعارض الهدفان إذا لم تحسن إدارة العلاقة بينهما، فالسيولة ضرورية لمجابهة المتطلبات المفاجئة للعملاء وسحوباتهم وحدوث العكس من شأنه تعريض البنك لخطر الإفلاس والتصفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الربحية ضرورية للاستمرارية والنمو لأن الخسارة ستؤدي إلى تآكل حقوق المالكين، وبالتالي احتمال تصفية البنك، ومن هنا يأتي التعارض حيث أن التركيز على أحدهما ومنحه الأفضلية سيؤدي إلى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها إدارة البنك، فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد وشبه النقد والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك.

إذا، يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته لكنه في المقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، وفي نفس الوقت إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة لكن هناك مخاطرة في حال زيادة القروض المتعثرة و/أو حدوث سحوبات مفاجئة فإن ذلك سيؤدي إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة.

لذا، يقع على عاتق الإدارة البنكية الناجحة مهمة التوفيق بين الربحية التي يسعى إليها البنك والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها، حيث أنه على إدارة البنك أن تحقق قدرا كافيا من سيولة الموجودات المتاحة وكذلك عائدا مناسبا من الأدوات التي يتم توظيفها في الاستثمارات، وخاصة الإقراض الذي يعد الأداة الاستثمارية الأكثر ربحية في البنوك التجارية، بالإضافة إلى أنها ذات سيولة منخفضة مقارنة ببقية الأنواع الأخرى من الاستثمارات التي تكون فيها سيولة الموجودات كبيرة نسبيا وذات ربحية منخفضة بالقياس إلى ربحية وسيولة القروض البنكية، وذلك لأن المبدأ العام

في هذا الخصوص يؤكد على أنه كلما انخفضت سيولة الأصل ارتفعت ربحيته والعكس صحيح. (كنعان، 2012، صفحة 97)

إذا، بما أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، فإن البنك التجاري عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن معها أن يحقق أعلى ربحية ممكنة في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لأصوله، أي عليه أن يوازن دائما بين اعتبار الربحية واعتبار السيولة، وبما أن خصوم البنك تختلف بدورها فيما بينها من حيث التزام البنك بالوفاء بها فإن توزيع الأصول المختلفة يتوقف أيضا على أنواع الخصوم المتاحة. (السيد ، 2018، صفحة 165)

كما أنه على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربحية تتناسب طرديا مع المخاطرة وذلك عند مستوى معين وإلا سيحدث العكس، حيث قد تؤدي الاستثمارات الخطيرة أحيانا إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة المودعين.

وفي حالة عدم قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين، يمكن للبنك التجاري أن يلجأ للاقتراض من السوق بمعدل مرتفع بشكل استثنائي، وهذا من شأنه أن يخفض في ربحية البنك. علاوة على ذلك، فإن الاقتراض الإضافي للبنك لتلبية طلبات المودعين قد يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي سترتفع نسبة الدين إلى حقوق الملكية مما سيؤثر على جهود البنك للحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل.

أيضا، وفقا للدراسات التجريبية، فقد تم العثور على أن مستوى ربحية البنك يتحسن إذا كانت تمتلك بعض الأصول السائلة، ومع ذلك، هناك نقطة يؤدي فيها الاحتفاظ بمزيد من الأصول السائلة إلى تقليل ربحية البنك، حيث تتوافق هذه النتيجة مع الفكرة القائلة بأن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بأصول منخفضة العاد تفوق فائدة أي زيادة في سيولة البنك. وبالمثل هناك فائدة تقديرية مماثلة للاحتفاظ بمزيد من الأصول السائلة عندما تتدهور الظروف الاقتصادية. (Kibuch, 2015, p. 5)

وعليه يمكن أن تتمثل مخاطر السيولة في الوضع الذي ينشأ في البنك إما نقص السيولة أي أن موجودات النقدية في البنك تكون غير كافية للاستجابة لمتطلبات البنك والتزاماته، أو وجود فائض في السيولة أي أن يلجأ البنك للاحتفاظ بمعدلات بسيولة أكثر من النسبة المطلوبة منه لمواجهة أي التزامات طارئة قد تواجه البنك، وهذا ينعكس على حجم الودائع المستثمرة من قبل البنك وبالتالي على حجم العائد المتحقق من عملية الاستثمار.

ختاما، نستنتج أن الهدف النهائي لأي بنك تجاري هو تعظيم ربحيته، لكن سيولة البنك هي هدف مهم أيضا، ولهذا فإن المعضلة التي تواجهها إدارة البنوك التجارية هي أن زيادة ربحيتها على حساب السيولة يمكن أن يجلب مخاطر للبنك لذلك يجب ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر لأن كلاهما له أهميته، ولهذا تصبح الأولوية القصوى لإدارة البنك هو ضمان توفر الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية وفي نفس الوقت تحقيق الربحية.

المبحث الثالث: مخاطر السوق وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية

يتأثر الأداء المالي للبنوك التجارية بأنواع مختلفة من المخاطر المالية من بينها مخاطر السوق التي تعتبر مصدرا مهيمنا لتقلبات الدخل في هذه المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى بالجهات الإشرافية على المستوى العالمي إلى وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية للتخفيف من هذا الخطر وكذلك اقتراح مجموعة من أساليب القياس لتصوير المخاطر السلبية للسوق.

المطلب الأول: ماهية مخاطر السوق

تتعرض البنوك لأنواع مختلفة من المخاطر المالية من بينها مخاطر السوق التي تؤدي إلى خسائر كبيرة بسرعة كبيرة في ظروف السوق المتقلبة وأيضا الانهيار الكامل في المواقف الشديدة، وعلى هذا الأساس عرفت بأنها: "المخاطر الحالية والمحتملة للأرباح وحقوق حملة الأسهم الناتجة عن التحركات العكسية في الأسعار والمعدلات السوقية." (الشمري، 2013، صفحة 101) كما عرفت بأنها: "الخسائر المالية الناتجة عن التحركات غير المواتية في الأسعار السوقية، وقد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطر نتيجة لقيام البنك باتخاذ مراكز مضاربة أو نتيجة لممارسة البنك أنشطة صناعة السوق Market-Making." (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 181) وأيضا عرفت بأنها: "مخاطر انخفاض قيمة المحفظة، سواء كانت محفظة استثمارية أو محفظة التداول بسبب التغير في عوامل مخاطر السوق." (Tassew & Hailu, 2019, p. 34)

أما إذا أخذنا مصطلح "احتمال" الذي ركزنا عليه في تعريفنا لمصطلح المخاطرة، فنجد أن مخاطر السوق عرفت على أنها: "احتمال تعرض البنوك التجارية لخسائر بسبب عوامل تؤثر على الأداء العالمي للأسواق المالية التي يتم تضمينها فيها." (Kass , Rathnayake, Pierre Axe , & Ding, 2019, p. 1)

إضافة إلى ذلك، تعرف مخاطر السوق على أنها: "المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة تحركات أسعار السوق، وعلى وجه الخصوص التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع، كما ينشأ شكل من أشكال مخاطر السوق عندما تقبل البنوك الأدوات المالية المعرضة لتقلبات أسعار السوق كضمان للقرو ض." (Odubuasi, Oshilim, Deborah, & Ifurueze, 2021, p. 5)

وعليه يمكن إعطاء مخاطر السوق في البنوك التجارية التعريف التالي: "مخاطر السوق هي احتمال تكبد البنك لخسائر مالية ناتجة عن التقلبات المعاكسة لأسعار السوق، والمتمثلة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السلع وأسعار الأوراق المالية."

ووفقا للتعريف المعطى، تقسم مخاطر السوق التي تتعرض لها البنوك إلى: (قايدي و لحسين، 2015، صفحة 32)

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة؛
- ✓ **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات، الاحتكار والمقامرة والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك وهو ما يؤثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم؛
- ✓ **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة تقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية أو انخفاض سعر تلك العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى؛

✓ **مخاطر أسعار السلع (الأصول الحقيقية):** نظرا لأن الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق، فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

إذا تنشأ مخاطر السوق عموما من التحركات في عوامل الخطر الأساسية المتمثلة في الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم أو أسعار السلع التي تؤثر على قيمة هذه المراكز داخل وخارج الميزانية، وبالتالي يتم تحديد تعرض البنك لمخاطر السوق من خلال تقلب عوامل الخطر الأساسية وحساسية محفظة البنك تجاه التحركات في عوامل الخطر.

إلا أن أغلب الدراسات توصلت إلى أن مخاطر السوق تؤثر على الأداء المالي للبنوك خاصة من حيث سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، فعادة تكون مخاطر السوق خارج سيطرة البنوك حيث يتم تحديدها من خلال العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي، ولهذا اعتمدت أغلب الدراسات على استخدام التعرض لسعر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة كمؤشرات لمخاطر السوق في البنوك، ولهذا سنحاول التطرق لهذين المؤشرين بنوع من التفصيل مقارنة بباقي المؤشرات لمعرفة مفهومهما، طرق قياسهما وكيفية تأثيرهما على الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفرع الأول: مخاطر سعر الفائدة وعلاقتها بالأداء المالي

تعرف مخاطر سعر الفائدة بصيغ مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها: "تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة." ويذهب البعض الآخر إلى القول أن مخاطر سعر الفائدة هي: "المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، والتي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته." فيما يرى فريق ثالث بأنها مخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما وهكذا ترتبط مخاطر أسعار الفائدة للبنك بتغير عوائد موجودات البنك، مطلوباته وقيمها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 178)

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف مخاطر أسعار الفائدة بأنها التأثير السلبي المحتمل على صافي دخل الفائدة والذي من شأنها التأثير على ربحية البنك التجاري.

وتواجه البنوك التجارية مخاطر أسعار الفائدة بطرق مختلفة بما في ذلك مخاطر إعادة التسعير وهي الشكل الأساسي والأكثر شيوعا لمخاطر أسعار الفائدة والتي تنشأ من فروق التوقيت في استحقاق الأصول ومطلوبات المؤسسة البنكية، إضافة إلى مخاطر منحنى العائد والتي تنشأ بسبب التحولات غير المتوقعة لمنحى العائد، والتي لها آثار سلبية على دخل المؤسسة البنكية. (Musiega, Olweny, Mukanzi, & Mutua, 2018, p. 15)

تشتمل إدارة مخاطر أسعار الفائدة على الإجراءات، السياسات والأساليب المستخدمة من قبل البنك التجاري لتقليل مخاطر تخفيض حقوق الملكية، حيث أثبتت دراسة (Samuelson,1945) والتي تعتبر من أول الدراسات حول كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على النظام البنكي أن قيمة حقوق الملكية للبنك عرضة للتغيرات في أسعار الفائدة نتيجة لهيكل أصوله ومطلوباته، (Gitonga, 2010, p. 14) إضافة إلى تقليل مخاطر العائد على الموجودات بسبب التغيرات السلبية في أسعار الفائدة، حيث يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة التي لها آثار سلبية على كل من ربحية ومركزه الاقتصادي في كل عملة حساسة لسعر الفائدة لتقييم التعرض لمخاطر سعر الفائدة. ومن بين أساليب القياس المستخدمة نجد:

1. تحليل الفجوة (Gap Analysis): إن تحليل مخاطر تقلب أسعار الفائدة يقوم على مقارنة حساسية دخل الفائدة إلى التقلبات في عائد الموجودات مع حساسية مصروفات الفائدة إلى التقلبات في تكاليف المطلوبات، ويجري ذلك من خلال تحليل الفجوة (Gap Analysis)، التي تعرف بأنها: "الفرق بين مبلغ الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة التي تستحق أويتم تعيين تواريخ أسعار الفائدة لها في نفس الفترة الزمنية". وتعطى وفق للصيغة التالية:

الفجوة = الأصول الحساسة لسعر الفائدة – الخصوم الحساسة لسعر الفائدة .....(1)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة (تحليل الفجوة) تعتبر كذلك من مقاييس مخاطر السيولة، والتي يمكن التعبير عليها من خلال الفرق بين الأصول والخصوم الخاصة بالبنك التجاري خلال فترة زمنية معينة.

وكما رأينا سابقا، فإن إحدى مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة بسبب الاختلاف بين الأصول والخصوم على فرق الاستحقاق (الفجوة)، وعليه، إذا كان الفرق بين هذين المتغيرين موجبا، فهناك فائض في السيولة(خطر إعادة الاستثمار)، خلاف ذلك، هناك خطر وضع الرصيد الإيجابي في السوق بسعر فائدة مناسب. أما إذا كان الفرق سالبا فهناك عجز أي خطر إعادة تمويل، وبمعنى آخر هناك خطر الاقتراض من السوق بأسعار فائدة منخفضة. (Huseynov, 2018, p. 81)

بالعودة إلى الصيغة رقم (1)، بعد تحديد الأصول الحساسة لأسعار الفائدة والخصوم الحساسة لأسعار الفائدة وبعد تحليل الفجوة يتم العمل على إدارة الفجوة الناتجة سواء كانت موجبة، سالبة أو صفرية. والجدول رقم (3–10)، يوضح لنا كيفية تأثير نوعية الفجوات على إيرادات البنك:

الجدول رقم (3–10): تأثير نوعية الفجوات على إيرادات البنك

	ارتفاع أسعار الفائدة	انخفاض أسعار الفائدة
فجوة موجبة	ارتفاع الإيرادات	انخفاض الإيرادات
فجوة سالبة	انخفاض الإيرادات	ارتفاع الإيرادات
فجوة صفرية	لا تأثير على الإيرادات	لا تأثير على الإيرادات

المصدر: (اخوان، 2019، صفحة 442)

إذا، تعطي المعلومات الواردة في Gap Analysis للإدارة فكرة عن التأثيرات على صافي الدخل بسبب التغيرات في سعر الفائدة، والتي يتم الحصول عليها عن طريق ضرب النتيجة المحصل عليها من حساب الفجوة في مقدار التغير في سعر الفائدة.

2. تحليل فجوة الأمد (Duration Gap Analysis): تأتي هذه الطريقة لتكمل الطريقة السابقة، حيث أصبحت معظم طرق تحليل المحفظة تقارن آجال الأصول مع آجال الخصوم بواسطة تحليل فجوة الأمد لتقييم أثر معدلات التقلبات في أسعار الفائدة السوقية على صافي دخل الفائدة والقيمة السوقية لحقوق ملكية المساهمين. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 182)

إذ، لمنع تعرض الأصل المالي لمخاطر سعر الفائدة يمكن تلبية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للأصل المالي عن طريق إعادة استثمار التدفقات النقدية من الأصل المالي (مخاطر إعادة الاستثمار)، ويمكن القيام بذلك من خلال تطبيق مفهوم الأمد، الذي يعرف بأنه الفرق بين مدة الأصول ومدة الخصوم، كما تعتبر طريقة لقياس تأثير التغيرات في الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة عندما تتغير أسعار الفائدة في السوق. (Huseynov, 2018, p. 93) ويتم حساب فجوة الأمد وفق للمعادلة التالية:

فجوة الأمد = متوسط مدة الأصول الحساسة لسعر الفائدة – متوسط مدة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة* الخصوم الحساسة لسعر الفائدة/ الأصول الحساسة لسعر الفائدة

بعد التحصل على النتيجة النهائية للمعادلة، بإمكاننا أن نتحصل على نتيجتين يمكن تفسيرهما كما يلي: (Huseynov, 2018, p. 94)

✓ إذا كانت الفجوة موجبة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة ستفقد الأصول قيمة أكبر من الخصوم، واذا انخفضت أسعار الفائدة تكون الأصول أكثر قيمة من الخصوم؛

✓ إذا كانت الفجوة سالبة، وبارتفاع أسعار الفائدة، ستفقد الخصوم قيمة أكبر للأصول، في حين أن الخصوم ستكون أكثر قيمة من الأصول في حالة انخفاض الفائدة.

من خلال الطريقتين، يمكن تلخيص ما تقدم في النتيجتين التاليتين:

✓ إذا كان الفرق بين مبلغ الأصول والخصوم الحساسة سلبيا، فستكون هناك مخاطر سعر فائدة ناشئة عن مخاطر نقص السيولة خلال الفترة الزمنية، أي أن مخاطر إعادة التمويل ستخلق مخاطر الفائدة، فإذا كان الفرق في الفترة الزمنية سالبا معناه أن البنك سيواجه خسارة نتيجة زيادة أسعار الفائدة؛

✓ إذا كان الفرق بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة موجبا، فهناك مخاطر سعر فائدة ناتجة عن مخاطر السيولة الزائدة في تلك الفترة، أي أن مخاطر الاستثمار المتكرر ستولد مخاطر أسعار الفائدة، فإذا كان الفرق في الفاصل الزمني موجبا، فإن فقدان أسعار الفائدة سيؤدي إلى خسارة.

3. نسبة تحليل الفجوة (Gap Analysis Ratio): تعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس مدى تعرض البنوك التجارية لهذا النوع من المخاطر، وتحسب بقسمة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة على الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وذلك كما هو موضح في المعادلة التالية: (Huseynov, 2018, p. 86)

مخاطر سعر الفائدة = الأصول الحساسة لسعر الفائدة/الخصوم الحساسة لسعر الفائدة

إن النسبة السابقة تعكس المخاطر التي يرغب البنك في تحملها إذا ما تمكن من التنبؤ باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية، ولاسيما في أوقات التقلب الكبير في أسعار الفائدة، فإذا ما امتلك البنك نسبة أعلى من الواحد فإن عائد البنك سيكون أقل إذا انخفضت أسعار الفائدة وستكون أعلى إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة، وبسبب صعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة، فإن بعض البنوك تعرف أسلوب تخفيض مخاطر أسعار الفائدة، بالحفاظ على نسبة الحساسية لأسعار الفائدة بقيمة قريبة من الواحد الصحيح، ومثل هذه النسبة قد يصعب تحقيقها في بعض البنوك إلا في حالة أن تتحمل تكاليف إضافية ناتجة عن تخفيض العائد على الأصول بسبب الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل أو القروض ذات أسعار الفائدة الحقيقية. (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 179)

إذا، إذا كانت الأصول الحساسة لتقلبات أسعار الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة فإن هذا البنك سيكون عرضة للخسارة عندما تنخفض أسعار الفائدة السوقية، والسبب في ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة سوف يؤثر على تخفيض الإيرادات التي يحصل عليها البنك من توظيف أصوله والتي منها أصوله الحساسة لأسعار الفائدة، وبالمقابل فإن البنك يستفيد بشكل نسبي من انخفاض أسعار الفائدة بسبب وجود فقرات في جانب الخصوم بميزانية البنك التجاري سوف يدفع عنها البنك تكاليف أقل بعد انخفاض أسعار الفائدة ولكن ذلك الانخفاض في التكاليف لا يوازي الإيرادات التي فقدها (خسرها) في جانب الموجودات. (العلي، 2013، صفحة 356)

4. نسبة الودائع غير المغطاة (غير المؤمنة) إلى إجمالي الودائع: إن الودائع غير المغطاة هي الودائع التي لم يتم تأمينها بغطاء من السيولة لحالات السحب المفاجئ، وهي غالبا تكون أكثر حساسية إلى التغير في أسعار الفائدة، وذلك لأن المودعين سيسحبونها عند حصولهم على سعر فائدة أعلى من قبل المنافسين، مما يؤثر سلبا على عمليات

الإقراض والاقتراض. وتتمثل حدود النسبة في: 1 كحد أعلى و0 كحد أدنى وذلك حسب نسبة سيولة البنك. (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 179)

يعد قبول هذه المخاطر جزءا طبيعيا من العملية البنكية، ويمكن أن يكون مصدرا مهما للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديدا لأرباح البنك وقاعدته الرأسمالية، إذ أن التغير في سعر الفائدة يؤثر على ربحية البنك، وذلك نظرا إلى تغير صافي الربح بعد الفائدة، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في سعر الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، إذ أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير سعر الفائدة. (النويران، 2017، صفحة 58)

تؤثر التغييرات في أسعار الفائدة على ربحية البنوك من خلال تغيير دخل الفائدة الصافي الذي يشكل نسبة مهمة من مجموع الدخل العامل للبنك، حيث يمكن أن يشكل التعرض إلى مخاطر أسعار الفائدة تهديدا كبيرا لقاعدة رأس المال للبنك التجاري، وبالتالي فإن التغيرات في أسعار الفائدة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على ربحية المؤسسة المالية، رأسمالها وقيمتها الاقتصادية، ولهذا يكمن الهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الحفاظ على التعرض لمخاطر أسعار فائدة ضمن المعلمات المفروضة ذاتيا على مجموعة من التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة. (Gitonga, 2010, p. 21)

الفرع الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي وتأثيرها على الأداء المالي

أصبحت مخاطر الصرف الأجنبي أكثر أهمية بشكل واضح بعد 1973، حيث ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما تكون قيم العملات المحلية للأصول عرضة للتغيير بسبب تغيرات أسعار الصرف. ولهذا تم تعريف مخاطر سعر الصرف بأنها: "المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار العملات الأجنبية، وبالتالي التأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يقتضي إلماما بأسباب تقلبات أسعار الصرف." (فخاري، 2020، صفحة 180)

إذا، تنجم مخاطر الصرف الأجنبي عن التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي التي تؤثر على قيمة الأصول، الخصوم والأنشطة خارج الميزانية المقومة بعملات أجنبية تختلف عن العملة الوطنية (عملة البلد الأم) للبنك. وينشأ ذلك بسبب أن بعض البنوك تحتفظ بالأصول وتصدر خصوم مقومة بعملات مختلفة، وعندما يكون مقدار الأصول مختلف عن مقدار الخصوم من نفس العملة فإن أي تغيير في أسعار الصرف يولد ربح أو خسارة، وهذا من شأنه التأثير على القيمة السوقية لحقوق ملكية المساهمين في البنك. كذلك هذه المخاطر نجدها أيضا في التزامات القروض خارج الميزانية العمومية والضمانات المقومة بالعملات الأجنبية والتي يطلق عليها "مخاطر تحويل العملة الأجنبية". (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 183)

وعليه تؤثر أسعار الصرف بشكل مباشر على البنوك التي لديها معاملات بالعملة الأجنبية وعمليات أجنبية، وحتى بدون مثل هذه الأنشطة يمكن أن تؤثر أسعار الصرف على البنوك بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على مدى المنافسة الأجنبية، الطلب على القروض والجوانب الأخرى للظروف البنكية. (Ahmed, 2015, p. 115)

كذلك، تعتبر مخاطر أسعار الصرف على نطاق واسع بأنها مخاطر تأثر الأداء المالي للبنك بتحركات أسعار الصرف، ولذلك يجب على المسؤولين في البنك فهم كيفية قياس التعرض لتقلبات أسعار الصرف حتى يتمكنوا من تحديد ما إذا كان سيتم حماية البنك من مثل هذا الخطر وكيفية القيام بذلك، ومن أهم المقاييس المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الصرف التي تتعرض لها البنوك التجارية نجد: (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 184)

- ✓ **النسبة الأولى:** القيمة الدفترية لأصول البنك/القيمة السوقية لأصول البنك؛
- ✓ **النسبة الثانية:** القيمة الدفترية لحقوق الملكية/ القيمة أو السعر لحقوق الملكية في السوق؛

وفي الأحوال العادية يجب أن لا تتخطى القيمة الدفترية القيمة السوقية، بمعنى يجب أن لا تتجاوز النسبتين السابقتين الواحد، وكلما كانت أصغر كلما أعطت مؤشرا إيجابيا عن وضع البنك. (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 196)

يمكن أن تكون تحركات أسعار الصرف الأجنبي مصدرا مهما للمخاطر بالنسبة للبنوك التجارية، وفي أسوأ الحالات قد تؤدي الخسائر الكبيرة في أسعار الصرف إلى فشل البنوك، بالإضافة إلى التسبب بأعباء كبيرة على ربحية البنوك وبالتالي على الأداء المالي. كما أن التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي يميل إلى الاختلاف بين البنوك، حيث يكون التعرض السلبي للعملات الأجنبية أكثر بالنسبة للبنوك الأكبر، مما يشير إلى أن ارتفاع أسعار العملات الأجنبية يميل إلى تقليل قيم حقوق الملكية. ونظرا لأن البنوك الأكبر حجما تشكل جزءا كبيرا من الأصول في القطاع البنكي فإن هذه النتيجة تشير إلى أن ارتفاع الأسعار من المرجح أن يعيق الأداء المالي للقطاع البنكي، جنبا إلى جنب مع حقيقة أن الانخفاضات في قيم الأسهم تعني عموما مخاطر تخلف عن السداد أكبر. (Ahmed, 2015, p. 115)

في الأخير يمكن أن نستنتج أن مخاطر السوق تؤثر بصفة مباشرة على الأداء المالي البنوك التجارية، كما يمكنها التأثير بصفة غير مباشرة وذلك من خلال تأثيرها على المخاطر المالية الأخرى، وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤثر مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، فحدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف على سبيل المثال ستؤثر على حجم تعرض البنوك لمخاطر الائتمان. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكلفة القروض وزيادة عبء الدين بالنسبة للمقترضين، مما يخفض من قدرتهم على سداد التزاماتهم، فيزداد احتمال تعثرهم ومنه حجم تعرض البنوك للمخاطر الائتمانية. بالنسبة لسعر الصرف، يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة كبيرة من الأصول بالعملة الأجنبية، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكاليف القرض بالعملة المحلية بالنسبة للمقترضين الذين لديهم قروض مقومة بالعملة الأجنبية، وخاصة في حال كان دخلهم بالعملة المحلية، والعكس صحيح في حال انخفاض سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة المحلية. (العمار، اسماعيل، و اسماعيل، 2020، صفحة 38، 39)

المطلب الثاني: لجنة بازل ومخاطر السوق

ابتداء من 1996 طلب من البنوك في دول مجموعة العشر قياس وتطبيق معدل كفاية رأس المال بالاعتماد أيضا على مخاطر السوق التي تتكبدها، وهذا كتعديل لمقررات بازل 1 التي ركزت على حساب معدل كفاية رأس المال بالاعتماد على المخاطر الائتمانية، ووفقا لهذا التعديل حددت اللجنة طريقتين لقياس مخاطر السوق، وهما: الأسلوب المعياري وأسلوب النماذج الداخلية.

الفرع الأول: الأسلوب المعياري

تهدف هذه الطريقة إلى حساب الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق المتمثلة في:

1. مخاطر سعر الفائدة: تنقسم مخاطر سعر الفائدة حسب هذا المعيار إلى:

1.1. الخطر الخاص: للحماية من تقلبات موجودات الخطر الخاص، توصي لجنة بازل الثانية بإعطاء أوزان ترجيحية، فبالنسبة للأصول المصنفة من قبل وكالات التصنيف الائتماني من AAA إلى –AA يتم ترجيحها بنسبة 0%، بينما بالنسبة لموجودات الخطر الخاص المصنفة من +A إلى BBB فيتم إعطاء نسبة تتراوح بين 0.25% و1.6%، علاوة على ذلك، بالنسبة للموجودات التي تحصل على تصنيف +BB– –B فيتم تعيين وزن بنسبة 8%، بالنسبة للأدوات المصنفة أقل من –B يسمح بوزن 12% أما الأصول غير المصنفة فيعطى لها وزن مخاطر 8%، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3–11). ومن أجل الحساب النهائي للمبلغ الإجمالي للاحتياطيات اللازمة للحماية من مخاطر السوق

لموجودات الخطر الخاص يتم ضرب قيمة كل أصل خاص مقابل كل من أوزان المخاطر ثم يتم جمعها جنبا إلى جنب مع جميع الأصول الخاصة الأخرى.

الجدول رقم (3-11): الأوزان الترجيحية للخطر الخاص وفق الأسلوب المعياري

الفئة	التنقيط الخارجي للائتمان	الوزن الترجيحي
الحكومة	من AAA إلى -AA	%0
	من +A إلى -BBB	0.25% (فترة استحقاق أقل من أو يساوي 6 أشهر
		1% (فترة استحقاق أكبر من 6 أشهر وأقل من أو يساوي 24 شهرا)
		1.6% (فترة استحقاق أكبر من 24 شهرا)
	من +BB إلى -B	%8
	أقل من -B	%12
	لا يوجد تنقيط	%8
جهات مؤهلة	-	0.25% (فترة استحقاق أقل من أو يساوي 6 أشهر)
		1% (فترة استحقاق أكبر من 6 أشهر وأقل من أو يساوي 24 شهرا)
		1.60% (فترة استحقاق أكبر من 24 شهرا)
آخرون	من +BB إلى -BB	%8
	أقل من -BB	%12
	لا يوجد تنقيط	%8

Source : (BCBS, 2006, p. 167)

يوضح الجدول رقم (3-11)، الأوزان الترجيحية للخطر الخاص وفق الأسلوب المعياري، وهي تتراوح بين 0% و12%، حيث كلما انخفض التنقيط الممنوح ارتفعت نسبة الترجيح، فنلاحظ أن الترجيحات الممنوحة للحكومة هي الأقل خطرا بين الأصناف المدرجة في الجدول، فقد تراوحت الأوزان ما بين 0% و1.6%، وقد شملت الجهات الحكومية جميع أشكال أموال الدولة، بما في ذلك السندات وأذونات الخزينة وغيرها من الصكوك على المدى القصير، كما أن إصدار الأوراق المالية بالعملة المحلية وتمويلها بنفس العملة من شأنه أن يخفض متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر وذلك بنسبة تقررها السلطات الرقابية الوطنية. (عياش و العايب، 2019، صفحة 90)

أما الفئة الثانية، والمتمثلة في الجهات المؤهلة فقد تم ترجيحها من 0.25% إلى 1.60%، حيث تشمل هذه الفئات الأوراق المالية الصادرة عن كيانات القطاع العام وبنوك التنمية متعددة الأطراف، إضافة إلى الأوراق المالية التي تصنف من قبل وكالتين على الأقل من وكالات التصنيف الائتماني المحددة من طرف السلطة الرقابية الوطنية، وكذلك المقيمة تقييم جيد من قبل وكالة تصنيف واحدة لا تقل عن وكالات التصنيف الأخرى المختارة من طرف السلطة الرقابية الوطنية. مع العلم أن كل سلطة رقابية ستكون مسؤولة عن مراقبة تطبيق هذه المعايير المؤهلة، كما سيكون لها سلطة تقديرية لتضمين فئة سندات الدين المؤهلة الصادرة عن البنوك في البلدان التي نفذت هذا الإطار. (BCBS, 2006, p. 168)

لنصل إلى الفئة الثالثة، والمتمثلة في السندات غير الخاضعة للتقييم وقد تراوح تقييمها بين 8% و12% ما يعني أنها الأخطر بين الأصناف الثلاثة، وهي تعتبر مؤهلة من طرف البنوك التي تعتمد الأسلوب المعياري، أما البنوك التي تعتمد أسلوب التنقيط الداخلي فهي تعتبرها مؤهلة في حال تحقق الشرطين، الأول يتمثل في حصولها على تقييم -BBB أو أكثر، والثاني ينص على إدراجها في بورصات معروفة. (عياش و العايب، 2019، صفحة 91)

1. 2. الخطر العام: تم تصميم متطلبات رأس المال لمخاطر السوق العامة لتغطية مخاطر الخسارة الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق، ولتحديد هذه الخسارة هناك طريقتين:

1. 2. 1. طريقة الاستحقاق: في هذه الطريقة يتم تحديد المراكز الطويلة أو القصيرة في سندات الدين وغيرها من مصادر التعرض لأسعار الفائدة بما في ذلك الأدوات المشتقة في سلم استحقاق يتألف من 13 نطاقا زمنيا، حيث يجب تخصيص الأدوات ذات السعر الثابت وفقا للمدة المتبقية للاستحقاق والأدوات ذات السعر المتغير وفقا للمدة المتبقية لتاريخ إعادة التسعير، كما يمكن حذف المواقف المقابلة بنفس المبلغ في نفس الإصدارات (ولكن ليست المختلفة من نفس المصدر) سواء كانت فعلية أو افتراضية من إطار استحقاق سعر الفائدة. (BCBS, 2006, p. 171)

تتمثل الخطوة الأولى في الحساب في ترجيح المواضع في كل نطاق زمني تم تصميمه ليعكس حساسية الأسعار لتلك المراكز للتغيرات المفترضة في أسعار الفائدة، حيث تم تحديد أوزان كل نطاق زمني كما هو مبين في الجدول رقم (3-12):

الجدول رقم (3-12): الأوزان الترجيحية للخطر العام وفق طريقة الاستحقاقات

كبون أقل من 3%	معامل الترجيح (%)	كبون أكبر أو يساوي	فرضيت تغير المعدل
شهر واحد	0	شهر واحد	1
1- 3 أشهر	0.20	1- 3 أشهر	1
3- 6 أشهر	0.40	3- 6 أشهر	1
6- 12 شهرا	0.70	6- 12 شهرا	1
سنة- 1.9 سنة	1.25	سنة- سنتين	0.90
1.9- 2.8 سنة	1.75	سنين- 3 سنوات	0.80
2.8- 3.6 سنة	2.25	3- 4 سنوات	0.75
3.6- 4.3 سنة	2.75	4- 5 سنوات	0.75
4.3- 5.7 سنة	3.25	5- 7 سنوات	0.70
5.7- 7.3 سنة	3.75	7- 10 سنوات	0.65
7.3- 9.3 سنة	4.50	10- 15 سنة	0.60
9.3- 10.6 سنة	5.25	15- 20 سنة	0.60
10.6- 12 سنة	6	أكثر من 20 سنة	0.60
12- 20 سنة	8	-	0.60
أكثر من 20 سنة	12.50	-	0.60

Source : (BCBS, 2006, p. 171)

1. 2. 2. طريقة المدى الزمني: بموجب هذه الطريقة، يمكن للبنوك التي لديها القدرة اللازمة بموافقة المشرفين استخدام طريقة أكثر دقة لقياس جميع مخاطر السوق العامة عن طريق حساب حساسية السعر لكل أداة من حيث التغير في أسعار الفائدة بين 0.6% و1% اعتمادا على تاريخ استحقاق الأداة ثم إدخال مقاييس الحساسية الناتجة في سلم قائم على المدة مع 15 نطاقا زمنيا، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-13):

الجدول رقم (3-13): النطاقات الزمنية وتغيرات معدلات الفائدة حسب طريقة المدى الزمني

المنطقة 1	فرضيات تغير معدل الفائدة	المنطقة 3 (بالسنوات)	فرضيات تغير معدل الفائدة
أقل من شهر	1	4.3 -3.6	0.75
شهر- 3 أشهر	1	5.7 -4.3	0.75
3- 6 أشهر	1	7.3 -5.7	0.65
6- 12 سنة	1	9.3 -7.3	0.60
المنطقة 2	**فرضيات تغير معدل الفائدة**	10.6 -9.3	0.60
1.9 -1	0.90	12 -10.6	0.60
2.8 -1.9	0.80	20 -12	0.60
3.6 -2.8	0.75	20 سنة فما فوق	0.60

Source : (BCBS, 2006, p. 173)

2. مخاطر الأسهم: تمثل هذه الفئة الثانية لمخاطر سعر السوق، فقد نصت اللجنة على ضرورة احتفاظ البنك بجزء من رأسماله لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الأسهم التي يتعامل فيها، كما نصت على أنها تنقسم إلى مخاطر خاصة تتعلق بسوق الأسهم الذي يتعامل من خلاله البنك، ويتم حساب متطلبات رأس المال المقابل في هذه الحالة على أساس نسبة 8% من صافي مركز كل نوع من الأسهم بالنسبة لمخاطر السوق الخاصة، ونسبة 8% بالنسبة لمخاطر السوق العامة. (عياش و العايب، 2019، صفحة 93)

3. مخاطر الصرف: لتحديد متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مخاطر الصرف لابد من المرور بمرحلتين أساسيتين، حيث يتم في المرحلة الأولى حساب وضعية عملة معينة، وفي المرحلة الثانية يتم قياس مخاطر سعر الصرف التي تتعرض لها محفظة البنك من العملات الأجنبية والذهب، وقد حددت اللجنة متطلبات رأس المال لمقابلة هذا النوع من المخاطر بنسبة 8% من صافي الخصوم أيهما أكبر مضاف إليه صافي مركز الذهب، حيث تمثل الوضعية الصافية المفتوحة لكل عملة مجموعة من العناصر وهي كما يلي: (عياش و العايب، 2019، صفحة 93)

- ✓ الوضعية الصافية التي تساوي مجموع الأصول مطروحا منه مجموع الخصوم؛
- ✓ الوضعية الصافية لأجل وهي كل المبالغ التي يتم الحصول عليها مطروحا منها المبالغ المدفوعة في تنفيذ عمليات الصرف الآجلة، بما فيها العقود الآجلة للأسواق المنظمة وعقود الخيارات؛
- ✓ الضمانات والأدوات المماثلة التي يكون البنك متأكدا من استعمالها مستقبلا؛
- ✓ صافي رصيد السلع/ المستحقات غير المدفوعة ولكن تمت تغطيتها؛
- ✓ كل العناصر الأخرى التي تمثل ربحا أو خسارة (بناء على السياسات المحاسبية للبلدان)؛
- ✓ القيمة الصافية للمحفظة والمرجحة بقيمة تقريبية للمعامل دلتا (دلتا هو التغير الحاصل في قيمة المحفظة نتيجة تغيرات عوامل السوق.

4. مخاطر السلع: يحدد هذا النوع من المخاطر الاحتفاظ أو اتخاذ مراكز في السلع بما في ذلك المعادن النفيسة ولكن باستثناء الذهب الذي يتم التعامل معه كعملة أجنبية، حيث عرفت اللجنة السلع على أنها منتج مادي يتم أو يمكن تداوله في سوق ثانوي وعلى سبيل المثال: المنتجات الزراعية، النفط، الغاز والمعادن النفيسة، وحسب اللجنة تكون مخاطر السلع أكثر تعقيدا وتقلبا من تلك المرتبطة بالعملات وأسعار الفائدة، كما قد تكون أيضا أقل سيولة، ونتيجة لذلك، يمكن

أن يكون للتغيرات في العرض والطلب تأثيرا أكبر على السعر والتقلب. (BCBS, 2006, p. 182) ويتم احتساب رأس المال المقابل لمخاطر السلع على أساس نسبة 15% من القيمة الصافية للمراكز الصافية. (BCBS, 2006, p. 185)

5. مخاطر الخيارات: تقديرا للتنوع الواسع لأنشطة البنوك في مجال الخيارات وصعوبات قياس مخاطر الخيارات، سيتم السماح للعديد من الأساليب البديلة وفقا لتقدير السلطة الرقابية الوطنية، وعلى هذا الأساس اقترحت اللجنة ثلاث طرق، وهي: الطريقة المبسطة، الطريقة الوسيطة وطريقة تحليل السيناريوهات. وسيتم التعريف بكل طريقة كما يلي:

5. 1. الطريقة المبسطة: في هذه الطريقة لا تخضع مراكز الخيارات وما يرتبط بها سواء كانت نقدية أو آجلة للمنهجية الموحدة، ولكنها مقسمة وتخضع لحساب متطلبات رأس المال المحسوب بشكل منفصل والتي تتضمن كلا من مخاطر السوق العامة والخاصة، ثم تضاف أرقام المخاطر الناتجة على هذا النحو إلى المتطلبات الرأسمالية ذات الصلة. والجدول رقم (3-14)، يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الخيارات باستعمال الطريقة المبسطة.

الجدول رقم (3-14): متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الخيار باستخدام الطريقة المبسطة

الوضعية	قياس المخاطر
- طويلة فيما يتعلق بالنقدية وطويلة لخيارات البيع؛ - قصيرة بالنسبة للنقدية وطويلة لخيارات الشراء.	تتمثل متطلبات رأس المال في القيمة السوقية للأداة مضروبة في مجموع الأوزان الترجيحية للخطر الخاص والخطر العام.
- وضعية طويلة لخيارات الشراء؛ - وضعية طويلة لخيارات البيع.	متطلبات رأس المال تمثل أضعف قيمة بين القيمتين التاليتين: القيمة السوقية للأداة مضروبة في مجموع الأوزان الترجيحية للخطر الخاص والخطر العام؛ القيمة السوقية للخيارات.

Source : (BCBS, 2006, p. 187)

يبين الجدول رقم (3-14)، متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر الناتجة عن التعامل بالخيارات، حيث تقدر الأوزان الترجيحية للخطر الخاص بـ 8% بالنسبة للخيارات على سعر الصرف و15% لخيارات السلع الأساسية، وبالنسبة للخيارات ذات أجل يفوق 6 أشهر، يجب مقارنة سعر العقد بالسعر الآجل وليس السعر الحالي، وفي حالة عدم قدرة البنك على المقارنة فإنه يتم إلغاء العمل بالسعر الحالي. (عياش و العايب، 2019، صفحة 94)

5. 2. الطريقة الوسيطة: بالنسبة للبنوك التي تتعامل بالخيارات بيعا وشراء عليها حساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر هذه العمليات بضرب القيمة السوقية للأداة في Delta، ولكونه لا يكفي لقياس المخاطر يتعين على البنوك قياس حساسية Gamma (معامل تغير دلتا) وVega (حساسية قيمة الخيار نتيجة التقلبات)، ويتم تحديد هذه الحساسيات باستخدام نموذج معتمد من الهيئات الرقابية أو من طرف السوق نفسه، بحيث يتم حساب Gamma لكل وضعية على حدى ثم يتم جمع كل التأثيرات للحصول على إجمالي متطلبات رأس المال، وفيما يلي طريقة حساب التأثيرات الفردية: (عياش و العايب، 2019، صفحة 95)

$$\text{Impact Gamma} = \tfrac{1}{2} * \text{gamma} * VU^2$$

حيث: **VU:** تمثل تباين الأداة المعنية، بالنسبة لخيارات الأسهم ومؤشرات البورصة، ويمثل القيمة السوقية مضروبة في معامل ترجيح يقدر بـ 8%، وهو نفس المعامل المطبق بالنسب لخيارات العملات الأجنبية والذهب، أما فيما يتعلق بالسلع الأساسية فيتم تطبيق معامل ترجيح مقدر بـ 15%.

بعد ذلك يتم حساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التقلبات التي تصيب الأسعار، وذلك بضرب قيمة Vega لمجموع عقود الخيارات في معامل التغير النسبي الذي يقدر بـ +/- 25%، والقيمة الإجمالية لمتطلبات رأس المال لخطر Vega هي مجموع القيم الفردية بالقيمة المطلقة.

خطر Vega = Vega * التغير النسبي للتقلب

5. 3. طريقة تحليل السيناريوهات: لغرض حساب متطلبات رأس المال باستخدام هذه الطريقة سيقوم البنك بإعادة تقييم محفظة الخيارات باستخدام المصفوفات للتغيرات المتزامنة في السعر وتحليلها عن طريق وضع سيناريوهات، بحيث أن الصفوف تمثل قيمة الأداة، وذلك كما يلي: +/- 8% بالنسبة للأسهم، +/- 4% للعملات الأجنبية و+/- 15% للسلع الأساسية، في حين أن البعد الثاني للمصفوفة والمتمثل في الأعمدة فيمثل التغيرات النسبية في حدود +/- 25%. بعد إكمال المصفوفة، تحتوي كل خلية على صافي ربح أو خسارة الخيار أين سيتم بعد ذلك حساب متطلبات رأس المال لكل أساس على أنه أكبر خسارة موجودة في المصفوفة. (زايدي، 2016/ 2017، صفحة 160)

الفرع الثاني: أسلوب النماذج الداخلية

تعتمد هذه الطريقة على فرضيات مبنية على البيانات التاريخية ويتم على أساسها إجراء التحليلات المختلفة للتوقع بحجم الخسائر المحتملة عن تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهذا الأمر يتطلب سلطة رقابية على قدر من التطور لتتمكن من فحص الفرضيات والتحقق من سلامة البيانات. (زايدي، 2016/ 2017، صفحة 160)

وترتكز هذه الطريقة على حساب القيمة المعرضة للخطر (VAR) التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناء على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، وبهذا الخصوص، تطلب لجنة بازل من البنوك تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها البنك خلال عشرة أيام مستقبلا باحتمال 1% (مجال الثقة 99%)، وقد بدأت اللجنة العمل بهذا الأسلوب بداية من سنة 1999. (سيتم التطرق بالتفصيل إلى هذا العنصر في المطلب الموالي).

وعلى الرغم من إصدار اللجنة سنة 2004 للاتفاقية الثانية إلا أنها لم تعدل في أساليب قياس مخاطر السوق الذي أصدرته لجنة بازل سنة 1996، ورغبة في تكييف المعايير السابقة مع التطورات في تقنيات إدارة المخاطر تم إصدار اتفاقية بازل 3 سنة 2010 التي رفعت معدل كفاية رأس المال إلى 10.5، كما أدرجت بعض التغييرات في مخاطر السوق، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (أوصغير ، 2018، صفحة 75، 76)

- ✓ **مخاطر السوق العامة:** البنوك التي تتبنى النموذج الداخلي لاحتساب أعباء رأس المال المخاطر لمخاطر السوق العامة ستحتاج إلى إضافة Stressed-Var على فترة عشرة أيام بنسبة موثوقية 99% على عملية الحساب الحالية التي تستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) على فترة عشرة أيام بنسبة تأكد 99%؛
- ✓ **الخطر المحدد (أعباء الخطر التصاعدية):** سوف تخضع البنوك التي تستخدم النموذج الداخلي لقياس الخطر المحدد لخطر تصاعدي، لالتقاط مخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف للمنتجات الائتمانية المتداولة، وتمثل أعباء الخطر التصاعدي قيمة تقديرية لمخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف لمنتجات الائتمان على مدى رأس المال لعام واحد وهامش موثوقية 99.9%، مع الأخذ بعين الاعتبار آفاق السيولة للمراكز الفردية أو مجموعة من المراكز؛
- ✓ **الخطر المحدد (أعباء رأسمالية لتعرضات التسنيد):** غالبية التعرضات المسندة في الدفاتر التجارية تستجوب أعباء رأسمالية للخطر المحدد، ترتكز على الأعباء الرأسمالية نفسها مثل تلك التي تطبق على التعرضات المسندة في الدفاتر

البنكية. ويعطى الاستثناء من هذه المعالجة في تبادلات الترابط التي تستوجب أعباء رأسمالية مختلفة، وفي حالة البنوك التي تستخدم النموذج الداخلي للخطر المحدد سيسمح لها أن تدرج تبادلات الترابط في أعباء الخطر التصاعدية. وتهدف هذه التغيرات إلى إزالة أي تهرب رقابي لتسنيد أو إعادة تسنيد بحسب الدفاتر التي تحتفظ بها كما هو وارد في مقررات بازل 2، حيث كانت شرائح التسنيد تحتفظ في الدفاتر التجارية لتجنب أعباء رأس المال في حالة الاحتفاظ بها في الدفاتر البنكية؛

✓ **الخطر المحدد (محافظ الأسهم):** في إطار المبادئ الجديدة بالنسبة للبنوك التي تستخدم المقاربة المعيارية للخطر المحدد، سيتم مضاعفة أعباء رأس المال لمحافظ الأسهم المنوعة والسائلة من 4% إلى 8%، وبالتالي لن يكون هناك أي تمييز من الناحية الرقابية بين محافظ الأسهم المنوعة والسائلة وبين المحافظ التي تملك هذه الخصائص، وبإلغاء الحافز للاحتفاظ بأسهم سائلة ومنوعة جيدا قد تحول البنوك محافظها إلى أسهم أقل سيولة، ولكن تحقق أرباحا محتملة أعلى خاصة تلك البنوك التي تعتمد أيضا على المقاربة المعيارية لخطر السوق العام، التي تعطي الوزن العام نفسه لجميع الأسهم.

وفي 14 جانفي 2016، أصدرت لجنة بازل معايير منقحة للحد الأدنى من متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، حيث ركزت المعايير المنقحة على مجموعة من المجالات الرئيسية، والمتمثلة في: (BCBS, 2016)

1. الحدود المعدلة بين محفظة الأوراق المالية بغرض التداول أو الاستثمار: سيؤدي إنشاء حدود أكثر موضوعية إلى تقليل من حوافز التحكيم بما يتماشى وممارسات تسيير المخاطر في البنوك.

2. نهج النماذج الداخلية المنقحة لمخاطر السوق: يقدم النهج الجديد نموذج أكثر صرامة يمكن المشرفين من إزالة إذن النمذجة الداخلية لمكاتب التداول الفردية، وتحديد أكثر اتساقا ورسملة لعوامل الخطر المادية عبر البنوك، والقيود المفروضة على تأثيرات تقليل رأس المال للتحوط والتنويع.

وفي هذا الشأن، يجب أن تكون السلطات الاشرافية قادرة على التأكد من أن البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية لديها أنظمة سليمة لإدارة مخاطر السوق ويتم تنفيذها بنزاهة. ووفقا لذلك، يجب على البنك تلبية المعايير النوعية التالية بشكل مستمر، بحيث يجب على المشرفين تقييم ما إذا استوفت البنوك للمعايير قبل أن تسمح لها باستخدام هذا النهج، وتشمل هذه المعايير النوعية:

✓ التأكد من أن البنوك لديها وحدة مستقلة لمراقبة المخاطر تكون مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام إدارة المخاطر، وكذلك إعداد وتحليل التقارير اليومية عن مخرجات نموذج قياس المخاطر، بما في ذلك تقييم العلاقة بين مقاييس التعرض للمخاطر وحدود التداول؛

✓ وجوب إجراء برنامج اختبار رجعي منتظم وإحالة الأرباح والخسائر، أي مقارنة لاحقة لمقياس المخاطر وقيم الأرباح والخسائر الناتجة عن النموذج مقابل التغيرات اليومية الفعلية في قيم المحفظة على مدى فترات زمنية أطول بإضافة التغيرات الافتراضية، وذلك مع وجوب إجراء هاتين العمليتين على مستوى التداول؛

✓ وجوب التحقق من صحة النماذج الداخلية على أساس سنوي على الأقل، وذلك من طرف وحدة مستقلة؛

✓ ضرورة مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا بمراقبة المخاطر باعتبارها جانبا أساسيا من الأعمال التي يتم تخصيص موارد كبيرة لها، وفي هذا الصدد يجب مراجعة التقارير اليومية التي تعدها وحدة مراقبة المخاطر المستقلة من قبل مجموعة من الإداريين ذوي الخبرة والأقدمية؛

✓ ضرورة أن تكون نقطة البداية لتصميم كلا من نماذج المخاطر التنظيمية والداخلية هي نفسها، أي يجب أن تكون نماذج التقييم المضمنة في كليهما متشابهة؛

✓ ضرورة توفر برنامج محاكاة صارم ومنتظم يستند لنتائج النماذج من أجل تحليل المخاطر، حيث يجب مراجعة هذه النتائج مرة واحدة في الشهر على الأقل من طرف الإدارة العليا، ويتم أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ويتم إظهارها في الحدود والسياسات التي تحددها الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛

✓ ضرورة وجوب برنامج موثق لقياس مخاطر البنك من أجل ضمان الامتثال لمجموعة موثقة من السياسات، الضوابط والإجراءات الداخلية المتعلقة بتشغيل نظام قياس المخاطر؛

✓ وجوب موافقة السلطات الاشرافية على أية تغيرات مهمة في النموذج المعتمد قبل تنفيذه؛

✓ وجوب حساب مقاييس المخاطر على مجموعة كاملة من المواقف التي تقع في نطاق تطبيق النموذج، كما يجب أن تستند مقاييس المخاطر على أساس نظري سليم، يتم حسابها بشكل صحيح والإبلاغ عنها بدقة؛

✓ وجوب إجراء مراجعة مستقلة لنظام قياس المخاطر بانتظام، إما من خلال عملية المراجعة الداخلية للبنك أو بواسطة مراجع حسابات خارجي، بحيث يجب أن تتضمن هذه المراجعة كلا من وحدة التداول والوحدة المستقلة لمراقبة المخاطر للتأكد ما إذا كانت الوحدة قد تأثرت بأية إخفاقات، كما يجب أن تكون هذه المراجعة على فترات منتظمة وتتناول على وجه التحديد:

✓ تنظيم وحدة التحكم في المخاطر؛

✓ كفاية توثيق نظام وعملية إدارة المخاطر؛

✓ دقة وملاءمة نظام قياس المخاطر، بما في ذلك أي تغيرات مهمة؛

✓ التأكد من اتساق توقيت وموثوقية البيانات المستخدمة لتشغيل النماذج الداخلية بما في ذلك استقلالية مصادر البيانات؛

✓ نطاق مخاطر السوق الذي تم تحديده بواسطة نموذج قياس المخاطر...الخ.

3. النهج المعياري المعدل لمخاطر السوق: عملت التنقيحات على إصلاح النهج المعياري بشكل أساسي لجعله حساسا بشكل كاف للمخاطر ليكون بمثابة احتياطي موثوق به إضافة إلى نهج النماذج الداخلية، مع توفير معيار مناسب للبنوك التي لا تتطلب معالجة متطورة لمخاطر السوق.

✓ **عامل دلتا (Delta):** يمثل مقياس مخاطر يعتمد على حساسية المحفظة التجارية لعوامل مخاطر دلتا التنظيمية، بحيث يجب استخدام حساسية دلتا كواحدة من المدخلات في صيغة التجميع التي تحسب متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة القائمة على الحساسية؛

✓ **عامل فيغا (Vega):** مقياس للمخاطر يعتمد أيضا على الحساسية لعوامل الخطر التنظيمية الكبيرة، ويستخدم كواحد من المدخلات في صيغة تجميع مماثلة لمخاطر دلتا؛

يتم حساب مخاطر دلتا وفيغا باستخدام نفس صيغ التجميع لجميع عوامل الخطر ذات الصلة في الطريقة القائمة على الحساسية، ومع ذلك، يجب حساب مخاطر دلتا وفيغا بشكل منفصل دون احتساب أي فوائد ناشئة عن التنويع بين عوامل الخطر في كلا العاملين. ويتم تسجيل مخاطر دلتا وفيغا باستخدام نفس صيغ التجميع من خلال النهج التالي خطوة بخطوة:

✓ تحديد صافي الحساسية S_K لجميع الأدوات لكل عامل خطر K؛

✓ حساب الحساسية المرجحة WS_K من خلال ضرب صافي الحساسية S_k في معامل ترجيح الخطر RW_k ؛

✓ وضعيات الخطر المقابلة للشريحة b لدلتا K_b يجب أن تحسب بتجميع الحساسية المرجحة لعوامل الخطر لنفس الشريحة باستخدام الارتباط P_{kl} ، كما يعبر عنه في المعادلة التالية بحيث أن القيمة تحت الجذر التربيعي في المعادلة لا يجب أن تكون أقل من الصفر؛

$$RW_k = \sqrt{\Sigma WS_b{}^2 + \Sigma \sum_{c \neq b} P_{kl} WS_k \; WS_i}$$

بعد اتباع الخطوات السابقة، يتم حساب متطلبات رأس المال الموجهة لتغطية خطر دلتا انطلاقا من وضعيات الخطر المجمعة بين شرائح دلتا لكل فئة خطر باستخدام الارتباط γ_{bc} وفق الصيغة التالية:

$$\text{Delta} = \sqrt{K_b{}^2 + \Sigma \sum_{c \neq b} \gamma_{bc} S_b \; S_c}$$

حيث: $S_B = \Sigma S_k$ لكل عوامل الخطر للشريحة b و $S_c = \Sigma WS_k$ للشريحة c.

بعد حساب متطلبات رأس المال الموجهة لتغطية خطر دلتا، إذا كانت القيمة المحسوبة لـ S_b و S_c سالبة فإنه يجب على البنوك استخدام صيغة أخرى لحساب متطلبات رأس المال لتغطية خطر دلتا، والتي بموجبها تحسب القيمتين على النحو التالي:

- ✓ $S_b = \max(\min(\Sigma_K WS_K . K_b) - K_b))$ من أجل كل عوامل الخطر للشريحة b؛
- ✓ $S_c = \max(\min(\Sigma_K WS_K . K_c) - K_c))$ من أجل كل عوامل الخطر للشريحة c.
- ✓ **عامل الانحناء (Courbure)**: مقياس مخاطرة يلتقط المخاطر المتزايدة التي لم يتم التقاطها من خلال عامل دلتا، فهي ناتجة عن تغيرات الأسعار في قيمة الخيار، ويعتمد هذا العامل على اثنين من سيناريوهات الضغط يشتملان على صدمة صعودية وأخرى هبوطية لعامل خطر معين، وأسوا خسارة في هذه السيناريوهات متطابقة مع وضعية الخطر التي تستخدم كمدخل في صيغة التجميع لحساب متطلبات رأس المال.

مثلما ذكرنا فإن عامل الانحناء يعتمد على اثنين من السيناريوهات، ولحساب متطلبات رأس المال يتم حسابهما بواسطة عامل خطر محدد ويخضعان لصدمات ترجيح المخاطر، والخسارة القصوى يتم تجميعها وفق ارتباطات محددة، وتأثير عامل دلتا الذي أخذ في عين الاعتبار عند حساب متطلبات رأس المال لخطر دلتا يتم استبعاده هنا. والخطوات التالية تبين طريقة حساب خطر الانحناء والتي يجب تطبيقها على كل فئة خطر، وذلك كما يلي: (عياش و العايب، 2019، صفحة 101، 102)

- ✓ تحديد صافي متطلبات رأس المال لخطر الانحناء CVR_K لمجموع الأدوات الخاصة بكل عامل لخطر الانحناء K، والخسارة القصوى بعد استبعاد تأثير عامل دلتا هي نتيجة السيناريو الأول.
- ✓ متطلبات رأس المال لخطر الانحناء لعامل خطر الانحناء K تحسب وفق الصيغة التالية:

$$CVR_k = -\min\left[\frac{\sum_i \left\{V_i\left(x_k^{(RW^{(curvature)}+)}\right) - V_i(x_k) - RW_k^{(curvature)} \cdot s_{ik}\right\}}{\sum_i \left\{V_i\left(x_k^{(RW^{(curvature)}-)}\right) - V_i(x_k) + RW_k^{(curvature)} \cdot s_{ik}\right\}}\right]$$

حيث: I: تمثل أداة لخطر الانحناء متعلقة بعامل الخطر K؛

V_i (X_k) : يمثل سعر الأداة i وفقا للمستوى الحالي لعامل الخطر K؛

X_k: يمثل المستوى الحالي لعامل الخطر؛

V_i $(X_k$ $^{RW(courbure)+})$ و V_i $(X_k$ $^{RW(courbure)-}$: يمثلان معا سعر الأداة بعد ارتفاع أو انخفاض X_k

✓ الصيغة التجميعية لحساب خطر الانحناء تميز بين نوعين من التعرضات لخطر الانحناء (سالبة وموجبة)، التعرضات السالبة يتم تجاهلها، إلا إذا كانت تغطي وضعيات خطر موجبة، وإذا كانت الوضعية الصافية لخطر الانحناء سالبة، فإن متطلبات رأس المال لخطر الانحناء هي صفر؛

✓ يجب تجميع التعرض لخطر الانحناء لكل فئة باستخدام معامل الارتباط P_{KL} وفقا للصيغة التالية:

$$K_b = \sqrt{max(0, \Sigma_k\ max(\ CVR_k\ ; 0)^2 + \Sigma_k\ \Sigma_{k-1}\ P_{kl}\ \ CVR_k\ \ CVR_l\ \Upsilon(\ SCVR_k\ , CVR_I\ )}$$

حيث أن: $\Upsilon(\ C_k\ ; CVR_t\ )$: تمثل دالة تأخذ قيمة صفرية إذا كانت إشارة وسالبة، وفي الحالات الأخرى تكون قيمة هذه الدالة 1؛

✓ يتم تجميع وضعيات خطر الانحناء بالنسبة لكل الشرائح ضمن كل فئة من فئات الخطر باستخدام الارتباط γ_{bc} كما توضحه المعادلة التالية:

$$\text{Risque de Courbure} = \sqrt{\Sigma_b\ \ K^2{}_b\ +\ \Sigma_b\ \ \Sigma_{c\neq b}\ \ \gamma_{bc}\ \ S_b\ \ S_c\ \Upsilon(\ S_b\ ,\ S_c\ )}$$

حيث: $S_b = \Sigma_K\ \ CVR_k$ بالنسبة لكل عوامل الخطر للشريحة b، و $S_c = \Sigma_c\ \ CVR_k$ بالنسبة للشريحة c.

$\Upsilon(\ S_b\ ,\ S_c\ )$: تمثل دالة تأخذ قيمة صفرية إذا كانت إشارة S_b و S_c سالبة، وفي هذه الحالة يجب على البنك استخدام صيغة أخرى لحساب متطلبات رأس المال لخطر الانحناء، بحيث:

✓ $S_b = \max(\min(\Sigma_K CVR_K . K_b) - K_b))$ من أجل كل عوامل الخطر للشريحة b؛

✓ $S_c = \max(\min(\Sigma_K CVR_K . K_c) - K_c))$ من أجل كل عوامل الخطر للشريحة c.

4. التحول من القيمة المعرضة للخطر إلى مقياس العجز المتوقع (ES: Expected Shortfall) للمخاطر تحت الضغط: حيث سيساعد استخدام العجز المتوقع على ضمان التقاط أكثر حذرا للمخاطر وكفاية رأس المال خلال فترات الإجهاد المالي الكبير في السوق المالي. ولحساب متطلبات رأس المال وفق هذه الطريقة، هناك مجموعة من الشروط الواجب على البنوك مراعاتها، وهذه الشروط تتمثل في:

✓ وجوب حساب العجز المتوقع على أساس يومي للنموذج الداخلي على مستوى البنك لتحديد رأس المال التنظيمي؛

✓ وجوب احتساب العجز المتوقع على أساس يومي لكل مكتب تداول يرغب البنك في إدراجه في نطلق النموذج الداخلي؛

✓ وجوب استخدام نسبة 97.5% ومستوى ثقة على جانب واحد؛

✓ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لأفق السيولة.

بعد مراعاة الشروط السابقة، يتم حساب العجز المتوقع وفقا للصيغة التالية:

$$ES = \sqrt{(ES_T\ \ (p))^2 +\ \Sigma_{j\geq 2}\ (\ ES_T\ \ (p,j)\ \sqrt{\ LH_I -\ \ LH_{I-1}}\ / T)^2}$$

حيث: ES: هو العجز التنظيمي المتوقع حسب أفق السيولة؛

T: طول الأفق الزمني الأساسي، والمقدر بـ 10 أيام؛

EST(P): يمثل قيمة العجز المتوقع في الأفق T لمحفظة مكونة من وضعيات معطاة بـ P=(Pi) بالنسبة لكل صدمات عوامل الخطر التي تتعرض لها الوضعيات P؛

EST (P,J): يمثل قيمة العجز المتوقع خلال الزمن T لمحفظة مكونة من وضعيات معطاة بـ P= (Pi) بالنسبة لكل الصدمات الناتجة عن عوامل الخطر الفرعية Q(P,J)؛

EST (P): تحسب بالنسبة لجميع تغيرات عوامل الخطر Q(P,J) بالنسبة لجميع تغيرات عوامل الخطر الفرعية؛

LH: يعبر عن أفق السيولة المحصورة ما بين 10 و120 يوما، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-15):

الجدول رقم (3-15): أفق السيولة المستخدمة لحساب (ES)

LH	10	20	24	60	120
J	1	2	3	4	5

Source: (BCBS, 2016)

لحساب العجز المتوقع يتعين على البنوك تحديد مجموعة مخفضة من عوامل الخطر ذات الصلة بمحفظتها والتي لها تاريخ طويل من الملاحظات، حيث تخضع هذه المجموعة المخفضة من عوامل الخطر للموافقة الاشرافية، ويجب أن تفي بمتطلبات جودة البيانات لعامل الخطر، كما يجب أن تكون قادرة على شرح 75% كحد أدنى من التباين في نموذج (ES).

كذلك، يتم حساب العجز المتوقع للمحفظة باستخدام هذه المجموعة من عوامل الخطر، والتي يتم معايرتها لمدة 12 شهرا على أفق المراقبة الذي تسجل فيه المحفظة أعلى الخسائر.

5. دمج مخاطر اللاسيولة في السوق: تم إدماج آفاق السيولة المتغيرة في النموذجين المعدلين (الداخلي والمعياري)، للتخفيف من مخاطر الانخفاض المفاجئ والشديد في سيولة السوق عبر أسواق الأصول، وهي تحل محل الأفق الثابت لمدة 10 أيام المفترض لجميع الأدوات المتداولة بموجب القيمة المعرضة للمخاطر السابق.

من المرجح أن تؤدي هذه التنقيحات إلى زيادة متوسطة مرجحة بنحو 40% في المحفظة التجارية، مع زيادة حصة الأصول المرجحة للمخاطر إلى ما يقرب لـ 10% من 6% بموجب القواعد السابقة. ووفقا لبيان صادر عن اللجنة بناء على تحليل تأثير البيانات المقدمة من البنوك، هذه الزيادة علاوة على تلك التي فرضت بالفعل أعقاب الأزمة المالية العالمية تضع عبئا رأسماليا وإداريا إضافيا على البنوك التي تكافح للحفاظ على الأرباح في سوق مضطرب، وفي بعض الحالات، قد تتسبب التغيرات في قيام بعض البنوك بتقليص أنشطتها التجارية، إلا أنه وعلى الرغم من أن الزيادة في عبء رأس المال على البنوك لا تزال كبيرة إلا أنها أقل في هذا الإطار المنقح مقارنة بالمقترحات السابقة.

المطلب الثالث: أساليب قياس مخاطر السوق

إضافة إلى الطرق التي أوصت بها لجنة بازل في إدارة مخاطر السوق نجد أن أغلب أدبيات إدارة هذا النوع من المخاطر ركزت على منهجين أساسيين للقياس، وهما:

الفرع الأول: تحليل الحساسية

تحليل الحساسية هو تقنية يتم بواسطتها قياس النسبة المئوية للتغير في صافي القيمة الحالية، والتي تنتج عن التغيرات بنسبة مئوية محددة في المتغير المدخل عندما تكون قيم جميع المدخلات الأخرى المتوقعة باقية كما هي. (عبد الحي، 2014، صفحة 106)

ولتوضيح هذه التقنية لقياس خطر السوق، نستعين بالمثال التالي: (نجار، 2013/ 2014 ، صفحة 188، 189)

المثال: نفترض أن أصل بقيمة V وليكن F_1 و F_2 العوامل المؤثرة في هذه القيمة V. أي أن تغير القيمة (dv) يحسب بدلالة تغيرات العاملين F_1 و F_2 وأن المشتقات الجزئية لـ V بدلالة F_1 و F_2 هي بالتعريف تمثل حساسيات V لعاملي الخطر $_1$ و F_2 (أو مقاييس درجة تأثير تغير العوامل على تغيير القيمة v). وعليه، إذا اعتبرنا أن السند هو

الأصل المالي المعني فإن حساسية هذا السند (S) عبارة عن تغير قيمته تبعا لتغير معدل الفائدة (r) بطريقة متناهية الصغر (Infinitesimal)، أو هي مشتق الدالة V(r) على v وذلك كما يلي: $\mathbf{S=(1/v)*(dv/dr)}$ علما أن:

$$\mathbf{V=}\left(\frac{c_1}{1+r_1}+\frac{c_2}{1+r_2}+\cdots\ldots.+\frac{\mathbf{cn-1(n-1)}}{\mathbf{(1+rn-1)n-1}}+\frac{\mathbf{cn+Rn}}{\mathbf{(1+rn)n}}\right)$$

حيث أن: c_1، c_2 .... c_n تمثل الفوائد المسددة خلال الفترة 1، 2....n على التوالي؛

V: تمثل القيمة الحالية للسند؛

N: عدد السنوات؛

R_n : قيمة القرض المسددة في n؛

r_1 ، r_2 ... r_n : تمثل معدلات الفائدة للفترات 1، 2.....n، على التوالي.

وتفسير صيغة الحساسية هو أن قيمة السند ترتفع كلما انخفضت معدلات الفائدة والعكس صحيح، بمعنى أن هناك تأثير عكسي لمعدلات الفائدة على قيمة السند. فإذا كان مثلا: S= −5.52 فهذا يعني أن قيمة السند ترتفع بـ 5.52% كلما انخفضت معدلات الفائدة بـ 1% والعكس صحيح.

الفرع الثاني: القيمة المعرضة للخطر

لقد أدرك الممارسون والأكاديميون منذ فترة طويلة أن القياس الدقيق لتعرض المحفظة لمصادر مختلفة للمخاطر أمر بالغ الأهمية، وبهذا الشأن اكتسبت القيمة المعرض للمخاطر قبولا سريعا كنهج للتعامل مع مخاطر السوق وقياسها.

قبل التطرق إلى تعريف القيمة المعرضة للخطر لابد من الإشارة أن هناك عدة مصطلحات أطلت قبل التوصل إلى هذه التسمية وخصوصا أثناء فترة التسعينات من القرن الماضي، وهي الدولار المعرض للخطر(**DaR**)، رأس المال المعرض للمخاطر(**CaR**)، الدخل المعرض للخطر(**LaR**)، العوائد المعرضة للمخاطر(**EaR**) وأخيرا القيمة المعرضة للمخاطر (**VaR**)، وجميعا اعتمدت على ما يعرف بـ (المعرض للمخاطر)، حيث ما يخص مصطلح (**DaR**) فقد انتقد بأنه مصطلح إقليمي لا يشمل جميع مؤسسات الأعمال الدولية، أما مصطلح (**CaR**) فقد انتقد بأن بعض تطبيقاته لم تعتمد على رأس المال في بناء نماذجها، وأخيرا ما يخص مصطلحي (**LaR**) و(**EaR**) فهي مصطلحات لا ترتبط بمجمل المخاطر وخصوصا مخاطر السوق، (مقدم ، 2017، صفحة 3). ولهذا تم الاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر التي عرفت من قبل العديد من الباحثين بأنها: "الحد الأقصى للخسارة المتوقعة في مركز أو مجموعة من المراكز المختلفة، بالنظر إلى بعض الأفق الزمني ومستوى الثقة." (Abul & Antonious , 2004, p. 74) كما عرفت بأنها: "مقياس إحصائي لتقييم المخاطر، والتي تقيس أسوء خسارة متوقعة خلال فترة زمنية معينة في ظل ظروف السوق العادية بمستوى ثقة معين يبلغ 95% أ 99%، وبالتالي فإن القيمة المعرضة للخطر هي ببساطة توزيع للنتيجة المحتملة للخسائر المستقبلية التي قد تحدث في المحفظة، أي لن تكون النتيجة الفعلية معروفة حتى يقع الحدث، وحتى ذلك الحين هو متغير عشوائي تم تقدير نتيجته." (Raghavan, 2003, p. 846)

وهذا المقياس له افتراضان الأول هو أن المحفظة خطية♦ وبالتالي فإن التغيير في سعر المحفظة يعتمد بشكل خطي على سعر الأصول المكونة لها، والثاني هو أن الأصول لها توزيع عائد طبيعي. (Gerald , 2018, p. 33)

ولتحديد القيمة المعرضة للخطر، تشمل المعلمات التي سيتم تعيينها الأفق الزمني للمخاطر (t) التي تعتمد على عوامل الخطر ونضج مراكز المحفظة، وبهذا الخصوص، يوصي بحساب القيمة المعرضة للخطر على أفق زمني قصير

♦ إن أهم الصعوبات التي تواجه هذا المقياس تأتي من عدم الخطية في هيكلية الدفع في المحفظة الاستثمارية، ولذلك لا يمكن حساب الـ VAR بشكل مباشر بالاستناد إلى توزيع الربح والخسارة للمحفظة، ولذلك فإن توزيع الخطر يحتاج أولا إلى أن يتم تحويله إلى توزيع الربح والخسارة للمحفظة، ومن أهم النماذج المستخدمة لهذا الغرض نجد: نموذج دلتا الطبيعي، نموذج دلتا– غاما...الخ.

ولكن، بالنسبة لكفاية رأس المال فيما يتعلق بالتعرض لمخاطر السوق فيفضل استخدام فاص زمني طويل، وبالتالي استخدام الملاحظة التاريخية لمدة سنة واحدة على الأقل والاعتراف بالارتباطات الموجودة بين الفئات الرئيسية للمخاطر. (Gerald , 2018, p. 34)

كذلك، يجب أن يعكس احتمال الثقة (a) نفور البنك من التكلفة الرأسمالية التي ستتجاوز القيمة المعرضة للخطر، ويوصى بالحفاظ عليها ضمن هامش 99%.

وتعتمد حسابات القيمة المعرضة للمخاطر على تقديرات التوزيع المستقبلي لتغيرات القيمة، وهناك عدة طرق لتقدير القيمة المعرضة للمخاطر، ومن بين هذه الطرق التي ركزت عليها لجنة بازل نجد:

1. طريقة التباين- التباين المشترك (Variance-Covariance)

ترتكز هذه الطريقة على تجميع التغيرات في القيم السوقية للأصول من أجل حساب تباين عوائد أصول المحفظة، حيث يفترض أن عوائد الأصول تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، ويتم حسابها وفق درجة ثقة محددة تعكس درجة الانحراف في العوائد عن متوسط العائد. ويعد من أكثر المناهج استخداما في حساب القيمة المعرضة للخطر نظرا لسهولة الحساب وقد تبنى هذا المنهج من قبل بنك J.P.Morgan كأساس في حساب القيمة المعرضة للخطر. (بظ، 2018، صفحة 63)

وعلى افتراض أن عوائد العينة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن متغير الخسارة,($\boldsymbol{L_t \sim N(\mu, \delta^2{}_t}$ فإن هذه الطريقة تأخذ الصيغة التالية: $\mathbf{VAR}=\boldsymbol{M_t - Z_{1-p} * \delta_t}$

حيث: VAR: تمثل القيمة المعرضة للخطر؛

M_t: الوسط الحسابي لعوائد العينة أو المحفظة؛

Z_{1-p}: القيمة الجدولية للتوزيع الطبيعي المعياري؛

δ_t: الانحراف المعياري لعوائد العينة أو المحفظة؛

L_t: متغير الخسارة خلال فترة من الزمن؛

N: التوزيع الطبيعي لعوائد العينة.

ومن أجل إيجاد القيمة الجدولية يجب أن يكون توزيع عوائد العينة يتبع التوزيع الطبيعي المعياري، وفي حالة عدم اتباعه للتوزيع الطبيعي المعياري يتم تحويله من خلال القانون التالي: $\mathbf{Y}=\boldsymbol{(L_t - \mu_t)/\delta_t}$ وبالتالي تصبح $\boldsymbol{Z_{1-p} \sim N(0,1)}$.

وفي بعض الأحيان تكون العينة غير متجانسة وبالتالي لا يمكن استخدام التوزيع الطبيعي، أو قد تكون العينة أقل من 30 مشاهدة، وهنا نستخدم توزيع ستيودنت ويصبح شكل النموذج كما يلي: $\mathbf{VAR}=\boldsymbol{\mu_t - t_{1-p*\mu} * \delta_t}$، حيث أن μ تمثل درجات الحرية لتوزيع ستيودنت.

2. طريقة المحاكاة التاريخية

تعتمد هذه الطريقة على استخدام التغيرات الفعلية التاريخية لعوامل مخاطر السوق في تحديد العوائد المتوقعة للبنك، وذلك من خلال تحديد القيم التاريخية لعوامل مخاطر السوق لفترة سابقة، ثم تحديد أثر عوامل مخاطر السوق الافتراضية على القيمة الحالية للمركز، بتحديد قيمة حالية عند القيم المختلفة لعوامل السوق، ثم ترتيب الأرباح أو الخسائر ترتيبا تنازليا، واختيار الخسارة المقابلة لدرجة الثقة المختارة، والتي تمثل أقصى خسارة ممكنة يمكن التعرض لها في ظل الظروف الطبيعية واحتمال تجاوز هذه الخسارة. وبالتالي، يمكن تلخيص منهجية حساب القيمة المعرضة للمخاطر حسب هذا النموذج في تسجيل المشاهدات الخاصة بإيرادات المحفظة خلال فترة زمنية معينة قد تصل إلى 100 يوما من أجل مجال زمني لا يتعدى يوما واحدا لحساب القيمة المعرضة للمخاطر، ثم حساب التغيرات النسبية لإيرادات

كل أصل لكل فترة، وأخيرا تقييم محفظة الأصول الحالية من خلال مقارنتها مع التغيرات المسجلة في الماضي واستخلاص النتائج الدورية. (زهواني و بوعبدلي ، 2021، صفحة 365)

أما عن كيفية حساب القيمة المعرضة للخطر باستخدام هذه الطريقة، فهي موضحة في الصيغة التالية: (بظ، 2018، صفحة 65)

$$\mathbf{VAR} = r_a - Quartile_s\ r_i$$

حيث أن: VAR: يمثل القيمة المعرضة للخطر؛

r_a : متوسط كل العوائد التاريخية للبيانات؛

r_i : جميع العوائد التاريخية، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$r_i = ln\left(\frac{v_i}{v_{i-1}}\right)$$

S: درجة الثقة المحددة للدراسة؛

v_i : قيمة المحفظة في الزمن t_i.

3. طريقة محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo Simulation)

إن أسلوب تحليل محاكاة مونتي كارلو هو أسلوب احتمالي يقوم على تجربة الفرص المحتملة من خلال معاينة عشوائية، ويستخدم عندما يتضمن النظام عناصر واضحة لها فرصة للتأثير في سلوك النظام، وهو يستند إلى فكرة استخدام الوسائل الاحصائية من أجل الحصول على حل تقريبي وجعله قابل للتطبيق على المسائل المعقدة. (عبد الحي، 2014، صفحة 106)

لذا، تعتبر محاكاة مونت كارلو تقنية تعتمد على عينات عشوائية تتضمن متغيرات (عوامل خطر) دون الحاجة للرجوع للبيانات التاريخية، بالإضافة إلى افتراضات يتم وضعها من قبل القائم بالدراسة، حيث تحاكي هذه الافتراضات الواقع، ويتم معالجتها بطرق رياضية من أجل الحصول على نتائج دقيقة، وهذه النتائج تساعد على فهم تأثير هذه المتغيرات وحالة عدم التأكد، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، أي يتم حساب الخطر المحتمل للمحفظة استناد على سيناريوهات خاصة يتم تصميمها. (بظ، 2018، صفحة 66) ومن أجل تطبيق محاكاة مونت كارلو يتم إتباع الخطوات التالية: (بظ، 2018، صفحة 66)

- ✓ **تكوين (تحديد) النموذج الأساسي الثابت (Static Model Generation)**: أي تحديد طبيعة التوزيع للمتغيرات ونموذج المحاكاة، ففي هذه الخطوة يتم تعريف طبيعة عوامل الخطر هل هي متغيرات مستمرة أم منقطعة، حيث أن كل عملية محاكاة تبدأ من خلال تطوير نموذج يكون قريب ومشابه للواقع؛
- ✓ **تعريف توزيع المدخلات (Input Distribution Identification)**: حيث يتم هنا إدخال المتغيرات الخاصة بالخطر للنموذج المدروس؛
- ✓ **توليد المتغيرات العشوائية (Random Variable Generation)**: بعد أن يتم تحديد طبيعة التوزيع وإدخال متغيرات الخطر نقوم بتوليد مجموعة من الأرقام العشوائية، ويتم تكرار هذه العملية من أجل الحصول على مجموعة من الاحتمالات تمثل نتائج تساعد على بيان وفهم أثر العوامل المدخلة في النموذج، وتعتبر هذه العملية جوهر محاكاة مونت كارلو؛
- ✓ **الدراسة الإحصائية (Analysis and Decision Making)**: بعد أن يتم توليد الأرقام العشوائية والتي تمثل احتمالات عملية المحاكاة، يتم دراستها وفق أسلوب احصائي يضيف أوزان أصول المحفظة ولوغاريتم العوائد المتوقعة، لبيان النتائج النهائية والتي تمثل بالنهاية الخسائر المتوقع أن تحدث في المستقبل، ويتم ذلك وفق النموذج التالي:

$$L = 1 - \Sigma_{d=1} W_d \exp(X_d)$$

حيث أن: D: عدد أسهم المحفظة؛

W_d : وزن السهم في محفظة الأصول؛

X_d : لوغاريتم العائد؛

$\Sigma_{d=1}$: مصفوفة الارتباط بين العوائد وعوامل الخطر.

إن الافتراض الأساسي في الدراسة يتمثل في معرفة أوزان الأصول في المحفظة، والهدف الرئيسي يتمثل في تقدير احتمال الخسائر P (L>r)، حيث أن (r) تمثل قيمة المحفظة وبشرط أن يكون توقع الخسارة P(L/L>r)، أي تستثني أن يكون توقع الخسارة أكبر من قيمة المحفظة.

بعد عرضنا لأهم الأساليب المستخدم لقياس القيمة المعرضة للخطر، سنحاول المقارنة بين هذه الأساليب وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-16):

الجدول رقم (3-16): مقارنة بين النماذج الثلاثة لقياس القيمة المعرضة للخطر

	طريقة التباين- التباين المشترك	طريقة المحاكاة التاريخية	طريقة محاكاة مونت كارلو
قابلية تحمل مخاطر المحافظ التي تشمل الخيارات	لا يمكنها حساب مخاطر المحافظ ذات الأدوات المالية المتطورة مثل الخيارات.	يمكنها حساب مخاطر المحفظة بغض النظر عن الأدوات المالية التي تتضمنها.	يمكنها حساب مخاطر المحفظة بغض النظر عن الأدوات المالية التي تتضمنها.
سهولة الاستخدام	تتميز بسهولة حساب المحافظ ذات الأدوات المالية البسيطة والتي يتوفر لها بيانات يمكن منها حساب التباين والانحراف.	تتطلب عملية الحسب بيانات تاريخية عن الأسعار السوقية للأدوات.	تتطلب عمليات الحساب القابلية لتطبيق البيانات على البرمجيات التي تعمل على توليد القيم العشوائية مما يجعلها أكثر صعوبة.
السرعة في الأداء	نعم	نعم	تأخذ وقت طويل في الحساب من أجل توليد المتغيرات العشوائية.
سهولة الشرح للإدارة العليا	يوجد صعوبة في تفصيل القيمة الناتجة نظرا لأن القيمة تعبر عن إجمالي التغير في قيمة الأدوات	سهلة لتوفر البيانات التاريخية الخاصة بكل أداة وبالتالي ملاحظة الفروق.	يوجد صعوبة بسبب تداخل المتغيرات العشوائية المتولدة مع القيم الحقيقية للتغيرات.
الخطأ في تقدير القيمة	يمكن أن يحدث خطأ عند الادخال الخاطئ للسلسلة.	يمكن أن تنتج الأخطاء عندما لا تتوفر البيانات التاريخية للقيم السوقية للأدوات المالية بشكل دقيق.	يمكن أن ينتج الخطأ عند توليد المتغيرات العشوائية، مما يعطي قيم خاطئة.

Source: (Linsmeier & Pearson, 1996, p. 88)

على الرغم من أن القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى مقياس التقلب لا يمكن لمديري المخاطر الاعتماد فقط على هذا المقياس، وذلك للعديد من الأسباب، أهمها أن هذه القيمة لا تلتقط الأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة للغاية والتي تشكل مصدر قلق حقيقي. علاوة على ذلك، فإن هذا المنهج يقوم على افتراضات قد لا تكون صحيحة، والمتمثلة في: (Elmer , 1999)

✓ شكل توزيع الخسائر في ظل القيمة المعرضة للمخاطر يفترض عموما أن التغيرات في أسعار الأصول تتبع التوزيع الطبيعي، في حين أن هذا قد يكون معقولا في بعض الحالات إلا أنه ليس صحيحا بشكل عام. علاوة على ذلك، في الظروف القصوى يمكن أن يتغير شكل توزيع أسعار الأصول بشكل كبير، وخير مثال على ذلك هو أنه أثناء أزمة الديون الروسية كانت تحركات الأسعار في الغالب ذات اتجاه واحد لأسابيع متتالية؛

✓ الاعتقاد بأس سلاسل البيانات الأطول تخلق نتائج أكثر موثوقية عند تقدير تقلب الأسعار والارتباطات، لأنها تتضمن أكبر من نقاط البيانات، حيث أن هذه الفكرة قد تكون خادعة للغاية، لأنه عند التنبؤ بالأحداث التي قد تحدث في اليوم التالي أو الأسبوع التالي، فإن الظروف التي كانت موجودة قبل عام تكون عادة غير ذات صلة، على النقيض من ذلك فإن ما حدث في الأسبوع السابق قد يكون مهما للغاية ومؤشر بشكل أكبر في تقدير تقلب الأسعار في المستقبل.

إضافة إلى ما سبق، فإن تقنية القيمة المعرضة للمخاطر لا تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين الأسواق، وبالتالي فإنها لا تقيس احتمال انتقال عدوى الأزمات من سوق إلى آخر، وكذلك فهذه الأداة غير تجميعية لعدم تحقق الشرط التالي: $P(A+B) \leq P(A)+P(B)$، مما يحد من قدرتها على حساب مقدار المخاطر لمجموعة معينة من الحوادث، وبالتالي فإن قيمة الـ VAR الإجمالية تعطي صورة خاطئة عن المخاطر الإجمالية التي تتعرض لها المؤسسة. (بوسنة ، 2015/ 2016، صفحة 98)

وللتغلب على أوجه القصور الموجودة في هذا المقياس، احتاجت البنوك إلى استكمال هيكل الحدود القائم على القيمة المعرضة للمخاطر بأدوات أخرى لإدارة المخاطر، حيث توصلت إلى ضرورة أن يكون لدى البنوك ضوابط على تركيز التعرض حسب السوق وحسب الأداة، وكذلك فرض ضوابط على المخاطر غير الخطية. ولتحقيق هذا الأخير تم اقتراح استخدام أسوب العجز المحتمل (الذي تم الإشارة إليه في المطلب السابق) من قبل لجنة بازل، ومن خلال الجدول رقم (3-17)، سنحاول إجراء مقارنة بين هذا الأسلوب وأسلوب القيمة المعرضة للخطر، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-17): مقارنة بين القيمة المعرضة للخطر والعجز المحتمل

	أسلوب القيمة المعرضة للخطر	أسلوب العجز المحتمل
توزيع الخسارة	يعد التوزيع الطبيعي للخسارة أهم شروط استخدام القيمة المعرضة للخطر.	لا يشترط أن يكون توزيع الخسائر طبيعيا من أجل حساب الخطر
حدود الخسارة	يعطي حدود الخسارة عند درجة الثقة (a-1) المحدد بالدراسة فقط، دون تقديم أي فكرة عن أقصى خسارة ممكنة بعد هذا الحد.	يعطي درجة المخاطر القصوى التي تتجاوز القيمة المعرضة للخطر عند نفس درجة الثقة المحددة بالنسبة للقيمة المعرضة للخطر.
حساسية المقياس	يعد أكثر حساسية بالنسبة للمحافظ التي تتصف أصولها بالارتباط الخطي فيما بينها.	يساعد في حساب المخاطر الخاصة بالمحفظة ذات الأصول المتنوعة والتي لا يشترط أن تكون أدواتها مرتبطة خطيا.
الحساسية لفترات استحقاق الأصول	يتناسب مع الأصول ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل.	يتناسب مع الأصول ذات فترات الاستحقاق قصير وطويل الأجل.

المصدر: (بظ، 2018، صفحة 71)

خلاصة الفصل

تشكل المخاطرة جزءا لا يتجزأ من العمل البنكي، ومن بين هذه المخاطر نجد المخاطر المالية التي تعبر عن احتمالية التقلب غير المتوقع في العوائد المالية، وتشمل هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تساهم في التأثير السلبي على الأداء المالي للبنوك التجارية إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد.

ومن خلال هذ الفصل ناقشنا السمات الرئيسية للمخاطر المالية الثلاث، كما تمت مناقشة الأدوات والتقنيات المختلفة لقياس هذه المخاطر، وكذلك أشرنا إلى النقاط ذات الصلة في مقررات بازل لمتطلبات رأس المال ودورها في إدارة المخاطر المالية في القطاع البنكي.

البداية كانت بالمخاطر الائتمانية التي تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب الارتباط القوي بربحية البنك، حيث أنه بالنسبة للبنوك قرار الاستثمار الصحيح يعني تحقيق أكبر عائد بأقل مخاطرة، لأن كل قرض بدون سداد يقلل من ربحية البنك وهذا بدوره يؤدي إلى فشل البنك، ونظرا للتأثير الكبير لهذه المخاطر على أداء البنك بصفة عامة فإن لجنة بازل أولتها الكثير من الاهتمام منذ البداية سواء من حيث المبادئ المقترحة أو طرق القياس، وفي هذا الإطار اقترحت اللجنة منهجين: المنهج الموحد والمنهج القائم على التصنيف الداخلي والذي بدوره ينقسم إلى التصنيف الداخلي الأساسي والمنهج المتقدم المستند للتصنيف الداخلي، إلا أن الأمر لا يتوقف فقط على هذه التقنيات فهناك النسب المالية المستخدمة بكثرة من قبل المسؤولين والباحثين وكذلك نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

ثم تطرقنا إلى النوع الثاني من المخاطر المالية ألا وهو مخاطر السيولة، وهذا النوع من المخاطر خلاف للنوع السابق فهو يرتبط بالمقرض وليس المقترض، حيث عرفت بأنها احتمال أن يصبح البنك خلال فترة زمنية محددة غير قادر على تسوية التزاماته على الفور عند استحقاقها دون تكبد خسائر مقبولة، وهذه المخاطر يمكن أن تحدث لأسباب مختلفة من بينها: عدم كفاءة البنوك في التعامل مع انخفاض المطلوبات وزيادة الأصول، عدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، احتياجات السيولة في الظروف الطارئة...الخ، وهذه الأسباب من شأنها أن تؤثر على السيولة البنكية التي لها علاقة عكسية مع ربحية البنك، لذلك تتطلب إدارة السيولة الفعالة الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية مع استثمار أكبر عدد ممكن من الأموال لزيادة ربحيته، بينما وجدنا أن مخاطر السيولة لها علاقة إيجابية وسلبية على ربحية البنوك حسب ما ورد في مراجعة الأدبيات. أما بالنسبة لمقاييس مخاطر السيولة فوجدنا أن أغلب الدراسات تعتمد على طريقة فجوة السيولة والنسب المالية بالإضافة إلى المقياسين المقترحين من لجنة بازل والمتمثلين في نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

لنصل في الأخير إلى مخاطر السوق التي تعبر عن الخسائر المحتملة في محفظة البنك والناتجة عن تحركات أسعار السوق المكونة من مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر الأوراق المالية ومخاطر السلع، ونظرا لأنها ناتجة عن تحركات السوق وتغير الظروف الاقتصادية فعلى البنوك اتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها والتحوط منها، ولهذا نجد البنوك تستخدم مجموعة من الأساليب والتقنيات لتخفيض الانعكاسات السلبية لها، وفي هذا الإطار، أقرت لجنة بازل مجموعة من التقنيات التي من شأنها مساعدة البنوك، ومن بين هذه التقنيات نجد القيمة المعرضة للخطر، تقنية العجز المحتمل وكذلك استحداث وتطوير متطلبات رأس المال في إطار مخاطر السوق على أساس مؤشرات عوامل الخطر، وإضافة إلى هذه التقنيات نجد كذلك مجموعة من المؤشرات المالية المعبرة عن كل نوع من أنواع مخاطر السوق والتي بالإمكان الاستعانة بها للتعبير عن هذه المخاطر.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لأثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة

2004- 2018

تمهيد

خصص هذا الفصل لدراسة الواقع التطبيقي لما ورد في الجانب النظري، ومحاولة إسقاطه على مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمقدر عددها بـ 12 بنكا، حيث تم التركيز في اختيار العينة على إدراج أكبر عدد من البنوك التي تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة الممتدة بين 2004 و2018، بالاعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة إضافة إلى قاعدة بيانات Bankscope و Orbitbank. وبالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، فقد تقرر قياس أثر المتغير المستقل والمتمثل في المخاطر المالية والمعبر عنه بأربعة مؤشرات: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على المتغيرات التابعة المتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والمعبرة عن الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على نماذج البانل (**Data Model Panal**). ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الصناعة البنكية في الجزائر؛

المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة؛

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الصناعة البنكية في الجزائر

لقد مرت الصناعة البنكية في الجزائر بعدة إصلاحات بغية مواكبة كافة التغيرات العالمية التي طرأت على الصناعة البنكية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المراحل التي مرت بها الصناعة البنكية في الجزائر بعد الاستقلال مرورا بمرحلة التكوين ثم مرحلة الإصلاحات والتعديل وصولا إلى سنة 2018، كما سيتم التطرق لأهم مؤشرات الصناعة البنكية الجزائرية وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن هذه الصناعة وبعض خصوصياتها.

المطلب الأول: الصناعة البنكية في الجزائر – النشأة والتطور–

عرفت الصناعة البنكية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة العديد من التطورات والتغييرات بداية من إنشاءها عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية التي كانت موجودة أو من خلال تأسيس بنوك جديدة، ثم إصلاحها وتعديلها إلى غاية وصولها للمرحلة الراهنة، ومن خلال اطلاعنا على العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع يمكن لنا أن نقسم مراحل عملية إنشاء الصناعة البنكية في الجزائر وإصلاحها إلى:

- ✓ مرحلة تكوين النظام البنكي والمالي الجزائري 1962– 1988؛
- ✓ مرحلة الإصلاح المالي المعمق (1990– 2018).

الفرع الأول: مرحلة تكوين النظام البنكي والمالي الجزائري 1962– 1988

تميزت المؤسسات البنكية بداية هذه الفترة بكونها مجرد خزائن للدولة وليس لديها أي سلطة في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منح القروض، وإنما كانت تخضع في هذا الجانب إلى مخططات الدولة الاقتصادية وما تمليه عليها من أوامر ملزمة التنفيذ، إلا أنه بعد سنوات من الاستقلال وجدت السلطات الجزائرية نفسها بحاجة إلى إنشاء نظام بنكي جزائري يضم مؤسسات نقدية وطنية تعمل على تقديم التمويل اللازم للاقتصاد والذي رفضت البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر تمويله. (بوسنة، 2015/ 2016، صفحة 193)

لهذا باشرت السلطات الجزائرية في إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962 بعزلها عن الخزينة الفرنسية التي أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات في القطاع الاقتصادي وكذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، كما تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62– 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 والذي اسندت له الوظائف التالية: الإصدار النقدي، مراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة الائتمان، إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخزينة العمومية وما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها. (نايلي و لموشي، 2020، صفحة 168)

ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الوطني للتنمية سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية والمكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، حيث تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964، وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. (بطاهر ، 2005/ 2006، صفحة 29)

كما تم في هذه المرحلة تأميم البنوك الأجنبية وذلك ابتداء من سنة 1966، الأمر الذي نتج عنه ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني،

وتتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري (تمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي، التجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص)، القرض الشعبي الجزائري (تمويل النشاط الحرفي، الفنادق والمهن الحرة) والبنك الخارجي الجزائري (تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية).

إذ استكملت الجزائر عملية التأميم بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر بتاريخ 11/01/ 1967، وبذلك أصبحت البنوك الجزائرية تحتكر كل العمليات البنكية. (نجار ، 20113/ 2014، صفحة 222)

بعد انتهاء مرحلة التأميم، شهدت فترة الثمانينات صعوبات عديدة على المستوى الاقتصادي بشكل عام وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، وعلى مستوى الجهاز البنكي بشكل خاص، فكان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات، وكنتيجة لذلك أدخلت تغييرات على سير المنظومة البنكية والمالية، وقد توالت عملية إعادة تنظيم هيكل النظام البنكي انطلاقا من سنة 1982 خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية، (نايلي و لموشي، 2020، صفحة 169) ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكين تجاريين، هما:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية: والذي تكفل بالقطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني؛
- ✓ بنك التنمية المحلية: والذي تمثلت مهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

إذا، أدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز البنكي (التخصص البنكي)، وفي هذا الإطار وزعت البنوك التجارية الأخرى على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني على النحو التالي: (نجار ، 20113/ 2014، صفحة 223)

- ✓ البنك الخارجي الجزائري: يختص في تمويل قطاعي الطاقة والنقل البحري؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري: يختص في تمويل قطاعي الصناعة الثقيلة والنقل؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري: يختص في تمويل قطاعي الصناعات الخفيفة والخدمات.

أما البنك المركزي الجزائري، فقد اقتصر دوره على عملية إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون أن يشارك في توجيه الموارد المالية أو رقابة تداولها في السوق.

وبعدما تم التأكد من عدم جدوى التعديلات التي مست النظام البنكي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح من الضروري إصلاح هذا النظام سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به، وفي إطار هذا الإصلاح جاء القانون 86- 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية، (بطاهر ، 2005/ 2006، صفحة 41) وكذلك وضح دور البنوك التجارية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض يحدد حجم وطبيعة الموارد الداخلية المطلوب جمعها، والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض، حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها، مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد واستدانة الدولة وكيفية تمويلها. (نجار ، 20113/ 2014، صفحة 225)

إلا أنه بعد أقل من سنتين من إصدار القانون 86- 12 تم إصدار القانون 88- 06 الذي عمل على إعطاء استقلالية أكبر للبنوك وتحولها إلى مؤسسات اقتصادية مستقلة تعمل على أساس الربح والمردودية، ولديها الحرية في اختيار العملاء الذين تتعامل معهم، وهذا نتيجة إلغاء إلزامية قيام المؤسسات العمومية بتوطين حساباتها لدى بنك واحد، وبالتالي فقد أصبحت لها الحرية في اختيار البنك الذي ستتعامل معه، والذي يغطي أكبر قدر ممكن لاحتياجات تلك المؤسسات، مما أدى إلى ظهور بوادر المنافسة بين تلك البنوك العمومية، حيث أصبحت هذه الأخيرة مسؤولة عن النتائج التي تحققها

والأداء الذي تعمل به، غير أن حرية البنوك في هذه المرحلة ظلت محدودة نتيجة خضوعها لمعطيات المخطط الوطني للقرض. (بوسنة، 2015/ 2016، صفحة 196)

وعلى الرغم من اتخاذ السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات والإصلاحات إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق الهدف المنشود منها، أي الانسجام مع متطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد، وهذا ما أدى إلى إصدار القانون المتعلق بالنقد والقرض 90- 10.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح المالي المعمق (1990- 2018)

في 14 أفريل 1990 جاء قانون النقد والقرض 90-10 ليبين التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي والبنكي الجزائري من القيود المفروضة عليه، حيث شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور النظام البنكي وتنظيمه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي: (محجوب، 2010/ 2011، صفحة 146، 147)

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وهذا يعني أن القرارات لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناء على الوضع النقدي السائد، وكان الهدف من هذا المبدأ هو استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام البنكي واستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.
- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** وفي هذا الإطار لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي كما كان سائدا في السابق، ليتم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية، وأصبح تمويل الخزينة قائما على بعض الشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ استقلالية البنك المركزي والذي تحولت تسميته إلى بنك الجزائر عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية؛
  - ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون المتراكمة عليها؛
  - ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
  - ✓ تراجع التزامات الخزينة عن تمويل الاقتصاد.
- ✓ **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** ينص هذا المبدأ على إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان، حيث يبقى دورها مقتصرا على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، في حين تتكفل البنوك التجارية بمهمة منح القروض، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على مفاهيم وأسس الجدولة الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.
- ✓ **وضع نظام بنكي على مستويين:** تماشيا مع باقي اقتصاديات السوق في مختلف بلدان العالم، كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وهذا من خلال التمييز بين نشاط بنك الجزائر كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح بنك الجزائر بالفعل بنكا للبنوك وملجأ أخير للإقراض، كما أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي، ومعايير تقييم هذا النشاط باعتباره أعلى قمة في النظام النقدي.
- ✓ **السماح للبنوك الخاصة والأجنبية للدخول إلى السوق البنكي:** سمح قانون النقد والقرض بظهور نوع جديد من البنوك لم يعرفه الهيكل البنكي الجزائري منذ 1966 إلى غاية إصلاحات 1990، وتمثل هذا النوع في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية، وفي هذا الإطار أنشئ بنك البركة كبنك خاص إسلامي على شكل مؤسسة ذات أسهم بين بنك البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سمح هذا القانون بإقامة مكاتب ممثلة لبنوك أجنبية لها حق المشاركة في رأس مال بنوك وطنية.

إضافة إلى مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر، قد تم إنشاء عدد من الهيئات تختص بمهمة الرقابة والمحافظة على استقرار النظام البنكي، وتتكون هذه الهيئات من: (بوسنة، 2015/ 2016، صفحة 197)

- **لجنة الرقابة المصرفية:** ووظيفتها مراقبة حسن تطبيق قوانين وقواعد بنك الجزائر من قبل البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر؛
- **مركزية المخاطر:** ووظيفتها توفير المعلومات اللازمة للبنوك حول عملاء هذه الأخيرة، والتي تحتاجها في عملية منح القروض؛
- **مركزية عوارض الدفع:** وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع؛
- **جهاز مكافحة الشيكات دون رصيد:** خصص له دور تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

وتماشيا مع ظروف البيئة البنكية المتغيرة، تم إجراء عدة تعديلات على القانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض، ومن هذه التعديلات نجد:

- **الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001:** الذي مس وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض.
- **الأمر رقم 03-11 الصادر في 24 أوت 2003:** وجاء في ظرف تميز بتخبط الجهاز البنكي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات الرقابة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، الأمر الذي دفع السلطات إلى إضافة التعديلات التالية: (بوسنة، 2015/ 2016، صفحة 198)

- **تدعيم صلاحيات بنك الجزائر:** وهذا عبر توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وتدعيم استقلالية اللجنة البنكية من أجل تفعيل الرقابة البنكية؛
- **تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية:** وذلك من خلال إثراء مضمون وشروط إعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر، ضمان سهولة تداول المعلومات المالية ومؤشرات الاستقرار المالي للبلد، تمويل إعادة البنوك المرتبطة بالأحداث الكارثية التي تصيب البلد؛
- **توفير حماية أكبر لأموال المودعين لدى البنوك:** ويتم ذلك من خلال تشديد الرقابة على نشاط البنوك من خلال تشديد معايير وشروط اعتماد البنوك الجديدة، وكذلك الحرص على تنفيذ العقوبات المترتبة عن مخالفات إدارة البنوك، منع تمويل نشاطات المؤسسات التي تعود ملكيتها لمدراء البنوك، تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد هياكلها من طرف بنك الجزائر، إلى جانب تفعيل مهام مركزية المخاطر.

وهذا من خلال القوانين الصادرة سنتي 2003 و2004، والمتمثلة في: (زواوي، معمر، و قرتلي، 2021، صفحة 82)

- **الأمر رقم 03-11الصادر في 26 أوت 2003:** والذي يؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية وتابعين لوزارة المالية؛
- **القانون رقم 04-01 الصادر في 4 مارس 2004:** والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي قام فيه مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار رفع رأس المال الأدنى للبنوك من 500 مليون دج

إلى 2.5 مليار دج، مما أدى إلى سحب الاعتماد من العديد من المؤسسات البنكية ذات الرأسمال الوطني أو المختلط ومن بينها: ينيون بنكUONYON BANK، منى بنكMONA BANK، أركو بنك ARCO BANK،AIB، BGM وأخيرا بنك الريان في مارس 2006. (محجوب ، 2010/ 2011، صفحة 153) ومن هنا أصبحت الصناعة البنكية الجزائرية خالية من البنوك ذات رأس المال الجزائري؛

✓ **القانون رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004:** والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى؛

✓ **القانون رقم 03-04 الصادر في 4 مارس 2004:** والذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، حيث يودع الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية والتي تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

✓ **الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010:** والهادف إلى تدعيم نشاط بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، إلى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة الأجنبية، وأهم ما ورد في هذا الأمر: (الأمر رقم 10- 04 المتعلق بالنقد والقرض، 2010، الصفحات 11- 13)

➢ وجوب حرص بنك الجزائر على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية، وكذلك توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

➢ ضرورة حرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع، فعاليتها وسلامتها؛

➢ عدم إمكانية الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بـ 51% على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛

➢ امتلاك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت؛

➢ ضرورة ترخيص بنك الجزائر مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية؛

➢ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر ووجوب تزويدها بجميع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة القروض الممنوحة، سقفها، المبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية؛

➢ التزام البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجح، يهدف إلى التأكد على الخصوص من: التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، السير الحسن للمسارات الداخلية ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات البنكية ومصادرها وتتبعها، صحة المعلومات المالية والأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

✓ **الأمر 17- 10:** بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات، ولهذا لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى بنك الجزائر من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر، وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17-10

المؤرخ في 2017/10/11، والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات بالشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار. (زواوي، معمر، و قرتلي، 2021، صفحة 85)

✓ **القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-03 والمؤرخ في 4 مارس 2004:** من خلال هذا القانون تم رفع الحد الأقصى لتعويض المودعين إلى مليوني دج مقابل ستة مائة ألف دج سابقا، حيث يطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع واحتساب جميع العملات الصعبة. (القانون رقم 18-01 المتعلق بنظام الودائع، 2018، صفحة 25)

✓ **النظام رقم 18-03 المؤرخ في 4 نوفمبر المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:** وفقا لأحكام هذا النظام يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك عند تأسيسها رأس مال يساوي على الأقل 20 مليار دج بالنسبة للبنوك و6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، كما يجب على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تكون مزودة برأسمال أدنى يساوي على الأقل ذلك المطلوب لتأسيس بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري. (النظام رقم 18- 03 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، 2018، صفحة 22)

✓ **النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية:** حيث خصت هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. (النظام رقم 18- 02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات، 2018، صفحة 20)

إن اقتصارنا على ذكر هذه القوانين لا يعني أن الجهات الإشرافية توقفت عند هذا الحد، فنظرا للاختلالات التي تواجه الصناعة البنكية فإن أجهزة الإشراف البنكي متابعة ومواصلة لليقظة ولمختلف التطورات الحاصلة في الوضعية المالية والاحترازية للبنوك.

المطلب الثاني: وضعية نشاط الصناعة البنكية في الجزائر

بعدما كانت الصناعة البنكية في الجزائر تقتصر على البنوك العمومية فقط، سمح قانون النقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة، ولهذا بدأ عدد البنوك يتسارع منذ النصف الثاني من التسعينات، وأخذ يتغير من سنة إلى أخرى سواء من خلال اعتماد بنوك جديدة أو تصفية بنوك أخرى، الأمر الذي دفعنا للتساؤل عن العدد الذي بلغه نهاية سنة 2018، وكيفية مساهمة هذه البنوك في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: بنية الصناعة البنكية في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2018

تعرف الصناعة البنكية على أنها مجموعة البنوك التي هي في حالة تنافس فيما بينها، تقدم منتجات وخدمات قابلة للإحلال فيما بينها وتكون معروضة في نفس السوق. وعلى هذا الأساس تضمنت الصناعة البنكية الجزائرية نهاية سنة 2018، 35 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة، وتتوزع هذه الهيئات كما يلي: 6 بنوك عمومية من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 14 بنكا خاصا من بينها 13 بنكا برؤوس أموال أجنبية وبنك واحد برؤوس أموال مختلطة، 9 مؤسسات مالية و6 مكاتب تمثيل. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-1):

الجدول رقم (4-1): بنية الصناعة البنكية في الجزائر نهاية سنة 2018

البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل
البنك الخارجي للجزائر، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.	بنك البركة، المؤسسة العربية المصرفية، نتكسيس بنك، سوسيتي جنرال، سيتي بنك، بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة، ترست بنك، بنك الخليج، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، فرنسا بنك، القرض الفلاحي، بنك السلام، ب.ن.ب بنك، اتش.اس.بي.سي بنك.	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، سوفيناس، شركة إعادة التمويل الرهني، الشركة العربية للإيجار المالي، المغاربية للإيجار المالي، شركة القرض بالإيجار، إيجار للإيجار المالي، الجزائر إيجار، الصندوق الوطني للاستثمار.	البنك التجاري العربي البريطاني، اتحاد البنوك العربية والفرنسية، القرض الصناعي والتجاري، أم. بي. أس بنك، بنكو سابادال، كايكسا بنك.

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

إن مجموعة البنوك المشار إليها سابقا والمقدر عددها بـ 35 بنكا ومؤسسة مالية تدير شبكة من الفروع منتشرة في مختلف ربوع الجزائر، والتي بلغت في ديسمبر 2018، 1619 فرعا، وذلك كما يبينه الجدول رقم (4-2):

الجدول رقم (4-2): تطور عدد الشبابيك والكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2018

السنوات	عدد الشبابيك	الكثافة البنكية	السنوات	عدد الشبابيك	الكثافة البنكية
2005	1227	26800	**2012**	1478	25370
2006	1278	26200	**2013**	1494	25500
2007	1336	25700	**2014**	1526	25630
2008	1301	26400	**2015**	1557	25660
2009	1324	26700	**2016**	1577	25900
2010	1367	26300	**2017**	1606	-
2011	1441	25500	**2018**	1619	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

من خلال الجدول رقم (4-2)، نلاحظ أن عدد شبابيك البنوك الناشطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 1227 شباكا سنة 2005 إلى 1619 شباكا سنة 2018 مما يدل على التحسن التدريجي في مستوى الوساطة البنكية، إلا أن هذا الانتشار غير كافي لتلبية مختلف الاحتياجات البنكية للجزائريين والذي ينعكس في مؤشر الكثافة البنكية المقاس بنسبة إجمالي السكان في سن العمل إلى عدد شبابيك البنوك والمؤسسات المالية، والذي يلاحظ ارتفاعه في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى 25900 سنة 2016 مما يعني وجود فرع واحد لكل 25900 نسمة وهو بعيد كل البعد عن المؤشر العالمي لكامرون الذي ينص على إلزامية توفير فرع واحد للبنك لكل 10000 نسمة، وهذا ما يدل على عدم كفاية الخدمة البنكية المتوفرة في الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب الشبابيك تابعة للبنوك العمومية إلا أنه على الرغم من هيمنة البنوك العمومية من خلال أهمية شبكة وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، فإن كثافة شبكة وكالات البنوك الخاصة خلال السنوات الأخيرة شهدت زيادة مستمرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات البنكية العمومية، وتتموقع البنوك الخاصة أساسا في شمال البلاد بينما تغطي شبكات وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني. ويمكن تبيان كيفية تطور الشبابيك البنكية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 من خلال الشكل رقم (4-1):

الشكل رقم (4-1): تطور عدد الشبابيك البنكية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

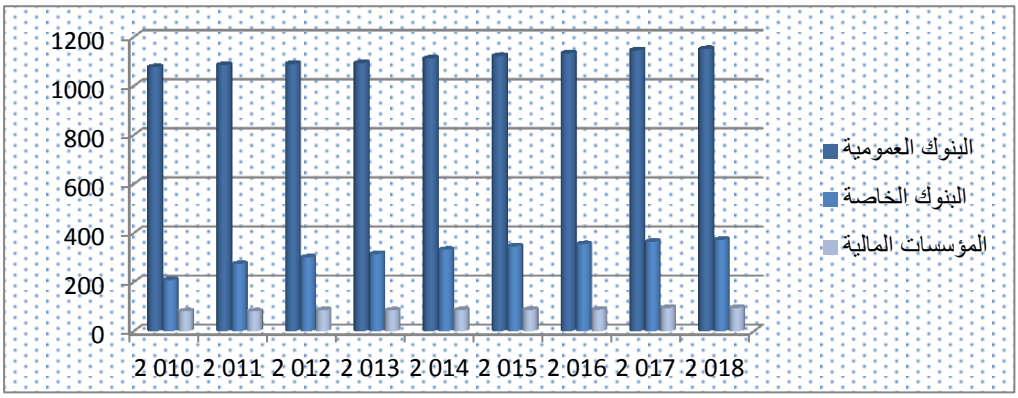

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

الفرع الثاني: تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة البنكية الجزائرية

تقاس فعالية الصناعة البنكية في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين، العنصر الأول يتمثل في مدى قدرة هذه الصناعة على تعبئة الموارد المالية، أما العنصر الثاني فيتمثل في القدرة على تخصيص هذه الموارد وفق طرق جيدة. والجدول رقم (4-3)، يوضح لنا كيفية تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة البنكية الجزائرية خلال الفترة 2004- 2018:

الجدول رقم (4-3): تطور حجم الودائع والقروض في الصناعة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الودائع	ودائع البنوك العمومية	ودائع البنوك الخاصة	إجمالي القروض	قروض البنوك العمومية	قروض البنوك الخاصة
2004	2705.4	2529.5	175.9	1534.4	1425.6	108.8
2005	2960.6	2762.5	198.1	1778.9	1646.9	132
2006	3516.5	3267.5	249	1904.1	1726.4	177.7
2007	4517.3	4204.3	435	2203.7	1951.4	252.3
2008	5161.8	4760.7	401.1	2614.1	2287.1	327
2009	5146.4	4631.8	514.6	3085.1	2711.8	373.3
2010	5819.1	5225.6	593.5	3266.7	2835.5	431.2
2011	6733	5999.1	733.9	3724.7	3192.1	532.6
2012	7238	6304.3	933.7	4285.6	3707	570
2013	7787.4	6743.9	1043.5	5154.6	4458.7	695.9
2014	9117.5	7996	1121.5	6502.9	5709.5	793.4

2015	9200.7	8124.2	1076.5	7275.6	6366.2	909.5
2016	9079.9	7908.6	1144.1	7907.8	6927.2	980.6
2017	10232.2	8779.2	1453	8877.9	7706	1171.9
2018	11709.9	–	–	9974	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (4-3)، تكشف لنا عن الزيادة المستمرة لإجمالي ودائع البنوك التجارية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018، حيث انتقل من 2705.4 مليار دج سنة 2004 إلى 11709 مليار دج سنة 2018، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة وعي الأفراد والمؤسسات بأهمية الادخار في البنوك وكذا السياسات التي اتبعتها البنوك من أجل جذب المودعين خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة، إلا أن هذا الارتفاع عرف انخفاض طفيف جدا سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما تبعها من تقلص ودائع قطاع المحروقات، وكذلك سنة 2016 بسبب انهيار أسعار البترول نهاية سنة 2014 وانخفاض مدخرات المؤسسات البترولية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى استحواذ البنوك العمومية على الحصة الأكبر من الودائع مقارنة بنظيرتها الخاصة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة بالبنوك التجارية العمومية حوالي 88.82% من إجمالي الودائع البنكية، بينما تراوحت حصة البنوك الخاصة 10.24% وذلك خلال الفترة 2004-2017، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب من بينها: ميول المودعين إلى التعامل مع البنوك العمومية لثقتهم فيها أكثر من البنوك الخاصة خاصة بعد الهزات التي عرفتها البنوك الخاصة وأبرز مثال على ذلك ما عرفه بنك الخليفة، إضافة إلى تمتع البنوك العامة بشبكة من الفروع والانتشار الجغرافي مقارنة بالبنوك الخاصة.

كذلك، نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3)، أن القروض الممنوحة من طرف البنوك عرفت تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 1534.4 مليار دج سنة 2004 إلى 9974 مليار دج سنة 2018، ويعزى ذلك إلى تفعيل دور البنوك في تمويل مختلف المشاريع، تطوير الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يتبين من خلال الجدول أن البنوك العمومية تستحوذ على أغلبية القروض، حيث بلغت نسبة استحواذها خلال الفترة 2004-2017 حوالي 87.60% في حين أن البنوك الخاصة استحوذت على 12.40% من إجمالي القروض.

أما من جانب توزيع القروض بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالجدول رقم (4-4) يبين استحواذ القطاع الخاص على نسبة تفوق 50% في أغلب سنوات الدراسة ما عدا سنتي 2004، 2006 و2018 أين بلغت نسبة الاستحواذ 43.97%، 47.90% و42.31%، وهذا التفوق راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في هذه السنوات الأخيرة ومحاولتها لتشجيع القطاع الخاص الذي ثبتت مساهمته في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويل مشاريع تشغيل الشباب، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وتقديم التسهيلات اللازمة لطالبي القروض.

الجدول رقم (4-4): حصة القطاع الخاص والعام من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2004-2018

حصة القطاع العام من إجمالي القروض المقدمة							
2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
%56.03	%49.61	%52.1	%44.89	%55.99	%48.16	%44.74	%47.3
2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
%42.4	%41.6	%44.9	%41	%49.99	%48.57	%57.69	
حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض المقدمة							
2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
%43.97	%50.39	%47.90	%55.11	%54.01	%51.84	%55.26	%52.7
2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
%57.6	%58.4	%55.1	%59	%50.01	%51.43	%42.31	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

إن تزايد حجم القروض من سنة إلى أخرى ليس معناه أنها بلغت الهدف المنشود منها، إذ لمعرفة ذلك لابد من البحث عن نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي الخام، ومن خلال الجدول رقم (4-5)، نلاحظ أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة إذ أنها لم تتجاوز نسبة 40% في أغلب سنوات الدراسة وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ خلال الأربع سنوات الأخيرة من الدراسة أين بلغ المتوسط 55.25% إلا أنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع مثيلاتها من الدول الأخرى.

الجدول رقم (4-5): تطور حجم القروض إلى إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2004- 2018

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
(إجمالي القروض/pib)*100	24.95	23.52	22.36	23.53	23.67	30.95	27.24	25.65
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
(إجمالي القروض/pib)*100	27.05	30.97	37.74	54	55.4	62.2	49.40	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

المطلب الثالث: مدى استجابة الصناعة البنكية الجزائرية لمقترحات بازل

لقد حاولت الجزائر بناء جهازها البنكي وإصلاحه وفقا للمعايير الدولية حتى لا تبقى بمعزل عن التغيرات العالمية، ومن خلال هذا المطلب سيتم الإشارة إلى أهم الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لمراكبة هذه التطورات (المقترحات) وأثر تطبيقها على الجهاز البنكي الجزائري.

الفرع الأول: واقع تطبيق مقررات بازل في الجزائر

بما أن الجهاز البنكي الجزائري هو جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي فيتوجب عليه مسايرة مختلف التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية وفي نفس الوقت تكييفها مع المعطيات التي يمليها عليه واقع بناء الاقتصاد الوطني، وبهذا الشأن قام بنك الجزائر بعدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق مقترحات بازل.

1. واقع تطبيق مقررات بازل 1 في الجزائر

لم تشهد الساحة البنكية الجزائرية تطبيق لقواعد الحيطة والحذر إلا بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث اعتبر بنك الجزائر هو من يفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية، في حين يخول لمجلس النقد والقرض تحديد كل الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر، السيولة والملاءة. (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 335) وفي ظل هذا الاتجاه نحو تطبيق قواعد الحيطة والحذر التي جاءت بها اتفاقية بازل 1، أصدر بنك الجزائر التنظيم 30- 01 بتاريخ 07/04/ 1990 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي حدد بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال مكونات الأموال الخاصة، كما تضمن نسبة تغطية المخاطر والتي يشترط أن لا تقل عن 8% لكنه لم يحدد كيفية التطبيق.

ثم أصدر بعد ذلك التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص في المادة الثانية منه على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، لكنه لم يحدد هذه النسبة، بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمة من طرف بنك الجزائر، كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأس المال الأساسي والتكميلي، وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة والتي يجب احتسابها في مقام النسبة. (ناصر، 2014، صفحة 50)

ليصدر فيما بعد التعليمة 34-91 المؤرخة بتاريخ 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير المصارف والمؤسسات المالية لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره والتي تمثل نسبة 8%، كما أن هذه التعليمة وضعت رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدريج إلى 8% كما حددتها مقترحات بازل 1 وذلك وفقا للمراحل التالية: 4% مع نهاية شهر ديسمبر 1992، 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1993 و8% مع بداية شهر جويلية 1995، غير أن البنوك العاملة في الجزائر لم تستطع مواكبتها ولهذا قام بنك الجزائر بتعديل الرزنامة الموضوعة وذلك بإصدار التعليمة رقم 94/74 المؤرخة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، والتي وضحت وفصلت كيفية تطبيق النظام السابق من حيث مكونات رأس المال وترجيح المخاطر ونسبة كفاية رأس المال، كما حددت رزنامة التطبيق التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال وذلك حسب المراحل التالية: 4%مع نهاية شهر جوان 1995، 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996، 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997، 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998 و8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999. (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 220)

كما حددت المادة 5 من التعليمة السابقة، كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص، بينما بينت المادة 9 منها مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها وهذا بالنسبة لعناصر الميزانية، أما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها نفس المادة إلى أربعة فئات حسب درجة مخاطرها، مع تبيان مكونات كل فئة، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل 1. (ناصر، 2014، صفحة 52)

بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال، حدد بنك الجزائر في التعليمة 94-74 بعض القواعد الاحترازية المساندة والمتمثلة في: (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 220)

- ✓ النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الخاصة يجب أن لا تتجاوز (40% ابتداء من 01 جانفي 1992، 30% ابتداء من 01 جانفي 1993 و25% ابتداء من 01 جانفي 1995)؛

✓ كل تجاوز لنسبة 25% يستوجب تكوين غطاء لهذه المخاطر يساوي ضعف معدل الملاءة أي 16%؛

✓ في حالة تجاوز المبلغ الإجمالي للمخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين نسبة 15% من الأموال الخاصة، يشترط أن لا يتجاوز هذا المبلغ 10 مرات الأموال الخاصة الصافية.

بالنسبة لاتفاقية بازل 1 فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 وذلك كما نصت عليه التعليمة رقم 74-94، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها نهاية سنة 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاثة سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمسة سنوات، وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات. (العمري و خبيزة، 2017، صفحة 407)

أما بالنسبة لتعديلات بازل 1، فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد وهو سنة 1998، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال ولا من حيث إدراج مخاطر السوق مع مخاطر الائتمان، لكن تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر أصدر التنظيم رقم 02-03 بتاريخ 14/ 11/ 2002 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر: الائتمانية، السوقية والتشغيلية، حيث أن هذه الأخيرة أطلق عليها تسمية المخاطر العملياتية أما بالنسبة لمخاطر السوق فهو يعرفها بخطر معدل، خطر تقلب أسعار سندات الملكية، خطر التسوية بمقابل وخطر الصرف، بدون الإشارة بوضوح إلى خطر تقلبات أسعار السلع، بينما يشير إلى خطر معدل الفائدة كنوع مستقل من المخاطر، وبالتالي فإن التنظيم الاحترازي في الجزائر ومن خلال هذا التنظيم يعترف بما يسمى بمخاطر السوق ولكن دون أن يدرجها في حساب كفاية رأس المال. (ناصر، 2014، صفحة 53)

2. واقع تطبيق مقررات بازل 2 في الجزائر

بدأ بنك الجزائر سنة 2014 في تطبيق الدعامة الأولى المتعلقة بمقررات بازل 2، وهذا وفقا للمعدل المحدد من اللجنة وهو 8% لتغطية المخطر الائتمانية، السوقية ومخاطر التشغيل، وذلك باستعمال الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية، وأسلوب المؤشر الأساسي لقياس المخاطر التشغيلية، وهذا من خلال إصداره للنظام رقم 14-01 المؤرخ بتاريخ 16 فيفري 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، كما تم أيضا تعديل شروط وترتيبات تصنيف وتكوين مخصصات المؤونات للمستحقات وتوضيح كيفية تسجيلها المحاسبي للتكيف مع مقررات بازل 2 وذلك من خلال إصدار النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات. (ناصر، 2014، صفحة 53)

أما فيما يخص الدعامة الثانية المتمثلة في المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال، فقد تمكن بنك الجزائر من تطبيقها من خلال إصداره للنظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، والذي ينص في بابه الثالث على الرقابة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والابلاغ المالي على إلزامية حيازة البنوك الجزائرية لأموال خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها. ولتسهيل الانتقال لتطبيق هذه الدعامة اتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

✓ تطبيق السلطة النقدية والمالية في الجزائر برنامج AMSFA (دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري) في إطار برنامج MEDA الذي تنفذه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تمكنت في إطار هذا البرنامج من تأسيس نظم للرقابة الداخلية لعدد من البنوك خاصة العمومية منها، ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يعد ركن من الأركان الثلاثة لاتفاقية بازل 2.

✓ إصدار بنك الجزائر النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، والذي يلزم كل البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز على منظومة رقابة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض والاقتراضات ما بين البنوك، وتحديد لكل طرف مقابل المبلغ الأقصى للقروض المقدمة والاقتراضات المتحصل عليها لدى الأطراف المقابلة. (النظام رقم 11-03 المتعلق بمراقبة المخاطر ، 2011)

كما قام بإصدار النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يهدف بشكل أساسي إلى تحديد محتوى أنظمة الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها، وذلك من خلال إعطاء تعريف شامل للرقابة الداخلية يتطابق وتوجهات مقترحات لجنة بازل، بحيث يحتوي جهاز الرقابة الداخلية على: نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر ونظام حفظ الوثائق والأرشيف، كما ألزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة للرقابة الداخلية تتناسب مع حجمها، طبيعة نشاطها، أهميتها ومختلف المخاطر التي قد تتعرض لها، حيث حصر مجموعة من المخاطر الحقيقية التي يمكن إيجازها فيما يلي: خطر القرض، خطر التركيز، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر التسوية، خطر السوق، خطر السيولة، الخطر القانوني، خطر عدم المطابقة والخطر العملياتي؛ (النظام رقم 11-08 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية ، 2012) حيث من خلال هذا النظام تم الإشارة بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء من مخاطر السوق وأن الأحداث الخارجية هي جزء من مخاطر التشغيل، كما أوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا النوعين من المخاطر ولكن دون صدور تعليمة تفصيلية تدرجهما ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال. إلا أن هذا التنظيم لم يبق ساري التنفيذ، لأن بنك الجزائر قام بإصدار التنظيم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والذي سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي.

لنصل إلى الدعامة الأخيرة والمتمثلة في تحقيق الانضباط في السوق، فقد تأخر بنك الجزائر في تطبيقها إلى غاية سنة 2014، وذلك من خلال: (أوصغير، 2017/ 2018، صفحة 247)

✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارستها في مجال تسيير المخاطر، ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملائمة أموالها الخاصة للمخاطر التي تتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية وكذلك نشر المعلومات الأساسية التي تتعلق بأنشطتها وتسييرها؛

✓ تحديد نماذج التصريح الخاصة بالأموال الخاصة القانونية، التعرضات المرجحة بموجب خطر القرض، التعرضات المرجحة بموجب الخطر العملياتي، التعرضات المرجحة بموجب خطر القرض، نسبة الملاءة والعناصر التي تدخل في حسابها وكيفية الحساب، والتي يجب على البنوك والمؤسسات المالية التصريح بها لبنك الجزائر كل ثلاثي؛

✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية منذ سنة 2010 بالإفصاح عن قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع المعايير الدولية.

3. واقع تطبيق مقررات بازل 3 في الجزائر

لم يطبق بنك الجزائر الإضافات التي جاءت بها مقررات بازل 3 بخصوص المعايير الاحترازية الجزئية والكلية، إلا أنه قام باتخاذ مجموعة من الإجراءات، والمتمثلة في:

✓ إصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث من خلال هذا النظام تلزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض، المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة، حيث يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من المخاطر المذكورة سابقا بواقع 7% على الأقل، وزيادة على هذه التغطية يجب أيضا

تشكيل هامش يعرف بوسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة. (النظام رقم 14-01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة، 2014) وعليه يصبح معدل الملاءة كما يلي:

معدل الملاءة = الأموال الخاصة القانونية / مخاطر القرض مرجحة + مخاطر العملياتية مرجحة * 12.5 + مخاطر السوق مرجحة * 12.5 ≥ 9.5%

كما بينت المواد 20، 21 و25 أنه بإمكان اللجنة البنكية أن تمنح البنوك والمؤسسات المالية مهلة لتمكينها من الامتثال للمتطلبات المشار إليها سابقا، وأن تفرض تحديدات تدريجية في مجال توزيع الأرباح في حالة عدم احترام المادة الخاصة بوسادة الأمان.

كذلك تمنح المادة رقم 7 من هذا النظام صلاحيات للجنة البنكية بفرض نسبة ملاءة على المؤسسات الخاضعة ذات الأهمية النظامية تفوق النسبة المنصوص عليها سابقا.

ومن خلال هذا النظام أيضا، وفي المادة السادسة منه تم وضع ترجيحات للخطر الائتماني وذلك حسب طبيعة ونوعية الطرف المقابل، حيث توزع البنوك مخاطر الائتمان حسب فئات مقابل معدلات خاصة بكل فئة، بالإضافة إلى وضع ترجيحات لخطر السوق، أما بالنسبة للمخاطر العملياتية فقد تم تحديد تعريفها ونسبة تغطيتها من الأموال الخاصة.

✓ إصدار النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، والذي يهدف إلى تحديد القواعد التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقسيم المخاطر وأخذ المساهمات، حيث ألزم كل بنك أو مؤسسة مالية باحترام نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية، كما يجب أن لا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية 8 أضعاف مبلغ أمواله الخاصة. (النظام رقم 14-02 المتعلق بمخاطر الكبرى والمساهمات، 2014)

أما فيما يخص المعيار الاحترازي المتعلق بتعزيز سيولة البنك فلم يتمكن بنك الجزائر بتطبيق نسبة السيولة التي أقرتها اتفاقية بازل 3، إلا أنه قام بإصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة مخاطر السيولة، حيث نصت المادة 3 منه على وجوب احترام البنوك والمؤسسات المالية لنسبة مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب على المدى القصير والالتزامات المقدمة، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة والتي يجب أن تكون أكبر من 100%، وحسب المادة 4 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بتبليغ بنك الجزائر نهاية كل ثلاثي بالمعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي وبمعامل المراقبة لفترة 3 أشهر الموالية لتاريخ الإقفال، كما نصت المادة 17 على أنه يجب على البنوك تحديد مؤشرات تسمح لها بتقييم مخاطر السيولة وقياس الأصول ذات النوعية الجيدة والخالية من الالتزام والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة. (النظام رقم 11-04 المتضمن تعريف،قياس وتسيير السيولة، 2011) وتحسب هذه النسبة (المعامل الأدنى للسيولة) بالمعادلة التالية:

مجموع الأصول المتاحة السائلة على المدى القصير / الخصوم المستحقة في الأجل القصير≥ 100%

كما تضمن النظام، تحديد العناصر التي تدخل في بسط النسبة، مع إعطاء كل عنصر معامل ترجيح (10%، 50%، 60%، 75% و100%) استنادا إلى درجة سيولته، كما تم تحديد العناصر التي تدخل في مقام النسبة مع إعطاء (5%، 15%، 20%، 25%، 30%، 70% و100%) كل عنصر معامل ترجيح استنادا إلى درجة موثوقيته.

من خلال ما سبق، نستنتج أن مختلف الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر مستوحاة في الأصل من المعايير المقترحة من طرف لجنة بازل في إطار المقترحات الثالثة لها، وعليه سنحاول من خلال العنصر الموالي معرفة أثر تطبيق هذه المقررات في البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: أثر تطبيق مقررات بازل في الصناعة البنكية الجزائرية

سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى أثر اتجاهات بنك الجزائر في تطبيق مقررات بازل على سلامة الصناعة البنكية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات المعبرة عن الصلابة والسلامة البنكية والمتمثلة في: معدل كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة البنكية وكذلك على ربحيتها من خلال معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

1. الأثر على معدل كفاية رأس المال: يشير معدل كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للبنك، ويعتبر أحد الشروط الضرورية للحفاظ على النظام البنكي سليما، وبالتالي فهو يمثل عنصر الأمان للبنوك، والجدول الموالي يوضح لنا كيفية تطور هذا المعدل في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2018:

الجدول رقم (4-6): معدل كفاية رأس المال المحقق في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2005-2018

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة	%12	%15.15	%12.74	16.54	%21.18	%23.21	%23.77
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	%23.62	%21.5	%15.79	%18.40	%18.75	%19.38	%19.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

أشرنا سابقا أن بنك الجزائر باشر في مسايرة الدعامة الأولى لاتفاقية بازل منذ 1991 وذلك بتحديد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموعة أخطاره والتي تمثل 8%، في الوقت الذي وضعت فيه اللجنة سنة 1992 كآخر أجل لتطبيقها، واستمر باتخاذ مجموعة من الإجراءات محاولة منه لمسايرة كافة التغيرات التي تطرأ على هذه الدعامة من طرف لجنة بازل. ومن خلال معطيات الجدول رقم (4-6)، نلاحظ أن البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2018 حققت معدل ملاءة أكبر من المعدل الصادر عن بنك الجزائر حتى أنه وصل إلى ضعف المعدل المحدد في أغلب سنوات الدراسة، حيث ارتفع من 12% سنة 2005 ليصل إلى 19.06% سنة 2018، وخلال هذه المدة سجل هذا المعدل ارتفاع محسوس خاصة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 حيث حقق أعلى نسبة له في هذه الفترة (23.62% سنة 2012)، وهذا راجع للعديد من الأسباب من بينها: ارتفاع نسبة الملاءة في البنوك العمومية نتيجة استفادتها من عمليات تطهير الديون غير الناجعة للمؤسسات العمومية خلال الفترة 1991-2012 ومن أموال خاصة في إطار برنامج إعادة الهيكلة، إصدار التنظيم رقم 02-03 في 2002/11/14 والمتضمن الرقابة الداخلية وإقامة الإطار التنظيمي الجديد سنة 2008 والمتضمن رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية والملزم برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج (تجدر الإشارة إلى أن هذا التنظيم ليس الأخير حيث في 2018 أجري عليه تعديل أين رفع رأس المال الأدنى للبنوك إلى 20 مليار دج وإلى 6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية وعلى البنوك الامتثال لهذا التنظيم في مدة لا تتعدى سنتين).

إلا أنه سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى 15.79% سنة 2014 وهذا بسبب شروع البنوك الجزائرية بتطبيق النظام رقم 14-01 الذي ألزم البنوك باحترام معامل أدنى للملاءة قدره 9.5 بين مجموع أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر

القرض، المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة، أي أن هذا الانخفاض جاء نتيجة إدخال كل من المخاطر العملياتية والسوقية في حساب معدل الملاءة إضافة إلى زيادة حجم الاستبعادات من القاعدة الرأسمالية للبنوك، ليتحسن بعدها تدريجيا سنتي 2015 و2016 نتيجة عمل بنك الجزائر على رفع رأس مال ثلاثة بنوك عمومية من أصل 6 بنوك، وفي نفس الوقت مواصلة البنوك العمومية تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط مما سمح لها بالامتثال بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر البنكية ليصل إلى 19.06% سنة 2018.

إذا، إن تطبيق البنوك الجزائرية لمعدل الملاءة المالية التي أقرته لجنة بازل وبغض النظر عن كيفية الحساب المعتمدة عزز من صلابتها المالية، أي أن احتفاظها برؤوس أموال متينة تتكون أساسا من الشريحة الأولى لرأس المال (رأس المال الأساسي) مكنها من مواجهة أي خسائر فور حدوثها، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) أن معدل الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2018 مرتفع حتى عن معدل الملاءة.

الجدول رقم (4-7): معدل الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009- 2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%19.19	%17.67	%17	%17.48	%15.51
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	%13.27	%15.86	%16.25	%14.97	%14.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

2. الأثر على جودة الأصول: تعنى جودة الأصول بتحليل ومراقبة جودة القروض البنكية بمختلف تصنيفاتها أي تحديد تركيبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض وكذا مستوى تعرض محافظ الأصول لخطر التركيز، وبالتالي هي جانب مهم لتقييم درجة القوة المالية داخل البنك، الأمر الذي دفعنا إلى معرفة تأثرها بمقررات بازل وذلك من خلال تحليلنا للمعطيات المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (4-8):

الجدول رقم (4-8): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009- 2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%21.41	%18.31	%14.45	%11.73	%10.56
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	%9.21	%8.81	%12.09	%12.96	%13.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

من خلال الجدول رقم (4-8)، نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية شهدت انخفاضا محسوسا خلال الفترة 2009-2015، حيث انخفضت من 21.41% سنة 2009 إلى 8.81% سنة 2015، وهذا راجع إلى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية بسبب تطبيق مقررات بازل، إضافة إلى لجوء الدولة باستمرار إلى تطهير محافظ البنوك العمومية أو ما يسمى بإعادة الرسملة، أي التدعيم المالي للبنوك العمومية بشراء تلك الديون، وفي هذا الشأن صرح البروفيسور سليمان ناصر (أستاذ بالجامعة الجزائرية قاصدي مرباح بورقلة) لجريدة الحوار في 21 جانفي 2018 أن هذه العملية كلفت الدولة ما يعادل 32 مليار دج منذ 1991 إلى غاية 2014، لترتفع مجددا بداية من سنة 2016

لتبلغ 12.09%، وعلى الرغم من قيام الحكومة بإعادة الرسملة مرة أخرى سنة 2017 إلا أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا (12.96%)، حيث ارجع سبب هذا الارتفاع إلى قيام البنوك العمومية إلى تحويل حصة كبيرة (42%) من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة، مما ساهم بنسبة 78% في ارتفاع القروض غير الناجعة للبنوك العمومية سنة 2017 وهذا حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2017.

ولمسايرة مقررات بازل 2، قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات، وتطبيقا لهذا الأمر عمدت البنوك الجزائرية إلى تكوين مخصصات لتغطية القروض المتعثرة، وذلك كما يبينه الجدول رقم (4-9):

الجدول رقم (4- 9):المؤونات المخصصة للمستحقات غير المحصلة في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة (2009- 2018)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%65.51	73.48	%72.15	%69.79	%68.19
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	%62.13	%59.93	%54.62	%52.28	%49.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

من خلال الجدول رقم (4-9)، نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة المؤونات المخصصة للمستحقات غير المحصلة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009- 2018، حيث حققت أعلى نسبة لها سنة 2010 والتي تقدر بـ 73.48% وأدنى نسبة سنة 2018 بـ 49.96%، ويعود هذا الانخفاض الحاصل في هذه السنة إلى تراجع هذا المعدل لدى البنوك العمومية، حيث أن هذه الأخيرة لم تقم بتغطية القروض غير المحصلة الممنوحة في إطار دعم التشغيل إلا جزئيا لأنها تستفيد من ضمانات قد تصل إلى 85% عن طريق صناديق الضمان العمومية المخصصة.

3. الأثر على السيولة: بالرغم من تضمن التشريعات البنكية في الجزائر لمعدل الحد الأدنى للسيولة وكيفية حساب هذه النسبة إلا أنه لا يتم الإفصاح عن هذه النسبة في التقرير السنوي لبنك الجزائر، ويقتصر الإفصاح فقط عن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل، وبالتالي لم يتم التطبيق العملي لهذه النسبة على مستوى النظام البنكي الجزائري. وبما أنه في دراستنا ربطنا مخاطر السيولة بحالتي الفائض والعجز، سنحاول معرفة تطور حجم السيولة البنكية بالاعتماد على الفرق بين إجمالي والودائع وإجمالي القروض، وكذلك نسبة التوظيف في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009- 2018، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (4- 10):

الجدول رقم (4- 10): السيولة ونسبة التوظيف لدى البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009- 2018

السنة	السيولة (مليار دج)	نسبة التوظيف	السنة	السيولة (مليار دج)	نسبة التوظيف	السنة	السيولة (مليار دج)	نسبة التوظيف
2009	2061.7	%59.95	2013	2632.8	%66.19	2017	1354.3	%86.76
2010	2552.4	%56.14	2014	2612.9	%71.32			
2011	3008.3	%55.32	2015	1925.1	%79.08	2018	1735.9	%85.17
2012	2952.4	%59.21	2016	1172.1	%87.09			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-3)، ص: 9.

من خلال الجدول رقم (4-10)، نلاحظ أن البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2018 حققت فائضا في حجم السيولة المعبر عنها بالفرق بين إجمالي الودائع وإجمالي القروض، إلا أن هذا الفائض يختلف من سنة إلى أخرى، حيث يتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، وعليه يمكن تقسيم معطيات الدراسة إلى فترتين: الفترة الأولى من 2009 إلى 2011 أين شهدت السيولة ارتفاع وحققت أعلى مستوى لها (3008.3 مليار دج سنة 2011) وكان ذلك نتيجة للعديد من الأسباب من بينها: تراكم الموجودات الخارجية والتي بلغت 13922.4 مليار دج سنة 2011 والناتجة أساسا من ارتفاع عائدات صادرات المحروقات، حيث ارتفعت أسعار النفط خلال هذه السنة إلى 107.50 دولار للبرميل، إضافة إلى نمو الودائع بوتيرة متسارعة مقارنة مع حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، أما الفترة الثانية فتمتد من 2012 إلى 2018، ونلاحظ فيها انخفاض فائض السيولة أين حقق أقل مستوى له خلال فترة الدراسة (1172.1 سنة 2016) وذلك يعود لعدة أسباب تختلف من سنة إلى أخرى، فمثلا في سنة 2012 كان سبب الانخفاض رفع السلطات النقدية لمبلغ الاسترجاع ليصل إلى 1350 مليار دج أي امتصت بالتقريب 46% وذلك حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، مع تقرير بنك الجزائر تمديد آجال الاسترجاع إلى لمدة 6 أشهر أخرى، أما سبب انخفاضها سنة 2014 فيعود إلى انهيار أسعار البترول إلى 96.20 دولار للبرميل واستمرار انخفاضها خلال سنتي 2015 و2016 أين بلغت 49.5 دولار للبرميل و40.76 دولار للبرميل على التوالي، وما نجم عنه من انخفاض في الموجودات الخارجية والتي بلغت 15601.79 مليار دج، 15375.4 مليار دج و12696 مليار دج خلال السنوات 2014، 2015 و2016 على التوالي، إلا أن هذه الأزمة النفطية لم تكن السبب الوحيد إلى انخفاض فائض السيولة، ولكن هناك أسباب أخرى مثل: ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وزيادة امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

إن وجود فائض في السيولة لا يعني أن البنوك سليمة بل أن هناك مشكلة في فعالية سياسة القروض، ذلك أن زيادة السيولة يجعلها تضحي بأرباح كان يمكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال جيدا، وهذا ما نلاحظه من خلال تطور نسبة التوظيف، فمن خلال الجدول رقم (4-10)، تبين لنا أن البنوك الجزائرية تحاول الموازنة بين السيولة والربحية في سنواتها الأولى محققة بذلك متوسط نسبة توظيف يقدر بـ 57.14% (خلال السنوات الثلاثة الأولى) إلا أنه منذ 2012 نلاحظ ارتفاع هذه النسبة وذلك بسبب تطبيق معامل السيولة، وبالتالي عدم استغلال البنوك للسيولة في مصادر تدر لها عوائد أكبر.

إذا، بما أن البنوك الجزائرية تعرف فائضا في السيولة وذلك باعتراف بنك الجزائر في تقاريره السنوية فإن تطبيق اتفاقية بازل 3 لن يكون له الأثر الكبير عليها.

4. الأثر على ربحية البنوك التجارية: من خلال الربحية يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، المقارنة مع البنوك المماثلة، جودة وتركيبة صافي الدخل ومدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة. ولتقييم الربحية يتم الأخذ ببعض العناصر أهمها: معدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، والجدول رقم (4-11) يبين لنا كيفية تغير هذان المعدلان في الصناعة البنكية الجزائرية خلال الفترة 2009- 2018:

الجدول رقم (4-11): معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2009- 2018

معدل العائد على الأصول				معدل العائد على حقوق الملكية			
السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
2009	%1.75	**2014**	%1.99	**2009**	%25.99	**2014**	%23.75
2010	%2.16	**2015**	%1.92	**2010**	%20.72	**2015**	%21.48
2011	%2.10	**2016**	%1.83	**2011**	%24.58	**2016**	%17.89
2012	%1.93	**2017**	%2.05	**2012**	%22.67	**2017**	%18.84
2013	%1.67	**2018**	%2.42	**2013**	%19	**2018**	%22.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، أعداد مختلفة).

من خلال الجدول رقم (4-11)، تبين أن مؤشرات الربحية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2015 تعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وذلك راجع إلى التغير في أطراف معادلة حساب كل من معدل العائد على الأصول (صافي الدخل وإجمالي الأصول) ومعدل العائد على حقوق الملكية (صافي الدخل وحقوق الملكية)، فنلاحظ أن كلا المعدلين انخفضا خلال الفترة 2011-2013، وذلك بسبب دمج جزء من الأرباح في حقوق الملكية، ليرتفعا مجددا سنة 2014 (1.99% بالنسبة لمعدل العائد على الأصول و23.75% بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية)، لكن سرعان ما انخفضا سنة 2015، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 21.48% بسبب رفع حقوق الملكية في هذه السنة للرفع من الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي سجل انخفاضا سنة 2014 مع دخول اتفاقية بازل 2 حيز التطبيق، ونفس الأمر بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ليبلغ 1.92%.

ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016، ليبلغ نسبة 1.83% بالنسبة لمعدل العائد على الأصول في حين بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 17.89% وهذا إذا ما قورن بالسنتين الماضيتين (2014 و2015) أين حققت البنوك 1.99% و1.92% على التوالي بالنسبة لمعدل (ROA) و23.75% و21.48% على التوالي بالنسبة لمعدل (ROE)، وهذا التراجع ناتج عن انخفاض معدل مردودية الأموال الخاصة في البنوك العمومية أي بسبب الارتفاع الكبير في متوسط الأموال الخاصة في البنوك العمومية مقارنة بارتفاع الناتج عن تكلفة إعادة التمويل التي تضاف إلى تكاليف المصاريف والتي كانت معدومة من قبل، في حين يفسر ارتفاع النتائج الذي يتماشى مع ارتفاع الأصول الاستقرار النسبي لعائدها على الأصول. لتتحسن في السنتين المواليتين (2017 و2018)، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 22.38% سنة 2018 مقارنة بـ 18.84% سنة 2017 وهذا بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)، كما عرف معدل العائد الأصول تحسنا منتقلا من 2.05% سنة 2017 إلى 2.42% سنة 2018.

مما سبق، نستنتج أن تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل أدى إلى احتفاظها برؤوس أموال عالية وكذلك التحسين في جودة أصولها مما يعزز صلابتها المالية وقدرتها على مواجهة المخاطر، بينما أن تطبيقها أدى إلى انخفاض مؤشرات المردودية، إلا أن معدلات هذه الأخيرة تبقى تتجاوز المعايير الدولية في هذا المجال (12.5% و1% بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول على التوالي).

المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على مجموعة من النقاط لعل من أهمها إعطاء صورة موجزة عن النموذج المراد استخدامه، التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة، تحديد عينة الدراسة، فترة الدراسة ومصدر البيانات، وهذا من أجل صياغة الشكل الذي سيأخذه النموذج والذي سيتم استخدامه من أجل تحليل وتفسير النتائج التي تساعدنا في الإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية الدراسة.

المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل

توجد العديد من النماذج القياسية التي يلجأ إليها الباحثين للقيام بمختلف دراساتهم التطبيقية، حيث تختلف هذه النماذج من دراسة إلى أخرى وذلك يرجع للعديد من الأسباب، وبما أنه في دراستنا تم الاعتماد على معطيات ذات بعدين (فردي وزمني) فإنه سيتم الاعتماد على نماذج البانل، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على هذا النوع من النماذج.

الفرع الأول: التعريف ببيانات البانل

حسب(Baltagi, 2005) يشير مصطلح بيانات البانل إلى تجميع الملاحظات على مقطع عرضي للأسر، البلدان، الشركات وما إلى ذلك على مدار عدة فترات زمنية، وذلك من خلال إجراء مسح لعدد من الأسر أو الأفراد ومتابعتهم بمرور الوقت. وبعبارة أخرى دمج البيانات المقطعية مع الزمنية. وتكون هذه النماذج متزنة لما تتساوى المشاهدات عند كل المقاطع، وغير متزنة عندما يكون عدد المشاهدات غير متساو. (Gujarati, 2004, p. 460)

كما توجد عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، وأيضا بيانات طولية (**Longitudinal Data**)، عندما تحتوي على سلاسل زمنية طولية، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عام، أما التسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (**Panal Data**).(Free & kim, 2011)

يسرد كل من Hsiao (2003) و Klevmarken (1989) العديد من المزايا لاستخدام بيانات البانل، والمتمثلة في: (Baltagi, 2005, pp. 4- 7)

- ✓ السيطرة على مشكلة عدم التجانس غير الملحوظ، حيث تتعرض دراسات السلاسل الزمنية أو المقطعية التي لا تتحكم في هذا الشكل لخطر الحصول على نتائج متحيزة، حيث أن لبيانات البانل قدرة على التحكم بالخصائص المقطعية التي تخص كل فرد من البانل وكذلك الآثار الزمنية، وأحسن مثال على ذلك هو المثال الذي قدمه Hajivzssiliou (1987) والذي يدرس مشكلة سداد الديون الخارجية باستخدام مجموعة من 79 دولة نامية تمت ملاحظتها خلال الفترة 1970- 1982، حيث أن هذه الدول تختلف من حيث تاريخها الاستعماري، مؤسساتها المالية، انتماءاتها الدينية وأنظمتها السياسية، وكما هو معلوم أن هذه التغيرات الخاصة بكل بلد تؤثر على المواقف التي تتبناها هذه البلدان فيما يتعلق بالاقتراض، التخلف عن السداد والطريقة التي يعامل بها المقرضون هذه المتغيرات، وبالتالي عدم مراعاة عدم التجانس في هذه الدول يؤدي إلى خطأ جسيم في التحديد؛
- ✓ إعطاء بيانات أكثر إفادة من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى أنها تتميز بإعطاء المزيد من درجات الحرية وكذلك المزيد من الكفاءة؛
- ✓ القدرة على دراسة ديناميكيات التعديل لأن التوزيع المقطعي الذي يبدو مستقرا نسبيا يخفي العديد من التغيرات، كما أنها مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، البطالة والفقر؛

✓ الأكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها ببساطة في السلاسل المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية؛

✓ السماح لنا بإنشاء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيدا مثل الكفاءة الفنية؛

✓ الحد من إمكانية ظهور مشكلة التغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، وبالتالي التقليل أو القضاء على التحيزات الناتجة عن ذلك.

الفرع الثاني: نماذج البانل الساكنة

يحتوي نموذج البانل الساكن على ثلاثة أنواع من النماذج: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ولكل نوع من الأنواع الثلاثة خصائص يتسم بها، ولاختيار أي نموذج منهم سيتم الاعتماد عليه في أي دراسة هناك مجموعة من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها للتوصل للنموذج الأنسب، وهذا ما سيتم الإشارة إليه من خلال هذا العنصر.

1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): يعتبر النموذج التجميعي من أبسط نماذج البانل، وتأخذ صيغته الشكل التالي: (نزاري و الطاهر، 2016، صفحة 66)

$$Y_{it} = a_i += B X_{it} + \varepsilon_{it} \quad / \quad i=1.2.....N \quad t=1.2.....T$$

حيث: Y_{it}: المتغير التابع؛

a_i : الأثر الفردي ويكون ثابتا عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i؛

X_{it} : مصفوفة ذات بعد $(NT*K)$ تمثل المتغيرات التفسيرية؛

t: الزمن؛

i: الوحدات المفردة للبنوك؛

B: متجه عمودي للمعلمات المراد تقديرها؛

ε_{it}: الخطأ العشوائي للحد i وللفترة t.

يفترض في هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين البنوك محل الدراسة مع وجود تغاير قدره صفر بين البنوك، وكذلك يفترض أيضا ثبات الحد الثابت ومعاملات ميل كل البنوك عبر الزمن.

2. نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model): يتمثل الهدف من هذا النموذج في معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية: (الشربجي، 2013، صفحة 16)

$$Y_{it}=B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \left(B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\right) \quad / \quad i= 1.2.....N \quad t= 1.2.....T \qquad (1)$$

كما يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (1) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية، وعادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر $N-1$ لكي تتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى

للمتغيرات الوهمية (***Least Squares Dummy Variable Model***) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية في المعادلة (*1*) يصبح النموذج على الشكل التالي: (رتيعة، 2014، صفحة 156)

$$Y_{it}=a_i \sum_{d=2}^{N}(a_d D_d) + \sum_{i=0}^{n} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \;/\; i=1.2.....N \quad t=1.2.....T \qquad (2)$$

حيث: $a_i \sum_{d=2}^{N}(a_d D_d)$: تمثل التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0، ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (*2*) بعد حذف a_i بالشكل الآتي:

$$Y_{it}= \sum_{d=2}^{N}(a_d D_d) + \sum_{j=1}^{k}\left(B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}\right) \;/\; i=1.2.....N \quad t=1.2.....T \qquad (3)$$

3. نموذج الآثار العشوائية (*Randam Effect Model*): في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين محدد، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

كما يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، وفي هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي: (رتيعة، 2014، صفحة 156)

$$B_{0(t)} = u + v_i \qquad i=1.2.....N \qquad (4)$$

وبتعويض المعادلة (*4*) في المعادلة (*1*) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل الآتي:

$$Y_{it}=u + \sum_{i=1}^{k}\left(B_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}\right) / \quad i=1.2.....N \quad t=1.2.....T \qquad (5)$$

حيث: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية *i*.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ(***Error Components Model***) بسبب أن النموذج في المعادلة (*5*) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } var(\varepsilon_{it}) = \delta^2 \;،\; E(v_i) = 0 \text{ و } var(v_i) = \delta^2$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي: $W_{it}=v_i + \varepsilon_{it}$، حيث أن: $E(W_{it}) = 0$ و $var(W_{it}) = \delta^2 + \delta^2$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{is} وW_{it} لا يساوي الصفر أي: $cov(W_{it} \text{ و } W_{is}) = \delta^2 \neq 0$ و $t \neq s$

ولغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (***GLS*** : ***Generalized Least Squares***)

إذا، لاختيار النموذج الملائم من بين النماذج الرئيسية الثلاثة هناك مجموعة من الاختبارات الواجب القيام بها لتحقيق ذلك، والمتمثلة في:

✓ ***اختبار فيشر*** (F)**:** يتم من خلاله الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وذلك للتحقق من الفرضيات التالية: فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، أي مجموع المتغيرات الوهمية يكون منعدما، أما الفرضية البديلة فتنص على أن نموذج الانحدار الثابت هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، ويمكن كتابة الصيغة العامة للقانون الخاص بهذا الاختبار على النحو التالي:

$$Y_{(N-1,\ NT-N-K)} = \frac{R^2_{FEM} - R^2_{PRM}}{N-1} \Big/ \frac{1-R^2_{FEM}}{NT-N-K}$$

بعد إجراء العملية، إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل الفرضية البديلة أي وجود آثار فردية ثابتة، والعكس صحيح.

✓ **اختبار مضاعف لاغرانج:** هذا الاختبار اقترح سنة 1980، وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على المضاعف المتعلق بالأخطاء $\hat{\varepsilon}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، ويعطى بالعلاقة التالية: (عطية و بوكثير، 2018، صفحة 138)

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{t=1}^{N}(\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{it})^2}{\sum_{t=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1\right]$$

بعد إجراء الاختبار، إذا كانت قيمة ***LM*** المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة) نرفض فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم، ونقبل الفرضية البديلة القائمة على أن نموذج التأثيرات الثابتة و/أو العشوائية هو الملائم، كما يمكن الحكم عن طريق إحصائية ***Mackinnon***، فإذا كانت (***P.value***) أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية.

✓ ***اختبار*** **Hausman**: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرات التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K،(Hausman, 1978, p. 1251) ويعطى بالعلاقة التالية:(Regis, 2015)

$$W = \hat{b}_{isdv} - \hat{B}_{gls}\left(Var(\hat{b}_{isdv}) - Var(\hat{B}_{gls})\right)^{-1}(\hat{b}_{isdv} - B_{gls})$$

حيث: $(\hat{b}_{isdv} - \hat{B}_{gls})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية؛

$Var(\hat{b}_{isdv}) - Var(\hat{B}_{gls})$: تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ***Mackinnon***، فإذا كانت (***P.value***) أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

المطلب الثاني: عينة وفترة الدراسة

إن القيام بأي دراسة تطبيقية يستلزم على الباحثين في بادئ الأمر تحديد عينة وفترة الدراسة من أجل تسهيل تحليل وتفسير مختلف المتغيرات المراد دراستها تبعا للأحداث التي وقعت في تلك المفردة (العينة) وكذلك في ذلك التاريخ، وهذا ما سنقوم بتحديده من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الجزائرية التي بلغ عددها 20 بنكا (عمومي وخاص) نهاية سنة 2018، وقد تم اختيار 12 بنكا كعينة عشوائية للدراسة، والتي شملت خمسة بنوك عمومية (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وسبعة بنوك خاصة (بنك البركة الجزائري، بنك سوسيتي جنرال، بنك ناتكسيس، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك بي أن بي الجزائر، بنك الثقة الجزائر، بنك الخليج الجزائر)، وقد تم اختيار هذه البنوك نظرا لملائمتها للإطار الزمني للدراسة، حيث أن مدة الدراسة تمتد من 2004 إلى غاية 2018، وبالتالي التركيز على البنوك التي استطعنا الحصول على بياناتها المالية، أما البنوك الأخرى فقد تم استبعادها لعدة أسباب من بينها:

- ✓ عدم توفر أو نقص المعطيات الخاصة بالبنوك والضرورية خلال فترة الدراسة، وذلك بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة، بنك الاسكان للتجارة والتمويل وبنك سيتي الجزائري؛
- ✓ استبعاد البنوك التي لم تزاول بعد نشاطها خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في: بنك السلام، فرانس بنك، بنك القرض الفلاحي، بنك HSBC ALgerie.

وتجدر الإشارة إلى أنه طالما أن أيا من قانون النقد والقرض الجزائري وأنظمة بنك الجزائر لم يفصلا بين البنوك التقليدية والاسلامية، فإن بنك البركة الجزائري يصنف على أنه بنك تجاري في الجزائر، وذلك واضح في تقسيم بنك الجزائر للقطاع المالي من خلال موقعه الالكتروني، ولذلك تمت إضافته إلى عينة الدراسة.

بعد توضيح البنوك عينة الدراسة لابد من إعطاء لمحة تعريفية حولها، وذلك كما يلي:*

- ✓ **البنك الوطني الجزائري (BNA):** أول بنك تجاري وطني عمومي تأسس في 16 جوان 1966، عبر تأميم مجموعة مكونة من 5 بنوك (القرض العقاري التونسي الجزائري، القرض الصناعي والتجاري، البنك الباريسي الوطني، بنك باريس وهولندا)، وتمثلت وظيفته الأساسية في العمل على جمع المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية الصناعية وكذلك الزراعية، واستمر بتمويل هذه الأخيرة إلى غاية إنشاء البنك المتخصص بتمويل هذا القطاع والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وفي شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41600 مليار دج إلى 150000 مليار دج.

كما يتمتع بشبكة استغلال واسعة، إذ وضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 17 مديرية جهوية، وقصد تطوير النقد قدم لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي و145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.

* لقد تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية الخاصة بكل بنك من أجل إعطاء لمحة عليه.

✓ **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** انشئ في 29 ديسمبر 1966 نتيجة إدماج مجموعة من البنوك الموروثة من الاستعمار والمتمثلة في: البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر، البنك التجاري الصناعي بوهران، البنك التجاري الصناعي بقسنطينة والبنك التجاري الصناعي بعنابة، وذلك برأس مال قدره 15 مليون دج، ثم أدمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: البنك المختلط الجزائر، شركة مارسيليا للقرض والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وظيفته الأساسية تمثلت في الإشراف على التمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة.

يقدم هذا البنك خدماته من خلال شبكة مكونة من 139 وكالة وذلك سنة 2010 (جعدي، 2013/ 2014، صفحة 150)، أما رأسماله فقد قدر سنة 2018 بـ 48 مليون دج.

✓ **البنك الخارجي الجزائري (BEA):** تم إنشاؤه في 1 أكتوبر 1974 برأسمال قدره 100 مليار دج ليحل محل القرض الليوني، الشركة العامة والبنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، النقل، مواد البناء والخدمات، كما يمارس البنك كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض، يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، كما تمتد نشاطاته الإقراضية إلى قطعات أخرى، ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعات الكيمياوية والبترولية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي. (رقايقية، خضراوي، و خولة، 2020، صفحة 54) تم رفع رأس مال البنك ليبلغ 150 مليون دج في 12 ديسمبر 2018.

✓ **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** تم إنشاؤه في 13 مارس 1982 برأس مال قدره 22 مليون دج، كما أنه يعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، يعمل البنك منذ نحو أربعين سنة على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه. إضافة إلى خدمات أخرى مثل: ترقية التحويلات التجارية مع الخارج، كما أنه تم رفع رأس مال البنك ليصل إلى 54 مليار دج في 12 ديسمبر 2018، ومن أجل تحقيق رضا أكبر للزبائن يجند البنك أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع موزع عبر التراب الوطني.

✓ **بنك التنمية المحلية (BDL):** تأسس بنك التنمية المحلية المنبثق عن القرض الشعبي الجزائري في 30 أفريل 1985، برأس مال قدره نصف مليار ليصل سنة 2020 إلى 36800000000 دج. ويسعي بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ، CNAC وANGEM)، من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

يملك بنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 160 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 155 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و05 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

✓ **بنك البركة الجزائري (ELBARAKA):** بنك البركة هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص) يشترك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة القابضة الدولية، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأسمال

500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وبداية من 26 سبتمبر 2003 أصبح للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك بما يتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، تم رفع رأسماله في العديد من السنوات ليبلغ 15 مليون دج في 31 ديسمبر 2018، ويقوم بنك البركة الجزائر بتقديم خدماته من خلال شبكة مكونة من 26 وكالة. (جعدي، 2013/ 2014، صفحة 151)

✓ **بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SG):** فرع من فروع بنك سوسييتي جنرال الفرنسي، وهو بنك خاص ذو طبيعة عالمية، قام بفتح مكتب تمثيل له في الجزائر سنة 1987، وفي سنة 1999 تم إنشاء شركة تابعة لمجموعة سوسييتي جنرال برأسمال قدره 500 مليون دينار، وفي مارس تم فتح أول وكالة للعملاء في الأبيار. (جعدي، 2013/ 2014، صفحة 151) يقدم البنك خدماته عبر شبكة بنكية تضم 91 فرعا موزعة على 31 ولاية بما في ذلك 13 مركزا تجاريا مخصصا لنشاط العملاء من الشركات ليصل عدد عملاءه لأكثر من 230 ألف عميل يقوم بتلبية رغباتهم أكثر من 1500 شخصا.

✓ **بنك ناتكسيس الجزائر (NATIXIS):** أول بنك أوربي تم تأسيسه في الجزائر منذ عام 1998، يقدم مجموعة من الخدمات البنكية للعملاء بغرض إرضائهم والتكفل بمتطلباتهم، ومن بين هذه الخدمات نجد: قروض الاستثمار، قروض السكن، القرض الإيجاري، الادخار والاستثمار (دفتر توفير ودفتر توفير إلكتروني)، عروض تستهدف المهنيين، الصيادلة والأطباء، العمليات الدولية ...إلخ. (قالي، 2016/ 2017، صفحة 221)

✓ **بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC الجزائر):** تأسس بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة من بينها الجزائر، وتجسد ذلك من خلال إنشاء مكتب تمثيلي سنة 1995، ونظرا لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998 بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر– التي يتم تسميتها لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر.

✓ **بنك بي أن بي الجزائر (BNP):** بي أن بي هي مجموعة بنكية فرنسية، تأسست في 23 ماي 2000، في إطار النموذج البنكي الشامل، ولتلبية احتياجات عملائه بشكل أفضل، يوفر لهم شبكة من 71 فرعا و13 مركزًا للأعمال، كما فتح خدمة البنك عن طريق الهاتف (DIRECT Call) الذي يعرض للأفراد والمعنيين خدمة سهلة.

✓ **بنك الثقة الجزائر (TBA):** هو بنك أنشئ بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، بدأ نشاطه في أبريل 2003 برأسمال أولي قدر بـ: 750 مليون دج ليرتفع خلال سنوات ويصل في 12 ديسمبر 2018 إلى 13 مليار دج، يقدم البنك خدماته عبر 35 فرعا موزعة عبر التراب الوطني (الوسط، الشرق والغرب).

✓ **بنك الخليج الجزائر (AGB):** بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري سنة 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كبيكو)، يقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات كافة العملاء من الشركات والأفراد بما يتوافق مع قوانين بنك الجزائر.

يملك البنك شبكة مكونة من 60 وكالة موزعة في أربع مديريات إقليمية، و39 ولاية، وذلك لإضفاء صفة اللامركزية على الإدارة ومن أجل تسهيل تدفق المعلومات واتخاذ القرار.

الفرع الثاني: فترة الدراسة

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة البيانات المالية الخاصة بـ 12 بنكا ناشطا في الجزائر وذلك خلال الفترة 2004-2018، وذلك بغية تتبع أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، إذ وجدنا أن هذه الفترة الزمنية كافية لبيان التغيرات التي طرأت على الهياكل المالية للبنوك محل الدراسة.

إذا، شملت الدراسة الحالية فترة 15 سنة للبنوك محل الدراسة، وقد تم اختيارها حسب ما توفر لدينا من البيانات والمعطيات وذلك بالموازاة مع عينة الدراسة (من أجل العمل على عينة كبيرة من البنوك)، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من: Bankscoope وOrbis بالنسبة للفترة 2004- 2016، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة في حساب المؤشرات الخاصة بسنتي 2017 و2018. وعليه فإن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced Panal Data.

إذا، لتحقيق الغرض من هذه الدراسة قمنا باستخدام قاعدة بيانات مدمجة (مقاطع عرضية وسلاسل زمنية) مع عدد N=12 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 12 بنكا من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=15 من الفترات، فتغطي الفترة السنوية من 2004 إلى 2018، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 180 مشاهدة.

المطلب الثالث: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة

تناولت هذه الدراسة قياس أثر المخاطر المالية والممثلة للمتغير المستقل على الأداء المالي للبنوك التجارية كمتغير تابع، وبغية الوصول إلى هذا الهدف سوف نقتصر في دراستنا على المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير وتحديد هذا الأثر، وذلك بناء على الدراسات السابقة وما تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة، وعليه تم تقسيم متغيرات الدراسة كما يلي:

✓ **المتغير التابع:** تطرقنا في الجانب النظري إلى أن هناك العديد من المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي، ومن بين هذه المعايير وجدنا: المعايير ذات البعد المحاسبي ، حيث تحتوي هذه الأخيرة على عدة مؤشرات من بينها مؤشرات الربحية والتي من بين نسب حسابها نجد: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعليه تم الاعتماد في دراستنا على نسبة مالية تعبر عن الأداء المالي تجمع بين الكفاءة والفعالية ممثلة في معدل العائد على الأصول(ROE)، ونسبة مالية تعبر عن مردودية أموال المالكين ممثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

✓ **المتغيرات المستقلة:** انطلاقا من الدراسات السابقة، تم اختيار أربعة متغيرات تفسيرية لمعرفة كيفية تأثيرها على مؤشرات الأداء المالي المحددة سابقا، وتتمثل هذه المتغيرات في: مخاطر رأس المال (CAR)، مخاطر السيولة (LR)، مخاطر الائتمان (CRR) ومخاطر سعر الفائدة (IRR)، وكما رأينا في الجانب النظري هناك العديد من المؤشرات المعبرة على كل نوع من المخاطر، ولهذا قمنا باختيار نسب معينة سيتم توضيحها في الجدول رقم (4-12) للتعبير عن كل نوع.

إذا، تتمثل متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الجدول رقم (4-12):

الجدول رقم (4-12): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

متغيرات الدراسة		طرق القياس
المتغيرات التابعة	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	(الدخل الصافي/حقوق الملكية)*100
	معدل العائد على الأصول(ROA)	(الدخل الصافي/إجمالي الأصول)*100
المتغيرات المستقلة	مخاطر السيولة (LR)	(إجمالي القروض / إجمالي الودائع)*100
	مخاطر الائتمان (CRR)	(مخصصات خسائر القروض/ القروض)*100
	مخاطر سعر الفائدة (IRR)	(الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الأصول)*100
	مخاطر رأس المال (CAR)	(حقوق الملكية / الأصول) *100

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (4-12)، نلاحظ أن الدراسة استخدمت النسب المالية التالية:

✓ **معدل العائد على الأصول:** يشير هذا المعدل إلى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المتاحة وتحقيق الأرباح من الأصول المتاحة، حيث يعطي ارتفاع هذه النسبة صورة عن قدرة أكبر على توليد الأرباح؛

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية:** يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين، وهي تستخدم لقياس معدل الربح الذي يتحصل عليه المستثمرين لقاء استثماراتهم؛

✓ **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** تعتبر هذه النسبة من بين أكثر النسب الأكثر استعمالا لقياس مخاطر السيولة البنكية، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة بصورة كبيرة إلى أن البنك لا يملك السيولة الكافية لمواجهة متطلبات السحب المفاجئة وبالتالي حاجة البنك لإيجاد مصادر تمويل جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة، إلا أنها في نفس الوقت تدل على حجم الاستثمارات التي يمكن أن ترفع من ربحية البنك إذا أحسن استغلالها؛

✓ **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها البنك، فحقوق الملكية تستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر التي قد يتعرض لها البنك، ولذلك فإن مقدار رأس المال اللازم لحماية المودعين يرتبط بنوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول البنك، وطبقا للدراسات التجريبية والنظرية إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض، كما أن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين، ومن ناحية أخرى كذلك فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان البنك من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد؛

✓ **نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض:** من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أنه تم التركيز بشكل كبير على القروض المتعثرة عند حساب المخاطر الائتمانية أو جودة المحفظة، لكن نتيجة لعدم قدرتنا على الحصول على هذه النسبة قمنا باستخدام نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، حيث أن ارتفاع هذه الأخيرة يدل على أن نسبة مستوى التدني في التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي القروض الممنوحة تكون كبيرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة الخسائر المحتملة ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، وبالتالي فإن العلاقة المنتظرة بين هذه النسبة وربحية البنك هي علاقة سلبية؛

✓ **نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول:** تعبر هذه النسبة عن الخسارة المرتبطة بالتطور والتغير غير الملائم في أسعار الفائدة انخفاضا وارتفاعا إما بخسارة فعلية من خلال انخفاض عائد التوظيف أو ارتفاع تكلفة القروض البنكية.

إذا، نظرا لشمولية الدراسة لأكثر من متغير تابع (العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول) سيتم تقدير نموذجين قياسيين بشكل منفصل، ويهدف كل نموذج الى قياس أثر المخاطر المالية على كل مؤشر من مؤشرات الأداء المالي للبنوك، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-13):

الجدول رقم (4-13) : تقسيم نماذج الدراسة تبعا لمؤشرات الأداء المالي

النموذج	الوصف	النموذج القياسي
الأول	أثر المخاطر المالية على مؤشر العائد على حقوق الملكية	**PANEL**
الثاني	أثر المخاطر المالية على مؤشر العائد على الاصول	**PANEL**

المصدر: من إعداد الطالبة

إذا، يمكن توصيف نموذجي الدراسة بشكل عام على النحو التالي:

✓ **النموذج الأول:**

$$\boldsymbol{ROE_{it}} = c + \beta_j \mathbf{IRR}_{j(it)} + \gamma_j \mathbf{LR}_{j(it)} + \delta_j \boldsymbol{CRR}_{j(it)} + \delta_j \mathbf{CAR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

✓ **النموذج الثاني:**

$$\boldsymbol{ROA_{it}} = c + \beta_j \mathbf{IRR}_{j(it)} + \gamma_j \mathbf{LR}_{j(it)} + \delta_j \mathbf{CRR}_{j(it)} + \delta_j \mathbf{CAR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(\beta، \delta، \gamma، c)$: تمثل معلمات النموذج؛

(i ;1.....n): تمثل المقاطع (البنوك)؛

(t : 1.....T): يمثل الزمن؛

ε_{it} : تمثل حد الخطأ العشوائي، ويكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل أي أنه يمثل الجزء من العائد على حقوق الملكية أو العائد على الأصول الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد التعرف على نماذج البانل، أهميتها وكذلك تحديد نموذج الدراسة، سنحاول تطبيق ذلك من أجل تحليل أثر عدد من المخاطر المالية المختارة في دراستنا على الأداء المالي لعينة البنوك التجارية محل الدراسة، وبغية الوصول إلى ذلك لابد أولا من تقديم وصف شامل للمتغيرات الداخلة في النموذج والتحليل الاحصائي لها وكذلك تحليل العلاقات الموجودة بين المتغيرات، ثم سنقوم باختبار الفرضيات وفي الأخير سنقوم بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل التطرق إلى النموذج القياسي المراد استخدامه، سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة من خلال عرضها وتحليلها وذلك بالاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية.

الفرع الأول: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة والخاصة بالنموذج محل الدراسة تم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي يمكن توضيحها في الجدول رقم (4-14):

الجدول رقم (4-14): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

ROE	ROA	IRR	LR	CRR	CAR	
7.96	0.51	87.40	54.01	1.77	6.66	BADR
8.27	0.55	72.60	71.94	0.92	6.60	BDL
15.13	1.02	85.26	40.20	2.39	7.04	BEA
11.65	1.09	77.16	75.46	1.14	8.46	BNA
12.94	1.23	85.25	51.73	0.74	9.83	CPA
20.04	2.39	79.15	83.95	11.91	11.91	EL BARAKA
10.72	1.75	78.80	82.27	1.42	16.01	NATIXIS
17.44	1.73	77.53	77.07	1.85	10.15	SG
11.04	3.56	55.64	124.62	2.64	35.28	TRUST
22.08	2.33	69.64	62.94	1.65	10.73	BNP
17.09	3.12	69.86	84.51	1.20	20.83	GULF
9.12	2.01	62.70	70.22	3.03	22.51	ABC
13.62	1.77	75.08	73.24	2.56	13.83	المتوسط
22.08	3.56	87.40	124.62	11.91	35.28	أعلى قيمة
7.96	0.51	55.64	40.20	0.74	6.60	أدنى قيمة
4.69	0.96	9.50	21.37	3.03	8.58	الانحراف المعياري
34.43	54.24	12.65	29.18	118.36	62.04	معامل الاختلاف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بالرجوع إلى الجدول رقم (4-14)، توصلنا إلى ما يلي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): نلاحظ أن قيم متوسط ROE كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 7.96% لبنك BADR وأعلى متوسط يقدر بـ 22.08% لبنك BNP، وبمتوسط عام يقدر بـ 13.62% وتتشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 4.69، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 34.43% أي هناك تذبذب طفيف في قيم المتغير.

2. معدل العائد على الأصول (ROA): نلاحظ أن قيم متوسط ROA كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0.51% لبنك BADR وأعلى متوسط يقدر بـ 3.56% لبنك TRUST، وبمتوسط عام يقدر بـ 1.77% وانحراف معياري قدره 0.96% وهو أقل من 1% وبالتالي عدم وجود تشتت في قيم السلسلة، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 54.24% أي هناك تذبذب متوسط في قيم المتغير.

3. مؤشر مخاطر سعر الفائدة (IRR): نلاحظ أن قيم متوسط IRR كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 55.64% لبنك TRUST وأعلى متوسط يقدر بـ 87.40% لبنك BADR، وبمتوسط عام يقدر بـ 75.08% وتتشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 9.50%، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 12.65% أي هناك تذبذب طفيف في قيم المتغير.

4. مؤشر مخاطر السيولة (LR): نلاحظ أن قيم متوسط LR كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 40.20% لبنك BEA وأعلى متوسط يقدر بـ 124.62% لبنك TRUST، وبمتوسط عام يقدر بـ 73.24% وتتشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 21.37%، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 29.18% أي هناك تذبذب طفيف في قيم المتغير.

5. مؤشر مخاطر الائتمان (CRR): نلاحظ أن قيم متوسط CRR كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0.74% لبنك CPA وأعلى متوسط يقدر بـ 11.91% لبنك ELBARAKA، وبمتوسط عام يقدر بـ 2.56% وانحراف معياري قدره 3.03%، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 118.36% أي هناك تذبذب كبير في قيم المتغير.

6. مؤشر مخاطر رأس المال (CAR): نلاحظ أن قيم متوسط CAR كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 6.60% لبنك BDL وأعلى متوسط يقدر بـ 35.28% لبنك TRUST، وبمتوسط عام يقدر بـ 13.83%، وتتشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 8.58%، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 62.04% أي هناك تذبذب كبير في قيم المتغير.

الفرع الثاني: الارتباط بين المتغيرات

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات خلال سنوات الدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون **(Pearson Corrélation Coefficient)**، وذلك للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي **(Multicollinearity)**، حيث يشير Gujarati إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي القوي بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما 0.8 أو أكثر، (بن شنة، 2017، صفحة 93) كما أن المصفوفة تعرفنا وبشكل مبدئي على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والجدول رقم (4-15) يشير إلى قيم الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (4-15): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	CRR	CAR	IRR	LR
ROA	1					
ROE	0.495** (0.000)	1				
CRR	0.020 (0.795)	−0.084 (0.265)	1			
CAR	0.635** (0.000)	−0.078 (0.295)	−0.040 (0.595)	1		
IRR	−0.450** (0.000)	0.052 (0.489)	−0.026 (0.731)	−0.672** (0.000)	1	
LR	0.483** (0.000)	−0.032 (0.671)	−0.040 (0.598)	0.543** (0.000)	−0.477** (0.000)	1
**** La corrélation est significative au niveau 0.01.**						
*** La corrélation est significative au niveau 0.05.**						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول رقم (4-15)، تبين أنه لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة لأن كل القيم الاحتمالية لم تتجاوز 0.80، وبالتالي إمكانية استخدام جميع المتغيرات في النموذج، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين متغيرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطر المالية، وذلك كما يلي:

✓ وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ROA (معدل العائد على الأصول) وكل من المتغيرات المفسرة CAR وLR (مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROA) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 63.5% و48.3% على الترتيب؛

✓ وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ROA (معدل العائد على الأصول) والمعدل المفسر المتمثل في IRR (مخاطر سعر الفائدة)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROA) وهذا المتغير المفسر بـ: 45%.

✓ وجود علاقة إيجابية غير دالة إحصائيا بين المتغير التابع ROA (معدل العائد على الأصول) والمعدل المفسر المتمثل في CRR (مخاطر الائتمان)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROA) وهذا المتغير المفسر بـ: 2%.

✓ وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائيا بين المتغير التابع ROE (معدل العائد على حقوق الملكية) وكل من المتغيرات المفسرة CRR، CAR وLR (مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROE) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 8.4%، 7.8% و3.2% على الترتيب.

✓ وجود علاقة إيجابية غير دالة إحصائيا بين المتغير التابع ROE (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المفسر IRR (مخاطر سعر الفائدة)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROE) وهذا المتغير التفسيري بـ: 5.2%.

الفرع الثالث: اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة

من خلال هذا الفرع سنقوم باستخدام أحد الاختبارات الإحصائية المهمة التي تهتم بعملية البحث وتحديد مصدر الاختلاف بين المتوسطات، وفي هذا الصدد وبما أن العينة المدروسة تقدر بـ 12 بنك أي عدد المجموعات أكبر من 2 لدينا اختبارين بإمكاننا استخدامهما ألا وهما: اختبار تحليل التباين(**ONE WAY ANOVA**) واختبار كروسكال واليس.

1. اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة حسب مؤشرات الأداء المالي للبنوك

من خلال هذا العنصر، سنحاول التعرف ما إذا كانت هناك فروق بين البنوك حول الأداء المالي، ولتحقيق ذلك نقوم باستخدام أحد الاختبارات المذكورة سابقا، ولمعرفة أي الاختبارين سيستخدم لابد أولا من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (4-16) يوضح نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk الخاصة بمؤشري الأداء المالي محل الاختبار بالنسبة لعينة البنوك المراد تحديد الفروقات على أساسها:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk لكل من المتغيرين (ROA) و(ROE)

المتغير التابع الأول: ROA				المتغير التابع الثاني: ROE			
BANKS	Shapiro-wilk			BANKS	Shapiro-wilk		
	statistique	ddl	sig		statistique	ddl	sig
BADR	0.923	15	0.213	BADR	0.936	15	0.330
BDL	0.817	15	0.006	BDL	0.837	15	0.011
BEA	0.956	15	0.619	BEA	0.957	15	0.636
BNA	0.970	15	0.853	BNA	0.839	15	0.012
CPA	0.859	15	0.023	CPA	0.881	15	0.048
EL BARAKA	0.963	15	0.739	EL BARAKA	0.886	15	0.058
NATIXIS	0.933	15	0.303	NATIXIS	0.949	15	0.505
SG	0.961	15	0.715	SG	0.928	15	0.254
TRUST	0.956	15	0.617	TRUST	0.911	15	0.142
BNP	0.900	15	0.095	BNP	0.939	15	0.374
GULF	0.865	15	0.029	GULF	0.960	15	0.689
ABC	0.639	15	0.000	ABC	0.713	15	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد القيام باختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk والذي يرتكز على قبول الفرضية الصفرية الذي مفادها أن البيانات محل الاختبار تتبع توزيعا طبيعيا إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من العتبة (5%)، وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن البيانات محل الدراسة لا تتبع توزيعا طبيعيا إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من العتبة. وبالرجوع إلى الجدول رقم (4-16) واستنطاق الأرقام الموضحة فيه يظهر لنا أن غالبية الاختبارات التي أجريت تظهر بأن البيانات

تتبع التوزيع الطبيعي فيما يخص تقاطع متغيري الدراسة (المتغير التابع الأول ROA والمتغير التابع الثانيROE) والبنوك محل الدراسة، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية (Shapiro–Wilk) في الاختبار الخاص بالمتغيرين (الأول والثاني) مع البنوك محل الدراسة كانت أغلبها أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، الأمر الذي يدفعنا الى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومن هذا المنطلق ونظرا لتوفر شرط التوزيع الطبيعي في البيانات سيتم اللجوء الى استخدام اختبار تحليل التباين (ONE WAY ANOVA). وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4–17).

الجدول رقم (4–17): نتائج اختبار تحليل التباين للمتغيرين ROE وROA

	SS	dF	MSS	F	SIG
	ROE				
Inter–groupes	3631.595	11	330.145	5.430	0.000
Intragroupes	10215.352	168	60.806		
Total	13846.948	179	–		
	ROA				
Inter–groupes	152.557	11	13.869	15.477	0.000
Intragroupes	150.543	168	0.896		
Total	303.100	179	–		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار التباين، وبالرجوع إلى الجدول رقم (4–17)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير العائد على حقوق الملكية ($F_c = 5.430$) بين المجموعات (البنوك) وهي دالة من الناحية الاحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية ($SIG - F_c = 0.000$) وبما أن اختبار تحليل التباين لديه فرضيتان: الفرضية الصفرية القائمة على أساس عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغير التابع ROE تعزى للبنوك خلال فترة الدراسة، والفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغير التابع ROE تعزى للبنوك خلال فترة الدراسة، فإننا نقوم بقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروقات معنوية احصائيا لمتوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية بين البنوك خلال فترة الدراسة، ونفس الأمر بالنسبة للمتغير التابع ROA حيث بلغت القيمة الإحصائية بالنسبة لمتغير العائد على الأصول ($F_c = 15.477$) وهي دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي رفض فرضية العدم، أي وجود فروقات جوهرية بين البنوك عينة الدراسة بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول.

إذا، لتحديد مصدر هذه الاختلافات، هناك العديد من الاختبارات الممكن استخدامها بغية تحقيق هذا الهدف (**اختبارات المقارنات البعدية**)، ومن أجل تحديد نوع الاختبار المراد استخدامه لابد من القيام أولا باختبار تجانس التباين (**اختبار Leven**)، حيث بناءا على فرضيات اختبار Leven القائمة على تحقق شرط الاحتمالية أو عدمه سنقرر أي الاختبارات سيتم الاعتماد عليها. والنتائج المتحصل عليها بعد إجراء هذه الاختبار للمتغير التابع الثاني (ROE) موضحة في الجدول رقم (4–18):

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار Leven للمتغير ROE

	Levene statistic	Df1	Df2	sig
Based on Mean	1.513	11	168	0.131

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بالتدقيق في نتائج الجدول رقم (4-18)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Levene (0.131) أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وعليه سيتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن خاصية تجانس التباين محققة، وبشكل أدق فإن تباين معدل العائد على حقوق الملكية هو متساو إلى حد ما بين البنوك عينة الدراسة.

إذا، بعد معرفة أنه توجد فروقات بين البنوك محل الدراسة والتأكد من وجود تجانس التباين حسب النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4-18)، سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل بنك من البنوك المختارة مع باقي مفردات العينة فيما يخص هذا المتغير بالاستعانة باختبار **Tukey**، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-19):

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار Tukey للمتغير ROE

	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	EL BARAKA	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	GULF	ABC
BADR						x		x		x		
BDL						x						
BEA												
BNA										x		
CPA												
EL BARAKA	x	x										x
NATIXIS										x		
SG	x											
TRUST										x		
BNP	x	x		x			x		x			x
GULF												
ABC						x				x		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار **Tukey** وضعنا النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4-19)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات البنوك بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (4-19)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين متوسطات كل بنكين من مفردات العينة بشكل منفرد بين عدد قليل من المفردات، وبالرجوع إلى مخرجات برمجية SPSS 25 نجد أن الفروق تعزى لصالحBNP BANK. ويمكن تفسير هذه النتيجة والتأكد منها من خلال معرفة كيفية تطور متوسط معدل العائد

على حقوق الملكية لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004– 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4–20):

الجدول رقم (4–20): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لكل بنك خلال الفترة 2004– 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	%7.96	%8.27	%15.13	%11.65	%12.94	%20.04
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	%10.72	%17.44	%11.04	%22.08	%17.09	%9.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (4–20)، وجدنا أن المتوسط العام لمعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004– 2018 بلغ 13.62%، وبعد إيجاد هذا المتوسط يتبين لنا من الجدول رقم (4–20) أن هناك خمسة بنوك فقط استطاعت أن تتجاوز هذا المتوسط ألا وهي: BNP(22.08%)، ELBARAKA (20.04%)، SG (17.44%)، AGB (17.09%) وBEA(15.13%)، وهذا يدل أن هذه البنوك تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال توظيفها لأموالها الذاتية، وبالتالي هذه البنوك لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال توظيف أموالها. بينما نجد أن البنوك المتبقية والمقدر عددها بـ 7بنوك حققت معدلات أقل من المتوسط العام وهذا يدل على أن هذه البنوك لديها أموال غير مستثمرة أو مستثمرة وتحقق عوائد ضعيفة، أو أن إدارة البنك تدفع للمساهمين نسب عالية من الأرباح.

أما بالنسبة للمتغير التابع الأول (ROA)، وبعد معرفة أنه توجد فروقات بين البنوك محل الدراسة وذلك حسب النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4–17) والتأكد من عدم تجانس التباين حسب النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4–21)، سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل بنك من البنوك المختارة مع باقي مفردات العينة فيما يخص هذا المتغير، وذلك بالاستعانة باختبار **Tamhane**، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4–21):

الجدول رقم (4–21): نتائج اختبار Leven للمتغير ROA

	Levene statistic	Df1	Df2	sig
Based on Mean	2.843	11	168	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بالتدقيق في نتائج الجدول رقم (4–21)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Levene (0.002) أقل من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وعليه سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن خاصية تجانس التباين محققة، وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود تجانس.

إذا، بعد معرفة أنه توجد فروقات بين البنوك محل الدراسة والتأكد من عدم وجود تجانس التباين حسب النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4–21)، سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل بنك من البنوك المختارة مع باقي مفردات العينة فيما يخص هذا المتغير بالاستعانة باختبار **Tamhane**، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4–22):

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار Tamhane للمتغير ROA

	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	EL BARAKA	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	GULF	ABC
BADR						x	x	x	x	x	x	x
BDL						x	x	x	x	x	x	x
BEA						x			x	x	x	
BNA						x			x	x	x	
CPA						x			x	x	x	
EL BARAKA	x	x	x	x	x							
NATIXIS	x	x										
SG	x	x										
TRUST	x	x	x	x	x							
BNP	x	x	x	x	x							
GULF	x	x	x	x	x							
ABC	x	x										

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار **Tamhane**، قمنا بإعداد الجدول رقم (4-22)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات البنوك بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالرجوع إلى مخرجات برمجية SPSS 25، نجد أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى اختلاف نسبة تمركز موجودات كل بنك في النظام البنكي، وللتأكد منها سنتطرق إلى كيفية تطور متوسط معدل العائد على الأصول لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-23):

الجدول رقم (4-23): متوسط معدل العائد على الأصول لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	0.51	0.55	1.02	1.09	1.23	2.39
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	1.75	1.73	3.56	2.33	3.12	2.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (4-23)، نلاحظ أن المتوسط العام لهذا المعدل بلغ 1.77% خلال الفترة 2004- 2018، وبناء على هذا المتوسط نلاحظ أن هناك خمسة بنوك حققت معدلات أعلى من هذا المتوسط والمتمثلة في: TRUST, AGB, ELBARAKA, BNP, ABC حيث بلغ هذا المعدل: 3.56%، 3.12%، 2.39%، 2.33% و2.01% على التوالي، وتشير هذه المعدلات إلى كفاءة البنوك المحققة لها في توليد الأرباح من خلال توظيف أصولها مقارنة ببقية

البنوك، وهناك ثلاثة بنوك منها هي نفسها التي حققت أداء مالي جيد فيما يخص معدل العائد على حقوق الملكية والمتمثلة في: AGB، ELBARAKA وBNP، أما بالنسبة للبنوك المتبقية فقد حققت معدلات أقل من المتوسط العام، في حين حقق بنك BADR أقل معدل (0.51%).

بعد تحليلنا لمعطيات الجدول رقم(4-23)، توصلنا إلى نفس النتائج والفروقات المتحصل عليها عند إجراء اختبار تحليل التباين وكذلك اختبار **Tamhane** الذي توصل إلى أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK وهي نفس النتيجة المتوصل إليها بعد تحليلنا للمعطيات الموجودة في الجدول رقم (4-23)، حيث أن هذه الأخيرة بينت تحصل TRUST BANK على أعلى معدل (3.56%).

بعد معرفتنا لوجود فروق بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018 فيما يخص مؤشري الأداء المالي، سنحاول تصنيف هذه البنوك بناء على أدائها المالي وذلك بالاستعانة بإحدى طرق التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات، والمتمثل في التحليل العنقودي الذي يعرف بأنه: "عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطريقة معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين، متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر." (بوعمرة، حسيني ، و بوعلاق، 2020، صفحة 246) وللتحليل العنقودي نوعان: التحليل العنقودي غير الهرمي (**k-means cluster**) والتحليل العنقودي الهرمي (**Hierchal cluster analysis**)، وهذا الأخير هو الأسلوب المستخدم في دراستنا، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب المفضلة في التحليل العنقودي أين يتم فيه تشكيل عنقدة n من المفردات وبشكل متسلسل في m من العناقيد إذ يكون c1 أضعف العناقيد و cm أكثرها قوة.

إذا، تم اللجوء إلى هذا التحليل لتوضيح طريقة تصنيف البنوك محل الدراسة وفقا لمؤشرات الأداء المالي وهذا للفترة 2004- 2018، ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بجدول توزيع المفردات وبمخطط الشجرة باستخدام طريقة Ward[٢]، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-24) والشكل رقم (4-2):

[٢] تعتمد هذه الطريقة في التحليل الهرمي على مجموع مربعات الأخطاء بين كل عنقودين مجمعين، ويكون الهدف في كل خطوة تجميع هو تقليل الزيادة في مجموع مربعات الأخطاء.

الجدول رقم(4-24): نتائج أعضاء المجاميع (العناقيد) بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي

مجموعة العناقيد الممكنة				
Observation	**Clusters 5**	**Clusters 4**	**Clusters 3**	**Clusters 2**
BADR	1	1	1	1
BDL	1	1	1	1
BEA	2	2	2	2
BNA	3	3	1	1
CPA	3	3	1	1
EL BARAKA	4	4	3	2
NATIXIS	3	3	1	1
SG	5	2	2	2
TRUST	3	3	1	1
BNP	4	4	3	2
AGB	5	2	2	2
ABC	1	1	1	1

المصدر: مخرجات برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول رقم (4-24) المحدد لأعضاء المجاميع، يمكن تحديد انتماء كل بنك إلى المجموعة (العنقود) الخاص بها، حيث يلاحظ من النتائج أن هناك أربعة حالات:

✓ **الحالة الأولى**: أن يكون توزيع البنوك في مجموعتين (عنقودين)، العنقود الأول يضم TRUST،BADR، BDL، BNA،ABC، CPA و NATIXIS بينما يضم العنقود الثاني بقية البنوك؛

✓ **الحالة الثانية**: أن يكون توزيع البنوك في ثلاثة مجموعات (عناقيد)، حيث أن العنقود الأول يضم BDL،BADR، BNA، CPA، NATIXIS، TRUS وABC، أما العنقود الثاني فيضم: BEA، SG وAGB، بينما العنقود الثالث فضم ELBARAKA وBNP؛

✓ **الحالة الثالثة**: أن يكون توزيع البنوك في أربعة مجموعات (عناقيد)، حيث يضم العنقود الأول: BADR، BDL وABC، أما العنقود الثاني فضم: SG،BEA وAGB بينما العنقود الثالث فضم: NATIXIS، BNA، TRUST وCPA، لنصل إلى العنقود الرابع الذي ضم ELBARAKA وBNP؛

✓ **الحالة الرابعة**: أن يكون توزيع البنوك في خمسة مجموعات (عناقيد)، حيث ضم العنقود الأول: BDL، BADR وABC، أما العنقود الثاني فضم: BEA، بينما ضم العنقود الثالث: BNA، NATIXIS، TRUSTوCPA، والعنقود الرابع: ELBARAKA وBNP، لنصل إلى العنقود الخامس الذي يضم: SG وAGB؛

إذا، يتضح أنه توجد أربعة حالات يمكن من خلالها وضع كل بنك في المجموعة (العنقود) الخاصة به في كل حالة، حيث يلاحظ أن العنقود الأول ضم BADR، BDL وABC في الحالات الأربعة، وهذا يعني اختلاف درجة ارتباط أدائها المالي عن بقية البنوك، كما يلاحظ أن بنك BEA ينتمي إلى نفس المجموعة الثانية مهما كان التوزيع، في حين شهدت بقية البنوك تفاوت بين درجة الارتباط، حيث توزعت هذه البنوك على العناقيد حسب كل حالة.

الشكل رقم (4-2): شجرة التحليل العنقودي بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي

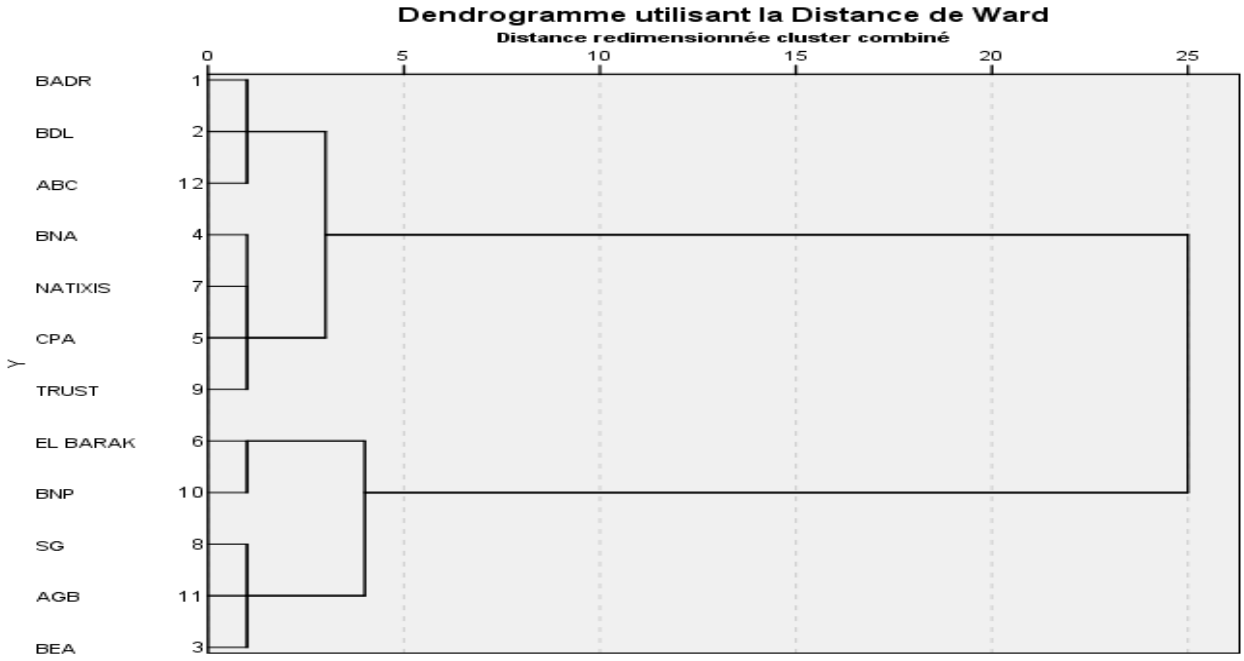

المصدر: مخرجات برمجية SPSS 25

يوضح الشكل رقم (4-2)، التمثيل البياني لشجرة التحليل العنقودي بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي، والذي يصور كيفية تكوين المجموعات، وهنا أيضا يتضح وبشكل جلي أن الاختلاف الذي كان واضح في اختبار تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي، ولذلك يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعتين حسب مؤشرات الأداء المالي، وذلك كما يلي:

- ✓ **المجموعة الأولى**: وشملت البنوك: BADR، BDL، ABC، BNA، NATIXIS، CPA وTRUSTعلى التوالي، وما يميز هذه البنوك هو تقاربها من حيث ضعف مستوى أدائها المالي مقارنة بالمجموعة الثانية؛
- ✓ **المجموعة الثانية**: ضمت البنوك الأحسن أداء من الناحية المالية مقارنة بالمجموعة السابقة، وضمت كل من:BEA، AGB، SG، BNP وELBARAKA على الترتيب.

ومن خلال التصنيف السابق، فإن أكبر متوسط لمؤشرات الأداء المالي في البنوك محل الدراسة للفترة 2004- 2018، كان ضمن المجموعة الثانية والمتمثلة في: BEA، AGB، SG، BNP وELBARAKA، والتي ضمت مجموعة من البنوك الخاصة وبنك عمومي واحد، في حين أن أصغر متوسط لمؤشرات الأداء المالي خلال نفس السنة كان في المجموعة الأولى التي تضم: BADR، BDL، ABC، BNA، NATIXIS، CPA وTRUST.

2. اختبار وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة حسب مؤشرات المخاطر المالية

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين البنوك محل الدراسة فيما يخص مؤشرات المخاطر المالية والمتمثلة في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذه المتغيرات الخاصة بكل بنك مع بقية البنوك الأخرى، وذلك باتباع نفس الخطوات المتبعة سابقا، والتي تبتدئ باختبار التوزيع الطبيعي، والجدولين رقم (4-25) و(4-29) يوضحان نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk الخاصة بمؤشرات المخاطر المالية محل الاختبار بالنسبة لعينة البنوك المراد تحديد الفروقات على أساسها:

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk لكل من المتغيرين (CRR) و(CAR)

المتغير المستقل الأول (CAR)				المتغير المستقل الثاني(CRR)			
BANKS	Shapiro-wilk			BANKS	Shapiro-wilk		
	statistique	ddl	sig		statistique	ddl	sig
BADR	0.960	15	0.689	BADR	0.909	15	0.130
BDL	0.917	15	0.176	BDL	0.704	15	0.000
BEA	0.913	15	0.149	BEA	0.837	15	0.012
BNA	0.822	15	0.007	BNA	0.839	15	0.012
CPA	0.912	15	0.144	CPA	0.780	15	0.002
EL BARAKA	0.918	15	0.179	EL BARAKA	0.918	15	0.179
NATIXIS	0.94	15	0.376	NATIXIS	0.888	15	0.06
SG	0.928	15	0.258	SG	0.966	15	0.797
TRUST	0.939	15	0.370	TRUST	0.832	15	0.01
BNP	0.965	15	0.783	BNP	0.876	15	0.042
GULF	0.733	15	0.001	GULF	0.949	15	0.507
ABC	0.891	15	0.069	ABC	0.514	15	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بالنظر الى الجدول رقم (4-25)، واستنطاق الأرقام الموضحة فيه يظهر أن غالبية الاختبارات التي أجريت تظهر بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فيما يخص المتغير المستقل الأول CAR والبنوك محل الدراسة، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية (Shapiro-Wilk) في جل الاختبارات كانت أكبر من القيمة الحرجة (0.05) الأمر الذي يدفعنا الى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومن هذا المنطلق ونظرا لتوفر شرط التوزيع الطبيعي في البيانات سيتم اللجوء إلى استخدام اختبار تحليل التباين (ONE WAY ANOVA)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-26):

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار تحليل التباين وتجانس التباين للمتغير CAR

	نتائج اختبار تحليل التباين				
	SS	DF	MSS	F	SIG
Inter-groupes	12160.116	11	1105.465	31.492	0.000
Intragroupes	5897.316	168	35.103		
Total	18057.432	179	-		
	نتائج تجانس التباين				
	Levene statistic	Df1	Df2	sig	
Based on Mean	9.181	11	168	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-26)، بأن اختبار تحليل التباين الأحادي أعطى قيمة قدرها (31.492) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من (0.05)، وهذا دليل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند هذا المستوى بين البنوك محل الدراسة فيما يخص مؤشر مخاطر رأس المال.

بعد معرفة أنه توجد فروقات بين البنوك محل الدراسة، سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل بنك من البنوك المختارة مع باقي مفردات العينة فيما يخص مؤشر مخاطر رأس المال وذلك بالاستعانة باختبار Tamhane وذلك بعد التأكد من عدم تجانس التباين حسب النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4-26)، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-27):

الجدول رقم (4-27): نتائج اختبار Tamhane للمتغير CAR

	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	EL BARAKA	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	GULF	ABC
BADR					x	x	x		x	x	x	x
BDL					x	x	x		x	x	x	x
BEA						x	x		x		x	x
BNA							x		x			x
CPA	x	x					x		x			x
EL BARAKA	x	x	x						x			x
NATIXIS	x	x	x	x	x				x	x		
SG									x			x
TRUST	x	x	x	x	x	x	x	x		x		
BNP	x	x					x		x			x
GULF	x	x	x									
ABC	x	x	x	x	x	x		x		x		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار Tamhane، قمنا بإعداد الجدول رقم (4-27)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات البنوك بالنسبة لمؤشر مخاطر رأس المال والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (4-25)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات البنوك، وبالرجوع إلى مخرجات برمجية SPSS 25 نجد أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK. ويمكن تفسير هذه النتيجة والتأكد منها من خلال معرفة كيفية تطور متوسط مؤشر مخاطر رأس المال لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-28):

الجدول رقم (4-28): متوسط مؤشر مخاطر رأس المال لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	6.66	6.59	7.04	8.46	9.84	11.91
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	16.01	10.15	35.28	10.73	20.83	22.51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

بعد حساب مخاطر رأس المال بالاعتماد على نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، قمنا بتشكيل الجدول رقم (4-28) الذي يتضمن متوسط مؤشر مخاطر رأس المال لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018، ومن خلال هذا الجدول قمنا بحساب المتوسط العام لتطور مؤشر مخاطر رأس المال للبنوك محل الدراسة للفترة 2004- 2018 والذي بلغ 13.83%، وبعد إيجاد هذا المعدل تم إيجاد أربعة بنوك تجاوزت هذا المتوسط والمتمثلة في: TRUST(35.28%)، ABC(22.51%)، AGB(20.83%) وNATIXIS(16.01%)، وارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة هذه البنوك على امتصاص الخسائر المحتملة، التخفيف من زيادة القروض المتعثرة وقدرتها أكثر على الاستمرارية، بينما نجد البنوك المتبقية والمقدر عددها بثمانية بنوك قد حققت معدلات أقل من المتوسط العام منها أربعة بنوك بلغ متوسط هذا المؤشر لديها أقل من الحدود الدنيا لنسبة الملاءة التي حددها بنك الجزائر (9.5%) وهذه البنوك هي: BDL(6.59%)، BADR(6.66%)، BEA(7.04%) وBNA(8.46%)، في حين حقق البنكين المتبقيين نسبة أعلى من النسبة الموضوعة من قبل بنك الجزائر ولكن أقل من الحدود الدنيا التي حددتها اتفاقية بازل (3)، وهذه البنوك هي: CPA(9.84%) وSG(10.15%).

إذا، ارتفاع نسبة رأس المال يعني حماية أكبر للمودعين وبالعكس يعني انخفاضها حماية أقل للمودعين، ولكن من جهة أخرى فإن ارتفاع نسبة رأس المال وانخفاضها يؤثران تأثيرا مباشرا على الربحية ونسبة العائد، لذلك فإن مسألة كفاية رأس المال لابد أن تتضمن الموازنة بين حماية أموال المودعين من جهة وتحقيق عوائد من جهة أخرى.

بعد تحليلنا لمعطيات الجدول رقم (4-28)، توصلنا إلى نفس النتائج والفروقات المتحصل عليها عند إجراء اختبار تحليل التباين وكذلك اختبار Tamhane الذي توصل إلى أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK وهي نفس النتيجة المتوصل إليها بعد تحليلنا للمعطيات الموجودة في الجدول رقم (4-28)، حيث أن هذه الأخيرة بينت تحصل TRUST BANK على أعلى معدل (35.28%)، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف قيمة حقوق الملكية، حجم الأصول لدى كل بنك وكذلك سياسة التوزيع من حقوق الملكية التي يعتمدها كل بنك.

أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني، والمتمثل في مخاطر الائتمان (CRR) وبالعودة إلى الجدول رقم (4-25)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية في أغلب الاختبارات أقل من 0.05، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن هذا المنطلق ونظرا لعدم توفر شرط التوزيع الطبيعي في البيانات سيتم اللجوء إلى استخدام الاختبار اللامعلمي المتمثل في كروسكال واليس، والنتائج المتحصل عليها بعد تطبيق هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (4-29):

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار كروسكال واليس للمتغير CRR

H de kruskal-wallis	DF	sig
53.638	11	0.000

المصدر: مخرجات برمجية SPSS 25.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-29)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) في البنوك محل الدراسة تعزز إلى مخاطر الائتمان، حيث أن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية كاي تربيع للمتغير سالف الذكر بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود فروقات في البنوك محل الدراسة بالنسبة لمتغير مخاطر الائتمان. ويمكن التأكد من هذه النتيجة من خلال معرفة كيفية تطور نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-30):

الجدول رقم (4-30): متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	1.77	0.92	2.39	1.14	0.74	11.91
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	1.42	1.85	2.64	1.65	1.20	3.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال النسب المتواجدة في الجدول رقم (4-30)، قمنا بحساب المتوسط العام لتطور نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك من للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018 والذي بلغ 2.56%، وبعد إيجاد هذا المعدل تم إيجاد ثلاثة بنوك تجاوزت هذا المتوسط والمتمثلة في: ELBARAKA (11.91%)، ABC(3.03%) وTRUST (2.64%)، ويشير ارتفاع هذه النسبة لدى هذه البنوك إلى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية المحتمل أن تواجهها هذه البنوك من خلال المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة أعباء فشل القروض المحتمل عدم تسديدها، كما أن ارتفاع قيمة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ينعكس سلبا على نتائج هذه البنوك، بينما نجد البنوك المتبقية والمقدر عددها بتسعة بنوك قد حققت معدلات أقل من المتوسط العام وهذا يدل على قلة قيمة القروض المتعثرة وبالتالي عدم وجود أموال معطلة إضافة إلى سهولة استرداد الديون. كما نجد أن أقل نسبة مخصصات خسائر القروض تحصل عليه بنك BDL والتي بلغت 0.92%، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف السياسة الائتمانية المتبعة من طرف كل بنك.

بعد الانتهاء من معرفة مصدر الفروقات بين المتغيرين المستقلين المتمثلين في: مخاطر رأس المال (CAR) ومخاطر الائتمان (CRR)، تبقى لنا متغيرين آخرين وهما: مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة، والجدول رقم (4-31) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لهما:

الجدول رقم (4-31):اختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk لكلا المتغيرين (IRR) و(LR)

المتغير المستقل الرابع (LR)				المتغير المستقل الثالث(IRR)			
BANKS	Shapiro-wilk			BANKS	Shapiro-wilk		
	statistique	ddl	sig		statistique	ddl	sig
BADR	0.740	15	0.001	BADR	0.944	15	0.437
BDL	0.947	15	0.478	BDL	0.837	15	0.012
BEA	0.877	15	0.042	BEA	0.979	15	0.960
BNA	0.874	15	0.039	BNA	0.966	15	0.802
CPA	0.864	15	0.027	CPA	0.988	15	0.998
EL BARAKA	0.914	15	0.154	EL BARAKA	0.748	15	0.001
NATIXIS	0.936	15	0.333	NATIXIS	0.867	15	0.030
SG	0.947	15	0.472	SG	0.908	15	0.127
TRUST	0.863	15	0.026	TRUST	0.891	15	0.069
BNP	0.909	15	0.133	BNP	0.859	15	0.023
GULF	0.836	15	0.011	GULF	0.902	15	0.104
ABC	0.962	15	0.720	ABC	0.844	15	0.014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد القيام باختبارات التوزيع الطبيعي لـ Shapiro-wilk وبالرجوع إلى الجدول رقم (4-31) واستنطاق الأرقام الموضحة فيه يظهر لنا أن غالبية الاختبارات التي أجريت تظهر بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فيما يخص تقاطع متغيري الدراسة (المتغير المستقل الثالث IRR والمتغير المستقل الرابع LR) والبنوك محل الدراسة، ومن هذا المنطلق ونظرا لتوفر شرط التوزيع الطبيعي في البيانات سيتم اللجوء الى استخدام اختبار تحليل التباين (ONE WAY ANOVA)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-32):

الجدول رقم (4-32): نتائج اختبار تحليل التباين لمؤشري IRR وLR

	SS	DF	MSS	F	SIG
	IRR				
Inter-groupes	14898.531	11	1354.412	22.775	0.000
Intragroupes	9990.926	168	59.470		
Total	24889.457	179	-		
	LR				
Inter-groupes	75364.486	11	6851.317	12.508	0.000
Intragroupes	92024.836	168	547.767		
Total	167389.322	179	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار التباين، وبالرجوع إلى الجدول رقم (4-32)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير مخاطر سعر الفائدة ($F_C = 22.775$) وهي دالة من الناحية الاحصائية، وبالتالي فإننا نقوم بقبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية احصائيا لمتوسط مؤشر مخاطر سعر الفائدة بين البنوك خلال فترة الدراسة، ونفس الأمر بالنسبة للمتغير المستقل LR حيث بلغت القيمة الإحصائية بالنسبة لهذا المتغير ($F_C = 12.508$) وهي دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي رفض فرضية العدم، أي وجود فروقات جوهرية بين البنوك عينة الدراسة بالنسبة لمؤشر مخاطر السيولة.

إذا، لتحديد مصدر هذه الاختلافات، هناك العديد من الاختبارات الممكن استخدامها بغية تحقيق هذا الهدف، لكن لابد أولا من إجراء اختبار Levene ومعرفة تجانس التباين من عدمه، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-33):

الجدول رقم (4-33): نتائج اختبار تجانس التباين لمؤشري IRR وLR

	Levene statistic	DF1	DF2	SIG
	IRR			
Based on Mean	5.440	11	168	0.000
	LR			
Based on Mean	1.557	11	168	0.116

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إيجاد نتائج اختبار Leven ومعرفة تجانس التباين من عدمه، ولتحديد مصدر هذه الاختلافات بالنسبة للمتغيرين، سنقوم باستخدام اختبار Tamhane بالنسبة لمؤشر IRR واختبار Tukey بالنسبة للمؤشر LR، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدولين (4-34) و(4-36):

الجدول رقم (4-34): نتائج اختبار Tamhane لمؤشر IRR

	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	EL BARAKA	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	GULF	ABC
BADR		x		x				x	x	x	x	x
BDL	x								x			
BEA				x				x	x	x	x	x
BNA	x		x		x				x			x
CPA				x				x	x	x	x	x
EL BARAKA									x			x
NATIXIS									x			x
SG	x		x		x				x			x
TRUST	x	x	x	x	x	x	x	x				
BNP	x		x		x							
GULF	x		x		x							
ABC	x		x	x	x	x	x	x				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار Tamhane، قمنا بإعداد الجدول رقم (4-34)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات البنوك بالنسبة لمؤشر مخاطر سعر الفائدة والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (4-34)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين عدد معتبر من متوسطات البنوك، وبالرجوع إلى مخرجات برمجية SPSS 25 نجد أن الفروق تعزى لصالح BADR BANK. ويمكن تفسير هذه النتيجة والتأكد منها من خلال معرفة كيفية تطور متوسط مؤشر مخاطر سعر الفائدة لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-35):

الجدول رقم (4-35): متوسط مؤشر مخاطر سعر الفائدة لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	87.40	72.60	85.26	77.16	85.25	79.15
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	78.80	77.53	55.64	69.64	69.86	62.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

بالاعتماد على القانون الخاص بحساب مخاطر السعر الفائدة والمتمثل في: الأصول الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول قمنا بحساب المتوسط الخاص بهذا المتغير، ومن خلال النسب المتواجدة في الجدول رقم (4-35)، قمنا بحساب المتوسط العام لتطور مؤشر مخاطر سعر الفائدة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018 والذي بلغ 75.08%، وبعد إيجاد هذا المعدل تم إيجاد سبعة بنوك استطاعت أن تتجاوز هذا المتوسط والمتمثلة في: BADR(87.40%)،

BEA(85.26%)، CPA(85.25%)، ELBARAKA (79.15%)، NATIXIS(78.80%)، SG(77.53%) وBNA (77.16%)، وارتفاع هذا المعدل يدل على أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة تفوق قيمة إجمالي الأصول وهذا يدل على أن هذه البنوك معرضة للخسارة نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، كما نجد أن أقل نسبة مخاطر سعر الفائدة تحصل عليه بنك TRUST والتي بلغت 55.64%.

بعد تحليلنا لمعطيات الجدول رقم(4-35)، توصلنا إلى نفس النتائج والفروقات المتحصل عليها عند إجراء اختبار تحليل التباين وكذلك اختبار Tamhane الذي توصل إلى أن الفروق تعزى لصالح BADR BANK، حيث أن هذا الأخير تحصل على أعلى معدل (87.40%).

أما بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (LR)، وبعد معرفة أنه توجد فروقات بين البنوك محل الدراسة ووجود تجانس وذلك حسب النتائج المتوصل إليها في الجدولين (4-32) و (4-33)، سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل بنك من البنوك المختارة مع باقي مفردات العينة وذلك بالاستعانة باختبار Tukey، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-36):

الجدول رقم (4-36): نتائج اختبار Tukey لمؤشر LR

	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	EL BARAKA	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	GULF	ABC
BADR						x			x		x	
BDL			x						x			
BEA		x		x		x	x	x	x		x	x
BNA			x						x			
CPA						x	x		x		x	
EL BARAKA	x		x		x				x			
NATIXIS			x		x				x			
SG			x						x			
TRUST	x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x
BNP									x			
GULF	x		x		x				x			
ABC			x						x			

(x): وجود فروقات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بالعودة إلى الجدول رقم (4-36)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات البنوك، وبالرجوع إلى مخرجات برمجية SPSS 25، نجد أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK. ويمكن تفسير هذه النتيجة والتأكد منها من خلال معرفة كيفية تطور نسبة التوظيف لكل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-37):

الجدول رقم (4-37): متوسط نسبة التوظيف لكل بنك خلال الفترة 2004- 2018

البنك	BADR	BDL	BEA	BNA	CPA	ELBARAKA
المعدل	54.01	71.94	40.20	75.46	51.73	83.95
البنك	NATIXIS	SG	TRUST	BNP	AGB	ABC
المعدل	82.27	77.07	124.62	62.93	84.51	70.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال النسب المتواجدة في الجدول رقم (4-37)، قمنا بحساب المتوسط العام لتطور نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018 والذي بلغ 73.24%، وبعد إيجاد هذا المعدل تم إيجاد ستة بنوك استطاعت أن تتجاوز هذا المتوسط والمتمثلة في: TRUST(124.62%)، AGB(84.51%)، ELBARAKA(83.95%)،NATIXIS (82.27%)، SG(77.07%) وBNA (75.46%)، وارتفاع هذا المعدل على الرغم من أنه يدل على إمكانية تعرض البنك إلى عسر مالي إلا أن توظيفه من طرف البنوك في مشاريع واستثمارات سيدر على البنك عوائد، بينما نجد البنوك المتبقية والمقدر عددها بستة بنوك قد حققت معدلات أقل من المتوسط العام وهذا يدل على أن هذه البنوك لديها فائض سيولة (تجميد أموال) لا تستغله في مشاريع مدرة للأرباح بل وما لذلك من أثر على حجم التكاليف، كما نجد أن أقل نسبة توظيف تحصل عليه بنك BEA والتي بلغت 40.20%.

إذا، بعد تحليلنا لمعطيات الجدول رقم(4-37)، توصلنا إلى نفس النتائج والفروقات المتحصل عليها عند إجراء اختبار تحليل التباين وكذلك اختبار Tukey الذي توصل إلى أن الفروق تعزى لصالح TRUST BANK، حيث تحصل هذا الأخير على أعلى معدل (124.46%).

بعد معرفتنا لوجود فروق بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2010 فيما يخص مؤشرات المخاطر المالية، سنحاول تصنيف البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004- 2018 بناء على هذه المؤشرات وذلك بالاستعانة بإحدى طرق التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات، والمتمثل في التحليل العنقودي الهرمي، ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بجدول توزيع المفردات وبمخطط الشجرة باستخدام طريقة Ward، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-38) والشكل رقم (4-3):

الجدول رقم(4-38): نتائج أعضاء المجاميع (العناقيد) بالنسبة لمؤشرات المخاطر المالية

مجموعة العناقيد الممكنة				
Observation	**Clusters 5**	**Clusters 4**	**Clusters 3**	**Clusters 2**
BADR	1	1	1	1
BDL	2	2	2	1
BEA	1	1	1	1
BNA	2	2	2	1
CPA	1	1	1	1
EL BARAKA	3	2	2	1
NATIXIS	3	2	2	1
SG	2	2	2	1
TRUST	4	3	3	2
BNP	5	4	2	1
AGB	3	2	2	1
ABC	5	4	2	1

المصدر: مخرجات برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول رقم (4-38) المحدد لأعضاء المجاميع، يمكن تحديد انتماء كل بنك إلى المجموعة (العنقود) الخاص بها، حيث يلاحظ من النتائج أن هناك أربعة حالات:

✓ **الحالة الأولى**: أن يكون توزيع البنوك في مجموعتين (عنقودين)، العنقود الثاني يضم TRUST BANK، بينما يضم العنقود الأول بقية البنوك؛

✓ **الحالة الثانية**: أن يكون توزيع البنوك في ثلاثة مجموعات (عناقيد)، حيث أن العنقود الأول يضم BADR، BEA وCPA، أما العنقود الثاني فيضم: BDL، BNA، ELBARAKA، NATIXIS، SG،BNP، AGB وABC، بينما العنقود الثالث فيضم TRUST؛

✓ **الحالة الثالثة**: أن يكون توزيع البنوك في أربعة مجموعات (عناقيد)، حيث يضم العنقود الأول: BADR، BEA وCPA، أما العنقود الثاني فضم: BDL، BNA، ELBARAKA، NATIXIS، SG وAGB، بينما العنقود الثالث فضم: TRUST لنصل إلى العنقود الرابع الذي ضم BNP وABC؛

✓ **الحالة الرابعة**: أن يكون توزيع البنوك في خمسة مجموعات (عناقيد)، حيث ضم العنقود الأول: BADR، BEA وCPA، أما العنقود الثاني فضم: BDL، BNA وSG، بينما ضم العنقود الثالث: ELBARAKA، NATIXIS وAGB والعنقود الرابع: TRUST، لنصل إلى العنقود الخامس الذي يضم: BNP وABC.

إذا، يتضح أنه توجد أربعة حالات يمكن من خلالها وضع كل بنك في المجموعة (العنقود) الخاصة به في كل حالة، حيث يلاحظ أن العنقود الأول ضم BADR، BEA وCPA في الحالات الأربعة، وهذا يعني اختلاف درجة ارتباط مخاطرها المالية عن بقية البنوك، في حين شهدت بقية البنوك تفاوت بين درجة الارتباط، حيث توزعت هذه البنوك على العناقيد حسب كل حالة.

الشكل رقم (4-3): شجرة التحليل العنقودي بالنسبة لمؤشرات المخاطر المالية

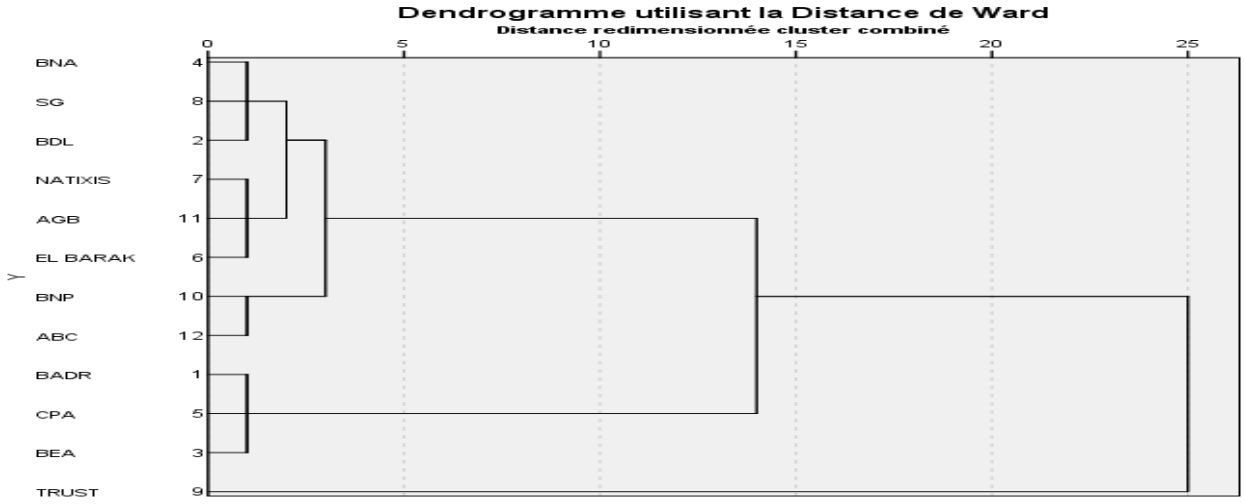

المصدر: مخرجات برمجية SPSS 24.

يوضح الشكل رقم (4-3)، التمثيل البياني لشكل لشجرة، والذي يصور كيفية تكوين المجموعات، وهنا أيضا يوضح وبشكل جلي أن يكون توزيع البنوك في ثلاثة مجموعات (عناقيد)، وذلك كما يلي:

- ✓ **المجموعة الأولى:** وشملت البنوك: BADR، CPA وBEA على التوالي، وما يميز هذه البنوك هو تقاربها من حيث ارتفاع مستوى المخاطر المالية فيها.
- ✓ **المجموعة الثانية:** ضمت البنوك الأقل مخاطرة من الناحية المالية مقارنة بالمجموعة السابقة، وضمت كل من: BNA، SG، BDL، NATIXIS، AGB، ELBARAKA، BNP وABC على الترتيب؛
- ✓ **المجموعة الثالثة:** وهي المجموعة الأخيرة في مجموعة البنوك بناء على مؤشرات المخاطر المالية، وضمت TRUST BANK، وهذه النتيجة متوافقة مع النتائج المتوصل إليها مسبقا.

من خلال الجدول رقم (4-38) والشكل رقم (4-3)، يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين ومقارنة المتوسطات قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي.

المطلب الثاني: اختيار نموذج الدراسة الملائم

سيتم التركيز في هذا المطلب على عرض أهم الخطوات المتبعة من أجل تحديد النموذج الذي سيتم الاعتماد عليه للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة، أين سيتم تقدير نماذج البانل الرئيسية الثلاثة، ثم المفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة بناء على مؤشري الأداء المالي للبنوك، ومن ثم التأكد من خلو النماذج المعتمدة في عملية التحليل من مختلف مشاكل القياس، والتي من الممكن أن تؤثر على جودة ودقة النموذج.

الفرع الأول: نموذج الدراسة المناسب عند استخدام مؤشر ROA

من خلال هذا العنصر سنحاول تحديد النموذج الذي سيتم اعتماده في تقدير تأثير مؤشرات المخاطر المالية على الأداء المالي باستخدام مؤشر العائد على الأصول، وذلك باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير معلمات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة

كما ذكرنا سابقا، لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، يمكننا الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (**Pooled Regression Model**)، نموذج

الآثار الثابتة (**Fixed Effect Model**) ونموذج الآثار العشوائية (**Random Effect Model**)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-39):

الجدول رقم (4-39): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على الأصول

	نماذج الإنحدار		
	PRM	**FEM**	**REM**
CAR	0.068870 (0.0000)	0.051642 (0.0001)	0.058512 (0.0000)
CRR	0.014669 (0.3962)	-0.036054 (0.0955)	-0.021593 (0.2808)
IRR	0.000393 (0.9638)	0.003447 (0.7235)	0.002465 (0.7901)
LR	0.008431 (0.0046)	0.005958 (0.0523)	0.007018 (0.0179)
c	0.136120 (0.8651)	0.455936 (0.6078)	0.320066 (0.711)
R-Squared	0.432545	0.592282	0.233035
Adjusted R-squared	0.419574	0.554990	0.215504
F-statistic	33.34857	15.88255	13.29300
Prob(F-Statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Durbin Watson stat	1.286527	1.568909	1.517727

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (4-39)، يمكن القول أن النماذج المقدرة مقبولة من الناحية الإحصائية، وذلك على اعتبار أن النماذج الثلاث معنوية من الناحية الكلية حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر أقل من القيمة الحرجة 0.05 (0.000)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة لاختبار فيشر التي تنص على أن النماذج الثلاث المشار إليها سابقا دالة من الناحية الاقتصادية.

كذلك أظهرت نتائج التقدير أن عدد معتبر من المعلمات المقدرة دال من الناحية الاحصائية بالنسبة لنموذج الأثار الفردية الثابتة والعشوائية (وجود متغيرين ذوي دلالة إحصائية)، بينما النموذج التجميعي أظهر متغير واحد فقط دال إحصائيا ألا وهو متغير مخاطر رأس المال.

من جهة أخرى، نجد أن إحصائية DW لاختبار Durbin Watson بلغت في النماذج الثلاث: 1.28، 1.56 و1.51، أي أن قيم هذه الإحصائية تقع ضمن المجال (DL-DU) حيث DL=0.69 و1.97 =DU، أي لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله (منطقة عدم التأكد).

كما تجدر الإشارة إلى أن معامل التحديد في النماذج الثلاث بلغ حوالي: 43%، 59% و23% وهذه القوة التفسيرية تعتبر متوسطة، كبير وضعيفة على التوالي حسب كل من فالك وميلر (Falk and Miller,1992)، ومن ناحية أخرى أشار نفس المرجع إلى أنه يجب أن يكون الحد الأدنى لمعامل التحديد 10%، مما يضمن صلاحية النماذج. (Pa wan, Rosmini, Farzana , & Jihad, 2018, p. 289)

ولتجنب الإطناب في التحليل سيتم التركيز فقط على النموذج الأكثر كفاءة من الناحية الإحصائية والقياسية، وذالك بعد المفاضلة بين النماذج الثلاث وهو ما سيتم التطرق إليه في الخطوة الموالية.

الخطوة الثانية: المفاضلة بين نماذج الدراسة

للمفاضلة بين النماذج الموضحة في الجدول رقم (4-39)، سوف نعتمد على اختبار **Redundant Fixed Effects** للمفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر الثابت، وكذلك سنعتمد على اختبار **Breusch Pegan LM** للمفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر العشوائي، كما سنعتمد على اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، وذلك كما يلي:

✓ **اختبار وجود آثار فردية ثابتة:** يعني هذا الاختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة ما إذا كانت كل البنوك تسلك سلوكا واحدا فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل بنك سلوكه، وللمفاضلة نستخدم اختبار **Redundant Fixed Effects**، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{cases}$$

حيث بعد إجراء هذا الاختبار، وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار أقل من 5% كما هو موضح في الجدول رقم (4-40)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود آثار فردية ثابتة.

الجدول رقم (4-40): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects

Effects Test	Statistic	D.F	Prob
Cross-section F	5.841119	(11 ;164)	0.0000
Cross-section Chi-square	59.505339	11	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12.

✓ **اختبار وجود آثار فردية عشوائية:** نقوم بهذا الاختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية العشوائية، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم بالاختبار الذي توفره برمجية Eviews 12 وهو اختبار **Breusch Pegan LM**، وبعد إجراء هذا الأخير وجدنا أن قيمة الاحتمالية مساوية للصفر كما هو مبين في الجدول رقم (4-41)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية عشوائية.

الجدول رقم (4-41): نتائج اختبار Breusch Pegan LM

Effects Test	Statistic	Prob
Cross-section F	67.11878	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12.

بعد إجراء الاختبارين السابقين، تبين أن النموذج يحتوي على آثار فردية ثابتة أو عشوائية، مما استدعى القيام بالاختبار التالي:

✓ **اختبار HAUSMAN للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة:** أشارت نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (4-42) إلى أن قيمة (P. Value > 0.05) حيث نلاحظ أن قيمة المعنوية تساوي 0.3251، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الترجيح جاء لصالح نموذج الأثر العشوائي.

الجدول رقم (4-42): نتائج اختبار HAUSMAN

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	4.650655	4	0.3251

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12.

إذا، مبدئيا وقبل إخضاع النموذج إلى الاختبارات الاحصائية والاقتصادية يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$ROA_{it} = 0.320066 + 0.058512\ \mathbf{CAR}_{j(it)} - 0.021593\ \mathbf{CRR}_{j(it)} + 0.007018\ \mathbf{LR}_{j(it)} + 0.002465\ \mathbf{IRR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

الخطوة الثالثة: اختبارات مشاكل القياس لنموذج الآثار الفردية العشوائية

قبل القول أن نموذج الآثار الفردية العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته، ومن بين هذه الاختبارات نجد:

✓ **المعنوية الجزئية:** الثابت في نموذج التأثيرات العشوائية يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (بنك) وأخرى، فهو يتكون من مركبتين للخطأ لذلك سيتم اهمال معلمة الثابت لأنها لا تقدم أي مدلول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية؛

✓ **اختبار ستيودنت:** من خلال نتائج اختبار ستيودنت تبين لنا أن نسبة مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة معنوية عند 5%، أي أن لهما معنوية إحصائية في تفسير معدل العائد على الأصول. بينما النسبتين المتبقيتين (CRR وIRR) ليستا معنويتين إحصائيا ولا يفسران (ROA)؛

✓ **اختبار إحصائية فيشر:** للنموذج معنوية إحصائية، ويتم التأكد من ذلك من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لفيشر بالقيمة الجدولية، فإذا كانت أكبر فإن للنموذج معنوية إحصائية والعكس صحيح، كما يمكن مقارنة prob للقيمة المحسوبة لفيشر بالقيمة (0.05) فإذا كانت القيمة أقل من (0.05) فإن للنموذج معنوية إحصائية والعكس صحيح، ومن خلال نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول رقم (4-39) لاحظنا أن القيمة الاحتمالية للنموذج تساوي (0.00000) وهي أقل من 0.05، أي أن للنموذج معنوية إحصائية كلية؛

✓ **اختبار استقلالية المقاطع:** بعد إجراء الاختبار باستخدام برمجية Eviews 12 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-43)، ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة احصائية (Pesaran CD) بلغت (1.51) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية 5% على اعتبار أن القيمة الحرجة للاختبار تساوي (0.13) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على أن المقاطع في نموذج الدراسة هي مستقلة.

الجدول رقم (4-43): نتائج اختبار استقلالية المقاطع

Test	Statistic	Prob
Pesaran CD	1.509202	0.1312

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12.

✓ **اختبار ثبات التباين:** بالعودة إلى الجدول رقم (4- 41)، نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch Pegan LM قدرت بـ (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود

مشكلة عدم ثبات التباين، مما يستوجب علينا تعديل النموذج وتقديره بطريقة **Robust Standard Errors**، والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-44):

الجدول رقم (4-44): نتاج اختبار Robust Standard Errors لنموذج التأثيرات العشوائية (ROA)

	المتغير التابع: **ROA**		
ROA	**coefficient**	**Robust Std.Err**	**prob>/Z/**
C	0.320066	1.610753	0.815
CAR	0.058512	0.0156161	0.001
CRR	-0.021593	0.0414705	0.163
IR	0.002465	0.0150196	0.901
LR	0.007018	0.005626	0.0114

المصدر: مخرجات برمجية Stata 16.

✓ **اختبار التعددية الخطية:** بهدف تقييم مشكلة الارتباط المتعدد سيتم الاعتماد على معامل التضخم (VIF)، وهو أحد الطرق المستخدمة على نطاق واسع للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي حيث تم اقترح هذا المقياس من قبل العالم سنة 1970، وهو أحد المقاييس المستخدمة في الكشف عن مشكلة التعدد الخطي وشدتها، فإذا كانت المشكلة ضئيلة أو معدومة فإن قيمة معامل التضخم قريبة من الواحد الصحيح، أما إذا كانت المشكلة متوسطة فإن قيمة معامل التضخم ما بين الواحد إلى أقل من عشرة، أما إذا كانت كبيرة فتكون قيمتها كبيرة قد تصل إلى العشرة أو حتى أكبر من ذلك، وكلما قل عن العشرة كان أفضل، أما إذا كان أكبر من 10 فإن ذلك يدل على وجود مشكلة (ارتباط بين المتغيرات المستقلة).

الجدول رقم (4-45): اختبار التعددية الخطية للمتغير التابع (ROA)

1/VIF	**VIF**	**المتغيرات**
0.487624	2.05	**مخاطر السيولة**
0.491769	2.03	**مخاطر رأس المال**
0.679954	1.47	**مخاطر السيولة**
0.931926	1.07	**مخاطر الائتمان**
Mean VIF=1.66		

المصدر: مخرجات برمجية Stata 16.

من خلال الجدول رقم (4-45)، نلاحظ أن قيمة VIF قد بلغت 1.66، وهي أقل من 10 لجميع المتغيرات، مما يعني أن النموذج يخلو من مشكلة التعدد الخطي.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة المناسب عند استخدام مؤشر ROE

بعد ما قمنا باختيار نموذج الدراسة المناسب عند استخدام معدل العائد على الأصول كمؤشر للتعبير عن الأداء المالي، سنقوم من خلال هذا العنصر باختيار نموذج الدراسة المناسب باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك باتباع نفس الخطوات المتبعة في العنصر السابق.

إذا، لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، يمكننا الاعتماد كما قلنا سابقا على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (**Pooled Regression Model**)، نموذج الآثار الثابتة (**Fixed Effect Model**) ونموذج الآثار العشوائية (**Random Effect Model**)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-46):

الجدول رقم (4-46): نتائج التقدير باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

	نماذج الانحدار		
	PRM	**FEM**	**REM**
CAR	−0.081653 (0.3895)	−0.157968 (0.1417)	−0.20394 (0.2286)
CRR	−0.177484 (0.2497)	−0.942869 (0.0000)	−0.756619 (0.0000)
IRR	−0.005466 (0.9436)	−0.028101 (0.7309)	−0.019820 (0.7996)
LR	0.003414 (0.8963)	−0.034844 (0.1746)	−0.022995 (0.3534)
c	15.36659 (0.0325)	22.88006 (0.0025)	20.39463 (0.0056)
R-Squared	0.013828	0.372378	0.106430
Adjusted R-squared	−0.008713	0.314973	0.086006
F-statistic	0.613441	6.486916	5.210933
Prob(F-Statistic)	0.653505	0.000000	0.000546
Durbin Watson stat	1.129019	1.300285	1.259187

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (4-46)، يمكن القول أن كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة ونموذج الأثار الفردية العشوائية مقبولان من الناحية الإحصائية، وذلك على اعتبار أن النموذجين معنويين من الناحية الكلية حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر أقل من القيمة الحرجة 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة لاختبار فيشر التي تنص على أن النموذجين لهما دلالة إحصائية من الناحية الاقتصادية. أما فيما يخص النموذج التجميعي فقد بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (0.61) وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج ليس له دلالة إحصائية.

من جهة أخرى، نجد أن إحصائية DW لاختبار Durbin Watson بلغت في النماذج الثلاث: 1.13، 1.30 و1.26، أي أن قيم هذه الإحصائية تقع ضمن المجال (DL-DU) حيث DL=0.69 و1.97 =DU، أي لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله (منطقة عدم التأكد).

كما تجدر الإشارة إلى أن معامل التحديد في نموذج الأثار الثابتة والعشوائية بلغ حوالي: 37.24% و10.64% وهذه القوة التفسيرية تعتبر متوسطة وضعيفة على التوالي، وذلك حسب كل من فالك وميلر (Falk and Miller,1992)، أما بالنسبة للنموذج التجميعي فقد بلغت قدرته التفسيرية تقريبا 1% وهي أقل من الحد الأدنى لمعامل التحديد (10%) مما لا يضمن صلاحية للنموذج.

وللمفاضلة بين هذه النماذج، سوف نعتمد على اختبار **Redundant Fixed Effects** للمفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر الثابت، وكذلك نعتمد على اختبار **Breusch Pegan LM** للمفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر العشوائي، كما سنعتمد على اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، والجدول رقم (4-47) يوضح نتائج المفاضلة بين النماذج الموضحة في الجدول رقم (4-46):

الجدول رقم (4-47): نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل

نتائج اختبار Redundant Fixed Effects			
Effects Test	**Statistic**	**D.F**	**Prob**
Cross-section F	8.517320	(11 ; 164)	0.0000
Cross-section Chi-square	81.340724	11	0.0000
نتائج اختبار Breusch Pegan LM			
Effects Test	**Statistic**		**Prob**
Cross-section F	82.76655		0.0000
نتائج اختبار HAUSMAN			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f**	**Prob**
Cross-section random	9.137017	4	0.0578

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

من خلال الجدول (4-47) يتضح ما يلي:

✓ احتمالية اختبار **Redundant Fixed Effects** أقل من**5%**، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي؛

✓ احتمالية اختبار **Breusch Pegan LM** أقل من **5%**، مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي؛

✓ نتائج اختبار **HAUSMAN** أشارت إلى أن قيمة (P. Value > 0.05)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن الترجيح جاء لصالح نموذج الأثر العشوائي.

إذا، مبدئيا وقبل إخضاع النموذج إلى الاختبارات الاحصائية والاقتصادية يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{ROE_{it}} = 20.39463 - 0.20394\ \boldsymbol{CAR}_{j(it)} - 0.756619\ \mathbf{CRR}_{j(it)} - 0.022995\ \boldsymbol{LR}_{j(it)} - 0.019820\ \mathbf{IRR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

لكن، قبل القول أن نموذج الآثار الفردية العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-48):

الجدول رقم (4-48): الاختبارات القياسية والاحصائية لنموذج الآثار الفردية العشوائية

<table>
<tr><td>اختبار ستيودنت</td><td colspan="3">من خلال نتائج اختبار ستيودنت الموضحة في الجدول رقم (4-46)، تبين لنا أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض معنوية عند 1%، أي أن هذه النسبة لها معنوية إحصائية في تفسير معدل العائد على حقوق الملكية. بينما المتغيرات المتبقية ليست معنوية إحصائيا ولا تفسر (ROE).</td></tr>
<tr><td>اختبار إحصائية فيشر</td><td colspan="3">القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.000546) كما هو موضح في الجدول رقم (4-46) وهي أقل من 5%، أي أن النموذج معنوي إجمالا.</td></tr>
<tr><td>اختبار استقلالية القواطع</td><td colspan="3">بعد إجراء الاختبار باستخدام برمجية Eviews 12 تم إيجاد أن قيمة احصائية (Pesaran CD) بلغت (0.134638-) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية 5% على اعتبار أن القيمة الحرجة للاختبار تساوي (0.8929) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على أن المقاطع في نموذج الدراسة هي مستقلة.</td></tr>
<tr><td rowspan="7">اختبار التعددية الخطية</td><td>المتغيرات</td><td>VIF</td><td>1/VIF</td></tr>
<tr><td>مخاطر السيولة</td><td>2.05</td><td>0.679954</td></tr>
<tr><td>مخاطر رأس المال</td><td>2.03</td><td>0.491769</td></tr>
<tr><td>مخاطر سعر الفائدة</td><td>2.05</td><td>0.487624</td></tr>
<tr><td>مخاطر الائتمان</td><td>1.07</td><td>0.931916</td></tr>
<tr><td colspan="3">Mean VIF=1.66</td></tr>
<tr><td colspan="3"><u>القرار:</u> نلاحظ أن قيمة VIF قد بلغت 1.66، وهي أقل من 10 لجميع المتغيرات، مما يعني أن النموذج يخلو من مشكلة التعدد الخطي.</td></tr>
<tr><td>اختبار ثبات التباين</td><td colspan="3">بالعودة إلى الجدول رقم (4- 47)، نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch Pegan LM قدرت بـ (0.000)، وهي أقل من 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود مشكلة عدم ثبات التباين، مما يستوجب علينا تعديل النموذج وتقديره بطريقة Robust Standard Errors، والتي من خصائصها الحفاظ على نفس المعلمات إلا أنها تعدل في المعنوية الاحصائية للمعاملات، والنتائج المحصل عليها بعد إجراء هذا الاختبار هي التي سيتم الاعتماد عليها في التقدير والتفسير، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-51).</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية

من خلال النتائج المتوصل إليها تم إيجاد أن نموذج الآثار الفردية العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي سواء باستخدام معدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، ولذلك سنكمل دراستنا ومناقشة نتائجها بناء على هذا النموذج.

الفرع الأول: تحليل النتائج بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

بعد تحديد أن أسلوب الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير بيانات الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول المعبر عن الأداء المالي، سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **(GLS)** لتفسير النتائج، والجدول رقم *(4-49)* يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-49): نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام *ROA*

	المتغير التابع: **ROA**		
ROA	**coefficient**	**Robust Std.Err**	**prob>/Z/**
C	0.320066	1.610753	0.815
CAR	0.058512	0.0156161	0.001
CRR	-0.021593	0.0414705	0.163
IR	0.002465	0.0150196	0.901
LR	0.007018	0.005626	0.0114

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 16

من خلال الجدول رقم (4-39)، نلاحظ أن معامل التحديد والذي يقدم تقديرا لنسبة التغيرات التي تفسرها المتغيرات المستقلة من مجموع التغيرات الحاصلة للمتغير التابع يقدر بـ 23.30%، أي أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة) تفسر 23.30% من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على الأصول، بينما ما نسبته 76.7% فتعود إلى متغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة.

أما الجدول رقم (4-49)، فيبين لنا ما يلي:

✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول، بمعنى أن ارتفاع نسبة مخاطر رأس المال تؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة مستنتجة من قيمة t ستيودنت أين نجد أن قيمة الاحتمال (Prob) المقابلة للمتغير تساوي (0.001) وهي أقل من 5% والقيمة التقديرية لها موجبة وتقدر بـ (0.058512)، وهذه النتيجة موافقة للمنطق الاقتصادي لأن احتفاظ البنك بنسبة حقوق الملكية إلى الأصول عالية تمكن البنك من تحمل المخاطر أكثر ومواجهة الخسائر وزيادة قدرته على الاستمرار، كما أن ارتفاع هذه النسبة تزيد من ثقة المودعين في البنك وبالتالي زيادة القدرة التمويلية له، وهذا كله من شأنه الزيادة في ربحية البنك وارتفاع معدل العائد على الأصول. وعليه يتم **قبول الفرضية (1. 3)**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فاطمة بن شنة)، دراسة (Basel J.A. Ali & Mohammad Salem Oudat) ودراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney).

✓ المخاطر الائتمانية والتي تم الاعتماد في حسابها على مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض للتعبير عنها ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا حسب اختبار t ستيودنت حيث نجد أن قيمة الاحتمال (Prob) المقابلة للمتغير تساوي (0.163) وهي أكبر من (0.05) والقيمة التقديرية لها سالبة، أي وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لهذا المتغير على معدل العائد على الأصول. وعليه يتم **رفض الفرضية (1. 1)**.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny Tobias)، أما دراسة كل من (فاطمة بن شنة)، (Anthony Wood & Shanise Mcconney) و(Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmare) فقد وجدوا نفس الأثر لكنه دال إحصائيا، بينما دراسة (فاطمة بشير قره فلاح) فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيا.

✓ مخاطر سعر الفائدة والمعبر عنها بالعلاقة التالية: (الأصول الحساسة لسعر الفائدة/الأصول)*100، ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا حسب اختبار t ستيودنت حيث نجد أن قيمة الاحتمال (Prob) المقابلة للمتغير تساوي (0.901) وهي أكبر من (0.05) والقيمة التقديرية لها موجبة، أي وجود أثر إيجابي غير دال

إحصائيا لهذا المتغير على معدل العائد على الأصول. وعليه يتم **رفض الفرضية (1. 4)**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney) إلا أن هذه الأخيرة وجدت العلاقة دالة إحصائيا بينما دراسة (Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmare)) فقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا.

✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة مستنتجة من قيمة t ستيودنت أين نجد أن قيمة الاحتمال (Prob) المقابلة للمتغير تساوي (0.0114) وهي أقل من 5% والقيمة التقديرية لها موجبة وتقدر بـ (0.007018)، وهذه النتيجة تدل على أنه كل ما زادت مخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بنسبة 1% سيرتفع معدل العائد على الأصول بـ (0.007)، لأن عدم قيام البنوك بتجميد الودائع وتشغيلها في استثمارات من شأنه أن يدر لها أرباح، لكن يجب على البنوك الموازنة بين هذين العنصرين لأن التمادي في منح الاستثمارات على حساب الودائع قد يؤثر سلبا على ربحيتها لذلك يجب محاولة الموازنة بين السيولة، الربحية والأمان. وعليه يتم **قبول الفرضية (1. 2)**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام)، دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي)، ودراسة (Anthony Wood & Shanise Mcconney)، بينما كل من دراسة (فاطمة بشير قره فلاح) ودراسة (Tassew Abel Worku, Hailu Aregu Asmare) فقد توصلتا إلى وجود علاقة عكسية دالة إحصائيا، في حين أن دراسة (فاطمة بن شنة) ودراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny Tobias) فقد توصلتا إلى وجود علاقة سلبية لكنها غير دالة إحصائيا.

إذا، أسفرت نتائج النموذج العشوائي عن اختيار متغيرين هما نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ذوي أثر معنوي (دلالة إحصائية) على معدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018، وتساهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 23.30%، وهذه النسبة تعد منخفضة، كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي دون أثر معنوي بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين مؤشر مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يدل على أن هذان المتغيران المستقلان لا يفسران المتغير التابع.

بناء على ما سبق، يمكن تلخيص ما توصل إليه من نتائج في الجدول رقم (4-50):

الجدول رقم (4-50): ملخص نتائج التحليل القياسي لمؤشر العائد على الأصول

المتغير المستقل	النتيجة المتوصل إليها	توافق النتيجة مع الفرضية الموضوعة
مخاطر رأس المال	علاقة طردية دالة إحصائيا	موافقة للفرضية
مخاطر الائتمان	علاقة عكسية غير دالة إحصائيا	مخالفة للفرضية
مخاطر سعر الفائدة	علاقة طردية غير دالة إحصائيا	مخالفة للفرضية
مخاطر السيولة	علاقة طردية دالة إحصائيا	موافقة للفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: تحليل النتائج بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

بعد تحديد أن أسلوب الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير بيانات الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية المعبر عن الأداء المالي وبعد الانتهاء من معرفة كيفية تأثير المتغيرات المستقلة المعبرة عن المخاطر المالية على معدل

العائد على الأصول في العنصر السابق، سنحاول من خلال هذا الفرع معرفة تأثيرها على معدل العائد على حقوق الملكية، والجدول رقم (4-51) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-51): نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام ROE

	المتغير التابع: **ROE**		
ROA	**coefficient**	**Robust Std.Err**	**prob>/Z/**
C	15.36659	*15.4106*	*0.127*
CAR	*-0.20394*	*0.1427565*	*0.154*
CRR	*-0.756619*	*0.2044429*	*0.000*
IR	*-0.019820*	*0.1526263*	*0.688*
LR	*-0.022995*	*0.0257991*	*0.127*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 16

من خلال الجدول رقم (4-51)، نلاحظ أن نتائج نموذج الآثار الفردية العشوائية أسفرت عن اختيار متغير مستقل واحد ألا وهو المخاطر الائتمانية كمتغير ذوي أثر معنوي (دلالة إحصائية) على معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2018، حيث يساهم هذا المتغير في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 10.64% (كما هو موضح في الجدول رقم 4-46)، كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي غير معنوي بين المعدلات الباقية ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات المستقلة لا تفسر المتغير التابع.

إذا، من خلال الجدول رقم (4-51)، تبين أن هناك أثر سلبي ذو دلالة معنوية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهذه النتيجة مستنتجة من قيمة t ستيودنت أين نجد أن قيمة الاحتمال (Prob) المقابلة للمتغير تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% والقيمة التقديرية لها سالبة وتقدر بـ (0.756619-)، وهذا يفسر بأن ارتفاع نسبة مخصصات القروض يترجم في ارتفاع حجم القروض المتعثرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، وهو ما ينعكس سلبا على العائد حقوق الملكية. وعليه يتم **قبول الفرضية رقم (2. 1)** وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فاطمة بن شنة) ودراسة (Jane Gathigia Muriithi) في حين تتعارض مع دراسة (فاطمة بشير قره فلاح) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيا بين المتغيرين.

كما أظهرت نتائج الجدول رقم (4-51)، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة معامل نسبة مخاطر رأس المال (0.120394-) وقيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (0.019820-) وقيمة معامل نسبة مخاطر السيولة (0.022995-) عند مستوى دلالة إحصائية (0.154)، (0.688) و(0.127) على الترتيب وهي أكبر من 5%، إلا أنه يجب علينا التطرق إلى نوع الأثر المتحصل عليه بين هذه المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك كما يلي:

✓ وجود أثر سلبي بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، بمعنى أن ارتفاع نسبة مخاطر رأس المال سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، وهذه النتيجة عكس النتيجة المتوصل إليها في دراسة أثر نفس المتغير على العائد على الأصول، ويمكن إرجاع ذلك إلى إجراءات الرفع في رأس المال التي تقوم بها البنوك خاصة

البنوك العمومية وعدم قيامها بتوزيعات الأرباح، بالإضافة إلى كون رأس مال البنك لا يستعمل في عملية التشغيل وبالتالي ارتفاعه يعنى ارتفاع مقام معدل العائد على حقوق الملكية ما يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير، وهذا ما يفسر الأثر العكسي. وعليه يتم **رفض الفرضية (2. 3)**. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (فاطمة بن شنة) في نوع العلاقة أي وجود علاقة سلبية وتختلف في الدلالة الإحصائية.

✓ وجود أثر سلبي بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية، بمعنى ارتفاع نسبة التوظيف تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، وهذه النتيجة تدل على أنه كل ما زادت مخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بنسبة 1% سينخفض معدل العائد على حقوق الملكية بـ (0.02) إلا أن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير بلغت (0.127) وهي أكبر من 5% وبالتالي فهي لا تفسر المتغير التابع، وعليه يتم **رفض الفرضية (2.2)**.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (فاطمة بشير قره فلاح) و(Jane Gathigia Muriithi) اللتان توصلتا إلى نفس الأثر لكنهما غير دالين إحصائيا، بينما دراسة (فاطمة بن شنة) ودراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي) فقد توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية غير دالة، في حين أن دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام) توصلت إلى وجود أثر إيجابي معنوي.

✓ وجود أثر سلبي بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد في حقوق الملكية، بمعنى ارتفاع نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، أي كلما زادت هذه النسبة بـ 1% سينخفض معدل العائد على حقوق الملكية بـ (0.08)، وعليه يتم **رفض الفرضية (2.4)**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Jane Gathigia Muriithi, Willy Mwangi Muturi & Kennedy Munyua Waweru) ودراسة ((JaneGathigia Muriithi) بينما تتعارض مع دراسة (Kipngetich Korir Musa) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ليس بالكبير.

بناء على ما سبق، يمكن تلخيص ما توصل إليه من نتائج في الجدول رقم (4-52):

الجدول رقم (4-52): ملخص نتائج التحليل القياسي لمؤشر العائد على حقوق الملكية

المتغير المستقل	النتيجة المتوصل إليها	توافق النتيجة مع الفرضية الموضوعة
مخاطر رأس المال	علاقة عكسية غير دالة إحصائيا	مخالفة للفرضية
مخاطر الائتمان	علاقة عكسية دالة إحصائيا	موافقة للفرضية
مخاطر سعر الفائدة	علاقة عكسية غير دالة إحصائيا	مخالفة للفرضية
مخاطر السيولة	علاقة عكسية غير دالة إحصائيا	مخالفة للفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم التطورات التي مرت بها الصناعة البنكية في الجزائر وصولا إلى وضعية النشاط في هذه الصناعة سنة 2018، بالإضافة إلى استعراض أهم القوانين الذي وضعتها الجزائر لمسايرة مقررات لجنة بازل وأثر هذه التغييرات على سلامة الصناعة الجهاز البنكي الجزائري. وكما أوضحنا في بداية الدراسة والفصل فإن هدف الدراسة هو التعرف على المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وذلك حسب ما توفر لنا من معطيات حول البنوك محل الدراسة، وقبل قيامنا باختيار النموذج الملائم للدراسة قمنا بمجموعة من الأساليب الإحصائية التي ساعدتنا في تفسير المتغيرات المستعملة في الدراسة، ومن ثم شرعنا بمعالجة الموضوع بداية بتقدير نماذج البانل الثلاثة: النموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية ومن ثم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects، اختبار Breusch Pegan LM واختبار HAUSMAN للمفاضلة بين هذه النماذج الثلاثة، الأمر الذي نتج عنه اختيار نموذج الآثار الفردية العشوائية كنموذج ملائم للدراسة بالنسبة للمتغيرين المعبرين عن الأداء المالي (ROA وROE). وبعد إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للنموذج قمنا بالتأكد من جودته.

إذا، توصلت نتائج الدراسة إلى أن النموذج الملائم باستخدام مؤشر العائد على الأصول هو نموذج الآثار العشوائية، وكشفت نتائج هذا النموذج عن اختيار متغيرين ذوي دلالة إحصائية لهما تأثير على معدل العائد على الأصول وهما: مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة، حيث ساهم هذان المتغيران في تفسير 23.30% من التغيرات الحاصلة في ROA.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن النموذج الملائم باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية هو نموذج الآثار العشوائية، وكشفت نتائج هذا النموذج أن 10.64% من التغيرات الحاصلة في ROE تعود إلى المخاطر الائتمانية المعبر عنها بنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض دون باقي المتغيرات.

الخاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الأطروحة معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في التعرف على المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004- 2018، وبغية تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة منها خصصت للأسس والأدبيات النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى استخدام نماذج البانل وأدوات الإحصائي الوصفي، التطبيقي وبعض البرامج الإحصائية.

كما اعتمدنا على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للتعبير على المتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي، أما المتغير المستقل والمتمثل في المخاطر المالية فقد تم التعبير عنه بجملة من المؤشرات المالية المعبرة عن كل نوع من أنواع المخاطر المالية محل الدراسة، وذلك كما يلي: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض للتعبير عن المخاطر الائتمانية، نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للتعبير عن مخاطر السيولة، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للتعبير عن مخاطر رأس المال ونسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول للتعبير عن مخاطر سعر الفائدة.

إذا في ظل وجود متغيرين تابعين، وللإجابة على التساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى نموذجين: تناول النموذج الأول أثر المخاطر المالية على معدل العائد على الأصول، بينما تم التطرق إلى أثر المخاطر المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في النموذج الثاني.

وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى:

- ✓ نظرا للتطورات المتسارعة في البيئة البنكية وتحرر الخدمات المالية أصبحت نشاطات البنوك عرضة للعديد من المخاطر؛
- ✓ المخاطر هي احتمالية تعرض البنك للخسارة التي قد تنشأ من الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة، والتي من شأنها التأثير على مردودية البنك وأداءه؛
- ✓ خضوع البنوك بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها، الأمر الذي يتطلب من مدراء البنوك فهم طبيعتها، للتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل استمرارية نشاط البنك؛
- ✓ عدم تمثل الهدف من إدارة المخاطر البنكية في منع نشاط المخاطرة، ولكن التأكد من أن المخاطر يتم أخذها بوعي ومعرفة كاملة للتمكن من قياسها والتخفيف من حدتها؛
- ✓ معرفة المخاطر وإدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح البنوك وتحقيقها لأهدافها، وربما كان ذلك يشكل الدافع الأقوى لقيام لجنة بازل بإصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر السوق، هذا بالإضافة إلى التقنيات والطرق الخاصة بقياس المخاطر المالية محل الدراسة لضمان إدارة المخاطر المالية بصورة سليمة؛
- ✓ عملية تقييم الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في البنوك، ذلك أن مخرجات هذه العملية من شأنها أن تبين قدرة البنك على تحقيق الربحية، استمراريته أو العكس، كما أن هذه العملية تعتمد على وجود نماذج واضحة ومتفق عليها لضمان نجاحها، الوقوف على وضعية البنك والحكم على أدائه، حيث تتنوع الأدوات والنماذج المستخدمة في عملية التقييم فمنها ما هو تقليدي ولا يزال لحد الآن يعتمد عليه كالنسب المالية ومنها ما هو حديث مثل نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج التقييم المصرفي الأمريكي، بينما توجد نماذج تهتم بالأداء الكلي للبنوك والتي تشتمل على العديد من الأبعاد إضافة إلى البعد المالي مثل بطاقة الأداء المتوازن؛

✓ وجود علاقة وثيقة بين العائد والمخاطرة، ولذلك ينبغي التوافق والملاءمة بينهما من أجل تحقيق الاستراتيجيات التي ترسمها إدارة البنك؛

✓ المخاطر المالية هي جزء من الأنشطة البنكية، لذلك من الضروري تحقيق التوازن بينها وبين العوائد المحققة، حيث يتعين على البنوك التجارية إدارة مخاطرها بطريقة تضمن لها تحقيق أفضل أداء مالي ممكن؛

✓ المخاطر المالية تتطلب أنظمة إدارة وتحليل كافية لتقييم كل عنصر من عناصر المخاطر الهامة؛

✓ الائتمان البنكي واحد من الأنشطة البنكية الأكثر جاذبية لإدارة البنك، وهو حساس وخطير جدا لأنه يعتبر استثمار مهما للبنوك التجارية، فقد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس أو الحصول على أرباح عالية جدا؛

✓ مواجهة البنوك التجارية بشكل متزايد لمخاطر الائتمان في مختلف الأدوات المالية بخلاف القروض، بما في ذلك عمليات القبول والمعاملات بين البنوك، التمويل التجاري، العقود المالية الآجلة، المقايضات، تمديد الالتزامات والضمانات...الخ؛

✓ عدم اقتصار إجمالي الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة وإنما تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، تكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر؛

✓ تميز بيئة الأعمال البنكية في الوقت الحاضر بأنواع مختلفة من المخاطر ومستويات عالية نسبيا من عدم اليقين في الأعمال، ولتجنب هذه المخاطر كان من المهم للغاية بالنسبة للمؤسسات المالية إيلاء المزيد من الاهتمام بقياس وتقييم المخاطر واستخدام الأدوات المتقدمة للكشف المبكر عن التعثر المالي وعدم الاعتماد فقط على المؤشرات المالية، ولذلك نجد في الأدبيات المالية تمت دراسة التنبؤ بالتعثر المالي على نطاق واسع؛

✓ حجم ومستوى الخسارة الناتجة عن مخاطر الائتمان مقارنة بأنواع أخرى من المخاطر المالية شديدة حتى أنها تؤدي إلى انهيار البنك، ولذلك يجب على البنوك التجارية أن تقوم بوضع ضوابط وسياسات تحوطية اتجاه هذا النوع من المخاطر بما يضمن عدم تأثيرها على أداءها المالي؛

✓ السيولة والربحية هدفان متلازمان للبنك ولكنهما في نفس الوقت متضادان؛

✓ السيولة المفرطة (فائض السيولة) أو قلة السيولة كليهما يؤديان إلى نتائج سلبية على البنك، ومن هنا يأتي دور الإدارة البنكية الكفؤة في التوفيق والمواءمة بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت؛

✓ النسب المالية المستخدمة لقياس السيولة البنكية ترتبط كلها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة توظيف الأموال فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة؛

✓ الحفاظ بالسيولة المناسبة يشير إلى أن الأموال محصورة في الأصول السائلة مما يجعلها غير متاحة للاستخدام التشغيلي أو لأغراض الاستثمار لتحقيق عوائد أعلى، وبالتالي هناك تكلفة فرصة مرتبطة بالحفاظ بتلك الأموال مما قد يؤثر على ربحية البنك؛

✓ تكون مخاطر السوق من عدة مخاطر فرعية والمتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر السلع، مما يؤدي إلى صعوبة التحكم فيها؛

✓ قياس المخاطر المالية يعد أهم مرحلة من مراحل إدارة المخاطر البنكية، وهذه المرحلة تعتمد على العديد من التقنيات والأساليب وهذا ما أكدته لجنة بازل؛

✓ تطور نماذج قياس المخاطر المالية بناء على التطورات الحاصلة في ساحة العمل البنكي، وخير مثال على ذلك هو تعويض القيمة المعرضة للخطر بأسلوب العجز المحتمل بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

✓ وجود علاقة متشابكة وسببية بين المخاطر المالية، حيث أن حدوث نوع منها سيؤدي إلى التأثير على المخاطر الأخرى؛

✓ تبقى جهود بنك الجزائر في تبني المعايير الدولية للإشراف والرقابة البنكية جد محدودة ولا تتعدى الأسس النظرية، وظهر هذا جليا في نسبة السيولة التي جاءت بها مقترحات 3 .

✓ افتقار الصناعة البنكية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات قياس مخاطر السوق؛

✓ على الرغم من مسايرة الصناعة البنكية الجزائرية لمختلف التطورات العالمية ومن بينها إصدار قوانين مشابهة لتلك الصادرة عن لجنة بازل، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الإفصاح والشفافية؛ وهذا ما لمسناه من التقارير السنوية للبنوك التجارية الناشطة في الجزائر.

✓ اسفار نتائج النموذج الأول المعبر عن العلاقة بين المخاطر المالية ومعدل العائد على الأصول عن اختيار متغيرين مستقلين ألا وهما مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة كمتغيرين ذوي أثر إيجابي معنوي على معدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004– 2018، حيث يساهم هذا المتغيران في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 23.30%، كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي غير معنوي بين نسبة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود أثر إيجابي غير معنوي بين مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يدل على أن هذان المتغيران المستقلان لا يفسران المتغير التابع؛

✓ توصل نتائج النموذج الثاني المعبر عن العلاقة بين المخاطر المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية عن اختيار متغير مستقل واحد ألا وهو مخاطر الائتمان كمتغير ذوي أثر سلبي معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004– 2018، حيث يساهم هذا المتغير في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 10.64%، كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي غير معنوي بين باقي المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تفسر المتغير التابع؛

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات ألا وهي:

✓ ضرورة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي كونه يمثل معيارا أساسيا لتقييم أداء الإدارة البنكية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ممكنة؛

✓ من الضروري أن يكون البنك على دراية بوضع السيولة لديه من منظور تسويقي يساعد على توسيع قروض العملاء في حالة وجود فرص سوق جذابة مع مراعاة وجود توافق بين القروض والودائع

✓ ضرورة مراعاة البنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة أن يكون التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة؛

✓ ضرورة تعزيز الرقابة البنكية من طرف السلطة النقدية، وإلزام البنوك على التقيد بالتسيير الاحترازي للمخاطر المالية؛

✓ على البنوك تطوير أنظمتها المعلوماتية وذلك بدمجها مع الأساليب الكمية المستحدثة لقياس المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي مثل البرمجة الخطية؛

✓ ضرورة توفر الصناعة البنكية الجزائرية على مقومات البنية الأساسية المتمثلة في: ضرورة توفير نظام داخلي وإدارة كفؤة للضمانات، أنظمة كافية لتكنولوجيا المعلومات على النحو الوارد في المقترحات...الخ؛

✓ ضرورة وجود إصلاح مستمر للنظام البنكي الجزائري من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

✓ تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال إدارة المخاطر البنكية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى في هذا المجال تكون فيها عينة الدراسة أوسع وأشمل من دراستنا الحالية بحيث تشمل فترات زمنية أطول وعدد أكبر من البنوك، مما يزيد من عدد المشاهدات وبالتالي تحسين

جودة النتائج الإحصائية، مع التركيز خاصة على سنتي 2019 و2020 لمحاولة معرفة تأثير فيروس كوفيد 19 المخاطر المالية وما خلفه ذلك من آثار على ربحية البنوك التجارية.

أيضا يمكن استخدام العديد من الاختبارات الاقتصادية القياسية مثل التكامل المشترك وتحليل السببية لتقييم العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بشكل أفضل.

كما يمكن إجراء دراسات مستقبلية تشكل استمرارا للدراسة الحالية مثل:

- ✓ العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- ✓ أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك التجارية؛
- ✓ أثر العوامل الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- ✓ أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- ✓ إبراهيم عبد ربه إبراهيم، هشام بشير، **غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011)؛
- ✓ أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر**، (عمان، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013)؛
- ✓ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، (عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011)؛
- ✓ حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، (عمان، دار اليازوري العلمية، 2012)؛
- ✓ دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012)؛
- ✓ رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي: مفاهيم، تحاليل وتقنيات**، (الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع،2008)؛
- ✓ رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي، (الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2002)؛
- ✓ الزيدانين جميل سالم، **كتاب أساسيات في الجهاز المالي**، (عمان، دار وائل للطباعة ولنشر، 1999)؛
- ✓ سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، (القاهرة، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2019/2018)؛
- ✓ سحنون محمود، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003)؛
- ✓ شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)؛
- ✓ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، (عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015)؛
- ✓ صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016)؛
- ✓ صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)؛
- ✓ صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011)؛
- ✓ عبد الباقي اسماعيل إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)؛
- ✓ عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي**، (الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة نور للنشر، 2016)؛
- ✓ عبد الله خالد أمين، إبراهيم اسماعيل الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2016)؛
- ✓ عبد الناصر أبو شهد براني، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، (عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)؛
- ✓ عدنان تايه التميمي، فؤاد أرشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، (عمان، دار اليازوري، 2016)؛
- ✓ عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك**، (مصر، دار العلم للنشر والتوزيع، 2005)؛
- ✓ عزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر–المشتقات المالية–الهندسة المالية**، (عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2013)؛
- ✓ علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، (لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2012)؛

✓ فيصل محمود الغرابيه، **أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية**، (الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010)؛

✓ لقليطي الأخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، (القاهرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2019)؛

✓ محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية**، (ليبيا، منشورات جامعة 7 أكتوبر، 2010)؛

✓ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **حوكمة الشركات**، (مصر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2020)؛

✓ محمد طه عبد العظيم، **الإصلاح المصرفي للبنوك التقليدية والاسلامية في ضوء قرارات بازل 3**، (مصر، دار التعليم الجامعي، 2020)؛

✓ محمد عبد الفتاح الصرفي، **إدارة البنوك**، (الأردن، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2016)؛

✓ محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، (مصر، المكتبة الأكاديمية، 2012)؛

✓ محمد محمود أحمد الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، (عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010)؛

✓ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010).

✓ نبراس ناجي رزوقي، **تأثير استراتيجية الأداء في الفاعلية التنظيمية**، (مصر، دار التعليم الجامعي، 2019)؛

2. المذكرات والأطروحات

✓ أحمد بظ، (2018)، **أثر مخاطر التشغيل ومخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية في المصارف السورية**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا؛

✓ أحمد قارون، (2013/2012)، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ آسيا محجوب، (2011/2010)، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة: حالة البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر؛

✓ إقبال جعفر أحمد علي، (2015)، **أثر مقررات بازل في تمويل التجارة الخارجية في السودان: دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني للفترة 2008- 2012**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة شندى، السودان؛

✓ الأمين حلموس، (2017/2016)، **دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية: دراسة عينة من البنوك الجزئرية بولاية الأغواط**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ أنفال بوجلال، (2016/2015)، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية: دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003- 2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ توفيق سميح محمد الأغوات، (2014/ 2015)، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الإسراء، الأردن؛

✓ ثائر فتحي محمد وهدان، (2017)، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الزرقاء، عمان؛

✓ حسين محمود، (2014)، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير في المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا؛

✓ حمزة بن خليفة، (2013/2012)، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA بالوادي خلال الفترة 2009- 2010**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ حورية حمني، (2006/2005)، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها: حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر؛

✓ حياة نجار، (2014/2013)، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ دليلة دادة، (2013/2012)، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ راضية مصداع، (2018/2017)، **أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ زاهر صبحي بشناق، (2011)، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين؛

✓ زبير عياش، (2012/2011)، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية أم البواقي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر2؛

✓ زوينة بن فرح، (2014/2013)، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ زينب خلدون، (2019/2018)، **البنوك الإسلامية ومدى امتثالها للمعايير الدولية للسلامة المصرفية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر؛

✓ سليم عماري، (2015/2014)، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات: دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009- 2012**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ سليمان بن بوزيد، (2017/2016) **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر؛

✓ سيرين سميح أبو رحمة، (2009)، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين؛

✓ شادي سلامة الحولي، (2015)، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين؛

✓ شريفة جعدي، (2014/2013)، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ صالح بلاسكة، (2011/ 2012) **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ عادل بومجان، (2015/2014)، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل –فرع جنرال كابل- ببسكرة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ عائشة طبي، (2017/2016)، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008- 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر؛

✓ عبد الجليل جلايلة، (2019/2018)، **آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، الجزائر؛

✓ عبد الرزاق سلام، (2012/2011)، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر؛

✓ عفاف بشيري، (2018)، **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر؛

✓ علي بطاهر، (2005/ 2006)، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر؛

✓ فاطمة بن شنة، (2017/2016)، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ فؤاد أحمد محمد العفيري، (2006)، **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا؛

✓ كمال مطهري، (2012/2011)، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر؛

✓ لطيفة عبدلي، (2012/2011)، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS بسعيدة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر؛

✓ محمد رضا بوسنة، (2016/2015)، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ محمد عبد الحميد عبد الحي، (2014)، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا؛

✓ مريم زايدي، (2018/2017)، **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ مريم شكري محمود نديم، (2013/2012)، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط؛

✓ منال هاني، (2014/2013)، **دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر؛

✓ نادية سعودي، (2018/2017)، **استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر؛

✓ نبيلة قالي، (2017/2016)، **استراتيجيات تأهيل المؤسسات البنكية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ نجيب الله حاكمي، (2014/2013)، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر؛

✓ نصر رمضان احلاسه، (2013)، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين؛

✓ نعيمة خضراوي، (2009/2008)، **إدارة المخاطر البنكية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر؛

✓ نعيمة واضح، (2017/2016)، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر؛

✓ نور محمد الفواز العقاد، (2014)، **الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف (دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري)**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا؛

✓ هاجر زرارقي، (2012/2011)، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ الهاشمي بن واضح، (2014/2013)، **تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر 2008– 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ وهيبة مقدم، (2014/2013)، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر؛

✓ الويزة أوصغير، (2017/ 2018)، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر؛

3. المقالات

✓ أبو بكر سالم، هدي شهيد، **دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة: دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدو لولاية بشار**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017؛

✓ أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد3، ديسمبر 2015؛

✓ أحلام بوعبدلي، حمزة سعيد عمي، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، 2014؛

✓ أحمد بوراس، زبير عياش، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، جوان 2007؛

✓ آسية شرفي، كمال عامر، **مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جوان 2019؛

✓ إلهام نايلي، زهية لموشي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2020؛

✓ امحمد فرعون، كمال آيت زيان، **امتداد أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: من الأداء الاجتماعي نحو تحقيق الأداء الشامل**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 2، أفريل 2016؛

✓ أميرة دباش، فريد خميلي، **مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية: دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والتجارة، المجلد 2، العدد 2، سبتمبر 2018؛

✓ أمينة عثامنية، ابراهيم بومزايد، **أثر الاندماج المصرفي على تحسين ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة وفا بنك**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021؛

✓ بحوصي مجدوب، خير الدين بوزرب، عمار عريس، **تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير اتفاقية بازل 3: حالة الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018؛

✓ بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، 2018؛

✓ بشير زناقي، محمد معاريف، **أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018؛

✓ بن بلغيث مداني، محمد براهمي، **تسيير الخطر في المؤسسة: تحدي جديد**، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، 2005؛

✓ بن علي بلعزوز، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، جوان 2009؛

✓ بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS: حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014- 2015**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1، العدد 2، سبتمبر 2017؛

✓ بن معتوق صابر، **أثر عمليات الاندماج على الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة Bank of America خلال الفترة 1997- 2018**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2020؛

✓ بن منصور ليليا، دلال عجالي، **دراسة تحليلية لتقييم الأداء في المؤسسات المالية والتأمينية والصحية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 1، أفريل 2019؛

✓ بني خالد صخر مرعي حسن، مجد مصطفى راشد المومني ، **معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة تحليلية للفترة من عام 2007 إلى 2016**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018؛

✓ بو عبد الله ودان، يمينة شوشة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 200- 2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 5، العدد 8، ديسمبر 2017؛

✓ جبار بوكثير، مصطفى عوادي، **أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، جوان 2014؛

✓ حدة فروحات، عمر زرقون، علي بن ساحة، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011- 2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018؛

✓ حسن بوعمرة، وسام حسيني، نورة بوعلاق، **الحوكمة الالكترونية وأثرها على التنمية المستدامة في الدول العربية خلال الفترة 2003- 2017**، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020؛

✓ حمدي معمر، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم أداء شركات التأمين التعاوني: دراسة حالة شركة التكافل الراجحي السعودية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020؛

✓ حمزة رملي، **قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر: نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث BSC3**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، جانفي 2017؛

✓ حمزة سايح، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90: دراسة حالة بنك البركة بالجزائر**، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2013؛

✓ حمزة عقبي، بشير بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية: دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر من خلال استخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17، العدد 2، ديسمبر 2017؛

✓ حمه خانم نوري كاكه، ناز محمود رؤوف، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية 2014- 2015**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 34، 2016؛

✓ حنيفة بن ربيعة، عبد المالك بن زابة، **اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 9، العدد 1، ديسمبر 2014؛

✓ خالد براهمي، **فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر التشغيلية: دراسة عينة من وكالات البنوك التجارية بتبسة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018؛

✓ خميسي قايدي، عبد القادر لحسين، **دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق: حالة الدول الصناعية العشر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2015؛

✓ دحام لطيف دحام، عطية طارق طعمة، علي حمد علي، **محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة 2010- 2019**، مجلة الدراسات الملية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020؛

✓ دريس رشيد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2017؛

✓ دلال حطاب، نور الدين زعيبط، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية: دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال بعنابة 2013- 2014**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018؛

✓ دوفي قرمية، **أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الاسلامية: دراسة حالة مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2017؛

✓ رضوان العمار، ليندا اسماعيل، زينة اسماعيل، **دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2020؛

✓ رفيق نزاري، هارون الطاهر، **أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام تحليل بيانات البانل خلال الفترة 1980– 2012**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 17، العدد 34، جوان 2016؛

✓ رقية شرون، محمود فوزي شعوبي، **محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري 2002– 2015**، مجلة أداء لمؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العدد 1، أوت 2018؛

✓ رهيف بلسم حسين، **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2: دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، 2015؛

✓ زاهدة علي حسين، **مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جوان 2019؛

✓ زبير عياش، سناء العايب، **تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 واصلاحات بازل 3**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019؛

✓ زهرة قرين لعروسي، رابح بوقرة، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة البليدة**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 6، العدد 2، أوت 2012؛

✓ زوينة مخلخل، مفيدة يحياوي، **مدى تأثير المعلومة المحاسبية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة البنكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك لولاية بسكرة**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 2، أوت 2019؛

✓ زينب زميت، **المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنويع وعقود مبادلة التعثر الائتماني في التخفيف منها**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2018؛

✓ سارة أدبدوب، سعدية قصاب، **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001– 2015: دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينرال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جوان 2020؛

✓ سالم شيماء مهدي إبراهيم محمد، **أساليب قياس لجنة بازل 2 لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 4، 2019؛

✓ سعاد يحيى، **مخاطر عولمة الأسواق المالية: دراسة حالة سوق المال الكويتي 1997– 2016**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017؛

✓ سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019؛

✓ سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية الحد من المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 6، مارس 2018؛

✓ سليمان بن بوزيد، عامر هواري، **صعوبات استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس أداء البنوك التجارية**، مجلو دراسات اقتصادية، المجلد 12، العد 35، جويلية 2018؛

✓ سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 14، 2014؛

✓ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **دور مقررات بازل 3 في إدارة مخاطر السيولة النظامية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جوان 2016؛

✓ سمير آيت عكاش، ياسين الطيب، **تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2012؛

✓ سهام اخوان، **النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية**، مجلة العلوم الانسانية ببسكرة، المجلد 17، العدد 2، ديسمبر 2019؛

✓ شروق حدوش، محمد قادري، محمد شهيدي، **اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية: دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019؛

✓ شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية: دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011– 2017**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019؛

✓ شوقي بورقبة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 1، العدد 2، 2011؛

✓ الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، جوان 2009؛

✓ شيخ السوق ريما حيدر، خلف أسمهان، معلا سلمان، **أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، 2017؛

✓ صبري مقيمح، **محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري**، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 31، ديسمبر 2014؛

✓ صقر محمد علي، هادي محمد أحمد، **إدارة المخاطر في المصارف التجارية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 32، العدد 3، 2010؛

✓ صلاح سعاد، بن رجم محمد خميسي، **إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل 3**، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، ديسمبر 2016؛

✓ صليحة عماري، علي بن ثابت، **التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ طاهر النويران، **قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية: دراسة حالة بنك القاهرة– عمان–**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2017؛

✓ طلال عباسي، عبد الرحمان أولاد زاوي، **واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019؛

✓ الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009– 2013**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12، العدد 14، فيفري 2016؛

✓ عائشة بوقليمينة، سليمان بلعور، **واقع مخاطر التشغيل في البنوك الجزائرية وتأثيرها على الربحية: دراسة تطبيقية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، ماي 2018؛

✓ عباس خضير، نبراس جاسم، **قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، 2015؛

✓ عباس عبد الله أحمد عبد الله، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 37، العدد 1، 2010؛

✓ عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009– 2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، ديسمبر 2018؛

✓ عبد الجليل جلايلة، بن عبد الفتاح دحمان، **آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جوان 2017؛

✓ عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2008؛

✓ عبد الحميد بوشرمة، **مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية: دراسة حالة الجزائر والأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، جوان 2018؛

✓ عبد الرزاق الشحادة، محمد خالد بنود، مكرم مبيض، **مساهمة قواعد بازل في إدارة مخاطر المنظمات المصرفية: دراسة حالة مصرف عودة سورية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 2، جوان 2015؛

✓ عبد السلام عطية، جبار بوكثير، **نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل: حالة الدول العربية الأعضاء في الأبيك خلال لفترة 2000– 2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018؛

✓ عبد العزيز قتال، محمد يزيد صالحي،**تأثير مؤشرات الأداء الملي على القيمة السوقية لسهم أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012– 2018**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020؛

✓ عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، المجلد 4، العدد 4، جوان 2006؛

✓ عبد القادر بريش، زهير غراية، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 2، جوان 2015؛

✓ عبد القادر هاملي، مراد بن ياني، ابراهيم قارة، **إشكالية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة دفترmecas، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ عبد القدوس طار، **أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين: دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة 2013– 2015**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، ماي 2018؛

✓ عبد اللطيف حدادي، **استخدام نموذج Mckinsey 7S لقياس أداء البنوك التجارية: دراسة حالة مجموعة من البنوك بولاية تمنراست**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2019؛

✓ عبد الله شكة، إلياس بن ساسي، **دور تبني المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للشركات: مدخل نظري تحليلي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2017؛

✓ عبد النور شنين، محمد زرقون، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة: دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2000– 2013**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2015؛

✓ عبلة لمسلف، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014/2008**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019؛

✓ عبود علي معن، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **المصارف الاسلامية أمام تحديات لجنة بازل**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2007؛

✓ علي العمري، أنفال خبيزة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية: الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، ديسمبر 2017؛

✓ علي بحري، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011- 2016**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 35، جويلية 2018؛

✓ علي بوعمامة، مراد زايد، **المخاطر البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، 2016؛

✓ علي محبوب، علي سنوسي، **قياس المخاطر التشغيلية في البنوك لتجارية باستخدام تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016- 2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2020؛

✓ عمارية بختي، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة: دراسة مقارنة بين بنك السلام وبنك دبي الإسلامي**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 1، 2018؛

✓ عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، **فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية: دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP للفترة 2009-2012**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جوان 2014؛

✓ عمر بوجميعة، حمزة العرابي، **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009/ 2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020؛

✓ عمر محي الدين محمود، **إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية: حالة مصرف البركة الإسلامي 2009- 2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 1، أفريل 2010؛

✓ فاروق فخاري، **أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر على مستوى البنوك المصرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، مارس 2020؛

✓ فاروق فخاري، نورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة إلى حالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ فاروق فخاري، يحيى سعيدي، **تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 3، جانفي 2019؛

✓ فاطمة الزهراء رقايقية، آية خضراوي، خولة صيد، **متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Craft: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد 1، مارس 2020؛

✓ فاطمة بن شنة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج camels: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018؛

✓ فتيحة بنابي، **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جوان 2017؛

✓ فراس خضير الزبيدي، **العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثرها في القيمة السوقية للأسهم**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014؛

✓ فريد بولحبال، **إدارة المخاطر ودورها في كبح وتحفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر: دراسة حالة بنك الخليج بعنابة**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم الواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020؛

✓ فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019؛

✓ فضيلة زواوي، سعاد معمر شدري، محمد قرتلي، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990– 2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، مارس 2021؛

✓ فوزي محمود شعبوبي، إلهام التجاني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005– 2011**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2015؛

✓ قرمية دوفي، **أثر الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حالة فندق الأوراسي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 2، سبتمبر 2019؛

✓ كاظم عباس الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، **تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 20، 2016؛

✓ كريمة يوسفي، **أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 12، العدد 1، أفريل 2013.

✓ كلثوم حميدي، **الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 2، جانفي 2019؛

✓ لانا نبيل زاهر، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 6، 2014؛

✓ لحسن فوضيل، قدور بن نافلة، **دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، 2017؛

✓ لخضر مداح، أحمد زيطوط، **التميز في الأداء من خلال مدخل إدارة الجودة الشاملة**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 18، 2020؛

✓ لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30: حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2، أوت 2006؛

✓ ليلى مقدم، **دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقاربة القيمة المعرضة للخطر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017؛

✓ ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، **انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 9، أفريل 2017؛

✓ مالك الأخضر، الطاهر بعلة، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 10، العدد 21، جانفي 2014؛

✓ محسن بن سليم، بن رجم محمد خميسي، **الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقاربة السيولة المعرضة للخطر**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2016؛

✓ محمد بن باحان، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2014؛

✓ محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994/ 2000**، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، 2004؛

✓ محمد رتيعة، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 02، سبتمبر 2014؛

✓ محمد طرشي، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2012؛

✓ محمد فادي عبد المنعم شقفة، عثمان نقار، أسمهان خلف، **أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 3، العدد 9، جانفي 2020؛

✓ محمد لخضر بوساحة، **العولمة المالية والمصرفية وتداعياتها على المصارف الإسلامية**، مجلة المعيار، المجلد 8، العدد 2، جوان 2017؛

✓ محمد محمود الطائي، حسام عباس علي، **تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن: بحث تطبيقي على عينة من المصارف الأهلية التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 9، العدد 1، 2019؛

✓ محمد معاريف، شيخي مختارية، بشير زناقي، **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، مارس 2019؛

✓ محمد نواف عابد، إياد سليم زملط، **أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ محمد نواف عابد، إياد سليم زملط، **أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019؛

✓ مروة زهواني، أحلام بوعبدلي، **تقدير القيمة المعرضة للمخاطر وفقا للطريقة التاريخية: حالة بنكBNP Paribas خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، 2021؛

✓ مريم بونيهي، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، 2016؛

✓ مصطفى جاب الله، بوعبد الله رابحي، **أثر الائتمان المحلي على مؤشر استهلاك الأسعار: التجربة الجزائرية للفترة 2000- 2018**، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 3، سبتمبر 2020؛

✓ منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014؛

✓ مهدي عطية موحي الجبوري، **مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002**، مجلة جامعة بابل، المجلد 14، العدد 1، جانفي 2017؛

✓ موسى بن منصور، صابر بن معتوق، **الاندماج المصرفي كآلية لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق مقررات لجنة بازل: دراسة تجارب دول عربية مختارة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ ناريمان بن عياد، **البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 32، أوت 2017؛

✓ نرجس معمري، سمير آيت عكاش، **لجنة بازل 3 وتغطية المخاطر التشغيلية**، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2018؛

✓ نزيهة مرسلي، أحلام بوعبدلي، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006– 2015**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 1، جوان 2019؛

✓ نسرين قطاع، علي حبيش، **أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لشركة أل بي فيت**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 2، 2020؛

✓ نعمان محصول، سراج موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013– 2018**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019؛

✓ نورية بن نامة، بغداد كربالي، **الابتكار التسويقي وأثره على تطور أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر بمستغانم**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 5، العدد 1، مارس 2016؛

✓ هجيرة بلعورة، محمد بن رجم خميسي، **حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018؛

✓ وسام شالور، حكيم ملياني، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف الإسلامية للفترة 2013– 2017**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019؛

✓ وفاء يحياوي، **تأثير مقررات لجنة بازل 1 و2 و3 على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 12، أفريل 2010؛

✓ وهيبة خروبي، أحمد علاش، **دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 12، جوان 2015؛

✓ وهيبة رجراج، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد1، 2014؛

✓ وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، **أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، جوان 2015؛

✓ الويزة أوصغير، **استخدام أدوات التحليل المالي كآلية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية في البنوك الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 5، 2018؛

✓ الويزة أوصغير، **مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل: مجموعة سوسييتي جنرال نموذجا**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 10، جوان 2020؛

✓ يحيى أحمد شريف، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، 2017؛

✓ يحيى سعيدي، توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 6، العدد 9، 2013؛

4. الملتقيات والمؤتمرات العلمية

✓ رحيم حسين، رشيد مناصرية، **الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، يومي 11 و12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ صالح مفتاح، **إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ صالح مفتاح، فاطمة رحال، **كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل 1 و2 وواقع تطبيقها لتوصيات بازل 3**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12 و13 ديسمبر 2012، جامعة البويرة، الجزائر.

✓ عبد الحميد بخاري، علي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر؛

✓ عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك التجارية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11 و12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ عبد القادر بودي، مجدوب بحوصي، **مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية (حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق والتحديات)، يومي 25 و26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر؛

✓ مجدي الشربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013، جامعة الشلف، الجزائر؛

✓ محمد زرقون، حمزة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12 و13 ديسمبر 2011، جامعة قصدي مرباح، الجزائر؛

5. القوانين والمراسيم

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 11-08 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 47، 29 أوت 2012؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 4 ذي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 14؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 والموافق لـ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 08-11 والمتعلقة بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2010؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 76، 29 أكتوبر 2009؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 11-03 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك**، الجريدة الرسمية، العدد 54، 2 أكتوبر 2011؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 11-04 المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة السيولة**، الجريدة الرسمية، العدد 54، 2 أكتوبر 2011؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 14-01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 56، 25 سبتمبر 2014؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات**، الجريدة الرسمية، العدد 56، 25 سبتمبر 2014؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 18- 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 73؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 18- 03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 73؛

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع**، الجريدة الرسمية، العدد 73.

6. المواقع الالكترونية

✓ عدنان يوسف، **التكنولوجيا المالية وأبعادها الصرفية والاقتصادية**، http://www.banksbahrain.org/، تم الاطلاع عليه: 2020/06/22، 11:37.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب

✓ Badi H Baltagi, **Econometic Analysis of Panel Data**, (John Wiley and Sons, 2005).

✓ Damodar N Gujarati, **Basic econometrics**, (Thee Mc Graow–Hill, January 2004).

✓ Free and Kim, **Logitudinal and panal data**, (Madison, university of wisconsin, 2011).

✓ Olivier Saulpic Francois Giraud, Philippe Zarlowski, Marie Anne Lorain, Francois Fourcade, Jeremy Morales, **Les Fondamentaux du gestion: vue densemble**, (France, Pearson education, 2011).

✓ Peter Drucker, **People and Performance**, (Harvard Business School Press, 2007).

✓ Philippe Lorino, **Methodes et Pratiques de la Performance**,(Paris, Edition Organisation,1998).

✓ Regis Bourbonnais, **Econometrie: cours et exercices corriges**, (France, Dunod, 2015),

2. المذكرات والأطروحات

✓ Addisu Ayalew Negash, (2015), **Non-performing assets and their impact on financial perfprmance of commercial banks in Ethiopia**, a research project submitted to the department of management, Addis ababa university,Ethipia.

✓ Gerald Musiega Maniagi,(2018), **Influence of Financial Risk on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, A Thesis Submitted in Partial Fulfilment for

the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration (Finance Option), Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.

✓ Joy Kibuchi,(2015), **The Relationship Between Liquidity Risk and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, A Research Project Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Award of degree of Magister of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.

✓ Thanyaku Ephraim Gitonga, (2010), **The Relationship between Interest Rate Risk Management and Profitability of Commercial Banks In Kenya**, Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Magister of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.

3. المجلات والملتقيات

✓ Abel Worku Tassew, Aregu Asmare Hailu, **The Effect of Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia**, Financial Studies, Volume 23, Issue 1, 2019.

✓ Abul Hasan, Antonious Antonious, **Management of Market Risk in Islamic Banks (A Survey)**, Review of Islamic Economics, Volume 8, Issue 2, 2004.

✓ Aitolkyn Bolat , **Evaluating the Current Financial State of Banking Sector in Kazakhstan using Altman Model & Bankometer Model**, Espacios, Volume 38, Issue 48, 2017.

✓ Alae ddine Medjoub, Abderrezzak Hoouas, **A Comparative Study Between Altman, Kida & Sherrod Model in Predicting the Financial Failure of Listed Companies in Amman Stock Exchange**, Economic and Management Research Journal, Volume 14, Issue 3, 2020.

✓ Asad Abbas, Syed Anees Haider Zaidi, Wasim Ahmad, Ranumair Ashraf, **Credit Risk Exposure and Performance of Banking Sector OF Pakistan**, Journal of Basic and Applied Scientifie Research, Volume 4, Issues 3, 2021.

✓ Augustine Odubuasi, Wilson Oshilim, Uduak Deborah, Meshack Ifurueze, **Effect of Market Risks on the Financial Performance of Firms in Nigeria**, European Journal of Accounting, Auditing & Finance Research, Volume 8, Issue 6.

✓ Aydin Huseynov, I**nterest Rate Risk Stemming from Liquidity Risk, Gap and Duration Analysis in Banks**, Journal of Contemporary Applied Mathematics, Volume 8, Issue 1, July 2018.

✓ Cipovova Eva, Belas Jaroslav , **Assessment of Credit Risk Approach in Relation with Competitiveness Increase of the Banking Sector**, Journal of Competiveness, Volume 4, Issue 2, June 2012.

✓ D.E.Allen, R.J.Powell, **Credit Risk Measurement Methodoloqies**, 19th Inernational Congress on Modelling and Simulation, Perth, Australia, 2011.

✓ Diby Francois Kassi, Dilesha Nawadali Rathnayake,Pierre Axel Louembe, Ning Ding, **Market Risk and Financial Performance of Non-Financial Companies Listed on the Moroccan Stock Exchange**, Risks Journal, July 2019.

✓ Edi Purwanto, **Analysis of Camel,Z-score & Bankometer in Assessment Soundness of Banking Listed on thr Indonesia Stock Exchange (IDX) from 2010-2015,** Journal of Applied Economic Sciences, Volume 10, Issue 5, October 2018.

✓ Edward I Altman, **An Emerging Market Credit Scoring System for Corporate Bonds**, Emerging Markets Review, Volume 6, September 2005.

✓ Enkeleda Lulaj, Ibish Mazreku, Blerta Dragusha, **Credit Risk Management and Measurement Econometric and Empirical Model in the Banking System**, Economica, Volume 16, Issues 3, 2020.

✓ Felix Sabeza, Jaya Shukla, Gaurav Bajpai, **Assessing Credit Risk Management Practices and Performance of Commercial Banks in Rwanda,** International Journal of Social Science and Humanities Research, Volume 3, Issue 1, March 2015.

✓ Indial Kaaya, **Dickson Pastory, Credit Risk and Commercial Banks Performance in Tanzania (a Pana Data Analysis)**, Research Journal of Finance and Accounting, Volume 4, Issue 16, 2013.

✓ J.A.Hausman, **Specification tests in econometrics**, Econometrica, Volume 46, Issue 6, 1978.

✓ Kuan-Chung Chen, Chung-Yu Pan, **An Emperical Study of Credit Risk Efficiency of Banking Industry in Taniwan**, Web Journal of Chinese Management Review, Volume 15, Issue 1, February 2012.

✓ Leyla Ahmed, T**he Effect of Foreign Exchange Exposure on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 5, Issue 11, November 2015.

✓ Maniagi Musiega, Tobias Olweny, Clive Mukanzi, Mbithi S Mutua, **Influence of Interest Rate Risk on Performance of Commercial Banks in Kenya**, Economics and Finance Review, Volume 5, Issue 2, february 2018.

✓ Olawale Femi Kayode, Tomola Marshal Obamuyi , James Ayodele Owoputi, Felix Ademola Adeyefa, **Credit Risk and Bank PERFORMANCE in NIGERIA**, IOSR journal of economics and finance, Volume 6, Issue 2, April 2015.

✓ R.S.Raghavan, **Risk Management in Banks**, Management Journal, February 2003,

✓ Rezhin Dhahir Fatah, **Measuring and Predicting the Risk of Potential Company Financial Failure by using Sheoods Model**, Journal of Ziane Achour University, Issue 9, April 2021.

✓ Saad allah Mohammed Obaid AL Nuaimi, **evaluating the performance of banks using patrol model (analytical study of a sample of Iraqi private banks),** tikrit journal for administration and economic sciences, Volume 3, Issue 39, 2017.

✓ Tekalagn Getahun, Lu Anwen, Shafiqul Bari, **Credit Risk Management and its Impact on Performance of Commercial Banks ; In the Case Ethiopia**, Research Journal of Finance and Accounting, Volume 6, Issue 24, 2015.

✓ Thomas Arkan, **Detecting Financial Distress with the B-Sherrod Model: a Case Study**, Journal of finance and market insurance, Volume 74, Issue 2, 2015.

✓ Zahidur Rahman, rubel Mia, **Decontruction of roe**, Academic Research Publishing Group, Volume 4, Issue 6, 2018.

4. التقارير

✓ Bank For International Settlements, Basel 3 (**A Global Regulatory Framework For More Résilient Bank And Banking Systems**), Basel Committee On Banking Supervision, December 2010.

✓ Bank For International Settlements, **Basel 3 (The Liquidity Coverage Ratio And Liquidity Risk Monitoring Tools**), Basel Committee On Banking Supervision, 2013.

✓ Basel Committee on Banking Supervision**, Best practices for credit risk disclosure**, September 2000.

✓ Basel Committee on Banking Supervision, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework Comprehensive version, Basel,** June 2006.

✓ Diana Bonfim, Moshe Kim, **Liquidity Risk in Banking (is there herding)**, European Banking Center Discussion Paper, Octobre 2012.

✓ International Monetary Fund**, Lessons of the global crisis for macro economic policy**, IMF Staff Paper 09/37, Washington, February 2009.

5. المواقع الالكترونية

✓ Banque d'Algérie, **Rapport Evolution Economique et Monétaire En Algérie**, https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm, Consulte le Juin 2021, A 03: 45.

✓ Elmer Funke Kupper, (1999), **Risk Management in Banking**, https://www.coursehero.com/file/12188686/risk-management-banking/, consulte le 27/08/2021.

✓ Jushua, (2019), **The Balance**, https://www.thebalance.com/the-dupont-model-return-on-equity-formula-for-beginners-357494, Retrieved 03/ 08/ 2020.

✓ Marshall, (2019) ,**Investopedia**, https://www.investopedia.com, Retrieved 08/ 28/ 2019.

✓ Thomas Linsmeier, Neil Pearson, (1996), **Risk Measurement**, https://www.researchgate.net/publication/23744167_Risk_Measurement_An_Introduction_to_Value_at_Risk, cosulte le 20/08/2021.

✓ The Oxford English Dictionary, Performance, https://languages.oup.com/research/oxford-english-dictionary/, cosulte le 12/06/2020.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: بيانات الدراسة

Banks	years	ROA	ROE	CRR	CAR	IR	LR
BADR	2004	0.02	0.28	7.63	7.42	77.68	39.511473
BADR	2005	0.02	0.31	8.3	7	83.34	40.2878809
BADR	2006	0.06	0.84	4.6	6.9	86.69	45.8966027
BADR	2007	0.04	0.53	4.72	8.87	85.58	58.9224632
BADR	2008	−1.29	−22.09	5.58	3.01	87.91	51.6437898
BADR	2009	0.63	17.73	−8.8	3.92	88.84	42.8674097
BADR	2010	0.16	4.01	−0.11	3.8	89.48	43.777503
BADR	2011	1.32	29.5	−2.28	5.19	89.87	36.4647105
BADR	2012	1.17	20.83	0.38	5.98	90.92	45.5146872
BADR	2013	0.59	9.54	1.12	6.42	90.83	47.9883334
BADR	2014	0.49	7.94	1.45	5.95	92.05	49.5275726
BADR	2015	0.49	8.91	1.32	5.14	92.91	52.6292631
BADR	2016	0.92	12.46	1.32	8.76	83.91	59.4872362
BADR	2017	1.53	14.06	0.69	10.88	85.32	68.6985225
BADR	2018	1.55	14.6	0.68	10.64	85.64	64.6983275
BDL	2004	0.51	24.04	2.31	2.84	77.69	38.2198737
BDL	2005	0.31	10.75	0.14	2.95	74.65	44.12777
BDL	2006	0.07	2.52	−4.64	2.7	69.7	52.3086433
BDL	2007	0.11	4.12	1.79	2.64	70.66	53.938583
BDL	2008	0.21	4.78	2.76	5.81	68.53	54.8953292
BDL	2009	0.28	3.84	1.98	8.68	66.31	55.4442752
BDL	2010	0.85	6.61	1.49	8.9	68	57.7385353
BDL	2011	0.2	2.51	2.29	6.98	38.51	121.590873
BDL	2012	0.47	6.64	1.06	7.16	69.09	68.9343637
BDL	2013	0.47	6.36	0.82	7.53	68.3	90.4193433
BDL	2014	0.43	6.19	0.81	6.51	74.82	89.8330562
BDL	2015	0.28	4.54	0.8	5.86	87.91	76.2683829
BDL	2016	0.92	12.46	0.9	8.76	83.91	79.8723373
BDL	2017	1.53	14.06	0.69	10.88	85.32	83.6770887
BDL	2018	1.55	14.6	0.68	10.64	85.64	83.7574226
BEA	2004	0.07	1.33	3.84	4.67	80.51	72.0909027
BEA	2005	0.1	2.55	6.21	3.51	76.78	36.0108397

BEA	**2006**	0.13	3.71	14.75	3.32	85.94	25.5378999
BEA	**2007**	0.49	16.7	11.6	2.7	88.87	17.0464572
BEA	**2008**	0.92	30.16	4.07	3.27	92.6	13.7690451
BEA	**2009**	1	24.4	0.71	4.8	92.23	17.9776932
BEA	**2010**	1.49	25.75	−1.6	6.82	82.17	24.9212994
BEA	**2011**	0.84	12.28	0.14	6.9	88.04	21.5348868
BEA	**2012**	1.21	17.21	−2.28	7.14	87.38	25.6892781
BEA	**2013**	1.44	17.74	−3.61	9.21	85.35	31.1871957
BEA	**2014**	0.95	9.84	−0.01	10.09	84.76	44.7034778
BEA	**2015**	1.27	13.05	0.93	9.45	85.35	41.8523335
BEA	**2016**	1.29	13.03	0.57	10.34	84.01	59.4872362
BEA	**2017**	1.84	24.6	0.23	7.46	83.66	80.3721373
BEA	**2018**	2.33	14.61	0.24	15.94	81.23	78.0686618
BNA	**2004**	0.15	3.56	5.1	4.12	77.5	63.2230841
BNA	**2005**	0.12	3.46	0.91	2.84	72.41	60.4242289
BNA	**2006**	−0.47	15.3	0.89	3.34	77.58	63.3180376
BNA	**2007**	0.66	−19.26	0.85	3.49	80.15	63.0242148
BNA	**2008**	0.83	20.88	0.17	4.34	81.44	61.1441844
BNA	**2009**	1.04	21.88	0.14	5.06	85.37	62.258405
BNA	**2010**	1.77	22.91	0.1	10.07	76.02	86.4493547
BNA	**2011**	2.43	21.98	−0.54	11.94	74.71	72.6226514
BNA	**2012**	2.29	18.95	−0.33	12.2	77.64	73.3430737
BNA	**2013**	1.48	13.29	1.09	10.26	71.18	78.9786973
BNA	**2014**	1.43	13.03	1.53	11.58	71.54	85.8778529
BNA	**2015**	1.24	11.42	1.75	10.24	73.95	96.1335148
BNA	**2016**	1.11	10.11	3.65	11.62	80.35	70.4069274
BNA	**2017**	1.06	8.16	1.58	12.99	77.91	70.4738878
BNA	**2018**	1.16	9.04	0.14	12.86	79.58	72.2310782
CPA	**2004**	0.34	4.58	−0.42	7.41	84.33	36.0170784
CPA	**2005**	0.35	4.73	0.37	7.42	85.54	38.1672852
CPA	**2006**	0.64	8.52	4	7.7	86.38	36.8924085
CPA	**2007**	0.72	19.87	0.36	9.53	83.62	33.7665522
CPA	**2008**	0.7	6.78	3.36	11.17	82.35	35.8945215
CPA	**2009**	1.61	15.39	1.38	9.88	81.48	36.8412134

CPA	**2010**	1.5	14.57	0.07	10.72	84.22	40.8017071
CPA	**2011**	1.62	14.74	−0.83	11.23	84.5	48.93957
CPA	**2012**	1.47	13.66	−0.04	10.43	85.48	53.9070227
CPA	**2013**	1.44	13.99	0.59	10.14	86.32	56.2232655
CPA	**2014**	1.33	13.48	0.59	9.62	86.67	57.3700306
CPA	**2015**	1.36	14.39	0.65	9.27	89.31	57.5766801
CPA	**2016**	1.81	18.92	0.6	9.81	88.18	71.023804
CPA	**2017**	1.71	14.56	0.26	11.76	83.31	84.2934668
CPA	**2018**	1.81	15.96	0.18	11.37	87.03	85.3328033
EL BARAKA	**2004**	0.86	11.61	2	7.21	79.04	120.359084
EL BARAKA	**2005**	0.89	12.34	2.63	7.14	79.23	101.891287
EL BARAKA	**2006**	1.64	21.29	1.61	8.2	76.63	125.087839
EL BARAKA	**2007**	2.36	25.09	1.15	10.51	79.6	107.607358
EL BARAKA	**2008**	2.59	24.4	1.32	10.66	79.27	84.5246637
EL BARAKA	**2009**	4.16	35.77	0.39	12.39	76.4	93.4929894
EL BARAKA	**2010**	3.34	23.23	0.42	15.81	77.45	77.6719701
EL BARAKA	**2011**	2.96	19.08	1.78	15.24	74.66	61.8917958
EL BARAKA	**2012**	2.98	19.71	0.9	15.02	77.68	56.7130369
EL BARAKA	**2013**	2.95	20.21	0.36	14.26	77.28	67.0057988
EL BARAKA	**2014**	2.66	18.66	−0.66	14.24	79.87	66.9595613
EL BARAKA	**2015**	2.69	18.91	−0.79	14.25	103.48	79.9850757
EL BARAKA	**2016**	2.31	20.01	−0.86	10.7	61.5	79.0470234
EL BARAKA	**2017**	1.49	11.48	0.61	12.97	82.5	83.6135992
EL BARAKA	**2018**	1.91	18.84	0.48	10.12	82.66	82.6562016
NATIXIS	**2004**	0.96	5.26	2.21	18.33	80.76	40.8959186
NATIXIS	**2005**	1.95	14.81	2.11	10.55	88.4	42.5899755
NATIXIS	**2006**	1.86	14.04	0.76	15.03	84.25	74.7391102
NATIXIS	**2007**	0.81	6.38	1.8	11.08	87.14	69.2190714
NATIXIS	**2008**	0.59	4.39	1.87	15.3	82.76	68.2029274
NATIXIS	**2009**	0.93	6.38	2.48	14.08	82.8	75.3056995
NATIXIS	**2010**	1.82	9.55	0.56	23.33	64.64	121.744918
NATIXIS	**2011**	2.53	10.61	1.3	24.29	65.33	131.171179
NATIXIS	**2012**	2	8.67	2.5	22.01	68.31	110.549794
NATIXIS	**2013**	3.21	15.72	0.28	19.22	71.52	92.7202074

NATIXIS	**2014**	2.25	12.43	1.42	17.17	78.14	79.9902704
NATIXIS	**2015**	2.49	16.16	0.44	14	82.01	75.7059754
NATIXIS	**2016**	0.86	6.07	2.58	15.88	79.62	83.806463
NATIXIS	**2017**	1.81	5.78	0.62	31.35	65.24	86.127852
NATIXIS	**2018**	2.18	8.26	0.41	26.41	68.8	85.99263
SG	**2004**	0.22	8.1	1.48	2.76	80.2	57.8436614
SG	**2005**	1.18	20.09	2.52	8.36	74.7	56.1447595
SG	**2006**	1.69	20.15	2.14	8.37	72.13	64.016026
SG	**2007**	1.23	18.69	2.73	5.54	73.14	71.6278067
SG	**2008**	1.17	21.85	2.53	5.25	72.99	88.7173891
SG	**2009**	1.47	23.12	3.15	7.22	74.9	112.656203
SG	**2010**	1.96	18.23	1.98	13.24	73.69	81.4485201
SG	**2011**	2.18	16.15	1.09	13.81	74.53	95.6424831
SG	**2012**	2.68	18.86	1.32	14.57	79.1	90.0899644
SG	**2013**	2.8	20.09	1.87	13.39	79.69	67.0614594
SG	**2014**	1.98	14.66	2.29	12.46	81.84	64.1798298
SG	**2015**	2.2	17.6	1.46	12.6	81.38	60.2027657
SG	**2016**	1.8	13.76	2.2	14.82	78.38	79.3735782
SG	**2017**	1.49	11.48	0.54	9.78	83.63	81.6810665
SG	**2018**	1.91	18.84	0.48	10.12	82.66	80.1591472
TRUST BANK	**2004**	2.2	18.86	3.08	19.32	68.91	60.6544945
TRUST BANK	**2005**	3.64	26.45	2.81	20.22	63.3	60.5328086
TRUST BANK	**2006**	5.26	1.15	9.3	26.56	59.44	69.7885009
TRUST BANK	**2007**	0.28	13.1	3.66	36.63	47.84	99.2946897
TRUST BANK	**2008**	4.09	20.2	2.04	26.22	66.98	125.90745
TRUST BANK	**2009**	6.07	10.31	4.98	38.68	47.2	225.175924
TRUST BANK	**2010**	3.51	17.12	1.73	41.89	47.1	131.512441
TRUST BANK	**2011**	6.91	6.63	8.33	48.65	46.32	136.913287
TRUST BANK	**2012**	2.99	6.95	0.11	49.28	43.98	147.414967
TRUST BANK	**2013**	3.4	7.78	1.74	44.6	50.78	127.856193
TRUST BANK	**2014**	3.64	8.73	0.48	41.66	52.68	143.973901
TRUST BANK	**2015**	3.76	8.97	−0.25	40.38	54.76	141.350681
TRUST BANK	**2016**	3.68	5.26	0.59	37.35	51.35	139.613547
TRUST BANK	**2017**	1.81	5.78	0.62	31.35	65.24	58.940307

TRUST BANK	**2018**	2.18	8.26	0.41	26.41	68.8	62.6405129
PNP	**2004**	4.92	45.01	1.41	10.94	60.13	31.7158274
PNP	**2005**	3.23	31.22	2.5	10.11	53.21	52.0388086
PNP	**2006**	1.5	14.01	4.12	11.02	53.74	77.037785
PNP	**2007**	2.14	22.06	3.07	8.84	51.37	74.6475633
PNP	**2008**	2.25	24.46	2.09	9.5	58.36	81.4356137
PNP	**2009**	2.53	28.28	0.81	8.59	65.35	59.0440855
PNP	**2010**	2.49	25.54	1.16	10.84	74.6	53.7681132
PNP	**2011**	2.61	24.2	1.36	10.72	73.59	57.0465915
PNP	**2012**	2.92	25.67	0.99	12.02	76.92	59.6240971
PNP	**2013**	2.4	20.93	1.78	11	75.51	52.1515498
PNP	**2014**	1.74	16.26	1.79	10.38	82.28	57.1830403
PNP	**2015**	1.78	17.53	0.7	9.91	81.06	55.9340067
PNP	**2016**	1.47	13.97	1.62	11.12	78.04	70.6400103
PNB	**2017**	0.9	7.24	0.71	12.42	80.4	65.7088177
PNB	**2018**	2.01	14.81	0.68	13.55	80	55.641108
GULF	**2004**	1.97	4.99	2.2	59.75	40.07	19.9082569
GULF	**2005**	4.38	14.82	2.47	29.85	69.04	73.542727
GULF	**2006**	4.25	17.07	2.83	29.36	70.64	81.3746669
GULF	**2007**	5.13	28.19	0	21.81	79.19	78.0901297
GULF	**2008**	3.97	18.24	−0.59	16.29	53.88	134.251923
GULF	**2009**	3.92	16.96	2.19	25.01	55.73	98.5898573
GULF	**2010**	3.91	20.03	0.97	21.63	67.23	80.1533134
GULF	**2011**	4.43	26.13	1.73	17.92	66.78	101.502668
GULF	**2012**	4.12	27.02	1.73	16.28	72.12	99.0156277
GULF	**2013**	2.54	19.13	0.43	14.49	75.18	81.2703199
GULF	**2014**	2.05	16.23	0.71	12.32	76.81	76.5746242
GULF	**2015**	1.5	11.1	0.29	13.73	77.4	83.6794299
GULF	**2016**	1.39	10.65	0.34	11.65	76.35	79.7336577
GULF	**2017**	1.42	12.11	0.26	11.69	81.92	77.8120002
GULF	**2018**	1.8	13.64	0.68	10.64	85.64	75.0862616
ABC	**2004**	1.53	11.01	13.25	11.56	75.33	54.0369899
ABC	**2005**	1.98	17.89	2.76	10.58	59.92	28.3932585
ABC	**2006**	−2.06	−20.87	27.83	9.09	57.01	35.9029316

ABC	**2007**	3.05	28.67	3.13	11.9	57.91	42.6096897
ABC	**2008**	1.84	13.84	−0.51	14.71	64.94	54.1144672
ABC	**2009**	2.03	7.89	0	25.82	63.92	59.9399182
ABC	**2010**	2.39	8.65	−0.25	29.73	60.01	59.9558007
ABC	**2011**	2.2	7.1	−0.32	32.31	60.91	70.063263
ABC	**2012**	2.99	9.22	−0.41	32.59	61.4	64.9638727
ABC	**2013**	2.74	8.3	−0.44	33.48	65.23	70.1078157
ABC	**2014**	2.81	8.56	−0.07	32.17	62.78	91.31462
ABC	**2015**	2.24	7.67	0.18	26.79	60.62	98.8161362
ABC	**2016**	2.07	9.67	0.06	21.46	64.47	106.006553
ABC	**2017**	1.9	9.49	0.06	20.07	64.42	60.9349583
ABC	**2018**	2.45	9.64	0.13	25.36	61.7	55.641108